

عبد الناصر والحرب العربيّة الباردة

١٩٥٨ - ١٩٧٠

تأليف

مالكولم كير

ترجمة

د. عبدالرؤف أحمد عمر



الهيئة المصرية العامة للكتاب



0093298

Bibliotheca Alexandrina



2

3

4

5



١٤٤٣ هـ

(٩٦)

تاريخ المصريين

١٤٤٣ هـ

الفرقة

٢

تاريخ المصريين

رئيس مجلس الإدارة

د. سمير سرخان

رئيس التحرير

د. عبد العظيم رمضان

صدر عن

الهيئة المصرية العامة للكتاب



الإخراج الفني :

مراد نسيم

عبد الناصر
والحرب العربية الباردة

١٩٥٨ - ١٩٧٠

تأليف

مالكولم كير

ترجمة

د. عبدالرؤف أحمد عمر

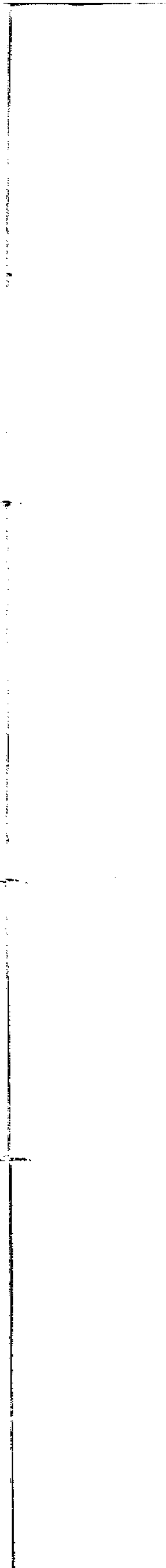


المهنة المصرية العامة للكتاب

فروع الصحافة

١٩٩٧

الهيئة العامة للكتاب
رقم التسجيل ٩٦٢٠٥٥٣
ك ي م
٢٤٢٩٧



هذه ترجمة كتاب :

THE ARAB COLD WAR
GAMAL ABD AL-NASIR AND HIS RIVALS,
1958 — 1970

Third Edition

MALCOLM H. KERR

Published for
The Royal Institute of
International Affairs
by :

OXFORD UNIVERSITY PRESS

London Oxford New York 1971

تقديم

كنت قد قرأت هذا الكتاب ، الذى قام بترجمته الدكتور عبد الرعوف عمرو ، عندما كنت أستاذًا زائرًا بكلية الدراسات الأفريقية والآسيوية عام ١٩٨٠/١٩٨١ ، وشعرت بأهميته ، وتقت الى ترجمته الى العربية ليطلع عليه جمهور العربية المهتم بتاريخ العالم العربى فى تلك الفترة الزاخرة بالأحداث التى عالجهها الكتاب وهى الفترة من ١٩٥٨ الى ١٩٧٠ ، أو من قيام الوحدة المصرية السورية حتى وفاة عبد الناصر .

وكان مما شددنى الى الكتاب أنه كتاب موثق يعتمد على مجموعة من الوثائق العربية والغربية ، وأيضا على المصادر الخام فى الصحف وما أذيع فى الاذاعات الغربية ، كما أجرى مؤلفه عددا كبيرا من اللقاءات بالشخصيات العربية والسورية التى لعبت دورا فى صنع الأحداث . كما أن مؤلفه من المهتمين بالشئون العربية ، وقد عاش فترة فى مسرح الأحداث فى العالم العربى ، وقد قابلته فى القاهرة وهو يجرى لقاءاته بحثا عن مادته التاريخية .

وفضلا عن ذلك فالمؤلف ، وهو مالكولم كير . أستاذ العلوم السياسية فى جامعة كاليفورنيا ، لوس انجلوس ، وقد ولد فى

بيروت ، وتلقى تعليمه فى الجامعة الأمريكية فى بيروت ، وعمل فى مصر وتونس ، وكتب عن التاريخ اللبنانى ، والفكر الاجتماعى الاسلامى ، والسياسة العربية المعاصرة .

والكتاب سيعرض علاقات مصر العربية فى عصر عبد الناصر منذ قيام الوحدة المصرية السورية فى عام ١٩٥٨ حتى وفاة عبد الناصر عام ١٩٧٠ ، ويتتبع أحداث تلك الفترة الخطيرة بدقة وتحليل ، وقد اختار عام ١٩٥٨ ليس فقط لأنه عام الوحدة المصرية السورية ، وانما لأنه شهد أحداثا هائلة تمثلت فى الثورة العراقية ، والحرب الأهلية فى لبنان ، ثم شهدت السنوات التالية أحداثا لا تقل أهمية ، تتمثل فى الانفصال السورى عن مصر ، والحرب الأهلية فى اليمن ، وهى التى تورطت فيها مصر ، ومباحثات الوحدة العربية بين مصر وسوريا والعراق فى عام ١٩٦٣ ، وهى التى انتهت بالفشل ، ومؤتمرات القمة العربية الثلاثة التى انعقدت فى عامى ١٩٦٤ و ١٩٦٥ ، ومحاولات الانقلاب العديدة فى سوريا والعراق ، والصراع العربى الاسرائيلى الذى قاد الى حرب يونيو ١٩٦٧ ، وميلاد المقاومة الفلسطينية ، وصدامها مع السلطة الأردنية ، ثم وفاة عبد الناصر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ .

والكتاب على هذا النحو يسد ركنا كبيرا فى المكتبة العربية ، فضلا عن أنه يصحح خطأ تاريخيا يزعم أن عصر عبد الناصر كان عصر الوحدة العربية ، فى حين أنه كان — فى الحقيقة — عصر الحرب العربية الباردة !

رئيس التحرير

د . عبد العظيم رمضان

مقدمة المترجم

يتناول هذا البحث فترة مهمة من تاريخ مصر المعاصر ١٩٥٨ — ١٩٧٠ اذ كانت البداية هي قيام وحدة فيدرالية بين دولتي مصر وسوريا ، في وقت كانت فيه سياسة عبد الناصر قد بلغت ذروتها عقب التآلق السياسي الذي أحرزه عقب العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وخروج مصر منتصرة سياسيا في الداخل والخارج وان كان ذلك راجعا الى عدة ظروف دولية أحاطت بهذا العدوان ونتائجه .

وتصدى عبد الناصر لمشروع ايزنهاور عام ١٩٥٧ بحجة ملء الفراغ في منطقة الشرق الأوسط ، وبدأ عبد الناصر يسعى الى بث سياسته وأفكاره الثورية في كل أرجاء الوطن العربي لدرجة أنه هز بعنف وقوة عروش الملوك وكراسي الحكم للرؤساء والأمراء في المنطقة .

واشتدت حملة مصر الاعلامية ضد الغرب وسياسته في المنطقة العربية، وتردد صدى خطب عبد الناصر الحماسية في أرجاء

الوطن العربى الذى كان حلقة من حلقات الحرب الباردة بين الشرق والغرب ، وحاول الغرب الضغط على دوله بهدف تكوين حلف دفاعى ضد تسرب الخطر الشيوعى اليه ، واشتدت حملة عبد الناصر الاعلامية ضد حلف بغداد ومؤيديه ، وتجاوبت معه الشعوب العربية ، الى أن أمكنه وأد حلف بغداد فى المنطقة .

وآثر عبد الناصر أن يسعى الى تحرير العالم العربى من بقايا الاستعمار الأوروبى الذى مايزال متمركزا فى بلاد المغرب العربى وله قواعد وجيوب فى المشرق العربى .

وازاء المد الثورى الناصرى ، وتردد صداه فى أرجاء الوطن العربى ، جاءت سوريا — على استحياء — تطرق أبواب مصر لتحتفى بها من تلك الأخطار التى تحقق بها من ناحية العراق وتركيا واسرائيل ، وعرض الرئيس « شكركى القوتلى » قيام وحدة فيدرالية بين مصر وسوريا فورا ودون أرجاء .

وتلقف عبد الناصر هذا العرض الذى يتفق مع منهجه وهدفه وأيديولوجيته الثورية . وقبل العرض دون تمحيص كاف ودراسة مستفيضة ، اذ قفزت الى ذهنه سياسة صلاح الدين الأيوبى محرر بيت المقدس من يد الصليبيين عام ١١٨٧ .

وحقيقة الأمر ان المؤلف لا يسعى الى كتابة تاريخ هذه الفترة الزاخرة بالأحداث ، انما هدفه هو نشر الثقافة التاريخية بين القراء والمثقفين عن فترة « عبد الناصر والحرب العربية الباردة » منذ قيام الوحدة بين مصر وسوريا حتى رحيل عبد الناصر فى عام ١٩٧٠ الذى يعد محور الأحداث ومحركها فى المنطقة .

ولم يهدأ بال الغرب ، اذ سرعان ما دبر حادث الانفصال علم ١٩٦١ ، واشتد أوار الحملة الاعلامية التي شنّها عبد الناصر على الغرب وأعوانه في المنطقة ، اذ كان الغرب ينظر الى شخص عبد الناصر على أنه «هتلر الشرق» وأنه لا منجاة من أعماله وشروره الا بالقضاء عليه شخصيا ، وراحت أمريكا تحاول انهاء مصر من الداخل ، وذلك بتأليب العرب عليه ، وخلق المشاكل في دول العالم العربي ، وراح عبد الناصر يلقي وراء ملاحقة الأحداث مما أنهك الاقتصاد القومي ، وبدد قوى شعبه وحمل قواته المسلحة فوق طاقتها ، وأرسلها هنا وهناك لتدافع عن مبادئه وطموحاته .

وفي غضون عام ١٩٦٣ حدثت عدة انقلابات في كل من سوريا والعراق ، وتقاطرت الوفود تطرق أبواب مصر مرة ثانية تحاول التكفير عن غلطتها الاولى بالانفصال ، وتطلب قيام وحدة عربية ثلاثية مرة ثانية دون ارجاء ، وراح عبد الناصر يحاسب زعماء سوريا السابقين على طعنهم الدامية له من الخلف — على حين غفلة — بانفصالهم عام ١٩٦١ .

وخلاصة القول انه لم تتم الوحدة بين الدول الثلاث ، اذ كانت سياسة عبد الناصر في هذه الفترة : هي وحدة الهدف .. قبل وحدة الصف ..

وقال عبد الناصر لهذه الوفود : « اني لست في عجلة من أمري ، ومن الواجب عليكم أن تتريثوا قليلا حتى أحصل على اجابة تامة .. وتصفية الموقف عن الماضي .. » .

وعاش العالم العربي في خلخلة داخلية نتيجة تدمير الشعوب من حكامها ، وسارع الغرب — وسط غموض دولي — بتفجير المنطقة

العربية صبيحة يوم ٥ يونية عام ١٩٦٧ ، وحدثت المواجهة العسكرية بين مصر وإسرائيل على حين غفلة ، ونتيجة تأمر دولي واسع النطاق مازال محل بحث المؤرخين وتحليلاتهم ، وكانت النتيجة هزيمة عسكرية ماحقة لمصر ودول الجوار لإسرائيل .

وبرغم هذا بقي عبد الناصر — فى موقعه — صامدا ومعلنا العمل على ازالة آثار العدوان وأنه « لا صلح ولا تفاوض ولا سلام مع إسرائيل » ثم بدأت مرحلة حرب ساخنة على الجبهة المصرية ، وهى المعروفة بحرب الاستنزاف ، وشهد العالم العربى كذلك أحداث الأردن فى سبتمبر ١٩٧٠ ضد الفلسطينيين وفى هذه الأثناء رحل عبد الناصر فى ٢٨/٩/١٩٧٠ ، وخمدت الأحداث لحين من الزمن فى الوطن العربى .

ومن سخریات القدر أن عبد الناصر بسبب حرب فلسطين عام ١٩٤٨ وما تمخض عنها ، سعى الى تشكيل تنظيم الضباط الأحرار ، وقام بالثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وبسبب ما تعرض له الشعب الفلسطينى من مذبة مروعة على يد الملك حسين فى سبتمبر ١٩٧٠ دعا الى عقد المؤتمر العربى ، برغم تحذير الأطباء له بالراحة والابتعاد عن المشاكل التى تؤدى الى الانفعال النفسى والضغط العصبى مما أدى الى تعرضه — عبد الناصر — عقب انتهاء أعمال هذا المؤتمر لأزمة قلبية راح ضحيتها ، ومن ثم يمكن القول بأن عبد الناصر بدأ حياته بقضية فلسطين وأنهى حياته بها .

والكتاب فى جملة يتعرض لمرحلة تزخر بالأحداث والمواقف الساخنة ، نتيجة للمد الثورى الناصرى فى أرجاء الوطن العربى ، وهذه الفترة برغم ما كتب عنها فانها تحتاج الى بحث متأن بعيد عن العواطف وبشكل محايد تماما .

ونظرا للفائدة الكبيرة التي يضيفها هذا البحث للمكتبة العربية،
ولتاريخ مصر المعاصر خاصة ، رأى الأستاذ الدكتور عبد العظيم
رمضان أن أقوم بترجمة هذا البحث لتزويد سلسلة تاريخ
المصريين به ، التي يشرف عليها .

ولا يسعني الا أن أقدم جزيل شكرى الى الصديقين : الدكتور
حسنى مبارك والأستاذ أحمد الشوربجى ، لما قدماه من مساعدة
وعون فى نقل هذا البحث الى اللغة العربية .

والله ولى التوفيق .

د . عبد الرؤوف أحمد عمرو

■

مقدمة المؤلف

صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب عام ١٩٦٥ ، تضم
الفصول الخمسة الأولى بعنوان « عبد الناصر والحرب العربية
الباردة ١٩٥٨/١٩٦٤ » : « دراسة فى الأيديولوجية السياسية » .

وفى الطبعة الثانية أضفت الفصل السادس الذى يتناول
الفترة الى ١٩٦٧ مع اضافة تذييل بسيط يوضح للقارىء جانباً مهماً
يتعلق بالأوضاع فى سلاح الطيران المصرى .

أما فى الطبعة الثالثة التى صدرت فى عام ١٩٧١ فقد أضفت
الفصل السابع متضمناً الفترة من حرب يونية ١٩٦٧ ، حتى وفاة
عبد الناصر فى ٢٨ سبتمبر عام ١٩٧٠ ، وقد أزال اختفاء
عبد الناصر — كشخصية رئيسية فى صنع الأحداث وتحريكها —
العنصر الرئيسى فى هذا البحث الذى كان هو محوره الأساسى .

ومما يثير الدهشة والغرابة ، أن السياسة العربية منذ حرب
يونية ١٩٦٧ كانت مثار السخرية ، وجدير بالذكر أن غالبية العرب
فى الماضى كانوا يرفضون اتخاذ المواقف الخطيرة والحادة ، ومن

ثم فقد كانت نفوسهم تتسم بالهدوء والاستقرار والرضا ، أما في الوقت الحاضر فان كل مواقفهم تتسم بالتعصب الشديد حتى في أبسط المواقف كما نلاحظه الآن في لعبة الكرة بين الأهلى والزمالك (*) .

ومن ثم فان حرب يونية كانت أشبه بمباراة الكرة التي كانت ضد فريق نوتردام Notre Dame ، وحقيقة هذه ملاحظة يجب أن يعيها المشتغلون بالسياسة . وعلى الرغم من السنوات الطويلة التي عشتها في العالم العربى ، وكثرة أصدقائى به ، بالإضافة الى ذكرياتى الحافلة عن هذا العالم ، فانى لا أستحى من هذا التشبيه السالف الذكر .

ولم يكن هدفى من تأليف هذا الكتاب هو كتابة « تاريخ هذه الفترة الزمنية الزاخرة بالأحداث » انما كان الهدف هو نشر الثقافة العامة بين القراء عن الأيديولوجيات والتيارات السياسية فى العالم العربى ، وكذلك عن سياسة عبد الناصر التي تركزت حول القومية العربية خلال هذه الفترة الزمنية ، فكثير من الأحداث قد اتضح هدفه ومنغزاة ، وأن كان بعضها مازال يدعو الى الفكر والقامل .

والكتاب يعتمد بالدرجة الأولى على مجموعة من الوثائق العربية والغربية . هذا بالإضافة الى ما تم نشره فى الصحف ، وما أذيع فى برامج الاذاعات الغربية أيضا ، بجانب اجراء العديد من اللقاءات مع بعض الشخصيات ، وكذلك مناقشات سياسية مع بعض المسئولين .

(★) صرح جمال عبد الناصر بعد شهور من حرب يونية ١٩٦٧ بقوله :
« اننا نسعى الى صرف اهتمام الشباب الى الحماسة والتعصب للكرة وسنماع أغانى أم كلثوم » .

والكتاب يعتمد أساسا على السياسة العامة التي كانت تجرى
فى كل من : واشنطن ولندن وموسكو والقاهرة وتل أبيب .

وسوف يلمس القراء بأنفسهم الإشارة الى مصدر الخبر فى
الهامش سواء فيما يتعلق بالسياسة العربية أو الاسرائيلية فى كل
فصول الكتاب .

ولكى نفهم كنه السياسة العربية يجب أن نعترف صراحة أن
العرب يواجهون الأزمات والمشاكل التى تمس حياتهم بمقدرة
ديناميكية فائقة حتى ان سياستهم الخارجية وكل ما يحيط بالعالم
العربى من آراء وأفكار فى عالمهم وفيما يتعلق برؤية مستقبلهم
أصبح أمرا ضروريا .

وفكرت فى عمل دراسة عن بعض الدول الأخرى ، وطبقا
لهذه الرؤية فانها تنقسم الى : الدول الثورية ، والدول المحافظة على
طابعها دون تغيير ، وأيضا الدول المناهضة للمد الثورى الذى
يجتاح العالم العربى ، ولكن هذه وجهة نظر جانبية ، خاصة أننى
أسوقها لوقت كان فيه العالم العربى يرجح القول على الفعل .

وقد حاولت فى هذا الكتاب توضيح علاقة عبد الناصر
بزملائه الثوريين ، وهى علاقة يشوبها الغموض ، ولكن سوف
يلاحظ القارئ فى تناولنا لهذا الموضوع اهتماما خاصا .

ولقد استقيت المادة العلمية الوثائقية التى جاءت بالكتاب من
بعض الشخصيات السياسية التى أجريت معها أحاديث مطولة ،
ومن هؤلاء : الجنرال لؤى الأتاسى ، والكولونيل قاسم علوان ، وكذلك
أكرم الديرى ، وصالح الدين البيطار ، ونزيه الحكيم ، وهانى
الهندي ، ومحسن ابراهيم والشيخ محمد ، وعلى الجابرى وأنور

الخطيب وجبران ماجدلانى وكاميل المسروى وموسى نظير وأنور
نسيبة ونهاد القاسم ، وطالب الحسينى وطالب حسين شبيب
وقدرى طوقان .

بالإضافة الى هذا فأننى فضلت أن أناقش المسائل السياسية
مع بعض أصدقائى المطلعين على كثير من دقائق الأمور بما لا يتسع
المجال لذكره فى هذا المقام .

المؤلف

مالكولم كير

الفصل الأول

التجربة والخطأ - الجمهورية العربية المتحدة

١٩٥٨ - ١٩٧٠

- ١ - مناهضة الاستعمار
- ٢ - التحول الاجتماعي
- ٣ - حزب البعث السوري والشيوعية
- ٤ - وحدة مصر وسوريا
- ٥ - مصر والعالم العربي
- ٦ - تغيير في الخطط
- ٧ - الانفصال السوري
- ٨ - الأسباب الضمنية



من المعروف أن يقبل أي انسان فكرة انفصال لبنان عن
دمشق ، اذن فما وجه الغرابة في حادث انفصال دمشق عن
القاهرة ؟

أحمد بهاء الدين - أخبار اليوم في ١٦/٥/١٩٦٢

* * *

منذ اعلان الحرب العالمية الثانية ، فان الرأي السياسى العام
السائد فى العالم العربى ، أن ثمة جريمة ارتكبت فى حق الوحدة
العربية . وفى الوقت الذى اشتد فيه التنافس والنشاط بين
الأحزاب السياسية ، كانت فكرة الوحدة العربية ، فكرة جيدة
يتحمس لها العرب بشعور قوى ، يفوق وحدة دول أمريكا اللاتينية ،
واتحاد الكومنولث . ومن ثم فلا الدول العربية ولا الدول الغربية
عندهم الاقتناع الكافى لشرح وجهات نظرهم ازاء هذا الموضوع .

ولكنى أحب أن أوضح أن الهدف والمنهج هو دراسة بعض
الوقائع والأحداث خلال السنوات المحدودة ، منذ اعلان الوحدة
بين مصر وسوريا تحت اسم « الجمهورية العربية المتحدة » فى
فبراير ١٩٥٨ حتى وفاة الرئيس عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٧٠ ،
علما بأن محور الدراسة يدور حول التنافس بين الزعماء والقادة
العرب ، مثل زعماء حزبى البعث السورى والعراقى باعتبارهم من
القيادات الثورية زملاء عبد الناصر ، أو قيادات المنظمات
الفلسطينية .

وتقوم فكرة هذه الوحدة على محورين أساسيين :

● الأول : مناهضة الاستعمار والتصدى له .

● الثانى : الثورة الاجتماعية ، والتحول الاجتماعى .

ولكل من المحورين نصيب وافر من الدراسة .

* * *

١ - مناهضة الاستعمار :

ان عداء الشرق للغرب شعور جوهرى وأساسى ، يرجع فى جوهره الى تصدى الغرب للقومية العربية حتى عام ١٩٥٨ ، فمن المعروف أن القوى الأمريكية والانجليزية كانت تناهض بشدة أى قوى سياسية فى العالم العربى تعمل لتحقيق القومية العربية ، ويتضح هذا من تدمير أو بمعنى أدق وأد الوحدة العربية : المصرية السورية ، ثم يلى ذلك التدخل فى شئون ثورة العراق ، وأخيرا الحرب الأهلية اللبنانية .

ومنذ عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٥٨ بدأ (أولا انجلترا وفرنسا ثم فى مرحلة تالية كانت انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية) التدخل فى شئون مصر وسوريا والعراق والأردن ولبنان والعربية السعودية .

ان القومية العربية لم يصادفها التوفيق والنجاح فى كثير من المواقف ، وفى بعض الأحيان كانت سياستهم تأتى بنتيجة عكسية خاصة أن العرب كان يعترکہم الشعور بالذنب مؤخرا .

أما عن موقف الاتحاد السوفيتى فمنذ عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٥٨ كان موقفه يتسم بالنشاط والحيوية ، ويلقى بكل ثقله الى جانب حكومتى مصر وسوريا ، وأخيرا مساندة الثورة فى العراق ،

ويحاول تدعيم موقفه مع هذه الدول في كل المجالات ويحاول أن يتصدى لسياسة إنجلترا وأمريكا في هذه المنطقة من العالم ، ولاشك أن مناهضة أمريكا وإنجلترا للوحدة العربية بصفة عامة ، ولقيام الجمهورية العربية المتحدة بصفة خاصة ، موضوع خارج عن نطاق البحث هنا .

ويكفي أن نشير هنا إلى أن سوريا كانت محور الأحداث في منطقة العالم العربي قبيل اعلان الوحدة مع مصر ، وفي نفس الوقت كانت مصر والعراق أبطال الموقف في العالم العربي أيضا .

وجدير بالذكر أن فكرة الوحدة العربية كانت مصر تسعى إليها قبل اعلان ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وان جاءت مبادئ الثورة — في بادئ الأمر — خالية تماما من أي مضمون عن الوحدة العربية ، إنما كانت فكرة الوحدة العربية تضرب جذورها في أعماق الماضي حينما كان حكام وادي النيل ، وكذلك حكام منطقة الهلال الخصيب يفرضون آراءهم وأفكارهم على وجدان العالم العربي ، وكانت آخر مراحل القومية العربية تلك التي ظهرت إلى حيز الوجود أثناء الحرب العالمية الثانية في وقت كانت فيه فرنسا تفرض نفوذها على منطقة الشام ، ومن ثم اشتدت حماسة سوريا لذلك عقب حصولها على الاستقلال عام ١٩٤٦ ، وحذت حذوها بقية الدول العربية التي نالت استقلالها بعد ذلك ، وان كانت أولى مراحل القومية العربية قد بدأت أثناء الحرب العالمية الثانية ، وكانت الفكرة تنبع من العراق متمثلة في حماسة قياداتها السياسية وولى العهد ، وكذلك الوصي على العرش عبد الله ، بالإضافة إلى حماسة رئيس الوزراء نوري السعيد ، وهؤلاء كانوا يؤكدون بين حين وآخر بحتمية اتحاد سوريا مع العراق تحت التاج الهاشمي أو تحت أي شعار من شعارات الوحدة ، في حين كانت مصر تناهض بشدة

مثل هذا الاتحاد ، وتشاركها السعودية هذا الاتجاه ، اذ مثل هذا الاتحاد سيفرض حصارا على الحدود الشمالية للسعودية .

ومما لا شك فيه ان علاقات دول المنطقة فى الشرق الأوسط ببريطانيا كانت سيئة ، فى وقت سمعت فيه مصر لانهاء علاقة التحالف مع بريطانيا ، الأمر الذى دعا بريطانيا الى زيادة ارتباطها بالعراق والعمل على تنمية مصالحها به ، وفى نفس الوقت كانت بريطانيا ترى أن مستقبلها مرتين بزيادة ارتباطها بسوريا ، فى الوقت نفسه كانت مصر تقاوم السياسة العراقية فى المنطقة ، وكذلك تغفل النفوذ الفرنسى حتى عام ١٩٥٦ فى وقت كانت فيه المصالح الفرنسية فى مجالات الزراعة والسياسة باتزال قائمة فى سوريا حتى بعد حصولها على الاستقلال ، وأن العرب لا ينسون لبريطانيا أنها السبب فى تمزيق وحدة العرب أثناء الحرب العالمية الأولى .

وبرغم هذا فان سوريا ترتبط بفرنسا من خلال العديد من المصالح المشتركة ، بينما كانت إنجلترا ترتبط مع كل من مصر والعربية السعودية والعراق من خلال العديد من المصالح المشتركة والتيارات السياسية التى تموج بها هذه الدول .

ومنذ عام ١٩٥٥ بدأت التوازنات الدولية فى المنطقة تتغير ، اذ أصبح التنافس فى المنطقة مقصورا على كل من : الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى ، ومنذ ذلك الوقت أصبحت العراق تناهض السياسة السورية وتخلق معها الكثير من المشاكل والقضايا ، وقد كان الفكر الجمهورى فى سوريا قويا فى ذلك الوقت . وكثير من العرب مقتنعون (خاصة الجيل الجديد الذى تأثر بالتيارات والأفكار السياسية التى سادت المنطقة عقب الحرب

العالمية الثانية) بأن السياسة الانجليزية لا تقل عن السياسة الفرنسية كرها وبغضا ، وقد تذكروا أن عبد الله ونوري السعيد ومعاونيه قد ظهروا في أفق السياسة العراقية ابان أحداث الحرب العالمية الثانية ١٩٤١ وكل ما فعلوه أنهم وجهوا اللوم الى صديقتهم بريطانيا نتيجة لما لحق بالعرب على يدها في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ، تلك الحرب التي تركت أثرا عميقا في نفوسهم .

وكان جل الخوف من حدوث اتحاد بين العراق وسوريا ، اذ في هذه الحالة سوف ترتبط سوريا بالقوى الامبريالية ، الأمر الذي سيترك بصماته بشكل جذري على الوحدة العربية لمدى غير قصير ، ومنذ حدث تعاون بين بريطانيا والبيت الهاشمي الملكي على قيام اتحاد هاشمي والساعي تبذل من أجل ضم كل من : العراق وسوريا والأردن .

ولكن مصر — أقوى وأكبر الدول العربية — كانت تمنع بشدة قيام مثل هذا الاتحاد في وقت لم يكن هناك تنسيق تام فيه بين كل من مصر وسوريا ، وظل الوضع في هذا الإطار حتى عام ١٩٥٥ حينما برز الى أفق السياسة العربية عبد الناصر كزعيم للقومية العربية في وقت كان قد تمكن فيه من اجبار القوات البريطانية المحتلة لمصر أن تأخذ عصاها وترحل الى غير رجعة .

ومنذ عام ١٩٤٩ الى عام ١٩٥٧ أحاطت بسوريا عدة أخطار كانت سوف تدفع بها الى أحد خيارين :

— استمرار سلسلة الانقلابات العسكرية حيث كانت هذه الانقلابات هي السمة التي اتسمت بها هذه الفترة بدءا بانقلاب عام ١٩٤٩ ثم انقلاب عام ١٩٥٤ .

— والخيار الثاني هو حدوث صراع حضاري (انجليزي في العراق وفرنسي في سوريا) الى أن تتفوق كفة على أخرى . وفي

نفس الوقت كانت سوريا تموج بالتيارات السياسية المدنية التي كان لها علاقة وثيقة بالقوات المسلحة السورية . وهذه القوى السياسية كانت تشجع القوات العسكرية للتدخل لمساعدتها والوقوف معها تماما كما حدث في كثير من البلاد العربية وكانت الدول الأجنبية تساندها ، وبهذا تتحقق القومية السورية (١) .

ومنذ بداية مرحلة الخمسينات جرت عدة محاولات من قبل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من أجل تدعيم نفوذهما في المنطقة ، وقد تركزت سياستها حول سوريا ولكن كل هذه المحاولات باءت بالفشل ، وكما منيت هذه السياسة بالفشل في سوريا ، باءت كذلك في كثير من الدول العربية . وفي عام ١٩٥١ جاء الاقتراح الذي يقضى بأن يكون اتحاد كامل من : إنجلترا وفرنسا وأمريكا وتركيا ومصر في حلف دفاعي عن منطقة الشرق الأوسط ، وفي نفس الوقت ترك الباب مفتوحا أمام كل من العراق وسوريا ودول أخرى في المنطقة للانضمام الى هذا الحلف الدفاعي الجديد .

وكان الفشل الذريع مصير هذا الاقتراح حينما رفضته مصر وتصدت له ، وفي عام ١٩٥٥ تقدمت كل من : بريطانيا والعراق وتركيا وايران وباكستان لإنشاء ما عرف « بحلف بغداد » بهدف الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط وواضح أن هذا التحالف قائم بالدرجة الأولى لحماية مصالح إنجلترا في المنطقة وهو تحالف عسكري بحت .

وقد تحمس النظام العراقي الحاكم لهذا المشروع مما شجع بريطانيا على المضي فيه ، ولكن العراق فوجيء بمعارضة قوية من

(١) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر : باتريك سيل Patrick Seal الصراع الداخلي في سوريا عام ١٩٦٢ .

جانب الدول العربية في الوقت الذي كانت فيه العراق وإنجلترا
تسعيان إلى ضم كل من سوريا والأردن لهذا التحالف ، ولكن مصر
تصدت بعنف لهذه المحاولة أيضا .

ولكن جماعة الانقلاب العسكري في سوريا عام ١٩٥٤ بقيادة
« أديب الشيشيكلي » لم يتمكنوا من الصمود أمام القوى المدنية
الثورية ، ومرة أخرى ظهرت في الأفق فكرة الاتحاد الهاشمي بهدف
ضم سوريا إليه . ولكن كل هذه المحاولات باءت بالفشل الذريع . .
كان حلف بغداد يواجه معارضة شديدة من القاهرة وتوجه تحذيرات
إلى كل من الأردن ولبنان وسوريا .

وقد حاولت جبهة مصر والسعودية انقاذ سوريا من هذا
المأزق بتأييد من الاتحاد السوفيتي ، حتى أن سوريا قد وقعت مع
مصر على معاهدة دفاع مشترك قبل نهاية عام ١٩٥٥ .

وكان موقف الأحزاب السياسية في سوريا الموالية لسياسة
العراق وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، قد قضى
عليه بنشوب أزمة السويس ، ومن ثم فقد ظهر في أفق السياسة
العالمية وجه جديد هو الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور
D. Eisenhower ومشروع قراره بملء الفراغ في منطقة
الشرق الأوسط ١٩٥٧ ، حيث أعلنت الولايات المتحدة عن نظام
جديد لدفع الخطر الشيوعي المتوقع حدوثه عن منطقة الشرق
الأوسط .

وكان من أهم أحداث الساعة في منطقة الشرق الأوسط
التصدي لخطر الشيوعية العالمية ، وقد أبدت حكومات كل من :
لبنان والأردن والعربية السعودية رغبتها في التحالف مع الاتحاد
الذي تم بين القاهرة ودمشق باعتبار أن باب العضوية ترك مفتوحا

إن يشاء الاشتراك في مناهضة الشيوعية العالمية بمنطقة الشرق الأوسط ، وكانت هذه الدول — في واقع الأمر — مرتبطة بالتسليح الأمريكي ، وكذلك بالدولار الأمريكي أيضا . كما أن أنظمة حكم هذه الدول تدفع الثمن غاليا . ولاشك أن هذا مهد الطريق للحملة العسكرية التي قامت بالتدخل في شئون لبنان في بداية شهر مايو ١٩٥٨ ، وكذلك حدوث انقلاب عسكري بعد ذلك بثـمـهـرين في العراق في وقت كانت فيه سوريا ضحية لهذا التطويق الذي أحاط بها .

ففي شهر سبتمبر عام ١٩٥٧ رأت الدوائر الأمريكية الرسمية أن سوريا تنزلق نحو الشيوعية بل تشجع تركيا على توحيد الجيشين في البلدين ، ووضعه على حدود سوريا الشمالية ، وانتهزت مصر وروسيا هذه الفرصة لكسب هذه الجولة لصالحهما وكانت ضربة في الصميم للغرب ومصالحه الاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة . ولكن سوريا كانت كبش الفداء لكل من مصر والاتحاد السوفيتي لكسر قيود العزلة المفروضة من قبل الغرب .

وبهذا يمت سوريا وجهها ناحية الشرق — ما في ذلك شك — وذلك باتحادها مع مصر في فبراير عام ١٩٥٨ ، وبهذه الخطوة أنهت سوريا الضغوط التي كانت ماثلة من قبل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والعراق (وأطراف أخرى) وكذلك الاتحاد السوفيتي ، كما أنهت سوريا مشاكلها الداخلية .

ولاشك أن الثورة العراقية في يوليو عام ١٩٥٨ هزت مركز بريطانيا بعنف في منطقة الشرق الأوسط ، وأن نزول القوات الأمريكية والبريطانية في لبنان والأردن كان بهدف حماية النظم

الحاكمة من الاطاحة بها . وهذا أقصى جهد كان بإمكان الغرب أن يبذله من أجل المحافظة على الأوضاع الداخلية وجعلها هادئة مستقرة ، ومنذ عام ١٩٥٩ فصاعداً فإن الشئون الخارجية للدول العربية — باستثناء الأحوال الداخلية — أصبحت أسيرة العالم الغربى .



٢ - التحول الاجتماعى :

تزايدت الحماسة العربية للوحدة العربية عقب اعلانها فى عام ١٩٥٨ ، ومن ثم أصبح الشعور بحتمية التحول الاجتماعى أمراً ضرورياً لمناهضة الاستعمار ، فقد كانت هذه هى السمة السائدة فى السياسة العربية ، وفى تصريحات المسؤولين . ولم يكن هناك ثمة تفريق بين مناهضة الاستعمار الذى ارتفعت حدته منذ عام ١٩٥٨ ، وما كان سائداً قبل هذا التاريخ بوقت قصير . وهذه المعارضة الحادة كانت واضحة فى برامج تلك الأحزاب الراديكالية ، وأصبح يسود العالم العربى تأييد منقطع النظير للوحدة العربية فى عام ١٩٥٨ ، وثورة العراق التى أعقبت ذلك .

وفى المقابل ارتفعت حدة المعارضة للشعور القومى كرد فعل من قبل القوى القائمة منذ زمن بعيد والمتمثلة فى تلك الحكومات التى تسيطر عليها قلة من الاقطاعيين والرأسماليين ، وتلك الأحزاب التى تخدم هذه الفئات ، وقد وجدت هذه القوى أن من الأفضل الابقاء على العالم العربى منقسماً على نفسه ، وذلك باستمرار تحالفها مع القوى الاستعمارية ، وهو الأمر الذى كان مؤداه انتكاساً خطراً للتضامن فيما بعد .

ونى ظل هذا الاتحاد الجديد الذى تم بين مصر وسوريا كأنه أفكار التحول الاجتماعى مستمدة من شخصية الرئيس جمال عبد الناصر ، وكذلك حزب البعث العربى السورى ، ولكن أيديولوجية هذه القوى لم تكن واضحة تماما فى رؤيتها لضرورة التخلص من الاستعمار الذى كان بمثابة قوى أجنبية تتحكم فى مقدرات العالم العربى أو فى سياسته الخارجية . هذا الى جانب وجود انسجام بين القوى الكبرى والعالم العربى بصفة عامة من الناحية الاجتماعية والسياسية ، وكذلك النظم الاقتصادية . فكل دولة سياستها الاقتصادية الخاصة بها إذ أن كلتا القوتين تعتقد أن ثمة توافقا بين القوتين المؤثرتين : شخصية جمال عبد الناصر وحزب البعث السورى ، وأن هناك شبه تطابق تام بين وجهتى نظريهما ، وذلك على الرغم من أن كليهما قد نظر الى حادث الاتحاد بين مصر وسوريا من منظور مختلف عن الآخر .

لقد حرص جمال عبد الناصر على رفع شأن القوى العسكرية، هو ورعاقه من الضباط العاملين فى الجيش المصرى منذ أواخر الثلاثينات ، وقد أتاح لهم هذا التعرف على مشاكل مصر عن قرب ، كما تزايد لديهم الشعور بالمسؤولية بحتمية التخلص من كل هذه المشاكل الداخلية بروح وطنية مفرطة ، نتيجة لمبادئهم المتأصلة فى نفوسهم ، منذ زمن بعيد ، لذا فانهم كانوا ضد تغشى الرشوة ، والعمل على رفع الظلم الاجتماعى ، هذا بالإضافة الى مناهضة الاستعمار ، ومن ثم فقد كانوا يرون ضرورة تطهير الدولة من الفساد وتقوية الجيش المصرى ، وتدعيم الاقتصاد الوطنى المنهار ، والعمل على رفع مستوى المعيشة للشعب ، وفى وقت لاحق كان الضباط الأحرار يرون ضرورة اقامة حياة ديمقراطية إذ أنهم لا يثقون فى تلك الأحزاب السياسية القائمة فى مصر ، وهذه الاجراءات ليست لأى اعتبار آخر ، الا بسبب فساد هذه

الأحزاب السياسية القائمة من قبل اعلان الثورة ، والتي كانت أداة في يد حكومات الأقلية ، والعبوة في أيديهم ، وعلى هذا فقد رأوا حتمية حل هذه الأحزاب واثاحة الفرصة أمام قوى الشعب لبناء تنظيم سياسي جديد ممثل في « هيئة التحرير » كما أنهم رأوا ضرورة تغيير هذا التنظيم السياسي بعد عام ١٩٥٦ ، اذا كانوا يرون ضرورة حكم الدولة بأسلوب ديكتاتوري ومن خلال مجلس قيادة الثورة الذي يضم اثني عشر ضابطا ومجموعة أخرى من ضباط الجيش .

وعندما تمت الوحدة مع سوريا تكونت مجموعة عمل من القيادات المصرية لبدء تجربة الحياة النيابية الدستورية ، ومن ثم فقد تم تشكيل برلمان نيابي بدقة بالغة من خلال انتخابات تشرف عليها الحكومة ، وكانت الخطوة الأولى التي تم اتخاذها لخلق ما تعارفوا على تسميته « بالاتحاد القومي » والمثل فيه كل قوى الشعب العاملة التي وجدت بمصر في نهاية فترة الخمسينات ، وقد اتخذت قرارات ارتجالية غاية في الخطورة ، كذلك رأت قيادة الضباط اصدار قرار بتكوين الاتحاد القومي من الفلاحين والعمال والمثقفين وقوى أخرى وضعت في الاعتبار ، كل هذا من أجل كسب القاعدة العريضة من الفلاحين والعمال لتأييد سياساتهم .

كما أتاح العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ الفرصة لتمصير الشركات التجارية الأجنبية العاملة في مصر ، إذ وجد النظام المصري نفسه مضطرا لتمصير العديد من الشركات التجارية والصناعية المملوكة لانجلترا وفرنسا ، واعتبرت هذه الخطوة الأولى من قرارات التأميم التي اتخذت في يوليو عام ١٩٦١ .

باختصار كانت نظرية عبد الناصر عن عملية انفصال سوريا عام ١٩٦١ — التي من أجلها أنشأ « الاتحاد الاشتراكي » — بعيدة

عن الواقع ، فى وقت كان فيه الاتحاد القومى مايزال قائما . وهذا الفشل يرجع بالدرجة الاولى الى تخطيط الضباط الأحرار وعدم خبرتهم خلال السنوات الخمس السابقة لنشأة الاتحاد القومى ، هذا بالإضافة الى الصعوبات التى صادفتهم فى التطبيق ، وقد أدركوا يقينا عدم تحقيق الأهداف المرجوة منه ، هذا بالإضافة الى اقحام وجهة النظر الشخصية فى تسيير الأمور بالدولة واتخاذ القرارات الارتجالية بغض النظر عن النتائج التى سوف تتمخض عنها .



٣ - حزب البعث السورى والشيوعية :

ان حزب البعث هو الذى دفع سوريا الى اقامة اتحاد اندماجى مع مصر ، فى شهر ديسمبر عام ١٩٥٢ تم اندماج الحزبين (البعث والشيوعى) بشكل متميز . أحدهما هو حزب البعث الذى كان قد تأسس فى وقت مبكر على يد طالبين سوريين كانا يتعلمان فى باريس وهما : صلاح الدين البيطار ، وميشيل عفلق .

والشخصية الثانية هى التى أضفت على الحزب سمة التميز والانتشار سواء كان هذا من خلال مطبوعاته أو مقالاته أو محاضراته ومؤلفاته ، ومما يلفت النظر أن ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار كانت لهما علاقة من بعيد بالمنظمة الشيوعية فى باريس ، ثم انكراها قبل تحولهما الى القومية العربية ، وان كانت الأفكار الشيوعية قد علقت بأرائهما ليس فقط فيما يتعلق بالمبادئ الشيوعية ، ولكن فى ميلهما الى النظريات الكلاسيكية ، وان كان هذا الميل بمثابة مؤشر لمبادئ جديدة فى عالم السياسة .

ومن أجل تحقيق القومية العربية يتطلب الأمر تحقيق : الحرية والوحدة والاشتراكية . وهذه المبادئ يجب أن تنال كل تقدير

واهتمام ، وفى واقع الأمر أن تحقيق القومية العربية لا يتوقف على تحقيق هذه المبادئ فقط ، إنما أكثر من هذا القيام بنهضة خلاقة على أسس سليمة ، ومن ثم فإن حزب البعث هو باعث النهضة ، وربما يكون ميشيل عفلق — المسيحى الأصل — لعب دورا غامضا فى الخفاء لنشر هذه الأفكار .

والفكرة الأخرى لحزب الوحدة هى أن الحزب الاجتماعى الخاص بأكرم الحورانى يستند فى تدعيم أفكاره هذه على الجزء الشمالى من سوريا خاصة مدينة حماه . حيث أن عفلق كان مشهورا فضلا عن أنه يتمتع بشعبية كبيرة وحب وتقدير لدى محبيه باعتباره أستاذا لهم فى حين كان أكرم الحورانى بمثابة مندوب سـرى بل يعتبر الدينامو المحرك للأحداث ، ورجل المواقف ، فقد سبق له أن عمل كثيرا مع قادة الأحزاب السياسية ، وذلك على الرغم من أنه لم ينل حظا كافيا من التعليم ، ولم يكن لديه أفكار ومبادئ ثابتة منظمة ، ومن ثم فقد كان أقل الأعضاء مشاركة مع عفلق والبيطار وأقلهم ثورية وإن كان لا يقل عن الأعضاء مشاركة شعبية فى مدينة حماة . ومن هنا كان يقف موقف العداء من تلك الأسر ذات الأصول العربية فى حماة .

وكان أكرم الحورانى — بعد عام ١٩٥٢ — يمد حزب البعث بكل العناصر الثورية فى القوات المسلحة . وهو الذى كان يبعث فى نفوسهم الأفكار والمبادئ الراديكالية والثورية خاصة أنهم كانوا من صفار الضباط . وبعد أن كان متعاوناً مع أديب الشيشكلى لفترة من الزمن ، إذا به يختلف معه فى عام ١٩٥٢ ويلجأ الى لبنان وهناك يعلن تأييده لميشيل عفلق والبيطار وبعض الضباط الذين تمكنوا من الاطاحة بأديب الشيشكلى فى عام ١٩٥٤ وكانوا أصدقاء لأكرم الحورانى خاصة الضابط مصطفى حمدون . فهذا الضابط

وغيره تمكنوا من التعاون مع الجناح المدني لحزب البعث ، ومن ثم لعبوا دورا خطيرا فى يناير عام ١٩٥٨ عندما سافروا الى القاهرة والتقوا مع جمال عبد الناصر باسم الجيش السورى طالبين اعلان الوحدة مع مصر فورا وذلك انقاذا لسوريا من الضياع الذى يطبق عليها من كل جانب .

وعلى هذا فان حزب البعث يعتبر مسئولا مسئولية مزدوجة : مرة عن قيام الوحدة ، والاخرى عن حركة الانفصال فى عام ١٩٦١ ، وعلى أية حال فان هذه الشخصيات السورية — التى طلبت الوحدة مع مصر — مختلفة بشكل جوهري عن فكر ونظام عبد الناصر فى ذلك الوقت ، وبرغم هذا فان اقل ما يقال كلمات شكر وتقدير لشخصيتى ميشيل عفلق والبيطار وللروح التى يتمتع بها أكرم الحوراني ، وان كان يعتبر غير متورط فى مثل هذا الموقف ، فهو يتزعم الجناح الاجتماعى الثورى الداعى للوحدة العربية ، وبالرغم من أنه عضو فى الحزب فهو فى نفس الوقت يعد عسكريا قبل كل شيء ، فهو لهذا شخص منظم ومثقف ثقافة عالية . وبالإضافة الى هذا لم يكن هذا الحزب مقصورا على سوريا فقط ، فقد كان لزعمائه فى سوريا قيادات سياسية فى لبنان والأردن والعراق وكان أعضاء حزب البعث ذوو الخبرة السياسية العميقة كانوا أعضاء فى البرلمان . حيث ان أكرم الحوراني كان عضوا برلمانيا منذ عام ١٩٤٣ ، وحيث حصل الحزب على ٢٢ مقعدا من ١٤٢ مقعدا فى انتخابات عام ١٩٥٤ ، ومن ثم أصبح كل من أكرم الحوراني ، وميشيل عفلق وزيرين فى وزارة ١٩٤٩/١٩٥٠ . وكان البيطار وزيرا للخارجية منذ عام ١٩٥٦ حتى قيام الوحدة مع مصر ، وفى عام ١٩٥٧ أصبح الحوراني المتحدث الرسمى باسم البرلمان باعتباره منسقا بين جميع الأحزاب البرلمانية خلال فترة الخمسينات . ومن هنا أصبح حزب البعث هو المهيمن على كل التيارات السياسية التى كانت تموج بها سوريا فى ذلك الوقت .

وعلى الرغم من تأثير حزب البعث خلال العامين الأخيرين فان عطلق والبيطار — جناحي البعث — كانا الملاذ والملاجئ للقوات المسلحة اذا ما خالجهما الارتياح وسوء الظن في السياسة الخارجية للدولة ، ومما يدعو للسخرية أن كل هذه التيارات لم تكن واضحة تماما لدى أعضاء مجلس قيادة الثورة في مصر ، حيث أن حزب البعث كان مستغرقا في تياراته السياسية ، ومشتطا في أفكاره ومبادئه الاجتماعية طوال العامين الأخيرين قبل اعلان الوحدة مع مصر في عام ١٩٥٨ وكذلك الاغراق في ردود الأفعال المترتبة على ذلك . ومنذ عام ١٩٥٥ ، كانت السياسة الخارجية لسوريا متطابقة تماما مع السياسة المصرية كحليفين للاتحاد السوفيتي ، وفي نفس الوقت فان كثيرا من القيادات السياسية في الوزارة السورية بما في ذلك الرئيس شكزي القوتلي ، ورئيس الوزراء صبرى العسلى وأيضا خالد العظم نائب رئيس الوزراء كانوا جميعا من المدرسة السياسية القديمة ، وقد حضر جلسة البرلمان عن الحزب الشيوعي خالد بكداش في وقت استمر فيه النظام الاقتصادي لسوريا يتمثل في الاقتصاد الحر ، وهو نفس النظام الذي ظل سائدا منذ الحرب العالمية الثانية ، ولكن يشذ عن هذه القاعدة رجل مثل خالد العظم ، فهو ينتمي الى أعرق وأقدم العائلات المشهورة في دمشق ، وهو يمتلك مساحات شاسعة من الأراضي لدرجة أنه يعرف بلقب « الباشا الأحمر » من قبل أصدقائه في الاتحاد السوفيتي ، وهو لذلك مشهور بمفاوضاته مع السلطات السوفيتية فيما يتعلق بطلب المساعدات الاقتصادية ، وبالرغم من هذا فانه مفاوض عنيد اذ يتمتع بشخصية قوية ، ولهذا فلم يستمد قوته وشخصيته هذه بانتماؤه الى حزب البعث الشيوعي ، وما يتسم به من مناورات سياسية خاصة في أوساط القوات المسلحة بقدر ما يستمدّها من مساحاته الشاسعة من أراضي دمشق .

وفى سبتمبر عام ١٩٥٧ انضم كذلك بعض الضباط مثل
عنيف البرزى - الضابط الشيوعى - وأصبح رئيسا للقوات
المسلحة ، هذا بالإضافة الى بعض الضباط المهيمنين ، الأعضاء فى
الحزب الشيوعى البعثى أمثال الضابط عبد الحميد السراج الذى
يتسم بالذكاء ، وهو يرأس جناح الشبيبة بالجناح الراديكالى .
كما أنه يتفق معه كثيرا فى وجهات نظره ، ومن هنا يعتبر صديقا
للحزب من خلال هذه الزاوية .

ومن المعروف أن منهج السياسة التقليدى فى الوزارة كان
يتزايد باستمرار نتيجة ضغوط وممارسات الضباط من الناحية
الأيديولوجية ، ولاشك أن التيارات السياسية التى تموج بها سوريا
منذ عام ١٩٥٤ ولمدة أربع سنوات تالية كان أهم سمات هذه الفترة
هى آراء وأفكار جماعة الإخوان المسلمين وكذلك الحزب القومى
السورى بجانب الحزب القديم المحافظ . كل هذه الأحزاب كانت
ترفض هذا الاتجاه لاعتبارات عديدة ، والحزب القومى الذى يمثله
شكري القوتلى ، وكذلك رئيس الوزراء صبرى العسلى كانوا
يتفقون بل يعتمدون كثيرا على خالد العظم ، وبعضهم وخاصة
شكري القوتلى مازالوا يستفيدون من الوضع الاستراتيجى من
معارضتهم لفرنسا قبل الحصول على الاستقلال وكذلك رفضهم
الشديد لحلف بغداد ، وبحتمية التعاون مع مصر ، ومن ثم فقد
أصبحوا من الشخصيات البارزة التى تتسم بالثورية وذلك باعتبار
أنهم من قدامى الشخصيات السياسية والرجوازية ، وأيضا
باعتبارهم يتمتعون بعلاقات طيبة مع كل الأطراف مع مرونة سياسية
لدرجة أنهم أصبحوا هدفا لرساى الكاريكاتير الساخرين .

ويبدو أن الحكومة والجيش كانا يتحكما فى شئون
سوريا من خلال الحزب الشيوعى ، إذ أنهما لا يستطيعان التحكم

بعد ذلك في حزب البعث الذي يسعى الى الاتحاد مع عبد الناصر من أجل أن يحول دون سيطرة الشيوعيين على زمام الموقف الحرج، ومن المستحيل أن يخشى حزب البعث ومن والأهم من الشيوعيين من ضغط المناهضين للغرب من تلك الدول المجاورة سواء في الوقت الحاضر أو فيما بعد ، فان الشيوعيين سوف يتصدرون بكل عنف من أجل المشاركة أو الاستيلاء على السلطة ، ومن ثم فمن المستحيل مقاومة مثل هذا الاتجاه الذي يدعو الى التعاون مع القوى الغربية وأعدائهم في منطقة الشرق الأوسط .

وعلى أية حال يبدو أن هذا الأمر في نظر القاهرة — بالنسبة للوحدة مع سوريا — لابد أن يتم بالتفاهم والحوار وليس باستخدام العنف والضغط ، وهذا ما كانوا ينشدونه منذ سنوات مضت فاذا لم يتم قيام وحدة قوية ، فان المبادئ الثورية هذه سوف تتأثر بها كثير من الدول العربية (٢) .



٤ — اتحاد مصر وسوريا :

اتسمت فترة قيام الوحدة بين مصر وسوريا بشيء من الغموض والتداخل وقد نبه لذلك عبد الناصر في المحادثات التمهيدية لقيام الوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨ وكان عبد الناصر يرى أنه كان لابد من ايجاد قاعدة تقوم عليها هذه الوحدة ، وهذا الأمر يستغرق خمسة أعوام على الأقل أما اذا كان لابد فمن الضروري

(٢) وامتدت المناقشات عن الملابس والظروف التي يمكن أن تتم فيها الوحدة . سوف يرد تفصيل ذلك تحت عنوان « صراع في سوريا » فصل ١١ للمؤلف جورج توري ، والكتاب الآخر له بعنوان « السياسة السورية والجيش » ١٩٤٥ - ١٩٥٨ الصادر في عام ١٩٦٤ .

وضع ضوابط وشروط على ألا تكون وحدة غيراللية كما يريد لها بعض
السوريين ، بل نريدها وحدة مركزية تحل معها جميع الأحزاب
السياسية ، وقد وافق الوفد السوري على كل هذه الشروط .

ولم يكن لشكري القوتلى وصبرى العسلى رئيس الوزراء دور
فعال فى المحادثات . حيث ان حزب البعث وأنصاره فى القوات
المسلحة نشوا خالد العظم وكذلك أنصاره من الشيوعيين ، اذ كانوا
يعارضون مسألة الوحدة مع مصر بانفعال شديد ، وبطريقة مهذبة ،
ولكن كانت معارضتهم ليس لها أدنى تأثير فى مجرى الأحداث .

وبعد أن تم التصديق على قيام الوحدة فى ٢٢ فبراير عام
١٩٥٨ (*) منح شكري القوتلى لقباً شرفياً « المواطن الأول » فى
« الجمهورية العربية المتحدة » وأصبح صبرى العسلى نائب الرئيس
— جمال عبد الناصر — فى القاهرة ، فى حين تراجع خالد العظم
عن السياسة بصفة عامة ، كما اختفى الشيوعيون من الساحة
السياسية العربية .

وأصبحت السلطة كلها مركزة فى يد عبد الناصر لدرجة أن
أعضاء الحكومة السورية أصيبوا باحباط نفسى شديد ، وشعروا
بأنهم وقعوا فى مأزق طوال سنوات الاتحاد . فى وقت كانت فيه
وجهات نظر عبد الناصر هذه فى محلها . ولكن أمام الأمر

(*) انظر خطب وتصريحات جمال عبد الناصر ج ٢ اذ أعلن بمناسبة
اتفاقية الوحدة قوله : « .. دولة تحمى ولا تهدد .. تصون ولا تبدد ..
تقوى ولا تضعف ، توحد ولا تفرق .. تسالم ولا تفرط .. تشد أزر الصديق ..
وترد كيد العدو .. لا تتحزب ولا تتعصب .. لا تنحرف ولا تنحاز .. تؤكد
العدل .. وتدعم السلام » .

(الترجمة)

الواقع كان مطلوباً من الجميع أن يسلموا لهذا الأمر ، وأقدم عبد الناصر على اتخاذ قراره بتجميد كل المحالفات السورية السابقة، وازاء هذه الظروف وتلك التطورات المتلاحقة كان حزب البعث يبدو كأنه توأم لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مصر ولكن من خلال مبادئ وأفكار سياسة جمال عبد الناصر .

وفى هذا السياق يجب علينا أن ندرك ما حدث من لبس نتيجة لموقف حزب البعث الذى اتسم بالغموض أثناء أحداث الوحدة المتلاحقة . فعلى أى أساس يمكن لهم مشاركة زملائهم المصريين فى السلطة ؟ وفى الوقت الذى تمت فيه الوحدة بين مصر وسوريا كانت مشاعر القنوط واليأس تسيطر على الزعماء السوريين ، ومن جانب آخر كان يخامر الزعماء المصريين شعور بأنه ليس فى إمكانهم فرض النفوذ على سوريا فى وقت كان فيه الزعماء السوريون مدركين أنهم لن يتمكنوا من تحقيق أهدافهم وأمانيتهم من خلال سياسة عبد الناصر وأيديولوجيته ، بل من المحتمل أن يقفوا حجر عثرة أمامه . . . وسوف تكون هذه مجرد خواطر وذكريات تداعب خيالهم تماماً كما يؤكد المثل القائل : ذلك الرجل الفرنسى الذى يتمنى أن يسيطر على ألمانيا بأن يكون لديه جيش أكثر عدداً من الجيش الروسى ولكن أقل من الجيش الفرنسى .

وهذا بالتالى يدعونا الى الحديث عن الصعوبات التى اكتنفت محادثات الوحدة بين مصر وسوريا ، واتضح ذلك بعد عدة سنوات أثناء محادثات ١٩٦٣ حينما بذلت جهود غير موفقة لقيام وحدة بين البلدين مرة ثانية حيث كان حزب البعث فى ذلك الوقت له هدف أيديولوجى ، وأصبح قناعاته يعانقون من تمسكهم بأيديولوجيتهم ، حيث هى رؤيتهم الوحيدة والحقيقة الثابتة لديهم ، والثى كانوا يرون أنه لا مفر من التمسك والتشدد بها. ازاء تطورات الأحداث السياسية

التي كانوا يعتقدون — وأهمين — أنها توصلهم الى السلطة الحقيقية .

ولكن عبد الناصر ومبادئه الثورية الرائعة ، وكذلك ميشيل عفلق ذلك السياسى المحنك ، قد صرح للصحف بعد محادثات الوحدة هذه بقوله :

« انه فى احتياج الى فيلسوف يمنطق له هذه الأحداث المتلاحقة وهذا ما يهدف اليه حزب البعث ، انهم يودون أن يروا مراحل سياستهم الداعية الى الحرية والوحدة والاشتراكية قد ذابت فى مبادئ الثورة المصرية ومبادئ عبد الناصر الشخصية » .

وكانت قيادات حزب البعث يغلب عليها طابع الخيال والبعد عن الواقع وهذه القيادات لا تقدر تطور الأحداث ، وأى أفكار ثورية لا يمكن تحقيقا بدون عقيدة راسخة لديها . قبل أن تستفيد بخبرات عبد الناصر وسياسته الراسخة لكى يغيروا بها أفكار وسياسة حزب البعث (وسوف نرى ذلك خلال محادثات الوحدة فى عام ١٩٦٣ حيث واجه عبد الناصر كلا من ميشيل عفلق وصالح الدين البيطار بمثل هذه المتناقضات فى آرائهم) .

وبناء على هذه المبادئ فان حزب البعث توقع أن يقدم خدمات جليلة الى القادة المصريين ويكونوا أندادا لهم فى تسيير دفة الأمور ليس فقط فى سوريا انما أيضا فى داخل شئون الوحدة المصرية السورية التى كانوا يأملون أن تكون مبادئهم ذات أثر عميق فى كل من مصر وسوريا على مدى بعيد ، وعلى أية حال كان يخامرهم الأمل بتنفيذ سياستهم هذه على أقل تقدير فى سوريا أى فى الاقليم الشمالى السورى فى ظل هذه الوحدة .

وبالرغم من كل هذا فان الفوز فى الانتخابات من ناحية مع التمسك بالناحية الأيديولوجية من ناحية أخرى (بالإضافة الى تنظيم

حزب البعث وخبراته الشخصية ، هذا بجانب مقدرته على الاستثمار في التلاحم بال جماهير الشعبية) ، جعل قادة الحزب يعتقدون أن عبد الناصر لا يجزؤ على حل جميع الأحزاب السياسية في سوريا بما في ذلك حزب البعث نفسه ، ويرون تشكيل لجنة تنسيق بين مصر وسوريا بهدف قيام حزب مشترك بين الدولتين يعرف باسم « الاتحاد القومي » ومن ثم فمتروك لهؤلاء القادة السوريين إعادة تشكيلاتهم بهدف الاندماج في هذا التنظيم الجديد ، وقد صرح ميشيل عفلق بقوله : سوف نكون موظفين لا أهمية لنا ، وسوف نكون مجرد أشخاص في حزب الوحدة المعروف بالاتحاد القومي بمجرد مواد الوحدة بين الدولتين مصر وسوريا .

وبالنظر الى أحداث الماضي فإنه يبدو أن عبد الناصر سوف يقبل مثل هذا التنظيم فقد تم انشاء ما عرف حينئذ « بالاتحاد القومي » على وجه السرعة معتمدين في ذلك على ماديهم من نشاط وخبرة ، وما يتمتعون به من سمعة طيبة ، وتلاحم قوى بين أعضاء القيادة ، وفي نفس الوقت فإن حزب البعث والحزب الشيوعي هما القوتان العظميان بين الأحزاب السياسية السورية بالاضافة الى وجود قوى سياسية عديدة في سوريا منها : التنظيمات العسكرية والمدنية لدرجة أن هاتين القوتين امتد تأثيرهما الى داخل الحزبين الكبيرين في سوريا (حزب البعث والحزب الشيوعي) حتى ان الكولونيل عبد الحميد السراج يكون القوى السياسية الوحيدة في سوريا التي لا تنتمي الى أي تنظيم سياسي ، ولا يعتمد على القوى الأخرى باعتباره القائد العام للقوات المسلحة .

وفي محادثات الوحدة عام ١٩٦٣ هاجم عبد الناصر حزب البعث والبعثيين وألقى عليهم التبعة واللوم ، وقال عبد الناصر : « ان حل الأحزاب السياسية كان خطأ فادحاً ، اذ ترك أثره

بوضوح على تنظيم « الاتحاد القومي » ولهذا فمن الأفضل إعادة تشكيل الاتحاد القومي من تلك القوى الثورية ، وليس بالشكل الذي يريد أن يفرضه حزب البعث .

وبطبيعة الحال لم يتمكن عبد الناصر من تطبيق هذا الفكر ، خصوصا بعد أن مضى وقت طويل على حل هذه الأحزاب ، والأمر يتطلب سعة من الوقت ، ومن الصعب جدا تنفيذ هذه الفكرة بالنسبة للأحزاب السياسية في سوريا ، فبالنسبة لايدولوجية حزب البعث يحتاج الى نفس الوقت وربما يكون لحزب البعث نفس الماضي ، ولكنه في نفس الوقت يفتقر الى العقول المفكرة ، كما أنه لم يستفد من قيادات حزب البعث القديمة وان كان أكرم الحوراني قد عين نائب الرئيس ورئيس الجناح السوري . وقد عين كل من وزير الاقتصاد والشئون الاجتماعية مساعدين له ، وتم استدعاء صلاح الدين البيطار الى القاهرة وصدر قرار بتعيينه وزيرا للدولة ، وأخيرا تم تعيينه وزيرا للثقافة وعضوا باللجنة المركزية العليا ، ولكن يتبادر الى الذهن بمجرد أن تم اعلان « الجمهورية العربية المتحدة » أن حزب البعث أصبح يتمتع بحرية أكثر .

وجدير بالذكر أن حزب البعث كان يفتقر الى الخبرة في هذا الجانب وخاصة بعد تلك القيود التي فرضت على قياداته بعد قيام تلك الوحدة في عام ١٩٥٨ ، ومن خلال هذا التصور يمكن أن نؤكد أن عبد الحميد السراج كان وزيرا للحربية في الاقليم السوري ، وبرغم هذا كان قليل التعاون مع حزب البعث سواء كان ذلك قبل الوحدة أو بعدها ، وفي الحقيقة كان هذا الأمر أكبر دليل على مدى سلبية قيادات حزب البعث في القاهرة .

وكان ثمن هذا الوضع المتدنى لقيادات حزب البعث هو فشلهم في الانتخابات التي جرت بشأن قيام هذه الوحدة ، وكان من الصعب

اكتشاف مثل هذا الوضع قبل اجراء انتخابات هذه الوحدة ، هذا بالقياس الى تلك الانتخابات البرلمانية التي جرت فى مصر عام ١٩٥٧ ، ومما لاشك فيه أن هذه مسألة حيوية ومهمة بالنسبة لمعالجة سلبيات حزب البعث ، وبدون الالتزام والتمسك بمثل هذه الأسس ، فإن حزب البعث لن يجد قبولا هنا أو هناك ، بدون اتخاذ هذه الخطوات من الآن وقبل اجراء الاستفتاء العام على الوحدة فى ٨ يوليو ١٩٥٩ ، أى بعد مضى ١٧ أسبوعا من قيام « الجمهورية العربية المتحدة » والا فسوف يجد أعضاء حزب البعث — المرشحون فى الاقليم — أنفسهم وقد فشلوا فى هذه الانتخابات فى حين نجح فى الاقليم السورى ٢٥٠ عضوا غير بعثى من عدد المقاعد .

واللافت للنظر أن كثيرا من المرشحين كانوا يواجهون معارضة ونالوا هزيمة ساحقة من قبل ائتلاف الأحزاب المحافظة التى هيمنت وفرضت وجودها على حزب البعث طوال مراحل المفاوضات مع مصر بشأن قيام هذه الوحدة العربية ، وبالرغم من كل هذا فإن حزب البعث هو الذى كان بيده زمام مسائل الاتحاد مع مصر .

ومن الأمور التى تدعو الى الأسى ، أن عبد الناصر — الشاثر الديكتاتورى — هو الذى كان منحازا بحماسة شديدة لأعضاء حزب البعث ، وهو الذى اختارهم بمساعدة عناصر رجعية ، ولكن على أسس ديمقراطية وبناتخابات حرة تماما ، ولاشك أن مثل هذا أمر محير جدا ، وخاصة إذا علمنا أن بعض البعثيين شعروا بالرضا التام عقب حدوث الانفصال السورى عام ١٩٦١ وفى خطاب لعبد الناصر القى فيه اللوم — لحدوث كارثة الانفصال — تشمل بعض العناصر الرجعية الى أعضاء الاتحاد القومى .

ومما لاشك فيه أن حزب البعث سقط فى أول انتخابات جرت للوحدة ، ومن ثم بدأ فى التدهاع والانهيار بشكل سريع ، وكانت

الخطوة الأولى له في أغسطس ١٩٥٩ ، فقد حدث انشقاق في الحزب ، وظهر هذا واضحا في ذلك الاجتماع المثير الذي جرى في لبنان حيث انشق اثنان من قياداته هما : عبد الله الريماوى ، وبهجت أبو غريبة (٣) وقد ذهب الاثنان الى القاهرة وشكلا حزبا على طريقتهما الخاصة .

وفي الشهر التالي أصدر عبد الناصر قراره باعفاء رياض المالكى من منصبه كوزير في لجنة الاتحاد القومى ، وقد ترك هذا القرار رد فعل عنيفا في قيادات حزب البعث خاصة لدى : الحورانى ، والبيطار ، ومصطفى حمدون ، وعبد الغنى كانتوت ، حدث ذلك في غضون نهاية شهر ديسمبر ، وبهذا كان فصل الختام في الاشتراك مع القيادات المصرية . وبعد مضى عدة سنوات أخبر ميشيل عفلق بشيء من التفصيل عبد الناصر بأن هذا القرار اتخذه في وقت كان الحزب يمر فيه بأزمة سياسية وأردف قائلا : انه لم يتمكن من اقناع العديد من الوزراء السوريين بترك الحكومة في نفس الوقت ، في حين كان عبد الناصر يعتقد أن مثل هذه الاستقالات تعد خيانة للمبادئ واهانة له في نفس الوقت (٤) في حين أن حزب البعث كان يعتبر أن مثل هذه الاستقالات تدل على الفشل الذريع في أيديولوجية الحزب وأسلوب الحوار فيه .

« ان مسألة الاتحاد كان يجب أن تتم بناء على رغبة الجماهير الشعبية في سوريا على أن يوضع في الاعتبار الاستفادة من كل

(٣) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع - انظر المرجع السابق ذكره - ص ٣٣ وما بعدها .

(٤) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ، انظر الفصل الثالث (التالي) .

التجارب السابقة لكي تتم الوحدة مع مصر بكل يسر وسهولة ، حيث الالتحام مع الثورة الأم ، وتجارب الشعب المصرى العميقة الجذور فى هذا المجال . والحقيقة أن الجماهير الشعبية فى مصر كانت محكومة قبل الثورة من قبل أحزابها المنتمية اليها ، ولكن بعد الثورة لم يكن فى امكانها التعبير عن رغبتها الحقيقية مع رغبات أحزابها « (٥) » .

ان الاستقلالات تمت بشكل غير طبيعى مما أحدث رد فعل سيئاً لدى قيادات عبد الناصر وكذلك حزب البعث ، وهما المسئولان عن قيام الوحدة بين مصر وسوريا ، ومن جهة أخرى ، فائشاء هذه الأزمة كانت هناك وجهة نظر بأن تترك سوريا الى حيث تشاء . . ومن جهة أخرى كان هناك رأى آخر ، يرى أن تترك سوريا فى حالة انعزال تام ، فى حين أن حزب البعث اعتقد خطأ أن عبد الناصر فى حاجة شديدة الى مساعدة حزب البعث له ، وسواء كان هذا الرأى صحيحاً أو خطأً فإن من الثابت أن عبد الناصر لم يطلب ذلك ، فكان كلا الفريقين يقفان على أرض مشتركة ، وكلا الفريقين كان مقدراً له الاختفاء من الساحة السياسية على أكثر تقدير فى عام ١٩٦٣ ، فإن أحداث عامى ١٩٥٨ و ١٩٥٩ برهنت على أن أيديولوجية الثورة المصرية تخالف وتناقض مبادئ الأحزاب الأخرى العربية لمواجهة رغبة القوى الأخرى فى اتجاهاتها وأهدافها التى تسعى الى تحقيقها .



(٥) المحرر فى صحف بيروت البعثية - الصحافة فى ٢٢ فبراير ١٩٦٠
وهذه الفقرة نقلت من مؤلف فرنسى (الشرق) ORIENT (١٩٦٠)
ص ١٢٤ - ١٢٦ .

٥ - مصر والعالم العربي :

وحول هذه الظروف والملابسات التي تكشففت فيها كثير من النوايا ، وتباعدت وجهات النظر بين غالبية الأحزاب فى الأيديولوجية والفكر أسفر عنه تغافل حزب البعث بل تجاهله من قبل كافة المنظمات والأحزاب العربية كلها . الأمر الذى أحدث تباعدا كبيرا بين عبد الناصر والبعثيين بعد أن تأكدت شكوكه ومخاوفه وتوقعاته التى كانت تراوده طوال فترة الوحدة ومن قبلها ، وساعت علاقة الدول العربية التى تربطها بالغرب مصالح مشتركة أو بمعنى أكثر صراحة تقع تحت تأثيرها الفعال مثل العراق والأردن والسعودية ولبنان وتركيا ، كل هؤلاء العرب ليس لهم أى هدف سوى سحب سوريا من هذه الوحدة مع مصر ، وقد شغلهم هذا الأمر وقتا طويلا وكان واجب هؤلاء بالدرجة الأولى هو مناصرة القضية الفلسطينية ضد إسرائيل والكيان الصهيونى باعتباره الخطر الزاحف الذى يضرب التجمع والقومية العربية فى المنطقة .

حقيقة ان الوحدة بين مصر وسوريا لم تتم بالشكل القانونى المطلوب ، وان كانت هذه الوحدة - بهذا الشكل - هى الخطوة الأولى لقيام الوحدة العربية الشاملة ، ولذلك فقد أعلن رئيس الوزراء فى الأردن ، وكذلك النظام الحاكم فى العراق بعد أيام قليلة من الوحدة المصرية السورية ، أعلننا قيام وحدة فيدرالية فيما بينهما لتكون مناهضة لهذه الوحدة مع مصر .

وشهدت لبنان قيام مظاهرات شعبية عارمة ضد حكومة الرئيس شمعون التى كانت تولت مهامها فى شهر مايو من نفس العام ، وفى ١٤ يوليو حدثت ثورة فى العراق لتضع حدا لهذه الوحدة الناشئة مع الأردن ، وكأن التاريخ يعيد نفسه ، أو بمعنى آخر نان التاريخ عاد القهقري مرة أخرى حينما ساد العراق يأس

تأم ، اذ ظهرت صورة عبد الناصر على واجهة المحال التجارية في شوارع بغداد ، في ١٤ يوليو ، ثم اختفت بعد ذلك بنفس السرعة التي ظهرت بها .

وثورة العراق لم تكن ثورة قومية عربية انما كانت بمثابة انفجار هائل لغضب الشعب وعدم الرضا عن العديد من المسائل والموضوعات الاجتماعية والسياسية لمجتمع العراق الممزق : الأقلية القديمة الحاكمة ، والأكراد ، والسنة ، والشيعة ، والعرب ، والشيوعيون ، و القوميون ، والائتلاف الحاكم الذي انحدر سريعا الى صراع داخلي ضاع فيه القوميون العرب بما في ذلك حزب البعث العراقي ، ووجدوا أن نفوذهم في البلاد قد استبدل به الشيوعيون وأنصارهم . وفي هذا الجو كانت الشخصية القومية القيادية تتمثل في عبد السلام عارف الذي وقف مع عبد الناصر في الشرفة بدمشق ليتلقى هتافات الجماهير ، ولكن بعد ذلك بثلاثة أشهر كان مصيره السجن ببغداد محكوما عليه بالاعدام . وفي نهاية هذا العام كانت العلاقات بين العراق والجمهورية العربية المتحدة أسوأ مما كانت عليه قبل قيام هذه الثورة في العهد القديم ، وذلك حينما بدأت محكمة الشعب التي شكلت لمحاكمة أعضاء الحكومة السابقة ورئيسها والمتعاطفة مع نظام الحكم القديم ، و كان رئيس هذه المحكمة الكولونيل مهدي الذي حول اجراء المحاكمات الى مهزلة كبرى بأقواله الجانبية الساخرة ضد الرئيس عبد الناصر وخطبه وكذلك ضد رئيس الوزراء العراقي الجنرال عبد الكريم قاسم كخائن للقومية العربية ، وكأداة للشيوعية العالمية ، وقد وصلت العلاقات الى أدنى وضع في شهر مارس ١٩٥٩ عند قامت انتفاضة في الموصل يقودها الضباط القوميون العرب لدعم ومساندة الجمهورية العربية المتحدة ، ولكن هذه الثورة تم قمعها بشكل دموي عنيف .

وفى الخريف التالى كانت هناك محاولة فاشلة على حياة عبد الكريم قاسم بهدف اغتياله ، ويعزى قيام هذه المحاولة الى عملاء الجمهورية العربية المتحدة ، وساد المناخ العربى توتر شديد حتى شهر فبراير ١٩٦٣ وتبدلت الاهدات بين القاهرة وبغداد .

وفى داخل العراق ترأس عبد الكريم قاسم حكما غريبا وصل الى درجة الانحطاط بين الشيوعية والراдикаلية الفوضوية ولا يعتمد على أى مبادئ يستند اليها فى حركته .

وكانت المشكلة بالنسبة للجمهورية العربية المتحدة أن قاسم كان ثائرا ولكنه — برغم هذا — فشل فى التعاون مع الوحدة العربية ، أو حتى اظهار أى نوع من الاحترام تجاه الرئيس عبد الناصر كما فعل القادة الثوريون الآخرون ، بل أكثر من هذا ، ألقى بآلاف المعجبين بعبد الناصر فى السجن ، ونصب نفسه عدوا صريحا لعبد الناصر وأنصاره ولذلك كان لابد من مواجهته بشكل ما ، ولو كان رجعيا مثلا كالملك حسين أو نوري السعيد ، كما شكل هذا الافتراض تهديدا خطيرا فى ذلك الوقت لعبد الناصر ، بل كانت سياسته ومواقفه تعد أمرا مألوفا وهو بالطبع لم يكن رجعيا ، بل كان بطلا راديكاليا يعبر عن وجهة نظر سكان الأحياء الشعبية فى بغداد ، ولهذا فهو يعد عدوا للأعداء الامبرياليين المفترضين لعبد الناصر ، وصديق للأصدقاء المفترضين لعبد الناصر فى نفس الوقت ، وهو الاتحاد السوفيتى ، والغريب فى الأمر أنه على خلاف مع الشيوعيين العرب فى داخل الوطن العربى ، وبرغم هذا فقد لقي قبولا لدى الجماهير الشعبية .

ولأن قاسم كان يمثل السياسة التى انتهجتها العراق ، فقد كان يشكل تهديدا مباشرا للوحدة السورية المصرية ، ومن ثم

فان السوريين لم يشعروا بارتياح له ، خاصة أنه كان يتآمر بشكل مباشر مع الملك حسين والاسرائيليين ، وكذلك وكالة الاستخبارات الأمريكية لتقويض القومية العربية .

ومما تجدر الإشارة اليه أن الشعب العراقي نال تأييد المصريين حينما تمكنوا من الاطاحة بالنظام الملكي في بغداد ، والغريب في الأمر أنهم انضموا الى وفد محادثات الوحدة مع سوريا ، وترك الباب مفتوحا لانضمام دول عربية أخرى .

والآن وقد فشلت الوحدة مع سوريا ، وان كانت مثل هذه الوحدة لم تكن النتيجة المرجوة في ذلك الوقت ، اذن من أجل ماذا ضحوا باستقلالهم ؟ ومن أجل ماذا ضحى حزب البعث بوجوده الرسمي ؟ فان العراق بحكم موقعه الجغرافي والتاريخ المشترك والتركيب الاجتماعى ، والوضع الاقتصادى ، كان البد الوحيد الذى يجب عليه أن يتحد مع سوريا بغض النظر عن السبب الأيديولوجى لحكم الأسرة الهاشمية الواحدة .

وكان الاتحاد بين مصر وسوريا مقيدا بعدم التوسع في المرحلة الراهنة وذلك بسبب أن الجانب المصرى هو الذى بيده زمام الأمور ، اذ كانت نسبة التمثيل بين المصريين والسوريين بنسبة خمسة الى واحد . ولهذا فقد لعب المصريون دورا بارزا في رسم السياسة العامة لهذه الوحدة نظرا لعدم وجود طرف ثالث معهما .

* * *

٦ - تخيير في الخطط :

عقب هذه الأحداث سألنا الذكر وموقف عبد الكريم قاسم المتشدد ضد عبد الناصر والناصرين الذين زج بهم في غياهب سجون العراق ، كان على عبد الناصر أن يغير موقفه تجاه الأحزاب

الأخرى وأن بحسن سياسته تجاه الأردن والسعودية ليستعين بهما
ضد سياسة عبد الكريم قاسم في العراق ، التي أثارت الفتن
والاضطرابات في المنطقة العربية بأسرها .

ونجح عبد الناصر في كسب تأييد كل من الأردن والسعودية
ولكن هذا التأييد يشوبه الحرص الشديد من جانب هاتين الدولتين
حرصا على سلامة استقلالهما على الرغم من مظاهر الود الواضحة
في استقبال الملك سعود في القاهرة ، وأعقب ذلك عودة العلاقات
الدبلوماسية مع الأردن في أغسطس ١٩٥٩ ، وحسن عبد الناصر
علاقته كذلك بالولايات المتحدة الأمريكية التي كان يناصبها العداء
بسبب احتلالها للبنان عام ١٩٥٨ .

وأبدت أمريكا ارتياحا تاما لتقارب عبد الناصر الذي كان
يناهض النشاط الشيوعي في العراق وسوريا كما يؤكد عدم خضوعه
التام للاتحاد السوفيتي . والشيوعية في العراق وسوريا تعمل في
الخفاء ، لأن الأيديولوجية الشيوعية تختلف بشكل جذري عن مبادئ
ناصر الثورية ومن هنا وجد الاتحاد السوفيتي نفسه في مأزق حرج
اذ كان عليه كبح جماح عملائه في المنطقة العربية ، حتى يستطيع
أن يحتفظ بأقل قدر من صداقته لعبد الناصر .

ان التغييرات التي وجدت على هذه الساحة من قبل
عبد الناصر — برغم اعتدالها — أحدثت فزعا عند الوجوديين داخل
سوريا وخارجها وخصوصا بين البعثيين الذين شعروا أن عبد الناصر
لجأ الى أسلوب الحل الوسط الذي يوافق مبادئه الثورية مع هؤلاء
الرجعيين في المنطقة العربية ، واذا كان ضيق تفكير قاسم وشعوره
بجنون العظمة قد سلب العراق فرصتها في الانضمام الى الوحدة
العربية ، فان تقارب عبد الناصر مع الأردن — من ناحية أخرى —

قد سلب الأردن فرصتها أيضا ، وما كان في إمكان أى قائد عربى آخر أن يقوم بدور أكثر ايجابية من عبد الناصر ، لأن الجمهورية العربية المتحدة تعوزها الوسيلة لضمان مستقبل المملكة الأردنية فى مواجهة أى عدوان اسرائيلى قد يقع عليها ، خاصة اذا ما أطيح بالملك الحسين مع تدخل القوات البريطانية فى الأردن منذ يوليو ١٩٥٨ ، وان كان هذا الحدث فى حد ذاته يعد بمثابة كارثة كبرى للجمهورية العربية المتحدة ، اذ كانت الخيارات أمام عبد الناصر محدودة ومحفوفة بالمخاطر ، ولكن نظرا لالتزام عبد الناصر بالمصالح التى تعود على دولة الوحدة أكثر من التزامه بالناحية العقائدية ، فقد ألقى اللوم والنقد على الناصريين .

لقد واجه عبد الناصر نفس الموقف قبل حادث الانفصال فى صيف عام ١٩٦١ حينما قامت العراق باحتلال امارة الكويت ، هذه الامارة المنتجة للبتروى والتى كانت موضوعة تحت الحماية البريطانية منذ عام ١٨٩٩ ، وقد أعطيت استقلالها فى منتصف شهر يونية عام ١٩٦١ ، ولم يكذب الحبر على هذه المعاهدة الكويتية الانجليزية حتى أعلن عبد الكريم قاسم بشكل لم يسبق له مثيل أن الكويت كانت محافظة تابعة للعراق فى أقصى الجنوب ، وأنه وجيشه سيحررها فى أية لحظة ، فان مستوى الدخلى لأى فرد فى الكويت يزيد على دخل الفرد فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وأن الكويتيين غير راغبين فى التحرر من الاحتلال البريطانى ، وأن شيخهم الحاكم قد نفذ المعاهدة ورتب الأمور لوصول قوات بريطانية طارئة لحماية المنطقة .

وفى الواقع كانت الجمهورية العربية المتحدة تضسع كل امكانياتها لقضية الوحدة العربية ، ولوضع حد لأمراء وملوك البترول الأغنياء ، وأغنى حاكم فيهم هو شيخ الكويت ، وأن كان من

المفروض استخدام دخل البترول بشكل أمثل ، إذا ما وضعنا قضية ترف الحكام جانبا ، وعلى هذا فإن اتحاد الكويت مع العراق يجعل مثل هذا التوجه الاقتصادي أمرا غير مرغوب فيه ، إذ كان العراق في ذلك الوقت بلدا ثوريا غير مستقر تماما مثل الجمهورية العربية المتحدة ، في وقت كان فيه عبد الكريم العدو الأول للجمهورية العربية المتحدة وعلى هذا كان من المستحيل تشجيع أى شخص للقيام بهذه المغامرة وخاصة عندما واجه قيام الجمهورية العربية المتحدة بعض الصعوبات وبالإضافة إلى ذلك فقد اكتشفت الجمهورية العربية المتحدة شركاء دبلوماسيين في عمان والرياض منحازين تماما بشكل لا يقبل الشك مع شيخ الكويت باعتبار أنه تضامن شرعى .

لم يكن هناك أية صعوبة في تبرير مغامرة أطماع عبد الكريم قاسم بالكويت ، وذلك على أساس مبدأ تقرير المصير الذى أعلنه عبد الناصر مرارا ليكون أساسا للوحدة العربية الشاملة ، وكان العراق يقدم عرضا وقحا سافرا يحز في النفس ، وهو منظر القوات البريطانية وهى تفرض نفوذها على آبار البترول بالكويت ، وكانت الجمهورية العربية المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة العسكرية إذا ما طلبت ذلك .

وعندما ذهبت القوات البريطانية الى الأردن عام ١٩٥٨ ، كان على الكويت على أقل تقدير أن تستدعى القوات المصرية ، لأن مصر لا ترجو فائدة من هذه العملية سواء كانت الفائدة بشكل مباشر أو غير مباشر ، إلا المحافظة على استقلال إمارة ذات كيان مستقل وعضو في الجامعة العربية .

لقد جرى التغلب على هذه المشكلة الواقعة على الكويت وذلك باستبدال قوات سعودية أو قوات مصرية بالقوات البريطانية ،

وتم تنفيذ هذا في ١٤ سبتمبر ، ولكن حتى هذا العمل لم يزد شيئا على صورة عبد الناصر عندما يرى قواته بجانب القوات السعودية والأردنية تتبادل المواقع مع القوات البريطانية بهدف الدفاع عن مصالح بريطانيا في المنطقة (*) .

٧ - الانفصال السوري :

بعد حل حزب البعث السوري اعتمد عبد الناصر على الكولونيل عبد الحميد السراج الذي خلف أكرم الحوراني كرئيس لمجلس الاقليم السوري ، وليفرض نفوذه على سوريا بالأساليب البوليسية المتشددة ، وفي واقع الأمر كان السراج يسير في الاتجاه المعاكس الذي يريده الرئيس جمال عبد الناصر ، ولهذا بعث الى سوريا اقرب الشخصيات اليه وأقواها وهو المشير عبد الحكيم عامر ليكون ممثلا شخصيا له مزودا بتعليمات خاصة باستخدام الشدة في فرض النفوذ علي هذا الاقليم . ولكن هذه السياسة الناصرية أحدثت رد فعل معاكسا في صفوف الجيش السوري ، اذ شعر الضباط السوريون بعدم الرضا لخضوعهم للضباط المصريين بالإضافة الي شعورهم بالتذمر لتخفيض الرتب العسكرية إلى مستوى زملائهم المصريين .

كما ساد التذمر صفوف الشعب في سوريا نتيجة القيود الاقتصادية وزيادة الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة ،

(★) وتكرر المشهد مرة ثانية على الكويت في أغسطس ١٩٦٠ عندما أقدم صدام حسين - رئيس العراق - على احتلال الكويت في غفلة من أهلها في ليلة صيف .

(الترجمة)

الأمر الذى أدى الى رفع الأسعار على كل المستويات ، وتشاء الظروف أن يسود الجفاف سوريا لمدة ثلاث سنوات متتالية ، ولم يكن فى مقدور المشير عبد الحكيم عامر أن يفعل شيئا ازاء هذه الكارثة ، كل هذه الظروف قللت من هيبة عبد الناصر فى هذا الاقليم نتيجة المعاناة التى كان يعانيها الشعب السورى .

وعلى الرغم مما تحلى به المشير عبد الحكيم عامر من صبر وحسن نية ، فان مثل هذا السلوك لن يجدى ازاء شعور السوريين ذوى العقول السياسية خاصة أنهم وجدوا أنفسهم فى عزلة عن المشاركة فى الحياة السياسية فى ظل غياب حزب البعث ، وفى وقت متأخر — فى صيف عام ١٩٦٠ — تم تشكيل الاتحاد القومى الذى تم تعيين أعضائه بشكل مباشر ولم يتم ذلك بالانتخاب .

بالرغم من أن عددا لا بأس به عين فى هذا المجلس من بين الشخصيات السورية دون أن يكون لهم أى تأثير يذكر على الشعب السورى ، وبالطبع كانوا أقل من زملائهم المصريين فى المجلس الذين يتسمون بالانصياع التام للنظام الناصرى .

وشاعت النكتة بين أفراد شعب سوريا حول فشل الاتحاد القومى وعدم فاعليته ، فهو شعب تتنوع طبيعته وتختلف أمزجته وتصعد قيادته لأن ٥٠٪ يعتبرون أنفسهم قادة وزعماء ، و ٢٥٪ يظنون أنهم أنبياء ، و ١٠٪ يتخيلون أنفسهم آلهة ، و ١٥٪ لا تشغلهم هذه القضايا ، وليست لهم هوية ، وان كانوا يفقدون مفاسد بهم تدريجا .

عندئذ صرح شكرى القوتلى لعبد الناصر بقوله : « ان النبى صلى الله عليه وسلم وصل الى هنا ثم رجع » ، وهى عبارة تدل

على المناوأة وشبكات الأمر ، ولم يبق من شعب سوريا سوى
عبد الحميد السراج الذى أبعد عن سوريا فى أغسطس عام
١٩٦١ ، ونقل الى القاهرة نائبا لعبد الناصر ولكن بعد مضى شهر
وجد نفسه معزولا تماما ، فآثر تقديم استقالته وعاد الى سوريا ،
وانتشرت اشاعات فيما بعد حوله ، اذ قيل أنه يخطط للقيام بانقلاب
عسكرى ، ولكن فى الواقع لم يكن الكولونيل عبد الحميد السراج
هو الذى يفعل ذلك ، انما بعض ضباط الجيش السورى الآخرون
الذين كانوا يشعرون بتذمر ، هم الذين كانوا يفكرون فى ذلك ،
وذلك نتيجة الأوضاع السيئة ، وفى ٢٨ سبتمبر قبضوا على المشير
عبد الحكيم عامر ، ووضعوه فى طائرة خاصة متجهة الى القاهرة ،
ومن ثم أعلنوا انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة .

ولا نعرف بالضبط ماذا كانت طبيعة المؤامرة التى خططت
لحدوث هذا الانفصال ؟ وماذا كان دور الدينين الذى لعبوه فى
هذه المؤامرة ؟ وقد حدث رد فعل سيئ لدى الشعب المصرى ،
وكان أصدق تعبير له من خلال عدة خطب ألقاها عبد الناصر ،
فضلا عما عبرت عنه الصحافة المصرية وكذلك الاذاعة ، وخاصة
اذاعة صوت العرب :

« طعننت الوحدة العربية من الخلف من قبل طبقة الأغنياء
السوريين ، وكذلك الرجعيين الذين تأثروا بالتشريعات والقوانين
الاشتراكية ، وكذلك تأميم البنوك وشركات التأمين ، فضلا عن
النشاطات الصناعية والمهنية وكثير من الاجراءات التى فرضت
على النشاط الاقتصادى ، وعلى نطاق واسع ، وذلك نتيجة لتلك
القرارات التى أصدرها عبد الناصر فى يوليو ١٩٦١ ، هؤلاء
الرجعيون بمساعدة الامبرياليين ، وكذلك الملوك الرجعيون الذين
قدموا الرشوة لفئة من الانتهازيين من ضباط الجيش لتنفيذ الانقلاب

وذلك بهدف إعادة النظام القديم الى سوريا ولإلغاء اصلاحات
وقوانين الوحدة العربية » .

ولقد كان هناك الكثير من الملاحظات والظروف التي استغلها
أغنياء سوريا ولم يكن الأمر مقصورا على قرارات يوليو ١٩٦١
الاشتراكية انما كان هذا التذمر نتيجة لتطبيق قوانين الاصلاح
الزراعي المصري في الاقليم السوري ، وغالبا ما طبق بأسلوب
لا يتطرق اليه الشك من قبل الوزراء البعثيين ، كما فرضت القيود
على طبقة الرأسمالية الوطنية في وقت مبكر من عام ١٩٦١ (*) .
وعلى اثر حدوث هذا الانقلاب قام السياسيون السوريون بتشكيل
حكومة فورا ، وأجروا كذلك انتخابات برلمانية ، واحتلو مع
زملائهم من المدرسة القديمة معظم المقاعد البرلمانية ، وفي أوائل
عام ١٩٦٢ قاموا بإلغاء معظم قوانين التأمين التي أصدرها
عبد الناصر فترة الوحدة ، وقد استغرقت مناقشة هذا الموضوع
في البرلمان مدة دقيقتين فقط . قام الأعضاء بعدهما بالتصويت لصالحهم
بالغاء هذه القوانين ، كما قرروا كذلك زيادة المرتبات بنسبة ٣٣٪
أما فيما يتعلق بقانون الاصلاح الزراعي فلم يتم الغاؤه ، اذ رأوا
التريث بعض الوقت لدراسته وتعديله ، وكانت هناك شكاوى كثيرة
من ملاك الأراضي الزراعية ، اذ حدث صدام بين الملاك الجدد
والملاك القدامى لهذه الأراضي ، الذين كانوا يرون امتلاك أراضيهم
بالقوة بحجة أن قانون الاصلاح الزراعي ألغى ، وعلى هذا فقد
كان منطقيا ان طبقة الأغنياء في سوريا لم يقوموا بهذا الانقلاب ،
بل استغلوه لصالحهم بشكل لافت للنظر .

(*) خطب وتصريحات عبد الناصر ج ٥ ، ص ١١٣ وجاء حديثه عن
هذه القرارات في عيد النصر بالاسماعيلية في ٢٤ ديسمبر ١٩٦٤ .

ومما يشير الأسى فى النفس مبادرة كل من : الأردن وتركيا بالاعتراف بالحكومة السورية الانفصالية ، وجاء الاعتراف بسرعة غير لائقة ، وقامت الدول الكبرى أيضا بالاعتراف مثلها ، ويبدو للوهلة الأولى أن الحكومتين كانتا على علم مسبق بحركة الانفصال ، ولهذا لم يتوان عبد الناصر عن قطع علاقته فورا بكل من انقرة وعمان .

* * *

٨ — الأسباب الضمنية :

ليس من المعقول أن نفسر حادث الانفصال السورى عام ١٩٦١ بمثل هذه العبارات البسيطة ، ونترك الأحداث عند هذا الحد ، وكأن ما حدث لا يعدو أن يكون أمرا بسيطا ! فان ما حدث قد ترك أثرا سيئا للغاية على علاقة مصر بالعرب فى ذلك الوقت ، فقد أوجد حادث الانفصال تعبيرات استعملت لتشخيص عقبات قيام الوحدة العربية مثل : الرجعية ، والانتهازية ، والاقليمية ، هذا بالإضافة الى العديد من الخرافات والأساطير القائلة بأن الوحدة العربية كان يجب ألا تحدث بين العرب ، لأن العرب ليسوا أعضاء فى أمة واحدة. لاختلافهم فى البيئة الجغرافية ، وكذلك اختلاف لهجاتهم ، فضلا عن التركيب الاقتصادى المختلف ، وكذلك التقاليد الاجتماعية المتباينة ، وتفاوت العرب فى خبراتهم السياسية ، فالموقف السياسى السائد ما هو الا موقف مصطفى كمال على الأقل لا يزيد على أنه ذو أهمية ثانوية ، وان الامتيازات الممنوحة لهم لا تستحق الشجب ، وأمر آخر هو أن حاجات ورغبات الجماهير العربية يمكن فهمها بشكل مناسب لكل شعب على حدة ، والوفاء بها ضمن الأفكار الايديولوجية البسيطة التى شارك فيها الناصريون وكذلك اليعثيون ، كثورة التحرير ، والوحدة ، والاشتراكية ، ويمكن

أن يكون ضباط الجيش السوري — على سبيل المثال — مستعدين أن يؤيدوا هذه المبادئ ، ولكنهم غير مستعدين للدفاع عنها ، ولهذا السبب لم يكن هذا الالتزام ظلما فقط ، ولكن الأمر الأخطر أنه يدل على ما وصلت اليه أفكار هؤلاء من عجز بالنسبة لأولئك المصابين بجنون العظمة ، ليدركوا أية تعقيدات وغموض وتوتر وتنافس وشكوك ، كانوا يتسمون به .

ودائما نجد احتمالات الأمور السياسية العملية في كل مكان ، حتى في تلك المجتمعات التي يقيم فيها الحكم الاستبدادي نوعا ما من الحكم يتسم بالعدالة المطلقة .

ونم يكن الأغنياء فقط — على سبيل المثال — هم الذين قاموا بحركة الانفصال ، ولكنهم مجموعة كبيرة من رجال الأعمال الأقل أهمية ، تضرب في قاع المجتمع السوري لتصل الى صاحب الحانوت الذي عانى درجة من الضيق نظرا لاقلاق محله بين حين وآخر ، فضلا عن القيود الاقتصادية والاصلاحات الادارية المرتكزة غالبا على الاحتياجات المصرية لا السورية ، وكانت هناك أسباب مهمة لا علاقة لها بمسألة « الظلم الاجتماعي » .

ولنا أن نتساءل : لماذا أثار الاقتصاديون استياءهم الشديد في سوريا ؟ كان أحد هذه الأسباب الوسائل الادارية للحكومة المصرية كما علق عبد الناصر على ذلك بقوله :

« في كل مرة كانت تدخل فيها مجموعة من تنظيمات الاستيراد والتصدير والعملية ، والأجور ، كان يظهر بسرعة تركيب بيروقراطي منظم كبير ، كان هذا أمرا سيئا في أعين السوريين الذين كان عليهم التعامل مع موظفي الحكومة الى الدرجة التي شعروا فيها بمثل هذه التعقيدات ، وازداد هذا الوضع سوءا حينما كان

الموظفون المصريون — بشكل لابد منه — قد لعبوا دورا رئيسيا فى ايجاد مثل هذه المواقف وتطبيق القوانين والاجراءات الجديدة بأسلوب مبالغ فيه بحجة أنهم ذوو خبرة فى هذا المجال لدرجة أنهم اشتطوا كثيرا عن جادة الصواب مما جعل الشعب السورى يكره الوحدة العربية وما ترتب عليها من تعقيدات فى حياتهم الشخصية .

ونتيجة لذلك فان العديد من السوريين من عامة الشعب قد وجدوا أن من الضرورى التعامل مع بيروقراطيين مصريين غير مألوفين ومجهولين ، وفى نفس الوقت اتباع الاجراءات التى لا حدود لها ، والمعقدة فى نفس الوقت بشكل يدعو الى العجب ، والتى اشتهرت بها الحكومة المصرية منذ زمن سحيق .

ولاحتواء مثل هذا السخط الشعبى ، والحد من شعور السوريين بالندم لأنهم هم الذين ساهموا فى قيام الوحدة مع مصر ، ومن المؤكد أنهم لم يستخدموا كوسيط لذلك ، فقد كانت هناك حاجة الى وجود حزب سياسى قطرى أو مجموعة من الأحزاب المنظمة تكون مثيرا للحوار الحر ، والتعبير عن آرائهم وأفكارهم بشكل يمكن أن يراه الحاكم أمرا مناسباً ، وهذا لا يعنى أن يكون لسوريا ديمقراطية من خلال عدة أحزاب ، لكن فقط كان الأمر يحتاج لأن تحكم سوريا بأسلوب ديمقراطى نيابى يحكمه دستور ، ليأخذ فى الاعتبار بعض الحقائق الاجتماعية والنفسية ، وبالمقارنة مع المصريين فالسوريون أكثر حرية وصراحة فى مواجهة مشاكل المجتمع وأقل اذعانا وخضوعا للسلطة ، وفى نفس الوقت فالشعب السورى يتسم بالغيرة على كرامته وبأنه أكثر حرصا على حريته ، وهو مستعد للاحتجاج والثورة والمعارضة .

ولكن الملاحظ أن الاتحاد القومي الذي ألف في سوريا علي أثر قيام الوحدة — كبديل لتلك الأحزاب السياسية التي كانت سائدة في المجتمع السوري من قبل — كانت تنقصه هذه الصفات وتلك الخبرة المتصلة بمشاكل الجماهير ، فضلا عن أنه كان كبيرا في تشكيلاته ، واسعة الانتشار ، وفي نفس الوقت مجهولة الهوية ، وكثيرا في مؤسساته بشكل بيروقراطي ليتحكم في النهاية من أعلى ، إذ كانت سياسته قائمة على أساس أن تصدر أوامره من القمة إلى القاعدة بأسلوب غير ملائم لطبيعة الشعب ، وتركيب المجتمع ، وكان يحلو لتحديث القول : بأن بعض المصريين السياسيين يودون أن يظهروا تدميرهم من هذه الأوضاع متهمين الاتحاد القومي السوري بالرجعية بعد أن تمكنت جماعة من الرجعيين التسرب إليه والتحكم فيه أمثال : مأمون الكزبري أول رئيس وزراء بعد حادث الانفصال عن مصر ، إذ كان رئيسا للجنة التنفيذية للوحدة في مدينة دمشق ، لأنه في واقع الأمر قد احتجب السياسيون المحافظون ، فليس لهم مكان في الاتحاد القومي عام ١٩٥٥ وكان ذلك بسبب غياب حزب البعث السوري .

لكن في الحقيقة فإن الاتحاد القومي لم يتمكن من تحقيق أهدافه في سوريا ، بل كان له تأثير سلبي في تشكيل المجتمع السوري ، وأضعف إلى هذا أن تكوين الاتحاد القومي السوري قد أعطى طابع المنظمة في تشكيله ، ولهذا فمن الصعب أن تتخيل كيف تمكن هؤلاء الرجعيون من استخدام مكانتهم ونفوذهم في الاتحاد القومي وإحداث الانقلاب الذي أدى إلى حادث الانفصال عن مصر إذا كان هؤلاء الرجال هم المسئولون عن فشل استمرار الوحدة العربية . وهذا الفشل لم يكن بسبب عدم تشجيعهم لفكرة الأيديولوجية الاشتراكية ، ولكن بسبب عدم مشاركتهم الفعالة في القضايا السياسية ، والتعبير عن آرائهم ، وذلك لابعادهم عن مجال جماهير القوات المسلحة والجنود ولمشاركتهم الفعالة أيضا مع كبار الشخصيات السياسية ، ورجال الأعمال ، وعامة المواطنين .

مما جعل حادث الانفصال يلقى تأييدا واسعا النطاق من قطاعات
كبيرة وواسعة من الشعب السوري .

ولسوء الحظ فان مثل هذا الحادث والدروس المستفادة منه
لم يكن يسترعى انتباه المسؤولين في القاهرة ، فقد كان من المستغرب
لدى السياسيين الذين عارضوا قيام الوحدة بهذا الشكل والأسلوب
أنهم كانوا يعارضون قيام وحدة على أساس الحماسة الشعبية فقط ،
وهؤلاء هم الذين لم يتأثروا بأفكار شخصيات حزب البعث وعقائدهم
الغامضة ، وكان على هؤلاء أن ينشروا كل شيء على أساس قوى
الرجعية التي ماتزال تتركز في قطاع الوطن العربي وصراعها مع
القوى الثورية في المجتمع العربي ، كما أن الحكومة المصرية تشرع
فورا سياسة قمعية — عقب الانفصال — ضد الطبقة الرجعية هذه
كمصادرة أملاكهم واعتقالهم بشكل جماعي باعتبارهم أعداء الشعب ،
وباستمرار علاقاتها مع بقية العالم العربي ، معنى ذلك أن الحكومة
المصرية آثرت طريق الاعتدال الذي طورته منذ عام ١٩٥٩ وتبنت
فكرة الثورة النضالية لقلب أنظمة الحكم المفايرة لها .

الفصل الثاني

الانفصال

سبتمبر ١٩٦١ - مارس ١٩٦٣

- ١ - ردود الفعل المصرية
- ٢ - ردود الفعل السورية
- ٣ - انشقاق حزب البعث
- ٤ - حكومة بشير العظم
- ٥ - عجز جامعة الدول العربية
- ٦ - الانقلابات العسكرية العراقية السورية

1. The first part of the document is a list of the names of the persons who were present at the meeting.

2. The second part of the document is a list of the names of the persons who were absent from the meeting.

3. The third part of the document is a list of the names of the persons who were present at the meeting.

4. The fourth part of the document is a list of the names of the persons who were present at the meeting.

5. The fifth part of the document is a list of the names of the persons who were present at the meeting.

6. The sixth part of the document is a list of the names of the persons who were present at the meeting.

7. The seventh part of the document is a list of the names of the persons who were present at the meeting.

8. The eighth part of the document is a list of the names of the persons who were present at the meeting.

9. The ninth part of the document is a list of the names of the persons who were present at the meeting.

10. The tenth part of the document is a list of the names of the persons who were present at the meeting.

((ان الاختلافات الموجودة حاليا بين بعض العواصم أمر طبيعي في هذه المرحلة من الثورة السياسية الاجتماعية . انها تثبت ان الوحدة العربية ليست خيالا أو أسطورة ، بل على العكس ، ان ما حدث لدليل أكيد وبرهان قوى على أن هذه الوحدة العربية وحدة حقيقية وأصيلة)) .

محمد حسنين هيكل — الأهرام فى ٩ مارس ١٩٦٢

* * *

من أجل الأيديولوجيين الواعين تمت حركة الانفصال السورى بدون اراقة دماء ، ولاشك أن الموافقة والتأييد الداخلى الذى لقيته حركة الانفصال أخذ شكلا واضحا . فالثورة تقف وحدها متحدية قوى الرجعية ، لقد دلت سنوات الوحدة على أنها مرحلة شاذة ، واذا كانت الوحدة العربية هى الارادة العامة للأمة العربية ، فلماذا كانت الأوضاع السورية تشكل مشكلة دائمة للرئيس عبد الناصر ؟ ولماذا أصبح ناصر متسامحا مع الملك سعود والملك حسين مع عدم ذكر اسم الامام السابق لليمن ؟ أما الآن فهذه الأسئلة لم تعد بحاجة لأن تثار ، لأن رد الفعل فى القاهرة نحو الانفصال كنا اعلامالحرب الدبلوماسية ضد الحكام المحافظين والانسحاب خلف حواجز لصرح النظام الاشتراكى فى الوطن العربى ، ولاشك أن الصورة لم تكن واضحة المعالم تماما بسبب وجود نظام حكم قاسم بالعراق ، ومع ذلك يمكن أن نصف حكم قاسم بالعراق — صراحة — بأنه كان حكما يحمل عوامل فنائه وزواله .

وفى خطاب حماسى فى ١٦ أكتوبر أعلن الرئيس عبد الناصر
الخطوط الرئيسية للموقف الأيديولوجى والسياسى المصرى قائلا :

« يجب أن يكون لدينا الشجاعة للاعتراف بأخطائنا . يجب أن
نلوم أنفسنا لانهيار الوحدة مع سوريا ، وإذا كانت هناك خطيئة
التصقت بمصر ، فإن عبد الناصر يعلن تحملها برجولة على عاتقه »
لكن ماذا كان الخطأ الذى اعترف به عبد الناصر باسم مصر ؟

كانت مواقف الرجعية داخل سوريا وسياساتها وكذلك فى
الشئون العربية الداخلية عامة، كان لابد أن نتعلم منها درساً قاسياً،
ولا نثق إطلاقاً بأى شخص مثل مأمون الكزبرى والملك حسين ، والملك
سعود ، ولا نلتمس عذراً لهم من أجل التضامن معهم مرة ثانية ،
وان من المستحيل بعث الأمة العربية بدون اكمال مسيرة النضال
والثورة ضد قوى الرجعية هذه ، فعبد الناصر لم يعارض أحداث
الانفصال بالقوة لأنه لم يكن راغباً فى اراقة الدماء للشعوب العربية،
كما أن عبد الناصر لم يكن يتخيل أن يحدث من الشعب السورى
النبيل ما حدث ، ان الذى طعنه من الخلف هؤلاء الانفصاليون
الأنانيون ، وبرغم هذا لم تتنكر مصر لدورها وتتخل عن قدرها
العربى ، وتعود مرة ثانية للعزلة ، وفى هذه الاثناء فان مصر
ستستمر فى تسمية نفسها « الجمهورية العربية المتحدة » وبهذا
الشكل الذى عرضه عبد الناصر بمهارته التكتيكية المعتادة ، تعالى
عبد الناصر عن الكارثة ، وتمكن من الامساك بزمام المبادرة النفسى،
أظهر بذلك أنه قوى الشخصية وذلك بتوجيه النقد الذاتى لنفسه ،
ومن أجل ذلك امتدحه معارضوه ، ورفض الاعتراف بنظام
الحكم الجديد فى سوريا بل قطع العلاقات الدبلوماسية مع الأردن،
وأعلن إلغاء الاتحاد الكونفدرالى الموجود بين الجمهورية العربية
المتحدة واليمن . كما اتهم الحكم الملكى فى العربية السعودية

بالرجعية والتعامل مع الغرب ، وهكذا عاد عبد الناصر مرة ثانية كخصم لهؤلاء الحكام الذين تحوم حولهم الشبهات فى تأييد وتمويل حركة الانفصال السورية وادانهم بشكل صريح ، ويرى أن من الأفضل ادانتهم ، وقد وضعوا موضع المتهمين فى نظر شعوبهم .

* * *

١ - ردود الفصل المصرية :

تأكد لمصر أن استمرار قواتها بالكويت ليس فى صالحها فى الوقت الراهن ، ولذلك سارع عبد الناصر بسحب قواته من الكويت ، ولم يعد المصريون يفكرون فى استمرار بقائهم فى الكويت بجانب الوحدات العسكرية : السورية والأردنية والسعودية ولم يفكر عبد الناصر فى مهاجمة هذه الحكومات اذ ربما يحتاج الى تعاونهم ضد عبد الكريم قاسم ، اذ كانت العلاقات متوترة بينه وبين شركة بترول العراق الانجليزية ، وربما انسحاب القوات المصرية من الكويت يفرض قاسم على تكرار هجومه على الكويت ، واذا ما حدث هذا فانه سوف يشتبك مرة ثانية مع الأردن والسعودية .

ولكن قاسم لم يفكر فى الهجوم ثانية على الكويت ، وان كان لم يسقط ادعاءاته بها . وفى محاولة مسرحية عديمة الجدوى قام باستدعاء سفرائه الممثلين له فى بلاد الشرق الأوسط ، تلك الدول التى اعترفت باستقلال الكويت ، فى وقت كانت فيه الكويت قد انضمت كعضو فى جامعة الدول العربية .

وردت العراق على ذلك بمقاطعة جلسات جامعة الدول العربية ، ولكن هذا المسلك خدم موقف مصر الثورى بشكل جيد ، ومن خلال هذه المواقف استعاد عبد الناصر لنفسه النقاء

الايديولوجى ، بحيث أن حزب البعث ونقادا آخرين راديكاليين أبدوا استياءهم من سياسة عبد الناصر منذ ١٩٥٩ ، ولكن من الواضح أن عبد الناصر استطاع أن يقول لمؤيديه ، ومناصريه ، أن موقفه ثابت لم يتضمن أية تنازلات عن مبادئه وسياسته ، وأنه تعاون فقط مع أناس يتفقون معه ازاء هذه المشكلة فى آرائه وأفكاره ، ومن خلال هذا الموقف استطاع عبد الناصر أن يستعيد شعبيته العربية أكثر من هؤلاء الذين وقفوا يؤيدونه أثناء أزمة السويس ١٩٥٦ ، وكذلك مولد الجمهورية العربية المتحدة ، ولكن فى عام ١٩٦١ كان عبدالناصر أكثر عزلة مما كان عليه الوضع فى عام ١٩٥٦ أو ١٩٥٨ ، كما أن حادث الانفصال أثار شعورا هائلا بالعزلة وخيبة الأمل عند الاتحاديين العرب ، هذا بجانب المصريين المعقدين سياسيا . . وهكذا هدد عبد الناصر بأنه سيبذل كل الجهود المبذولة من قبل الثورة المصرية ، لخلق وعى عربى ، ولا شك أن عبد الناصر بإمكانه استغلال هذا الموقف لصالحه أحسن استغلال ، وذلك باستخدام الأسلوب الثورى . ولاشك أن الموقف سيكون سهلا بالنسبة لشخصية عبد الناصر بأن يقف بكل كبرياء وحيدا فى العالم العربى عندما انفض عنه الكثير من المصريين الذين ملوا التدخل فى مشاكل الوطن العربى ومغامراتهم ، فكل المقتنعين من الوجوديين العرب أو المقتنعين بالعزلة من المصريين استطاعوا أن يؤيدوا بل يدعموا السياسة الجديدة مادامت لا تنعكس على مصر بشكل مباشر .

وأوضح محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام ، السياسة العربية الجديدة للجمهورية العربية المتحدة بالتميز بين سياسة مصر كدولة وسياستها كدولة ثائرة .

مصر كدولة تتعامل مع كل الحكومات الغربية أيا كان نظامها وتتخذ مكانها الى جانبهم فى الجامعة العربية وكذلك الأمم المتحدة

وتعتقد معها الاتفاقيات سواء كانت دفاعية أو تجارية أو ثقافية .. الخ .

ومصر كثورة تتعامل مع الشعب فقط ، وهذا لا يعنى تدخلا من جانبها فى شئون الدول الأخرى الداخلية ، ولأن المقدمة المنطقية الأساسية لنضالنا هو أن العرب أمة واحدة ، وإذا ما اعترفت مصر بالحدود فى معاملاتها مع الحكومات فإن مصر كثورة لن تتردد فى القيام بدورها ولا تفضل أن تقف عند الحدود ، ولكن يجب أن تحمل رسالتها من خلال حركتها ، ولاحق لنا بأن نفصل أنفسنا عن نضال المواطنين الآخرين لأمتنا ، أن مصر كثورة لن تكون حكومة القاهرة ، ولكنها حزب تقدمى ضمن إطار الأمة العربية ، وبالتالي يجب أن تحدد كل العناصر التقدمية للأمة ، وتقف الى جانبهم بشكل علنى وتدعم موقفهم ويجب أن نعمل ما نرى وسعنا للتعاون مع الحكومات . ولكن يجب ألا نمد ذلك التعاون الى الدرجة التى تتأثر بها الحركات الشعبية ، وإذا ما استخدمت الجامعة العربية لشل حركتنا فسنكون مستعدين لتجميد عمليات تلك المؤسسة وسنكون مستعدين أيضا لقطع العلاقات الرسمية مع أى بلد عربى تحكمه القوى الرجعية إذا ما اشتد الضغط علينا لوقف ميلنا الطبيعى للحرية والاشتراكية والوحدة لكل شعوب الأمة العربية (١) .

هذا التحول وجد فى نفسية عبد الناصر تجاوبا وتغييرا فى الشعارات حيث كان من المؤلف سابقا التحدث عن وحدة الصف العربى بين أنظمة الحكم العربية ذات السياسات الداخلية المختلفة ليحسن مواجهة الأخطار والضغط الخارجى ، فإن وحدة الصف العربى الآن أفسحت المجال لفكرة وحدة الهدف ، وقد وجه للشعار

(١) الأهرام فى ٢٩ ديسمبر عام ١٩٦٢ .

الجديد اتهامات من دمشق وعمان والرياض بأن ناصر كان يحطم التضامن العربى ، وأعلن ناصر قائلًا* :

« هناك أشخاص يتكلمون عن تمزيق وحدة الصف العربى ، وقد تحدثوا عنها منذ أيام قليلة مذت بحتمية وحدة الصف العربى ، ولكن ماذا كان هدف مثل تلك الوحدة ؟ هل كانت لخدمة مصالح الامبرياليين أو لخدمة مصالح الأمة العربية ؟ ان الوحدة من أجل الأهداف أكثر أهمية من وحدة الصفوف ، اننا ندعو من أجل وحدة الهدف وننظر بارتياح وشك للشعارات المنادية لوحدة الصف ، ووحدة الصف المرتكزة على أهداف مختلفة يمكن أن تقود الأمة بكاملها الى الخطر .. انه يعنى أننا ندخر قليلا لطموحاتنا ، اننا نبحث لتحقيق وحدة الهدف فى المقام الاول .. مثل هذه الوحدة يمكن أن تقود الى وحدة الصف لأن وحدة الهدف تشكل وحدة الشعوب العربية ، وكل الشعوب العربية لها نفس الهدف لكن حكاما ما يعملون من أجل أهداف أخرى لذلك فهم يزورون الشعارات ويطالبون وحدة الصف » .

فمن هذا المنطلق كان من سياسة مصر ليس فقط الاعتراف بها ، ولكن العمل من أجل وحدة الصف العربى والتضامن العربى . وفى هذا الصدد كتب محمد حسنين هيكل يقول :

« ان الجمهورية العربية المتحدة يجب عليها أن تتجنب مثل هذا التضامن وتعامله بنوع من الفتور ، ومع ايمانها بحتمية الثورة العربية ، يجب أن تصرح برأيها وتصر على اختلافه .. والسبب وضعها التاريخى فهى مسئولة عن الثورة العربية والوحدة العربية ،

(★) انظر مجموعة خطب وتصريحات عبد الناصر فى ١٩٦٢/٢/٢٢ ج ٤ .

(الترجم)

انها ليست فى حاجة لاعلان التضامن مع بعض الاحكام . عليها ان تقف بحزم امام كل الشعوب . ان مدى هذا التعريف الجازم سيكون مدى نجاحه فى القضايا العربية الشاملة لكامل الامة (٢) .

ويمكن الاستعانة بوضع نتائج المقتطفات فى منظور واضح اذا لاحظنا موازاتها لمظاهر معينة من النظرية اللينينية والستالينية وممارستها مصدر الهام ، وبالمصادفة ذات أهمية عظمى لقادة الثورة المصرية ابتداء من عام ١٩٦٠ وما بعدها . أولا كان عودة لتكريس الجهد للأهداف الثورية المحلية بعد الانفصال السورى وتقليل الاتصال الدبلوماسى مع الدول المجاورة التى كانت من صفات المظهر الستالينى للاشتراكية فى بلد واحد ، كانت التطورات فى مصر فى هذا الوقت أدنى من الخط الموازى لقرارات التأميم فى يوليو ١٩٦١ ، اذ أعقب ذلك موجة من الاعتقالات ومصادرة الأملاك ، وكان هذا العمل ضد الطبقة العليا التى واجهت حملة دعاية ضدها فى شهر أكتوبر من نفس العام ، وترتب على ذلك حل البرلمان ، والاتحاد القومى بحجة تسرب الرجعية الى هذه المؤسسات ، وتقرر تغيير الاتحاد القومى بنظام جديد هو «الاتحاد الاشتراكى» وفى مايو ١٩٦٢ صدرت قرارات رسمية تحدد المبادئ الايديولوجية الثورية ، وكانت هذه القرارات تشيخه قرارات الكومنترات Comintern فى الثلاثينات من هذا القرن ، معنى هذا أن مثل هذه السياسة لا تناسب طبيعة المجتمع والشعب المصرى . وكانت السياسة المصرية مثل تلك التى كانت فى الاتحاد السوفيتى ، ونظم الحكم الايديولوجية الأخرى التى كانت سائدة فى الثلاثينات .

وكان هناك شعور بالقدر والحتمية التاريخية . . والمسئولية الاخلاقية العربية والتحرر من القيود ، وذلك بالتعالى الخاص الذى

(٢) الاهزام فى ٩ مارس ١٩٦٢ . . .

يصيب الحملات العنيفة لأسباب مختلفة عندما يصبحون مشغولين بالتبرير الذاتى العلمى ، وبهذا الشكل فان وحدة الهدف بأية عبارة يدركها عبد الناصر يمكن أن تعنى أنها تشكل وحدة الشعوب العربية .

والجمهورية العربية المتحدة بسبب وضعها التاريخى يمكن أن يظن انها المسئولة عن الثورة العربية، وكذلك الوحدة العربية . ان صياغة الاعلان الأيديولوجى فى القاهرة فى نهاية عام ١٩٦١ أصبحت مسألة مفعمة بالمراجع الماركسية المزيمة للحمية التاريخية، لقد تقرر الغاء التناقضات الاجتماعية ، والأسلوب الثورى العلمى ، وتقرر وحدة النضال ضد التكتل من قوى الشر (الامبريالية ، والصهيونية ، والرجعية ، والاستقلال) ورغم التناقضات الظاهرة فان له أهدافا ومسيرة فى عرض واحد موجه بواسطة الامبريالية ، ولا يهمنا هنا مناقشة مسألة المد الثورى الذى كان ينادى به جمال عبد الناصر سواء كان هذا المد الثورى لينينيا أو ستالينيا . أما فى الأفكار والممارسات ، فان الجو الأيديولوجى فى ١٩٦١/١٩٦٢ كانت له صفات مميزة : التحدى الثورى ، والحث على تقديس النفعية ، التى أصبحت بألوانة للعديد من الأوربيين قبل هذا الجيل (٣) .

وبالنسبة للأنصار المتزمين بالجمهورية العربية المتحدة فى هذا الوقت ، فقد ساعدت هذه الصفات على جعل كل شىء يبدو بسيطا وبشكل رائع وحررت عقولهم من وخز الضمير الذى يثيره عادة الاهتمام الجاد بالأمور العالمية ، مع تغيير انحيازهم وتكتيكاتهم فى الوقت المناسب بطبيعة الحال ، فالأحداث المتخيرة كانت ملزمة مع عودة التعقيدات ولكن منذ سنة ونصف السنة — وقت حدوث

(٣) عضو مجلس حزب البعث السورى — عبد الله الريمائى
Remawi حديث من اذاعة صوت العرب فى ٤ يونية ١٩٦٢ .

الانفصال — كانت الظروف الدبلوماسية أعفت كثيرين من الاتحاديين العرب من الحاجة لاتخاذ الخيارات الصعبة من الولاء ، بينما التفسيرات من القاهرة أعفتهم من ضرورة تحمل مواقف مؤلمة لاختيار المقدمة المنطقية لحركة الاتحاد العربى . كانت هناك قوة تقدمية واحدة على الساحة ، وكانت الجمهورية العربية المتحدة محاطة بالأعداء ، فقد كانت الرجعية السورية ضد تيار التاريخ . وعلى اثر الانفصال بدأ المصريون يتشككون فى القومية العربية وبلغ الغضب بالمصريين مداه ، نتيجة لتجربتهم الوجدوية مع سوريا ، وكم عانى المصريون من المشاريع والأفكار الوجدوية بالنسبة لدول المشرق العربى .

وان كان رد الفعل فى سوريا أمرا مختلفا تماما فبعضهم كان يشعر بالراحة النفسية لحادث الانفصال ، والبعض الآخر لا يسره هذا الاتجاه ، وتوجد فئة ثالثة تنقسم بالعجرفة والكبرياء .

فالفئة الأولى تمثل غالبية الشعب السورى الذى كان يرغب حقا فى استمرار الوحدة مع مصر بالرغم من كل سلوكيات المصريين وتصرفاتهم التى شانت تطبيق مبادئ الوحدة ، وخاصة أنهم الجهاز المسئول عن تنفيذ قرارات الوحدة فى الاقليم السورى .

أما الفئة الثانية من الشعب السورى ، الذى فقد كل احساس وطنى أو قومى سواء كان ذلك فى الماضى أو المستقبل ، فهؤلاء يمثلون نبلاء الشعب السورى ، وفى نفس الوقت كان من الصعب على المصريين مهما كانت الأسباب أن يقبلوا مثل هذا الاتهام لأن دولتهم — مصر — تقع على عاتقها مسئولية الوحدة مستقبلا مهما كانت مسئولية المصريين فى سوريا ، وعلى هذا فالمسئولية تقع بالدرجة الأولى على سياسة ومسئولية الحكومات العربية ازاء الوحدة العربية .

وتقع المسئولية على القادة السياسيين المصريين ، ومدى تمسكهم بالوحدة العربية ، وبهذا لا يفرضون على أنفسهم العزلة عن العالم العربى بشرط أن يتأثر العرب بمبادئ القيادة المصرية التى بدأت تنشر مبادئها الثورية منذ عام ١٩٥٤ ، وكانت أحاديث الرئيس عبد الناصر وكذلك الصحافة المصرية تركز على هذا الجانب (بأن الوحدة العربية أمر حتمى ومصيرى) وكثير من المصريين كانوا مقتنعين تماما بمثل هذا الاتجاه .

ومثل هذه المبادئ الأيديولوجية كانت أمرا حتميا من أجل القومية العربية الشاملة . وهذه كانت باستمرار توجهات القيادة السياسية المصرية خاصة فى مراحل الانعزال عن العالم العربى .

ولاشك كانت هذه توجهات القيادة المصرية فى مواجهة حلف بغداد ، وكذلك ضغوط الدول الغربية على المنطقة قبل حرب السويس وبانتهاء مشروع ايزنهاور Eisenhower للدفاع عن الشرق الأوسط عام ١٩٥٧ (*) .

يعد انفصال سوريا أخطر تحد — على الإطلاق — للمشاعر العربية لأنه كان صدمة قوية لزعماء سوريا ، وخسروا بذلك القاعدة

(★) جاء مشروع ايزنهاور لملء الفراغ فى الشرق الأوسط عقب حرب السويس ١٩٥٦ — ١٩٥٧ وخروج مصر منها منتصرة على ثلاث دول : إنجلترا وفرنسا واسرائيل ، وانهيار النفوذ الاستعماري الانجليزى الفرنسى فى المنطقة ، وعلى أثر ذلك قدمت أمريكا فى عهد الرئيس ايزنهاور هذا المشروع بهدف الدفاع عن المنطقة ضد التسرب الشيوعى ، ولكن كانت مصر هى أول الدول العربية الراضية لهذا المشروع وحرضت بقية الدول العربية على رفضه أيضا .

(المترجم)

الشعبية التي كانوا يعتمدون عليها ، ويعولون عليها في سياستهم العربية منذ بداية عام ١٩٥٥ ، كما هددت سياسة سوريا الخارجية التي تقلصت الى أدنى درجة . ولم يعد لسوريا مكانة دولية تذكر كما قوبلت سوريا بهجوم شرس من قبل القاهرة موضحة موقفها للعرب بأنها لم تعد تنظر الى القومية العربية نظرة جادة .



٢ — ردود الفعل السورية :

لقد ساعدت الحملة المضادة التي شنتها القاهرة على قادة الانفصال السوريين بأن جعلتهم في حالة دفاع عن النفس ، وقد وجد السوريون أنفسهم في محاولة مستمرة لكي يبرهنوا على قضيتهم بخصوص القومية العربية والاشتراكية وذلك في مواجهة هجمات القاهرة المستمرة . فالاهتمام بالقومية العربية بلغ مداه ، وأية اقتراحات كانت كلها ضدهم ، ماداموا هم الذين فسحوا عقد الوحدة وكلمة « انفصالي » خلقتها الدعاية الصادرة من القاهرة ، لكي تحمل معنى مرادفا للغدر والخيانة ، وهذه الصفات كانت توجه الى نظام الحكم في العراق ، كما تبني السوريون اسم « الجمهورية العربية السورية » من أجل دولتهم عقب الانفصال ، وروجوا على الفور — بين الحكومات العربية — خطة عمل من أجل وحدة فيدرالية عربية ، وألقوا باللوم على المسئولين المصريين بأنهم هم السبب في حادث الانفصال نتيجة لموقفهم المتشدد وسياستهم الاستبدادية ومن ثم فهم يعتبرون أعداء للوحدة العربية ، وأن هدفهم — السوريين الانفصاليين — هو العمل على بناء وحدة أكثر تماسكا وأن يبدأوا بها صفحة جديدة ، على أسس أفضل .

وقد صدر بيان بتأييد حركة الانفصال السورية ، صادر من

دمشق في اليوم التالي من شهر أكتوبر عام ١٩٦١ ، ويحمل هذا
البيان ثمانية عشر توقيعاً لزعماء سياسيين من مختلف الاتجاهات
ويشتمل على :

خالد العظم — صبرى العسلى — وبصفة خاصة زعيمى حزب
البعث وهما : أكرم الحوراني ، وصلاح الدين البيطار (وقد ندم
البيطار فيما بعد على ذلك) ، وقد كان ميشيل عفلق خـسـارج
البلاد ، وبهذا لم يوقع على هذا البيان .

كما أصدر السياسيون الآخرون اعلانهم الخاص بهم ، وهو
يتضمن تأييد حركة الانفصال مثل فارس الخورى ، وسـلـطان
الأطرش وأخيراً شـكـرى القوتلى الذى قال : « لقد ميز حياتى
تاريخان سعيدان هما يوم استقلال سوريا فى عام ١٩٤٦ وكذلك
الوحدة السورية المصرية فى فبراير عام ١٩٥٨ ، لقد كنت أمل أن
أشارك فى المسئولية فى الدولة الجديدة . وأسـاهـم فى جذب
الشعوب العربية الأخرى الى اطار الوحدة ، ولكن خاب أملى بدرجة
كبيرة ، لقد أنزل النظام الناصرى بغالبية السكان الى مرتبة الخونة ،
وكان يحكمهم بالرعب والجبروت ، ويطأ بقدميه على شرف وكرامة
المواطنين ، وان السياسيين فى مصر لم يفهموا أن ما يمكن تطبيقه
فى مصر لا يمكن تطبيقه بالتالى فى سوريا ، ولكى يبقوا على أنفسهم
— سياسىي القاهرة — أطلقوا العنان لأهوائهم ونزعاتهم .

لقد كان عدد السوريين الذين تولوا مناصب مدنية أو عسكرية
فى ظل الوحدة عدداً لا بأس به ، إلا أن هؤلاء رفضوا أن يدينوا حركة
الانفصال حيث كان بعضهم — وقتها — فى القاهرة ، وآخرون
هربوا الى هناك كى تحيلهم الحكومة المصرية الى المعاش مع هؤلاء
العراقيين ، والمستبعبدين السياسيين من الأردن لكى يمضى الجميع

وقته جالسا في محلات « لأباس » لشرب الشاي والقهوة ، أو في نادي الجزيرة الرياضي ليخوض في أحاديث القيل والقال .

لقد كان من الصعب بالنسبة لأعضاء الحكومة السورية الجديدة أن يقدموا أنفسهم كأشخاص تقديميين ، حيث انهم ينتمون الى طبقة سياسية سورية تقليدية ، مشهورة بامتلاك الأراضي ، والثروة التجارية ، مع مجموعة من الزعماء المحليين قائمة على السلطة والنفوذ العائلي المتوارث طويل الأمد .

وفي أول شهر ديسمبر دعى الشعب الى استفتاء عام على دستور سوري جديد ، وجاءت نتيجة هذا الاستفتاء بأغلبية ٩٧.٧٪ وان كانت هذه حالة مألوفة في الاستفتاءات التي تجرى في منطقة الشرق الأوسط ، فالاجراءات والمشرعون على الانتخابات تساعد على مثل هذه النتيجة ، حيث ان الناخبين يتقدمون بقصاصة ورق خضراء توضع في الصندوق ، ومعناها الموافقة ، وأخرى حمراء ومعناها غير موافق ، كما أن المرشحين في مثل هذه الانتخابات البرلمانية من الطبقة التقليدية يكسبون ٤/٥ المقاعد ، وقد اختير زعيمهم « لؤي الاتاسي » وناظم القدسي عن طريق البرلمان كرئيس للجمهورية ، ونائب له ، وكان المتحدث الجديد للبرلمان الدكتور مأمون الكزبري الذي كان يتولى منصب رئيس الوزراء في الحكومة الانفصالية السورية .

وفي ١٤ فبراير ألغى البرلمان الجديد معظم القرارات التشريعية التي سبق لعبد الناصر أن أصدرها في يوليو ١٩٦١ والتي أممت بموجبها كل البنوك وشركات التأمين ، والعديد من المنشآت الأخرى ، ومنع الأفراد من امتلاك أكثر من ١٠٠.٠٠٠ جنيه في المؤسسات الوطنية الأخرى ، فقد ألغيت قرارات التأمين ،

وأصدروا بدلا منها قانونا صناعيا أكثر اعتدالا ، كما أصبح الشيء المسموح به فى المستقبل أن تفرض قيود معتدلة بهدف تركيز الملكية فحددت أسهم المؤسسين فى الشركات الجديدة بنسبة ٤٪ ، فى حالة الشركات التى يزيد عمر انشائها على ١٠ سنوات ، أما ملكية الأفراد فى الأسهم فقد حددت بحد أقصى ١٧٥٠٠ جنيه فى كل شركة كما سمح للعمال بشراء أسهم هذه الشركات .

وقد وصف عدنان القوتلى وزير الاقتصاد القومى هذا الاجراء بقوله : « ان قرارات عام ١٩٦١ كانت تتسم بالارتجالية ، وعدم الدراسة المتأنية ، انما كانت بهدف الدعاية لنظام الحكم الناصرى وان كانت هذه القرارات على المدى البعيد ليست لصالح العمال ، بل ان هذه القرارات أنكرت كل المكاسب التى حصل عليها هؤلاء العمال ، كما أنها لم تكن فى صالح الاقتصاد القومى لأنها حرمتهم من تقدمه ورخائه ، ولم تهدف الى اصلاح اقتصادى أو اجتماعى ، وفى الواقع هذه القرارات تمكن الحكام من التحكم فى شئون الناس ، وفى معيشتهم بطريقة غير مباشرة دون أن تشجع المواطنين أن يقيموا صناعات مزدهرة ، وبدون تأسيس أو ايجاد صلة بين العامل وصاحب العمل خاصة لأن القوانين السابق الاشارة اليها أهدرت مبادرة الفرد وجهوده الشخصية ووأدت أية فكرة فى اقامة مشروعات أو زيادة النشاط الصناعى » .

وهكذا أصبح القانون السورى الجديد هو القانون الذى يعطى وصفا ثابتا لفكرة الاشتراكية البناءة ، ويقيم عدالة اجتماعية حقيقية على عكس اشتراطات القوانين السابقة التى تتسم بالارتجال والدعاية الطنانة الجوفاء من أى مضمون حقيقى لصالح الشعب أو لصالح الاقتصاد الوطنى .

ورد الرئيس عبد الناصر بإشارة عابرة فى احدى خطبه

بأزدراء الى الرأسـماليين والاحتكاريين الذين يتشـددقون
بالاشتراكية . هذا اشارة الى مقالة وردت فى صحافة دمشق تطالب
ببرنامج اشتراكى مشابه لبرنامج حزب المحافظين البريطانى .

وطالما شعر الزعماء الانفصاليون السوريون بأنهم اضطروا الى
التعلق بمثل هذه الشعارات : كالوحدة العربية والاشتراكية ، تلك
الشعارات التى أصبحت مرتبطة تماما باسم الزعيم عبد الناصر
فى مفهوم كثير من العرب ، وعلى هذا فقد أصبح زعماء الانفصال
فى سوريا يمارسون معركتهم بشكل مباشر مع القاهرة ، التى تعد
عائقا أمامهم حتى فى الانتخابات البرلمانية التى كانوا يأملون أن تعمل
على تثبيت نفوذهم وتضفى عليهم شرعية ، وكان عبد الناصر قد
أعلن صراحة — عقب الانفصال — أنه لن يتعامل مباشرة مع النظام
الانفصالى الحاكم فى دمشق ، والذى لا يمثل الشعب السورى مهما
لجأ الى دعم موقفه بالانتخابات البرلمانية . ونتيجة لموقف الرئيس
عبد الناصر ، فان زعماء الانفصال بدأوا يشعرون باليأس والقنوط ،
ويحاولون دعم موقفهم بكل الطرق والأساليب .



٣ — انشقاق حزب البعث :

ازاء هذه التطورات كان حزب البعث فى وضع اضطراب
متزايد لأن زعماءه تركوا مكاتبهم قبل الانفصال بفترة طويلة ، وكانوا
لا يحملون اية مسئولية لقرارات يوليو البغيضة ، كما أنهم لم يلعبوا
أى دور متميز فى حادث الانفصال ، ولكن جاء اسم أكرم الحورانى
وصلاح الدين البيطار فى بيان الانفصال ، كما أن عددا كبيرا من
أنصارهم ترك حزب البعث احتجاجا على هذا التصرف غير الواعى
بعواقب الأمور .

وجدير بالذكر أن أكرم الحوراني حصل على مقعد في الانتخابات البرلمانية التي تمت عقب الانفصال ، في حين لم يتمكن صلاح الدين البيطار من الحصول على مقعده ، وسقط في هذه الانتخابات ، وبرغم هذا فقد انتقد أكرم الحوراني في جلسة البرلمان المنتخب الأولى بقوله : : ان تشريعات عبد الناصر الاقتصادية لا تتفق مع واقع الانسان العربي . وانتقد بشدة وعنف الأسلوب الذي طبقت به هذه التشريعات والقوانين التي لم تئل الدراسة الكافية ، ووافق أكرم الحوراني مع زعماء الحكومة السورية الانفصالية على تحدى عبد الناصر وسياسته ، ويعلن بأعلى صوته انهاء دكتاتورية عبد الناصر ، كما أنه كال الاتهامات للزعيم عبد الناصر بأنه تخلى عن قضية العرب ، وفلسطين ، وباع نفسه للولايات المتحدة الأمريكية في مقابل معونة اقتصادية(*) .

لقد فزع حزب ميشيل عفلق ، وصلاح الدين البيطار من تلك الاتهامات التي كالحا أكرم الحوراني للزعيم عبد الناصر والتي لا تستند الى حقائق تاريخية بقدر استنادها الى عواطف تشنجية جوفاء ، ورأوا الابتعاد عن الحكومة السورية الانفصالية حتى لا يسيئوا الى أنفسهم وتاريخهم باتصالهم بأكرم الحوراني وثورته الجامعة التي انتهجها الحوراني والرجعيون الانفصاليون ولجؤهم الى تشويه سمعة عبد الناصر ، في وقت التزم فيه حزب البعث السوري ألا ينتقد عبد الناصر صراحة وبالاسم . كما أنكر صلاح الدين البيطار توقيعه على بيان الانفصال ، في وقت رأى فيه أكرم الحوراني وميشيل عفلق ألا يصطدما مباشرة مع البيطار .

(★) ألقى عبد الناصر خطابا في ١٩٦٦/١٢/٢٣ بمناسبة عيد النصر في بور سعيد جاء به : اننى أرفض السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وانى أرفض معونتها الاقتصادية « خمسين مليون على الجزمة » .

(المترجم)

وفى وقت ما انساق جناحا حزب البعث بعيدا عن الواقع ،
فى ١٨ يونية أصدر الحورانى بيانا يعلن فيه تكوين حزب جديد
لنفسه ، وفى اليوم التالى أعلن ميشيل عفلق أنه قد تم طرد
الحورانى وأتباعه من الحزب ، وفى حقيقة الأمر لم يكن هذا القرار
نتيجة انفعال عفوى ، انما هذا القرار اتخذه الحزب فى الشهر
السابق فى بيروت ، وهكذا انتهى التحالف الذى حاول أن يقيمه
أكرم الحورانى مع ميشيل عفلق فى أجنحة الحزب . . كما بقى العديد
من شركائه الذين عملوا كوزراء فى الحكومة الانفصالية . وفى نهاية
عام ١٩٦٣ تفاوض أكرم الحورانى بشأن « معاهدة وطنية » مع
رئيس الوزراء خالد العظم ، ومع زعيم الاخوان المسلمين عصام
العتار وهذان كانت تربطهما به صلات فى مرحلة مبكرة من تاريخه ،
أما ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار فقد قام بطردهما باعتبارهما
عنصرين لهما ميول ناصرية .

وتطورت الأحداث والمواقف ، فقد ظهر فى هذه الأثناء آراء
أخرى من بين المجموعة السياسية المحافظة التى تسيطر على
الحكومة ، حتى الجيش انشقق على نفسه ، وظهرت مجموعة
من بين ضباطه كانوا ضالعين فى حركة الانفصال ، فأفراد
هذه المجموعة كانوا يميلون الى السياسة اليسارية والأفكار
الاجتماعية أكثر من ميلهم للسياسة العربية ، كما أنهم أيدوا حركة
الانفصال ليس بسبب التشريعات وقانون التأميم ، أو قانون الإصلاح
الزراعى ، ولا بسبب تغلغل النفوذ المصرى فى سوريا ، ولكن
غضب هؤلاء العسكريين كان نتيجة لشعورهم بالهانة والذلة تحت
الحكم المصرى ، رغم أن الايماءات التى صنعها السياسيون باسم
القومية العربية والاشتراكية كانت بهدف تهدئة الأمور والمواقف
المتوترة بين الجيش السورى والرأى العام فى سوريا .

كما كان كثير من الضباط البارزين فى مناطق حلب وحمص عاجزين عن القيام بأى عمل إيجابى لوقف حركة الانفصال ، ولهذا تم التخلص منهم وابعادهم عن مواقع عملهم ، بينما الآخرون الذين أيدوا حركة الانفصال كانوا يرغبون فى انتهاز نفس السياسة الخارجية المصرية وكذلك السياسة الداخلية بقدر الامكان وقد تم القبض على الكولونيل حيدر الكزبرى قريب مأمون الكزبرى ، أحد العقول المدبرة للانفصال وهو المعروف بأرائه السياسية المحافظة وسجن لمدة عدة أسابيع بعد حادث الانفصال .

* * *

٤ - حكومة بشير العظم :

فى ٢٨ مارس ١٩٦٢ تحركت القيادة العليا للجيش فى مواجهة الحكم المدنى الذى نصب نفسه على الدولة ، وقبض على الرئيس القدسى ، وكل أعضاء مجلس الوزراء بالإضافة الى القاء القبض على أعضاء بارزين فى البرلمان النيابى السورى ، وجهت اليهم تهمة استغلال السلطة والنفوذ والانغماس فى الفساد الادارى والرشوة ، كما أنهم يعدون مسئولين مسئولية كاملة عن فشل الوحدة السورية مع مصر .

وترتب على ذلك حدوث اضطرابات كبيرة فى كل أرجاء سوريا ، وانقسم ضباط الجيش على أنفسهم ، وانتهزت قلة سياسية معارضة فى مدينتى حلب وحماة لتعلن عن ارادتها فى اعادة الوحدة السورية مع مصر ، وكان أمل هذه الفئة أن تسارع مصر بالتدخل لصالحهم ، ولكن مصر رفضت التدخل فى شئون سوريا باعتبار أن ما يحدث هناك بمثابة أحداث داخلية بحتة ، الأمر الذى دعا هؤلاء الضباط الى تسليم أنفسهم الى القوى العسكرية فى

دمشق ، واضطر مجموعة من هؤلاء الضباط الناصريين الى الهروب وتمت السيطرة على الموقف داخل سوريا ، كما تم ابعاد ستة مع كبار الضباط ذوى الميول الناصرية الى أوروبا ، وان كانت أحداث هذه المرحلة مازال يكتنفها الغموض ، ومازالت سرا من الأسرار ، ولكن أصبح من المؤكد أن كبار الضباط فى الجيش كانوا عاجزين عجزا سياسيا كاملا . فلم يكونوا فقط غير ملائمين للموقف ، فضلا عن عدم وجود انسجام تام بين هؤلاء الضباط ، هذا بالإضافة الى عجزهم التام فى ادارة شئون البلاد من خلال حكومة مدنية محترفة ، كما اضطرهم فى نهاية الأمر الى الاذعان للأمر الواقع ، واطلاق سراح الضباط الذين تم القبض عليهم ، كما طلبوا من الرئيس القدسى العودة الى منصبه ، وكان البرلمان قد صدر قرار بحله رسميا ، كما أقيمت الوزارة التى كان يرأسها الدكتور بشير العظم المعروف بنظريته الأكثر تقدمية ، والذي كان مسيطرا على الادارة التى ترى عودة الوحدة مع مصر ، بدلا من وزارة الدواليبى . ورحبت القاهرة بحذر شديد بالوزارة الجديدة ، التى اتخذت عدة اجراءات لكى تهدىء من المشاعر الناصرية ، كما تم اعادة تأميم الشركة الخماسية ، وهى أكبر مجمع صناعى ، كما ألغيت التعديلات السابقة فى تشريع قانون الاصلاح الزراعى عام ١٩٥٨ ، كما أعلنت الحكومة أنها تعمل نحو الوحدة مع الأقطار العربية المستقلة خاصة مع الدولة الشقيقة مصر وكذلك العراق .

وقد تم التفاوضى تماما من قبل هذه الوزارة الجديدة عن الحقيقة الثابتة ، بأن مصر والعراق نادرا ما يكون بينهما وفاق ، وتم تشكيل لجنة على أعلى مستوى ، وروعى الدقة فى اختيار شخصياتها وذلك بهدف اصدار توصيات بخطوات محددة نحو الوحدة العربية . وقد ألح الدكتور بشير العظم رئيس الوزراء بقوله : ان الرئيس جمال عبد الناصر طعن من الخلف بانفصال سوريا .

كان الموقف الرسمي السوري يتحرك نحو القاهرة
لتهدئة الموقف في النظام المصري ، وبعد فترة وجيزة من الصمت
والحذر الذي يكتنفه التحفظ الشديد ، أعقبتها حملة من الصحافة
والاذاعة المصرية للتنديد بحكومة بشير العظم وان كانت أفضل
الى حد ما من الحكومة السابقة ، كما اتهمت اذاعة القاهرة حكومة
بشير العظم بأنها واقعة تحت تأثير أكرم الحوراني الخائن ، مما
أضطر حكومة العظم للرد على هذه الاتهامات والهجمات المصرية ،
كما ارتفعت شكوى سوريا من محاولات التخريب والتدمير المزعومة
من قبل حكومة القاهرة ، والتي يقوم بها عملاء مصريون مخربون
يتسللون الى داخل سوريا من خلال لبنان ، وقد أدت هذه الشكاوى
الى مواجهة عنيفة عند اجتماع مجلس جامعة الدول العربية في
نهاية شهر أغسطس ، والذي عقد في المدينة اللبنانية شتورا
Shtura ، وقد اهتم مجلس جامعة الدول العربية بنقطة الخلاف
والصدام بين الطرفين : القاهرة ودمشق ، وبإيلاء استغرافية تم
حسابها جيدا أرسلت الجمهورية العربية المتحدة وفدا متضمنا
مجموعة من ٣٠ شخصية سورية من بين هؤلاء الذين استقروا في
القاهرة عقب حادث الانفصال ، يرأسهم الوزير أكرم الديري وهو
ضابط سابق بالجيش السوري ، ووزع المندوبون السوريون
بدورهم نسخا من « الكتاب الأسود » الذي قدم عرضا مفصلا عن
أخطاء السلطات السورية أثناء الوحدة ، وبذلك دخلت سوريا مرحلة
جديدة في الخلاف مع القاهرة ، وعلدت الاتهامات للقاهرة بالتدخل
في شئون سوريا . كما اتهمت حكومة الجمهورية العربية المتحدة
حكومة دمشق بتدبيرها حملة تعذيب ضد العناصر الوطنية في
سوريا وذلك خدمة للمصالح الاستعمارية ، وبعدها اتهم السوريون
الجمهورية العربية المتحدة في القاهرة ، بأنها كانت تعمل سرا مع

الولايات المتحدة الأمريكية لكي تؤجل نظر القضية الفلسطينية ،
وقدمت الى مجلس جامعة الدول العربية مستندات رسمية تؤكد
هذا الاتهام ، وانتهت هذه الجلسة الخاصة لجامعة الدول العربية
دون أن تضع حدا لاختلاف وجهتى نظر القاهرة ودمشق ، مما أدى
الى تباعد الطرفين ربحا من الزمن .



• - عجز جامعة الدول العربية :

نتيجة للدور الذى قامت به سوريا رأى وفد الجمهورية العربية
المتحدة الانسحاب من اجتماع شتورا بלבنان ، وذلك احتجاجا على
افتراءات الحكومة السورية ، وقال الديري « لقد أصبح مجلس
الجامعة العربية بالنسبة لدولها الأعضاء بغير فائدة ، وان هذا
المجلس ليس بإمكانه القيام بأى عمل ايجابى من أجل تحقيق آمال
النضال العربى ، وانهار عبد الخالق حسونة الأمين العام لمجلس
الجامعة العربية ، كما ارتبك بقية أعضاء الوفود تجاه هذه المسألة
برمتها ، وصوتوا عشرة أصوات ضد صوت واحد ، وهو الصوت
السورى ، ضد تدخل الجمهورية العربية المتحدة فى الشئون
السورية ، وان المجلس لا يمكنه الاستمرار فى مناقشة الشكوى
السورية ضد مصر ، نظرا لانسحاب وفد الجمهورية العربية
المتحدة ، وتجاهلت حكومة القاهرة المجلس منذ ذلك الوقت فصاعدا
لمدة عام ، مع ملاحظة أن حكومة العراق مازالت تفكر فى حضور
الاجتماع من عدمه ، كما أن حكومة الكويت رفضت حضور هذا
الاجتماع فى شتورا .

وتلا ذلك حدوث مواقف تدل على ما وصلت اليه جامعة
الدول العربية من عجز فى كثير من القضايا والمسائل ، منها عجزها
أن تلعب دورا فى الحرب الأهلية فى اليمن ، التى نشبت فى

سبتمبر عام ١٩٦٢ ، وهذا النزاع اليمنى الذى دخلت فيه مصر
والملكة العربية السعودية والأردن ، ونشوب نزاع بين مصر
وسوريا حيث تركز هذا النزاع حول طرد مندوب مكتب جامعة
الدول العربية لمقاطعة اسرائيل فى يناير ١٩٦٣ ، وكان المندوب
الدكتور عبد الكريم العيذى وأعضاء القيادة الدائمة يستقرون فى
دمشق ، وكان الدكتور العيذى قد تقلد منصبه منذ عام ١٩٥٠ ،
وهو أحد السوريين ذوى المناصب العالية فى جامعة الدول العربية،
وقد نال كره وبغض المصريين عليه ، حينما تمكن من اغراء الملحق
العسكرى المصرى فى بيروت بأن يسلمه وثائق مهمة تدين الحكومة
المصرية ، ولذلك أصدر عبد الخالق حسونة قراره باعفاء الدكتور
العيذى من منصبه بحجة بلوغه سن التقاعد ، وعين بدلا منه
« محمد محجوب » مصرى الجنسية كمندوب عن سوريا ، وأخذت
حكومة دمشق من هذا الحادث ذريعة لعداء القاهرة بشكل مباشر ،
ولم تعترف دمشق بقانونية تعيين محمد محجوب يؤيدها فى ذلك كل
من الأردن ، والعربية السعودية ، والعراق . وبناء على ذلك
لقامت مكتب بمقاطعة خاصا بسوريا فى دمشق يكون تحت سيطرتها،
وأكدت أن العيذى قد تم تعيينه بتصويت مجلس جامعة الدول العربية
فى عام ١٩٥٠ بشكل قانونى وبالتالي لا يمكن طرده أو احلال أى
شخص بدلا منه الا من خلال تصويت جامعة الدول العربية ، وبانتهاء
يناير عام ١٩٦٣ دخل أعضاء مجلس جامعة الدول العربية فى
سلسلة معقدة من المشاحنات والخلافات ، خاصة حينما تعرض
مجلس الجامعة لمشكلة أخرى ، اذ رفض العراق الاعتراف بالكويت
عضوا بمجلس الجامعة وعلى هذا الأساس استدعى العراق كل
سفرائه فى الدول العربية الممثلة فى مجلس جامعة الدول العربية،
فى وقت لم تكن فيه مصر معترفة بالنظام السورى ، بل قطعت
علاقاتها الدبلوماسية مع الأردن ، كما قطعت مضر علاقاتها مع الغربية

السعودية عقب قيام الثورة في اليمن ضد حكم الامام ، في وقت اعترفت فيه كل من : مصر ، والعراق ، وسوريا ، ولبنان بالجمهورية اليمنية بينما اعترفت فيه العربية السعودية والأردن بنظام الامام الملكي .

كما كانت العلاقات السورية اللبنانية قد أفسدتها المواجهة التي كانت بين مصر وسوريا وبالتالي أغلقت الحدود بين البلدين ، وتعليقا على نزاع مكتب المقاطعة أشار صحفي لبناني بقوله : « ان اسرائيل يمكنها من الآن فصاعدا أن يكون لديها الاقتناع التام بأنها لم تعد البلد المعنى بالمقاطعة العربية حيث ان الدول العربية تقاطع بعضها البعض » .

وفي واقع الأمر لم يكن يهتم الرئيس المصري عبد الناصر بعد حادث الانفصال في عام ١٩٦١ بكثير من الحكومات العربية الرجعية وقرر أن ينشر مبادئه الثورية ليثير الضغط الداخلي الشعبي على مثل هذه الحكومات العربية . وبهذا لم يعد يتعاون مع الحكومات المناهضة لسياسته وهي : السورية والعراقية والأردنية والعربية السعودية ، بل أكثر من هذا ازدراء مثل هذه الحكومات الرجعية ، ولهذا بدت له ثورة اليمن فرصة ذهبية يجب اقتناصها لمبادئه الثورية الى داخل الجزيرة العربية ، وتدخل الجيش المصري لمساندة الثورة الشعبية ضد حكم الامام(*) ، بينما شجعت

(★) لقد وجد جمال عبد الناصر فرصته بتواجد قواته المسلحة على أرض اليمن ، ومن هنا يمكن له أن يتحكم في باب المندب جنوب البحر الأحمر ، وبهذا يمكنه أن يبطل مفعول حرية مرور اسرائيل عبره الى ايلات ، إذ اضطر عبد الناصر أن يسمح لاسرائيل بالتحكم في شرم الشيخ مقابل انسحابها من سيناء كاملة ، وكانت قد احتلتها أبان أحداث العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦ .

(المترجم)

كل من : السعودية والأردن بأنهما مضطرتان لناصره الملكية في اليمن ، حتى تنال هاتان الحكومتان تقدير شعوبهما ، وقد اعترفت كل من سوريا والعراق بثورة اليمن ولكن لم تقدا أية مساعدة تذكر ، اذ لم يكن لهما أى مصالح في اليمن يمكن الاستفادة منها .

وفي حالة سوريا ، فان زعماءها المحافظين بصفة خاصة كانوا في موقف حرج من محاولاتهم الجادة لايجاد وضع خاص (تقدمى على وضع اليمن وثئونها) ووقفت ضد التأييد الشعبى في سوريا لثورة اليمن وعلى هذا كانت تعارض مبدأ التدخل المصرى الضخم في السياسة الداخلية لدولة عربية صديقة (وهذه السياسة تتفق مع شكواها ضد مصر ، التى كانت محل نقاش في شتورا) .

وعلى هذا أصبحت سوريا تسير في الاتجاه المضاد لمصالح الحكومات : السعودية والأردنية والتي تعتمد عليها في تأييدها ، وكان الوضع السورى يدل على ورطة الحكومة السورية في سياستها الداخلية والخارجية ، وانه لم يعد لديها رصيد يمكن به أن تقاوم التحدى الثورى المصرى دفاعا عن مصالحها المتحفظة ، ومن ثم لم يعد للسياسة السورية أى ملامح يمكن أن تقنع بها الشعب السورى .

٦ — الانقلابات العسكرية العراقية السورية :

لقد واكب المظهر الأخير الذى ساد العالم العربى ، والذى اتسم بالتمزق والضعف ، واكب هذا الوضع المزرى الانقلاب العسكرى العراقى ضد حكم عبد الكريم قاسم المعادى للقاهرة

فى ٨ فبراير عام ١٩٦٣ ، وتولى السلطة أحد أجنحة حزب البعث العراقى ، ورحبت القاهرة بهذا النظام العراقى الجديد الذى أعلن عن أهدافه الاشتراكية التى يروج لها النظام المصرى ، ومن ثم طار وفد عراقى — يمثل هذه الثورة — الى القاهرة لحضور احتفالات عيد الوحدة فى ٢٢ فبراير (ويوافق هذا اليوم الذكرى السنوية لقيام الجمهورية العربية المتحدة) مع الرئيس عبد الناصر .

وفى هذا الوقت كان عبد الناصر له مشاكل عميقة الجذور مع البعثيين السوريين حدثت أثناء سنوات الوحدة وبعدها . وكان العراقيون الجدد يمثلون مجموعة من الشباب الذين تأثروا كثيرا بفكر وسياسة الرئيس عبد الناصر ، ومن ثم أعلنوا وقتها أن لديهم رغبة ملحة وأكيدة فى التعاون مع عبد الناصر .

وأدرك عبد الناصر من الحديث معهم أنهم يمثلون القوة العربية المنظمة الوحيدة فى العراق ، وأنهم كانوا يعدون لهذا الانقلاب طوال أربع سنوات مضت ، كما أنهم نصبوا رئيسا للدولة يحمل لقب بطل العراق عام ١٩٥٨ انه عبد السلام عارف .

وبقدر سرور وسعادة عبد الناصر بالانقلاب العسكرى العراقى كان غضب وحزن الحكومة السورية ، خاصة أن النظام العراقى الجديد وقف من الحكومة السورية موقف العداء حيث جمد العلاقات معها والتى كانت تجرى فى الحكومة العراقية السابقة بهدف الحصول على مساعدات اقتصادية من الاتحاد السوفيتى والصين عن طريق العراق . كما أن النظام العراقى الجديد مارس القتل الجماعى ضد الشيوعيين ، والقضاء القبض على كل الشيوعيين العراقيين واللقاء بهم فى غياهب السجون .

وقد كان لحزب البعث العراقى مركز فى دمشق ، وكان ميشيل عفلق يتولى منصب السكرتير لهذا المركز ، وكان الأمل أن

يحدث تقارب بين العراقيين والسوريين في مجلس الحزب الوطني خاصة بعد أن تخلص حزب البعث السوري من أكرم الحوراني ، ولكن برغم هذا رفضت حكومة العراق الانسحاق وراء السياسة السورية المعادية لسياسة عبد الناصر ، رافضة بشدة حدوث أى تقارب ، وشعرت حكومة سوريا بعجزها عن قمع النشاط البعثي المتزايد ، وقد سمحوا لميشيل عفلق أن يتنقل بكل حرية بين دمشق وبغداد بهدف العمل على تقارب البلدين وحدوث وفاق بين النظامين . وواكب رحلات ميشيل عفلق هذه اصـدار بيانات وتصريحات للصحافة ، كما حاول أن يقيم وحدة بين العراق وسوريا ، وحقيقة كان موقف ميشيل عفلق ومحاولاته هذه انعكاسا للأوضاع المتردية في سوريا ، وشعورها بالضعف تماما كما حدث في عام ١٩٥٨ ، ومن جانب آخر كانت الحكومة السورية تجري محاولات مع مصر بهدف انقاذها من العراق نفسه ، وبرغم هذا لم يهتم العراقيون بالتعامل مع النظام السوري القائم ، انهم ينتظرون موقفا آخر ، وفي تلك الأثناء كان العراقيون يعتقدون محادثات مطولة مع عبد الناصر .

وقد حدث الانقلاب السوري بعد شهر واحد من انقلاب العراق (٨ مارس ١٩٦٣) وتم هذا الانقلاب بدون عناء أو حدوث عنف ، وهذا يدل على أن النظام الانفصالي الذي انقض على الوحدة نظام ولد ضعيفا لا يستند على أية قوة ، وظل منذ عام ونصف العام يقاوم ويعانى من العقبات التى تعترضه ، وكثيرا ما كان يعانى من حدوث انشقاقات دينية ، ومعارك سياسية ، بين السياسيين والحزبيين ، وامتدت الخلافات الى صفوف القوات المسلحة ، ومما يدل على هذا الوضع المزرى أن تعاقبت على حكم سوريا أربع وزارات متتالية في خلال سبعة عشر شهرا ، وآخر هذا الوزارات كانت برئاسة « خالد العظم » ، وان بدت هذه الوزارة

الأخيرة بمظهر الاعتدال والاصلاح حيث ألقى القبض على الجنرال
« ظهر الدين » قائد الجيش ، وكذلك أكرم الحوراني والرئيس
القدسى ، وعندما حدث هذا الانقلاب — الأخير — ضد وزارة
خالد العظم ، اضطرر للالتجاء الى السفارة التركية وقبّع فى احدى
الشقق بالأدوار العليا من مبنى السفارة .

ومثلما حدث فى العراق ، تولى زمام الأمور فى سوريا مجموعة
من الضباط ومعهم مجموعة من المدنيين مجهولى الهوية تحت قيادة
« مجلس قيادة الثورة الوطنى » وعين مجلس وزرائه بقيادة بعثية ،
وجيء بصلاح الدين البيطار رئيسا للوزراء ، وأعلن المجلس انه
استولى على السلطة لكى يكفر عن خطيئته الكبرى فى الانفصال
عن مصر عام ١٩٦١ ، ويعيد سوريا الى الوحدة مع الشقيقة
الكبرى مصر ، وأيضا العراق ، وقد أبرق الرئيس عبد الناصر
الى سوريا مهنئا ، وهذا الاتصال يحدث لأول مرة من قبل عبدالناصر
منذ حدوث جريمة الانفصال الفادر ، وتلا ذلك الاعتراف الدبلوماسى
بسوريا المستقلة ، وأشرقت شمس الأمل على العالم العربى مرة
ثانية ، وعادت صورة الرئيس عبد الناصر لتعلق فى الشوارع
والمحال والنوافذ فى مدينتى دمشق وحلب ، وعادت الآمال تملأ
مخيلة عبد الناصر فى عودة الحياة الى القومية العربية الشاملة ،
وأدرك أنه كان على حق حينما رفض التهـاـون مع الرجعيين
والانفصاليين ومن ثم حدوث ثورتى العراق وسوريا وأصبح الطريق
الى احياء القومية العربية طريقا ممهدا ومفتوحا .



الفصل الثالث

مفاوضات القاهرة

مارس - أبريل ١٩٦٣

- ١ - النظام السوري الجديد
- ٢ - محادثات الوحدة عام ١٩٦٣
- ٣ - الاجتماعات السورية المصرية العراقية
- ٤ - الاجتماعات المصرية السورية
- ٥ - الجولة الأخيرة في المحادثات
- ٦ - التفاوض من أجل الوحدة
- ٧ - اتفاقية للموافقة

1. The first part of the paper discusses the importance of the study of the history of the United States. It is argued that a knowledge of the past is essential for a full understanding of the present and for the development of a sound policy for the future.

2. The second part of the paper discusses the importance of the study of the history of the United States. It is argued that a knowledge of the past is essential for a full understanding of the present and for the development of a sound policy for the future.

((أننا نواجه كثيرا من العقبات فيما يتعلق باتمام الوحدة
العربية بسبب أننا كعرب نتكلم كثيرا دون فعل حقيقى))

تصريح عبد الناصر للوفد السورى العراقى أثناء
المحادثات حول الوحدة فى القاهرة بتاريخ ١٤ مارس ١٩٦٣

* * *

لم يكن الانقلاب العسكرى فى ٨ مارس انقلابا بعثيا خالصا
اذ قاد هذا الانقلاب الجنرال زياد الحريرى ، وهو رجل ذو عقلية
مستقلة بعيد عن التيارات السياسية الحزبية ، وضابط له شهرة ،
وهو طموح بطبعه ، وكان يعمل من قبل قائدا على خط المواجهة
السورية الاسرائيلية .

والحريرى ليس له انتماءات حزبية ، وكان بعض البعثيين
يميلون — فى بعض المواقف — الى انتقاده حيث انه كان فى موقع
المسئولية ووقف من حادث الانفصال موقف اللامبالاة ، ويعزى الى
الجنرال زياد الحريرى أنه هو الذى وضع خطة الانقلاب العسكرى
مع اثنين من الضباط غير المنتمين الى أية أحزاب سياسية وهما :
رشيد قطينى رئيس الاستخبارات العسكرية ، ومحمد الصوغى
M-al-Sufi عضو القيادة العامة ، حيث انه خطط للانقلاب
فى ٧ مارس وأبلغ هذه الخطة — فى سرية تامة — الى مختلف
الأحزاب السياسية التى تنادى بالقومية العربية . وزعماء البعث
وبعض الشخصيات الأخرى .

ولكن قبيل تنفيذ الخطة — وفي آخر لحظة — انسحب كل من الضابطون : رشيد قطيني ، ومحمد الصوفي ، بحجة أن كلمة السر تسربت الى الحكومة ومن ثم فان السياسيين الوحيدين هم الذين أبلغوا بالغاء خطة الانقلاب . الا أن زياد الحريري قرر أن يقوم بتنفيذ الخطة الموضوعة في موعدها وعلى مسئوليته الشخصية .

ففي ٨ مارس قام الجنرال زياد الحريري بإبلاغ حزب البعث بهذا الاجراء ، وضمن بذلك مساعدة بعض الضباط له في تنفيذ هذه الخطة ، ولم يقل شيئا للأحزاب الأخرى ، ربما بدافع الخوف من وجود صلات بين هذه الأحزاب والجيش .

وهكذا ففي ٨ مارس عندما وقع الانقلاب العسكري ، سارع أعضاء حزب البعث للاجتماع منتهزين هذه الفرصة ، واتخذوا قرارا باستدعاء صلاح الدين البيطار ، وزعماء حزب البعث لكي يشكلوا حكومة ، وسارعوا بايقاظ كل من : قطيني وصوفي من نومهما لينصبوا الأول وزيرا للدفاع والآخر نائبا لرئيس الحكومة .



١ — النظام السوري الجديد :

لقد بحث الضباط الضالعون بعبء الانقلاب العسكري عن شخصية ملائمة ذات منزلة رفيعة لترأس مجلسهم الثوري ، واستقر رأيهم على رجل شاب معتدل السلوك ومناسب للموقف ، انه الكولونيل لؤي الأتاسي ، وكان قد أمضى من قبل خمس سنوات كملحق عسكري في مصر ، وبعدها أمضى معظم أيام الوحدة المصرية السورية في وحدة عسكرية بالاسكندرية ثم قام برحلة قصيرة الى سفارة الجمهورية العربية المتحدة بموسكو وعاد

بعدها الى سوريا فى أكتوبر عام ١٩٦١ ، وكان له دور مهم فى ثورة الجيش التى حدثت فى شهر مارس التالى عام ١٩٦١ خاصة فى مدينة حلب ، ولهذا أودع السجن بلا محاكمة ، ووضع فى سجن المزة حتى حدوث انقلاب ٨ مارس عام ١٩٦٣ ، وعندئذ استدعى من السجن وانتخب رئيسا لمجلس قيادة الثورة الوطنى ، ولو أنه لم يكن بعثيا ، فقد كان له رفاق عديدون فى حزب البعث يتعاطفون معه .

ويبدو أنه أختير لهذا المنصب لى يقود مجلس قيادة الثورة الوطنى لا من أجل صلاته بالحزب ، ولكن لاكتسابه احترام كل فصائل الجيش نظرا لتصرفه الحكيم فى حلب أثناء أحداث مارس عام ١٩٦١ .

ومن الغريب أن رجلا آخر مثل أمين الحافظ عضو مجلس قيادة الثورة ، وقائد اللواء ، لم يكن من الناحية الرسمية بعثيا ولكن بالنسبة لحالة الاتاسى ، فقد أسند اليه هذ المناصب من أجل سمعته الشخصية التى تنقسم بالأمانة والاستقامة ثم كقائد عسكري فى دير الزور ، ثم معلم فى الكلية العسكرية ، ثم نفته حكومة الانفصال وألحقته بوظيفة الملحق العسكرى السورى فى « بيونس آيرس » وقد كان أمين الحافظ شخصية أكثر ذكاء كما أنه يتصف بالحزم والحسم ، وسوف تتطور الأحداث سريعا ليصبح دكتاتور سوريا .

لقد تكونت وزارة البيطار من أغلبية بعثية ، ولكن خصصت نصف مناصبها للمستقلين والأعضاء البارزين للمنظمات الوجدوية العربية الأخرى الذين أبلغوا بالانقلاب ، ويعتقد أنهم أبلغوا أيضا بوقف العملية ، ولكن فى نهاية الأمر دعوا الى الانضمام للحكومة وهم : نهاد القاسم من الجبهة العربية المتحدة الذى صار نائبا لرئيس الوزراء ، وسامى الصوفانى من حركة الوحدة الاشتراكية ، وهانى الهندى ، وجهاد ضاحى من الحركة الوطنية العربية .

وعلى المستوى الفردى نكل من هذه الأحزاب الثلاثة كان من السهل أن يتفوق عليها حزب البعث فى القوة التنظيمية ، والمتابعة العسكرية ، والشهرة العامة ، فكان زعماءها من غير المشهورين نسبيا ، فلقد قام نهاده القاسم بمهام منصب وزير العدل فى سوريا خلال فترة سنوات الوحدة ، و لكن لم يكن له دور يذكر بعد ذلك .

لقد كانت الحركة الوطنية العربية تتألف فى جزء كبير منها من طلبة الجامعات ، وشباب الخريجين ، وبصفة خاصة من طلبة الجامعة الأمريكية ببيروت (كما فى حالة هدى) ، حيث كان أول ظهور للمنظمة الى حيز الوجود . لقد كان لحركة القومية العربية ميزة ، انها منظمة على نطاق واسع وفى وحدات ليست مكتظة بالسكان وثبته سرية فى أنحاء مدن لبنان وسوريا والأردن والعراق ، وبحالة يمكن مقارنتها بتلك الخاصة بحزب البعث ، وخلال الوحدة عندما تغلب البعث على العلاقات المتوترة مع عبد الناصر ، اكتسبت حركة القومية العربية شهرة لأنها أكثر المؤيدين ولاء لمبادئ عبد الناصر (أو أدوات فى عيون البعث) ومن ناحية أخرى طورت المقاومة العربية نفسها بالاهتمام قليلا بالاشتراكية أو أية أيديولوجية أخرى ، ومن الوحدة العربية نفسها .

لقد كان اتجاه عبد الناصر نفسه الى اليسار عام ١٩٦١ ، وكان للسرعة المتناهية لضميره المذهبى بعد ذلك الوقت ، وقد ترك كثيرا من أعضاء حركة القومية العربية الى الورااء بعيدا ، وفى أواخر عام ١٩٦٤ كانت سببا لبعض المناظرات داخل صفوف الحركة ، فالى أى مدى يجب أن ينساقوا وراء الزعيم فى هذا المجال .

ومن بين الأحزاب اللابعثية الثلاثة ، كان لحركة الوحدة الاشتراكية لسمامى صوفان أكبر عضوية ، حيث يتألف من

الأعضاء السابقين لحزب البعث نفسه ، والذي انششق
بعد شهر سبتمبر عام ١٩٦١ احتجاجا على توقيع الحوراني والبيطار
على بيان الانفصال ، ورغم هذا الميراث من المشاعر الضعيفة في
مارس ١٩٦٣ كانوا من المحتمل أكثر تعاطفا للتعاون مع حزب البعث .
لقد طرد أكرم الحوراني من الحزب ، ومن المعلوم أن صلاح البيطار
قدم على توقيعه على بيان الانفصال ، ولكن سرعان ما فقدت تلك
الواقعة أهميتها ، وأصبح البعثيون مرة أخرى أبطال الوحدة
العربية ، وقد ظهر أن الايديولوجية الموجهة التي شاركوا فيها مع
حركة الوحدة الاشتراكية كانت بصفة عامة مبشرة بتعاون مجدد ،
ولكن المعاملات بينهما لم تكن على قدم المساواة ، فكثير من
السوريين لا يعترفون بحركة الوحدة الاشتراكية ، وخاصة سامي
صوفان ، وكان ميشيل عفلق ، وصلاح الدين البيطار يبنيان شهرتهما
وحركتهما لمدة عشرين عاما ، ولو أن هذه الأحزاب الثلاثة كانت
على المستوى الفردي لها تقدير ثانوي فلا يمكن ادراك أن
البعث بطريقة جماعية كان سيبدأ مدته في الحكم بتجاهلهم ،
وهناك سبب آخر قد ألمحنا اليه من قبل .

ان فيلق الضباط لم يكن كلية من أعضاء حزب البعث ، ولا من
الضباط الذين لهم نفوذ واتجاه سياسي ، ولا من الضباط الذين
ساهموا في حركة الانفصال عام ١٩٦١ ، اذ من المؤكد أن الضباط
غير البعثيين كانوا ناصريين أو غير ذلك ، فهذه الحكومة
التي تشكلت في ٨ مارس لم تكن سوى ائتلاف يمكنها أن تقدم أي
تأكيد لوقف حركة التطهير أو التنقلات بين فصائل الجيش ، وكان
أجل مطمح يمكن أن تحققه هذه الحكومة هو التعامل مع الرئيس
عبد الناصر ، وهو الهدف الأول لهذا الانقلاب وأن يجعل الوحدة
العربية هي المطلب الأوحد ، وأيضا تلاحم الثورة السورية مع الثورة
العراقية ، فان مثل هذا التلاحم يؤدي الى تبلور فكرة الوحدة

العربية ، ويصبح من اليسير على حزبى البعث السورى والعراقى أن يتفاوضا معا بشأن الوحدة العربية ، ولابد من مجابهة عبد الناصر بشأن قيام الوحدة العربية تكفيرا لهما عن جريمة الانفصال عام ١٩٦١ .

ان الوحدة العراقية السورية بدون الالتجاء الى المصريين تعد - فى نظر العرب الوجدويين - وحدة غير شرعية ، وستكون عرضة للانتقاد والمنايقات الى الأبد من جانب المصريين ، فمن الناحية العملية أظهرت الوحدة من عام ١٩٥٨ الى عام ١٩٦١ أن شخصية عبد الناصر أظهرت كفاءتها ، وأنه بدون شخصه لا يمكن أن تقوم وحدة عربية سليمة ، كما أثبتت فترة ما بعد الانفصال أنه بدون تسامح عبد الناصر لا يمكن تحقيق أى عمل ايجابى . وعلى أية حال فإنه بحكم اتجاهاتهم المذهبية كان لابد أن تؤدى بهم الى اعادة فتح موضوع الوحدة المصرية السورية ، وفى هذا الوقت كان الأمل يساورهم بالمساهمة مع العراق لصالحهم ولو اضطروا الى التعامل مع الرئيس عبد الناصر ، فمن الضرورى التعامل مع أتباعهم السوريين كدليل لاخلاصهم ، أو اشارة الى مدى تقديرهم واحترامهم تجاه شخصية عبد الناصر الزعيم المصرى الذى ظل متمسكا بمبادئه وسياسته ، وكان يأمل أن تعود سوريا رغم ارتكابها لجريمة الانفصال ١٩٦١ الى رشدها وعقلها وتسير فى ركاب الوحدة العربية(*) .

وهكذا فان البعث برغم شهرته وقوته المذهبية كان لابد أن يركز على الشئون العربية . وقبل أن تستقر الأمور فى دمشق ،

(*) لمزيد من التفصيل انظر حديث عبد الناصر الى مجلة « كل شئ » اللبنانية فى ١٣/٥/١٩٦٢ . خطب وتصريحات عبد الناصر ، ج ٤ ص ٣١ .
(المترجم)

بدأ حزب البعث بعلاقة مع الأحزاب الوجودية الثلاثة الأخرى التي تلتزم بالدخول في مرحلة التنسيق من أجل قيام الوحدة العربية .
لقد بحثوا منح هذه الأحزاب دورا من الحرية ليتمكنوا التفاوض مع عبد الناصر ، ولكنها حرية لا تعرض سيطرتهم للخطر ، سواء نحو المفاوضات أو على الساحة السياسية للبلاد .

ولكن الأحزاب الأخرى كانت لها رؤيتها الخاصة في الوحدة ، ومن الملاحظ أنهم شاركوا في الحكومة السورية ، وأنهم في اشتياق للسفر جوا إلى القاهرة أكثر من البعثيين لأن هدفهم كان بتحررا من كل لبس أو غموض ، والبعثيون لم يسمحوا لأنفسهم أن يدنوا ثمتا غالبا لتحمسهم للوحدة ، ولم يستغنوا عن شركائهم ، ولم يوافقوا على هذا النوع من الوحدة التي فضلها شركائهم والتي يمكن تلخيصها في شعار « عودة إلى ٢٧ سبتمبر » ، وأخيرا كان لزاما أن يتصادقوا مع الناصريين الذين لم يوافقوا على أن يكون دورهم ثانويا . ونتيجة لذلك اهتموا بدورهم مع الزعيم عبد الناصر نفسه فيما بعد خمسة شهور ، بعد الصدام الذي حدث مع عبد الناصر ، وان كان أمل الوحدة العربية قد تحطم تماما فان أعضاء حزب البعث كانوا يشكون بأن موقف عبد الناصر المتشدد قد كلف سوريا ثمتا غالبا ، ووقتا ضائعا كان يمكن الاستفادة به ، وهذا الوقت كان يمكن أن يكرس بطريقة مثمرة أكثر نحو التقدم ، وكانوا في ذلك الوقت قد وقعوا بالأحرف الأولى — في مفاوضات القاهرة — وكان التزامهم الأيديولوجي هو الدافع والمحرك لهذه المفاوضات مع عبد الناصر ، وذلك على حساب الشئون الداخلية ، إلا الانشغال ببعض الوقت بإبعاد منافسيهم من طريقهم وإقدامهم على القيام بمغامرة من أجل الوحدة العربية .

٢ - محادثات الوحدة عام ١٩٦٣ :

كان مجل مناقشات الوحدة بالقاهرة (١) خلال شهرى مارس وأبريل عام ١٩٦٣ . وهذه المناقشات نشرت في السلطات المصرية فيما بعد وهي تعد وثيقة سياسية رائعة ولها أهمية من الدرجة الأولى للمهتمين بالشئون العربية ، وقد عقدت هذه المحادثات غير الرسمية والتي كانت تناقش بطريقة واضحة الوحدة الفيدرالية التي تمت من قبل بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨ ، وجرت معظم هذه المناقشات - غير الرسمية - بين الرئيس عبد الناصر وزعماء حزب البعث السورى ، وهم : ميشيل عفلق ، وصالح الدين البيطار ، وعبدالكريم زهور ، وتضمنت هذه المحادثات عتبا خاصا بين الطرفين خلال سنوات الوحدة ١٩٥٨/١٩٦١ وتشريحا كاملا للموقف السورى في الوقت الراهن ، وموقفهم الأيديولوجى بالنسبة لمسائل الديمقراطية والاشتراكية ، ومنظمة الحزب ، واهتمت هذه المحادثات أيضا بالقاء الضوء على شخصيات هؤلاء المشتركين في الحكم الآن ، وكان طبيعيا أن تكشف هذه المحادثات المتأنية عن مغزى ومنهج وهدف هذه المفاوضات التي يمكن أن نصفها بأنها بمثابة محضر تحقيق أكثر منها مفاوضات .

ولقد عقدت هذه المحادثات على ثلاث مراحل :

- خمسة اجتماعات سورية مصرية عراقية خلال المدة من ١٤ الى ١٦ مارس ١٩٦٣ .

(١) نص المحادثات طبع في الأهرام ، وأذيع بإذاعة القاهرة من ٢١ يونية الى ٢٢ يوليو ١٩٦٣ ، ونشرت هذه المحادثات فيما بعد في كتاب بعنوان « محضر جلسات الوحدة » وأذيعت الترجمة في إذاعة راديو القاهرة ، وأتيح لى الحصول على ملخص لها في الإذاعة البريطانية ، كما يوجد ملخص للجزء الرابع بالجامعة الأمريكية ، الوثائق السياسية العربية - بيروت عام ١٩٦٧ .

— خمسة اجتماعات ثنائية بين سوريا ومصر يومى ١٩ و ٢٠ مارس ١٩٦٣ .

— وأخيرا عشرة اجتماعات من ٦ الى ١٦ ابريل ، وكان أول جلسيتين بين مصر وسوريا فقط ، والثمانى الجاسات الباقية كانت ثلاثية : مصر وسوريا والعراق .

● **الجزء الأول :** خاص بالشكاوى التى كانت بين عبد الناصر وحزب البعث السورى حتى ٧ ابريل .

● **الجزء الثانى :** المفاوضات الثلاثية للوحدة الفيدرالية من ٧ الى ١٤ ابريل وبوجود اثنين من زعماء حزب البعث العراقى : على صالح السعدى ، والحسين شبيب ، فنى الجلسة الاولى من تلك المحادثات تركزت على موقف سوريا وتدخل العراق بين الطرفين المتحادثين لتتحاز الى جانب موقف وسياسة حزب البعث السورى .

ان درجة الدقة فى تسجيل نص هذه المحادثات — تم نشرها — لم تكن دقيقة بالدرجة المطلوبة ، ونتيجة لذلك فقد ادعى السوريون أن المصريين قد عالجوا النص بطريقة تبدو بها آراء عبد الناصر واضحة مؤكدة فى عرضها ، بينما تبدو البيانات السورية مبتورة ، مشوهة ، حتى ان المرء يستطيع أن يتخيل أن هذه المحادثات كانت بمثابة مناظرة بين اثنين من الصم (٢) .

وقد لاحظ العراقيون أيضا عدم دقة تسجيل بعض الصفحات زاعمين أن هناك اختلافات واضحة فضلا عن بتر أجزاء من هذه المحادثات ، برغم أن وفد العراق حاول النظر الى هذه المسألة ،

(٢) لمزيد من التفصيلات راجع صحيفة البعث فى ٤ يونية ١٩٦٣ .

فى أول لقاء ، وعند اكتشاف أن المحادثات غير دقيقة فى تسجيلها ، فقد حصلوا على تأكيد (هكذا قالوا فيما بعد) أنه سيتم تسليمهم نسخة من نص المحادثات بانتظام لبدء ملاحظاتهم على هذا التسجيل ، ولكن فى واقع الأمر لم يتم شىء من هذا .

وحدد صلاح الدين البيطار للمؤلف بصفة قاطعة ، أن الجولة الثانية من المحادثات التى كان منها التسجيل الذى نشر بمعرفة ميشيل عفلق بطريقة رديئة غير واضحة ، كما لم تكن هناك سكرتارية لتدوين الملاحظات ، وتعديل النصوص المسجلة ، ولهذا فقد رأى لؤى الأتاسى أن يحضر معه سكرتارية خاصة فى الجولتين : الثانية والثالثة من هذه المحادثات ، وبرغم هذا فمن المحتمل أن التسجيل قد اختفى ، ولوحظ أيضا أن النص المذاع كتاب مكتوب ، وقد قال صلاح البيطار للمؤلف : أنه لم يقرأ النص المنشور أبدا ، وبعد سؤال كل من البيطار ، وطالب شبيب بصفة خاصة ، تم تسجيل المحادثات بكل تفصيل ، فى مراحلها المختلفة . . واستنتج المؤلف أن جزءا كبيرا على الأقل من التسجيل الذى تم نشره دقيق بصفة عامة ، ولهذا فإن الصياغة المضبوطة للاقتباس فى أى فقرة (وردت فى ثنايا هذا الكتاب) يجب أن ينظر إليها بحذر ، ومع هذا التحفظ ، فإننا نتبع مراحل المناقشات التى جرت فى القاهرة .

* * *

٢ — الاجتماعات السورية المصرية العراقية :

فى الاجتماع الانتاحى ، تخلص عبد الناصر من الحرص الخاص بحزب البعث السورى والعراقى ، وعرض أعضاء الوفدين على عبد الناصر قيام وحدة عربية شاملة وفورية وطلبوا منه ابداء شروطه . فرد عبد الناصر بتأثر شديد بقوله :

((أنه ليس في عجلة من أمره ، ومن الواجب عليكم أن تترثوا قليلا حتى أحصل على اجابة تامة عن كل تساؤلاتي من الفريق السوري ، اذ من الضروري تصفية الموقف مع الوفد السوري ، وبعدها يرى الانسان ما يجب عمله)) .

لقد كان عبد الناصر على استعداد تام لقبول فكرة قيام وحدة أخرى مع ممثلي الحكومة السورية ، ولكن الأمور ليست بهذه البساطة ، خاصة مع أعضاء حزب البعث ، الذين فقد فيهم كل ثقة ، اذ لابد من فحص سجل الوحدة السابقة ، ماذا كانت دروسها المستفادة ؟ ومن الذي يحكم سوريا الآن ؟ ومع من يتفاوض الآن ؟ وما هي وجهات نظر أعضاء حزب البعث في تنظيم برنامج وحدة المستقبل ؟ وقال عبد الناصر : « اننا سنخبركم بشكوانا وستخبرونا بشكواكم ، سوف نمارس نقد الذات ، سوف نشرح لكم أيديولوجيتنا ، وأنتم ستشرحون لنا أيديولوجيتكم ، وبعد ذلك سنقرر مقترحاتنا فيما يتعلق بالمستقبل وما يجب عمله » .

في واقع الأمر ، لقد وضع الرئيس عبد الناصر هذه الأسئلة ، كحمل ثقيل على كاهل وكرامة حزب البعث ، واتضح للوفد السوري الموجود في القاهرة كثير من الأمور ، وان كان هذا الوفد يفضل المثل القائل :

((عفا الله عما سلف)) أما بالنسبة للرئيس عبد الناصر فقد لخص وجهة نظره بقوله :

((انه ينظر الى الأداء السابق لحزب البعث بالمخادعة والانتهازية ، وادعى هذا الحزب أن الاستقالة الجماعية لوزراء حزب البعث في ديسمبر عام ١٩٥٩ وكأنها انسحاب من الوحدة نفسها انها جريمة وطعنة في الظهر ، وأنه بتوقيع كل من أكرم الحوراني وصالح الدين البيطار على بيان

الانفصال ، وكأنهما وقعا على ترخيص (بوفاة الوحدة)
وأكثر من ذلك فقد فقد ساوره الشك أن البعثيين رغم ادعاءاتهم
الفكرية ، فإنهم مبادئهم الأيديولوجية ولا تزيد على شهوة
شديدة للسيطرة . »

وهكذا كان الرئيس عبد الناصر واضحا تماما منذ البداية ،
ويمكن أن يبدأ المفاوضات إذا ما اعترف حزب البعث في سوريا
بأخطاء الماضي (والأمر موجه أيضا إلى وفد العراق) ويتطلع الجميع
إلى «ميثاق العمل الوطني» الذي كثر الكلام عنه في مصر ،
وينظرون إلى التجربة المصرية من أجل تحقيق آمالهم ، ولو اعترف
حزب البعث في سوريا بأخطاء الماضي فإنهم بهذا سينتهجون طريق
التجربة المصرية الرائدة في التخطيط من أجل المستقبل ، ويجب
أن يكون حزب البعث السوري كتابع لعبد الناصر ، وبهذا يمكن
حل كثير من المسائل الغامضة (٣) .

وفي بداية المحادثات ، كان المتحدثون السوريون مع
عبد الناصر ، في ظروف سيئة للغاية ، ففي بادئ الأمر تقابل نفر
منهم مع الرئيس عبد الناصر هم : نهاد القاسم الذي يعتبر رجل
عبد الناصر ، وممثل حزب البعث ، وكذلك زهور ، وهو مدرس
سابق ومحرر بجريدة البعث وقد ظهر مؤخرا ليشغل مكانة في
قيادات حزب البعث السوري ، ولو أنه كان عضوا في البرلمان
السوري خلال الفترة من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٨ ، تنقصه الخبرة كوزير
ومفاوض .

أما الحاضرون الآخرون فكانوا ضباطا في الجيش السوري
جهولى الهوية ، وقفوا إبان الوحدة في هلع من شخصية

(٣) محاضر جلسات الوحدة ، ص ١٢ ، ١٣ .

عبد الناصر الأولبية وبجواره المشير عبد الحكيم عامر ، وكذلك
الرسميون المصريون الواقفون بجوار عبد الناصر ، ولم يكن أحد
من السوريين في وضع يؤهله للرد على هجوم عبد الناصر ، أو
الوقوف أمامه وقفة الند للند ، إذ كان بالنسبة لهم « السيد الرئيس
صاحب السعادة » وكان هو يناديهم بأسمائهم مجردة (٤) .

ولم يتمكن السوريون بأية حال من التفوه بشكواهم ، وشعر
الضباط بانعدام الثقة في أنفسهم بمن فيهم « زهور » برغم مرجه ،
لقد قال الجنرال القطاني Qutayni : « ان كل ضابط مصري
في سوريا — أثناء سنوات الوحدة — كان يتصرف كأنه جمال
عبد الناصر ، وشعر الضباط السوريون حينذاك بانهيار وضعف
معنوياتهم لدرجة أنه في ٢٨ سبتمبر عام ١٩٦١ لم يكن لديهم أي
حافز لمعارضة « حركة الانفصال » وقد زعم زهور بدوره أن
أعضاء حزب البعث شعروا باهانة بالغة ، وأن احلال « منظمة
الوحدة القومية » للأحزاب السياسية ، خلق فراغا للنشطاء
السياسي الذي خطا اليه الانفصاليون ، واستمر قائلا :

أما بالنسبة لما يفهمه الحزب عن الحرية والاشتراكية والوحدة،
فان الحزب فخور أنه بعد ١٥ عاما أصبحت هذه الشعارات الآن
ملكا للأمة العربية كلها (مشيرا بالتلميح أن عبد الناصر نفسه نقل
مفاهيمه من حزب البعث) حقا لقد قرأنا ميثاق الجمهورية العربية
المتحدة ، وتوافق على معظم ما جاء به من آراء وأفكار ، ولكن
الميثاق ليس عملا مهما ، فالأهم هو تنظيم الاتحاد الاشتراكي
العربي ، وأننا في انتظار النتائج (٥) .

(٤) تم تصحيح هذه الأسماء في هذه الطبعة .

(٥) محاضر جلسات الوحدة ص ١٤ .

كانت هناك ملحوظات تمهيدية ، وفي اليوم التالي تجاوز زهور حدا بعيدا وبطريقة واضحة ضايق عبد الناصر ، وأكد أن المشكلة الحقيقية للوحدة السابقة كما زعم أنه بينما كانت الحركات الثورية في سوريا ، والممثلة في حزب البعث من الشعب ، لم تكن الثورة في مصر لها أرضية شعبية أصيلة ، ولهذا فرضت مصر سلطاتها من أعلى وذلك بإلغاء الأحزاب السورية ، وما ترتب على ذلك من فرض النظم الاستبدادية في سوريا ، وأكثر من ذلك فمصر على النقيض من ذلك حيث أن مصر لديها بيروقراطية متطورة فرضت فرضا على الجيش السوري وهناك وزراء مدنيون لا يستطيعون التكيف مع احتياجات المواقف المحلية (٦) .

كان هناك شعور بأن الحكومة المصرية تبحث دائما عن عملاء سريين في سوريا ، في وقت لم تهتم فيه بالتعامل مع السوريين ، وكونها تعتمد على خدمة سـرية فقط يعد شيئا خطيرا جدا لأن هذه الخدمة (من المفروض) أنها قوة تساعد المنظمات الشعبية ، ولأن هذه المنظمات غير موجودة ، فإن الخدمة أصبحت مهيمنة ، والثقة كانت قليلة في نفوس السوريين ، ويرجع هذا في الحقيقة إلى أن السلطات في الجمهورية العربية المتحدة ، كانت تتعامل أولا مع البيروقراطيين والسياسيين تحت ظروف غير ثورية مناسبة ، وهم عادة ما يكونون منافقين ، كما أن السياسيين انتهازيون .

لقد كان ذلك كثيرا بالنسبة لعبد الناصر ، لقد أنكر أنه خلال واحد وعشرين عاما من النشاط الثوري ، قد اعتمد في يوم ما على عملاء . لقد كان هذا نوعا من الأكاذيب التي وجهت مباشرة ضد

(٦) المرجع السابق ذكره ص ٢٣ .

الجمهورية العربية المتحدة منذ أيامها الأولى ، وبهدف تدمير الوحدة، ومازال عبد الناصر يرد على زهور وكان يتحدث بانفعال شديد قائلا : « أود أن تذكروا لى اسما واحدا كان يعمل فى سوريا كعميل لنا ! اذكروا واحدا !! » .

واضطر السعدى أن يذكر خمسة أسماء على الفور ، كما بادر نهاد الجاسم بالهجوم مدعيا أن زهور كان واحدا من أدوات اللعبة لعبد الناصر ، ورد زهور بانفعال شديد أنه ينكر هذا الاتهام !! (٧) وهكذا هاجم السوريون بعضهم بعضا .

عند هذا الحد من الجدل والنقاش تساءل عبد الناصر ، من يحكم سوريا ؟ ورد عليه القطاني بأن هناك مجلسا يتكون من عشرة من العسكريين وعشرة مدنيين وأن هذا المجلس بهذا التشكيل مسئول عن التشريع والتخطيط السياسى . فرد عليه عبد الناصر بأن هذا لم يحدث اطلاقا يارئيس قطنى ؟! قدم لى التفاصيل على صحة هذا الادعاء ، وهنا تلغثم القطاني محاولا التملص من الموقف .

قال عبد الناصر : « أريد أن أعرف من هم الذين فى هذا المجلس الذى أسمى الآن ؟ ومع من سوف أوقع الوحدة ؟ أم أننى

(٧) عبيد ص ٢٨ - ٣٠ زعم أحد البعثيين الذين شاركوا فى حادث الانفصال ذكروا للمؤلف : أن عددا من التفاصيل المخرجة استبعدت من هذا القسم فى النسخة الأصلية للناشرين المصريين ، أحداها اعتراف عبد الناصر فى الحقيقة الى تأجير مؤيدين له من بين محررى الصحف والمجلات اللبنانية ، كما قام بمساعدة ١٧ منهم بتقديم مساعدات مالية لهم ، ونقطة أخرى أثارها السعدى زاعما أن فى المحادثات غير الرسمية - بعد الانفصال - وهذه النقطة تخص الوزير العراقى البعثى « فؤاد الركابى » الذى اتهمته المراق بأنه استولى على مبلغ ٢٠ ألف جنيه مصرى يزعم أنها إعانة مقدمة للحزب .

أتعامل مع الأشباح ؟ وكان عبد الناصر يتحدث بطريقة عصبية شديدة » .

ومرة أخرى « همهم » رشيد قطاني بكلام غير مفهوم ، وحديث غير مترابط وبرغم هذا أصر عبد الناصر على معرفة أسماء المجلس الثورى الوطنى ؟

وانبرى الضابط عهد الشاعر قائلا : هذا الشعب العربى فى سوريا ، وكذلك الجيش العربى فى سوريا . . نحن هنا نيابة عنهم .

وهنا قاطعه المشير عبد الحكيم عامر قائلا : « حسنا ألا يوجد أحد يمثل هؤلاء : الجيش والشعب ؟ » .

وهنا تدخل الحريرى قائلا : حقيقة حاولنا أن نخفى هذا الأمر ، وتظل الأسماء سرا ، لكى تبقى الزعامة « جماعية » ، ولكى لا ينهمك الناس فى الجدل ، والقليل والقال حول ما يدور فى هذه الاجتماعات ، ولكن لاداعى للف والدوران ويمكن اعتبار القائد العام للجيش ، ووزير الدفاع ورئيس الهيئة بجانب الرتب العسكرية الأخرى .

وأخيرا استمع عبد الناصر الى ذكر عشرة أسماء ذكرت له ببطء شديد ولم يكن من بينهم الأعضاء المدنيون .

واقترح الجاسم المناقشة بانفعال شديد ، منتقدا سيطرة حزب البعث على مجلس الوزراء المرتقب . وقال : قد يبدو الأمر غريبا بأن تتظاهر القوى الوطنية الأخرى بأنها لم تكن ممثلة فى مجلس الثورة ، واننا لم نحضر الى هنا لمناقشة تشكيل المجلس الثورى ، أو مجلس الوزراء .

.. وهنا اعترض « الشاعر » على حديث « الجاسم » ، ومن ثم بدأ الجدل بينهما باحتدام شديد بين السوريين ، مما دفع عبد الناصر الى التدخل فى الحديث ، مكررا كلامه بعدم الثقة فى حزب البعث ومخاوفه من نظرية « المطرقة والسندان » ولم يكن واجد فى هذا الوفد بعثيا ، هكذا رد الشاعر على عبد الناصر كنوع من المخادعة ، مع ملاحظة أنه شـخصيا من مؤيدى حزب البعث ، ولذلك ظهر على وجه عبد الناصر تعبير بأنه لم يصدقه فى هذا الادعاء .. لأنه أبدى شكواه من قبل ، من الحزبية المعارضة المستمرة فى الجيش السورى ، فلو أن من بين ٢٠ عضوا فى مجلس قيادة الثورة الوطنى ، ١١ عضوا بعثيا ، فانهم يستطيعون أن يسيطروا على الأمور ، وهذا أمر مرفوض بالنسبة لعبد الناصر .

وحاول البعثيون : عبد الكريم زهور ، و شبيب ، وصالح السعدى أن يؤكدوا دون جدوى نياتهم المخلصة فى مدى التصاقهم ، وتمسكهم بشخصية عبد الناصر ومنهجه ، وسياسته بغض النظر عن نوع الأغلبية فى المجلس الثورى الا أن شبيب أصر على أن ارادة التعاون من كل الأحزاب هو الأمر المهم بدون أى تمثيل للحكومة السورية على الاطلاق ، فان حزب البعث كان يمكنه أن يحجب أعمال الوحدة بين مصر وسوريا ، كما أن رئاسة الحزب فى دمشق يمكنها أن تحرض حزب البعث العراقى ضد عبد الناصر أيضا ، ولكن مثل هذه الأفكار المدمرة ، وتلك الشرور التى عانى منها عبد الناصر من قبل خاصة من حزب البعث ، قد اختفت تماما مع رحيل أكرم الحورانى وأنصاره من حزب البعث .

وقد تكلم شبيب قائلا : ان أملى فى النشاط السياسى مازال قائما على تبادل وجهات النظر ، وانى سوف أعصف باسمى

الشخصى كبعثى ، لو كان من طبيعتى أن أستنل الحالة الراهنة من أجل مناورة سياسية لكى أفرض وجهة نظرى على الجمهورية العربية المتحدة بين سوريا والعراق ، لقد تربينا على الخلق الكريم ، اننا لم نكن سياسيين بمعناها الكلاسيكى لنكون من المفسدين .

وقاطعه السعدى بقوله : ان الرئيس عبد الناصر مازال ينفر من حزب البعث الى أقصى حد .

ونظرا لحرص عبد الناصر على ضرورة تصفية حسابات الماضى ، فقد استمر النقاش طويلا ، وكان الوفد السورى فى موقف المدافع ، ولم يكن يتوقع أن الرئيس عبد الناصر يهتم كثيرا بصفحة الماضى عقب حادث الانفصال .

وفى الجلسة الرابعة تابع عبد الناصر الحديث بتكتيك خاص ، وإن كان ذلك على حساب عبد الكريم زهور ، اذ بدأ عبد الناصر حديثه باتهام السوريين بالمخادعة ، فبالأمس أخبروه : أن الأعضاء المدنيين فى مجلس قيادة الثورة الوطنى السورى لم يتم اختيارهم ، ولكنه فى اجتماع خاص — فيما بعد — أشار عبد الكريم زهور أنه تم اختيارهم بالفعل ، وأعطانى قائمة بأسمائهم .

واحتج عبد الكريم زهور بانفعال شديد قائلا : انه أسىء فهمه وان شيئا ما لم يتقرر ، وان ما ذكره كان مجرد تخمين فمين يكون من الأعضاء المدنيين ، وعندما كرر عبد الناصر الاتهام تضايقا عبد الكريم زهور وقال :

سيدى الرئيس : حقيقة لا أعتقد أن المرء يجب أن ينقض — منتهزا الفرصة — على ملاحظات الشخص الآخر ، وعندئذ غضب عبد الناصر بشدة من أن يحادثه أحد بمثل هذه الوقاحة !!

وانهال على عبد الكريم زهور بالتوبيخ الشديد كأنه تلميذ في
مدرسة !!

— ناصر : يا عبد الكريم .. أنا لا أنقض على ملاحظات أحد .

— عبد الكريم زهور : معذرة سيدي الرئيس لم أكن أقصد
ذلك مطلقا ..

— ناصر : اننا هنا لازالة سوء التفاهم ، ونكون صرحاء
تما ما مع بعضنا .. ولا تدع اننى أنقض على ملاحظاتك ، وهذه
الطريقة معيبة جدا في الكلام .. ببساطة أرفض قبولها .. لقد
قبلت ملاحظاتك بالأمس حول موضوع عملائنا في سوريا ؟! ولا بد
أن يكون هناك مبدأ نلتزم به ، ولكن لست هنا لكي أنتقدك باستمرار
لقد سمعت ما قلته لي بالأمس ونقلته الى زملائي .. وكونا
استنتاجات ... هل تتوقع منى أنى لا أخبر زملائي ؟!

— عبد الكريم زهور : بالطبع لا ..

— ناصر : عندئذ كيف تفهم أنى أنتقدك .. وأسىء فهم
ملاحظاتك ؟

— عبد الكريم زهور : سيدي الرئيس لقد قلت ذلك ، ولكنى
ثم أكن أعرف ...

— ناصر : اذا لم أذكر الموضوع الآن فلن أكون مخلصا تماما
نحو الوحدة . أنا أرحب بكل أنواع نقد الذات .. ولكن ملاحظاتك
تجاوزت هذا الحد ..

— عبد الكريم زهور : ربما ..

— ناصر : يمكننى أن أرحب بأى قدر من نقد الذات ..
وهذا لا يضايقنى على أقل تقدير .

وأستثمرت الرهبة ، وتوتر الموقف لبعض الوقت ، الى أن
تقبل عبد الناصر أخيرا اعتذارات عبد الكريم زهور .

ووجهة نظر عبد الناصر في نقد الذات تبدو الى حد ما من
جانب واحد ، وفيما بعد كان عليه أن يوجه حديثا استفزازيا الى
كل من : ميشال عفلق ، وصالح البيطار ، أكثر مما قاله
لعبد الكريم زهور ، ويتعجب الانسان ما هو نوع جو التفاهم الذي
كان يأمل عبد الناصر أن يقيمه في هذا الموقف المشحون بالغضب
والتوتر ؟ ومع ذلك قال أعضاء حزب البعث السوري أنهم قدموا
للقاهرة كمقدمي عرائض .. لاقامة الوحدة ..

وفي وسط هذا الجو المتوتر اختلف شبيب ملاحظة حساسة ،
هي التي أشارت الى مدى سخف شكوى عبد الناصر — في بادئ
الأمر — ولكن عبد الناصر لم يبال بها .

— شبيب : لكن سيدى الرئيس ... لو أراد عبد الكريم
زهور حقيقة أن يتآمر ، فانه لن يخبرك بذلك .

— زهور : لقد ذكرت كل مناقشاتي لك ..

— عبد الناصر : رأيت من الأفضل ذكر كل ذلك أمامك ،
بدلا من ذكره خلف ظهرك ، لقد قدمت الى هنا لكى تتآمر ؟!

وأخيرا بعد هذه الواقعة افتتح عبد الناصر النقاش
حول مسألة تكوين وحدة ، يحتل بدء التفاوض حولها ، ولكن في
الحقيقة كانت مناورة سيكولوجية تمهيدية محسوبة لاختبار
ردود فعل زواره الممثلين في هذا الوفد ويذكرهم بأن هذه فرصة
متاحة أمامهم ، واقترح عبد الناصر أن تتكون الوحدة على
مرحلتين :

— المرحلة الأولى : تكون الوحدة بين مصر وسوريا لفترة اختبار لمدة أربعة أشهر .

— المرحلة الثانية : وفي حالة استتباب الأمور تكون الوحدة مع العراق كشريك ثالث .

ولكى يهدىء من روع هؤلاء السوريين ، اقترح عبد الناصر ، للذين اعتبروه دكتاتورا ، أنه على استعداد لقيام وحدة بين مصر وسوريا على أن يتنحى عبد الناصر جانبا بعيدا عن شئون هذه الوحدة .

وبدلا من ذلك لو أرادت سوريا أن تشمل الوحدة العراق لكى تتوازن مع مصر فتبدأ هذه الوحدة بين العراق وسوريا ، ثم انضمام مصر اليهما بعد ذلك .

كان يمكن التنبؤ بسهولة أن كلا من السوريين والعراقيين سيرفضون هذه الاقتراحات جملة وتفصيلا ، فان قيام وحدة سورية مصرية بدون عبد الناصر أمر لا يمكن التفكير فيه .

وقد أسـرعت الوفود فى التملق لعبد الناصر لتكفر عن مواقف سابقة لها ، فأعلن عبد الكريم زهور قائلا : الرئيس عبد الناصر ليس له حق الاختيار ولكن هذا هو قدره بأن يقود المسيرة لكى يتلقى كل سهام العدو ، وليكون سعيدا أم تعيسا ، فهذا أمر يقع على مسئولية الأمة العربية ولاشك أنه هو الشخص الذى فرض القدر عليه أن يتحمل مصير أمة فى مرحلة تاريخية ، فما عليه الا أن يشغل موقعه .

ان وحدة استهلالية محدودة بين سوريا والعراق أمر لايمكن قبوله أو مجرد التفكير فيه من كلا الطرفين ، واننا ننظر الى مصر — خلال مراحل تاريخنا — كنقطة مركزية للقومية العربية ، وربما

عبد الناصر لا يدرك شخصيا أن ثقل نفوذه وشخصيته ومنهجه وأيديولوجيته أمر لا يقدر بثمن ، لقد قدمت تلك الوفود العرقية والسورية الى القاهرة ليستعيدوا الثقة بأنفسهم وليس ببغوا الشرعية على ثورتهم ، وهذا بدون شك أمر مفيد لعبد الناصر بأن يدعهم يستعيدون هذه الحقيقة مع أنفسهم .

ان وحدة سورية مصيرية ، بشكل مبدئي ، مع عبد الناصر وبدون العراق ، هذا أمر يضعف الثورتين (السورية والعراقية) ويضعف حزبي البعث في كلا البلدين ، ورفض الوفد السوري هذا الاتجاه ، على أساس أن الرأي العام لن يقبل هذا الاتجاه وكان الوفد السوري في أشد الاحتياج الى الاتحاد مع الوفد العراقي ، على أساس أن يتحد الوفدان مع عبد الناصر مهما كان الثمن الذي يدفعه الوفدان السوري والعراقي .

وقد أشار جاسم : لا شك أن مثل هذه الشكوك تحيط بالبعث وأن ازالة مثل هذه الشكوك أمر ممكن ، وأن جلستي اليوم بغرض اكتشاف طرق ووسائل ازالة هذه الشكوك ، واننا لا ننظر الى حزب البعث السوري كممثل لكل الشعب السوري .

ان عبد الناصر لم ينطق ببنت شفة ليشرح مبادئه ، كما لو كان حزب البعث يذكر أوراق اللعبة التي في حوزته ، لقد شرح بوضوح ملحوظ ما كان يحدث في الحقيقة . عندما ظهرت الوحدة الى الوجود عام ١٩٥٨ ، وجد البعث أنه لا يمكنه أن يتفق مع الجمهورية العربية المتحدة ، أو أية مجموعة وحدوية أخرى . . . وستنسحب مصر من هذه الوحدة عند نهاية الأربعة الأشهر ، هذا ما أتوقع حدوثه ، الا أنني لا أوافق على مخاطرة ثانية بمحاولة أخرى ، وبالرغم من أن تحديد أربعة أشهر كفترة اختبار ، فان من المتوقع قبل نهاية هذه المهلة أن يبدأ حزب البعث مناوراتهِ ،

مفترضاً أنه لن ينسحب ، ولكن سيحاول أن يقوى مركزه وموقفه في سوريا بمساعدة عدد كبير من العسكريين ، ففي هذه الحالة ستسحب الجمهورية العربية المتحدة من هذه الوحدة ، وفي هذه الحالة بكل صراحة سأكون قلقاً على العراق ، وسيكون موقفها حرجاً .

وأضاف ناصر إلى قوله : اننى لا أعتقد أن العراق سيكون في موقف يتحمل نفس النكسة التى تحملناها في عام ١٩٦١ ، اننى متأكد أننا لن نتفق ، وسوف ينسحب حزب البعث مرة أخرى ، ويكرر نفس الغلطة الاجرامية ، ولهذا نسرع ، ونهزول متلهفين نحو الوحدة ، وندفع بأنفسنا الى المتاعب ، تكون وحدة يتبعها انفصال ، ثم وحدة مرة أخرى وبعدها انفصال آخر ؟! ان المستقبل أمامنا طويل . . . ويجب أن نستقطب شعبنا الذى تنكر أخيراً لفكرة الوحدة ، لهذا وضعنا فترة انتقالية أربعة أشهر فربما خلالها نتوصل الى اتفاق أفضل بعد أن نستوعب الدرس الذى استفدناه من حادث الانفصال فى عام ١٩٦١ ولا ننغمس فى نقد مخادع وافتراء لا أساس له من الصحة ، ولو قدر لهذه الوحدة أن تعيش لمدة أربعة أشهر ، فأعتقد أنها ستكون خطوة على الطريق السليم ، ولكن لو أن البعث السورى سينتهج سياسته القديمة فحينئذ سيحدث صدام حتمى .

لقد ترك عبد الناصر الموضوع بعد هذا الحديث مفتوحاً دون أن يحدد فكرة معينة ، ولو أنه فهم بكل وضوح لا يقبل الشك : ان معيار عبد الناصر للنجاح . . . أثناء الفترة الانتقالية المحددة بأربعة أشهر كان يعنى تقييد حزب البعث الى دور محدود ، ووضع القوة فى يد أخرى . عندئذ سيواجه البعث العراقى مطمح الدخول فى وحدة بين مصر وسوريا « المطرقة والسندان »



٤ - الاجتماعات المصرية السـورية :

كان عبد الناصر يرى أن أزمات ومعارك وحدة ١٩٥٨ لم يتم بحثها مع حزب البعث ، ومن ثم فلا يمكن التفاوض بشأن قيام وحدة جديدة لم تستكمل جوانب بحثها بعد . وكل ما جرى من مباحثات كانت مع عبد الكريم زهور فقط ، وهو فى واقع الأمر شخصية ثانوية ظهرت على مسرح الأحداث خلال الأيام السابقة ، لأن حزب البعث بالنسبة لعبد الناصر كان يعنى كلا من : صلاح الدين البيطار ، وميثـئـيل عفلق بذاتهما . وبناء على ذلك فهذان الرجلان ، بصـحبة لؤى الأتاسى رئيس مجلس قيادة الثورة ، وبوجود عهد الشـاعر ، هؤلاء حضروا الى القاهرة لمحادثات يومية ١٩ و ٢٠ مارس ١٩٦٣ .

ان المحادثات فى الجولة الثانية كانت فى واقع الأمر تكرارا للجولة السابقة اذ كان الهدف الأساسى هو « تصفية الجو » وعرض كشف حساب بتفاصيل أكثر . اذ بدأ عبد الناصر يسرد خواطره بألم شديد عن أحداث الماضى ، وبأسلوب يرهـب به مستمعيه ، وكرر مرات ومرات افتقاره الشـديد للثقة فيهم كشركاء المستقبل .

وبطريقة منطقية تحدى عبد الناصر أيديولوجيتهم بأنها لا تحقق شيئا . وهذه المرة كان عبد الناصر يتحدث الى رجال أكبر منه سنا ، ولديهم القدرة على كبح جماح أنفسهم ضده ، رجال كانت لديهم الخبرة السياسية لسنين طويلة ، وكزعماء لحزب سياسى قوى ، ومنهم ميثـئـيل عفلق — بوجه خاص — الذى يحترمه شباب حزب البعث كفيلسوف للحزب . ويتمتع بقدر كبير من الشهرة كرجل مثقف وهو — فوق هذا — متحدث لبق ، وصاحب أفكار ووجهات نظر ، وأكثر من هذا ان الرجلين تقايلا من قبل مع عبد الناصر عدة

مرات عامى ١٩٥٨ و ١٩٥٩ ويفترض أن يكون لديهما حاسة ما ،
وبطريقة ايجابية فعالة عن كيفية التعامل مع عبد الناصر .

ان ما يمكن ملاحظته بصورة واضحة بالنسبة للمحادثات فى
الجولة الثانية هذه ، أن عبد الناصر تعامل مع ميشيل عفلق وصلاح
البيطار بأسلوب عنيف أكثر مما تعامل به مع عبد الكريم زهور من
قبل ، كان عبد الناصر فى موقفه واثقا من نفسه كل الثقة ، وهو
دائما الموجه لدفة المناقشات حسب ترتيب أنكاره ، كان
عبد الناصر المدرك للبعد السيكولوجى للمشكلة ، صريحا ..
قويا .. واضحا .. سريع البديهة فى تعبيره ، واختيار عباراته
بدقة بالغة ، فتارة نراه جذابا .. وتارة أخرى نراه متفطرسا ،
وذلك تبعا للموقف ، حديثه متفق مع هدفه ، ولا يتردد فى بعض
الأوقات ، أن يضايق أو يقطع أو يخرج محدثه ، بطريقة وأسلوب
حاسم ، ويرفض بشدة معارضته أو انتقاده بأى شكل من الأشكال .

ويتضح من تسجيل تلك المحادثات أن البيطار ، وعفلق يبدوان
فى حرج ، مضطربين ، صامتين ، معظم الوقت ، وظهرا أمام
عبد الناصر شخصيات غير مؤثرة ، وبدون شك فهناك اعتبار كبير
كانت السلطات المصرية تضعه فى الاعتبار وهو نشر هذه المحادثات
فيما بعد .

ويحق لنا القول : ان ميشيل عفلق ، وصلاح البيطار لم يكونا
أحمقين ، كما يبدوان ، فكلاهما معروف عنه البطء الممل ، ومتحدث
متمهل ، ولا يتورطان فى اجابات سريعة بنفس المقدرة التى برع
فيها عبد الناصر ، وهكذا فقد كانت الحقيقة أن ميشيل عفلق كان
لديه القليل لأن يقوله ، وبالرغم من أن عبد الناصر كان يقاطعه كثيرا
خاصة فيما يتعلق بالأيديولوجية ، كما سنرى . فمن المحتمل أنهما

كانا متضايقين من موقف عبد الناصر الذى كان كمن يلقي فى التعليم الدينى سؤالا وجوابا فيما يتعلق بالشعارات والمبادئ ، والميثاق المصـرى الوطنى وخاصة فى التنظيمات السياسية والاقتصادية .

أما بالنسبة لمناقشات أحداث الوحدة خلال عام ١٩٥٨ ، فمن الطبيعى أن السوريين كانوا كارهين للشجار ، فهم الذين قدموا الى القاهرة للبحث عن اتفاق جديد ، وكسب موافقة عبد الناصر ، وكان قصدهم فيه قليل من الجدية ، أما قصد عبد الناصر فكان هو الأهم ، وتحت هذا الاعتبار كانت الحقيقة : أن حزب البعث كبطل للوحدة وهى خطيم الأساسى والرسمى ، فواجب عليهم أن يدينوا انفصال عام ١٩٦١ ، مع أنهم كانوا ضحايا الوحدة مع أن البيطار ندم — لاحقا — لأنه وقع على بيان الانفصال ، بل جريمة الانفصال ، ولم يترك عبد الناصر أية فرصة الا ذكره بهذا الموقف ، بل بالطعنة فى الظهر . فقد كان عبد الناصر باستمرار يتهم ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار بأنهما يضعفان الوحدة تدريجا ويعملان على تصفيتهما ببطء .

وفى الحقيقة فانهما فعلا ذلك وهما ملمان بطبيعة نظام الوحدة ، فكان جهد حزب البعث أن يحموا مصالحهما الشخصية ، وأن كانا قد اعترفا صراحة ، بأن حادث الانفصال كان خيانة عظمى للمبادئ ، وفقد حزب البعث كل سبل الدفاع عن تاريخه ، فلقد أتى كل من : ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار موثوقى الأيدي خلف ظهرهما .

بدأ عبد الناصر يتحدث بأسهاب عن أسباب فشل وحدة عام ١٩٥٨ ، واعترف أنه كان هناك خطأ فى كل الأحزاب السياسية

السورية ، والمشكلة أن النظام السوري الذى اتحدت معه مصر
اشتمل على تشكيلة من المجموعات الثورية والرجعية المتنازعة ،
وليس من الحكمة محاولة التملص من هذه التهم ، بعد جريمة
الانفصال ، وأصر عبد الناصر على توجيه هذه التهم اليهما .

والبعثيون هم الذين اقترحوا حل الأحزاب ، وبعد ذلك
تصـرفوا كأنهم قد نفذوا استثناء ، وكان لدى ميشـيل عفلق
وصلاح البيطار تقرير مطول سـيقدمانه الى عبد الناصر لتبرير
مواقفهما وأعمالهما . . ولكن لم يفعلا .

لقد استقال صلاح البيطار فى ديسمبر عام ١٩٥٨ مع آخرين
من حزب البعث ، قدموا استقالاتهم من الحكومة بطريقة استفزازية
تأمرية ، وبدون مقدمات ، ودون ابداء أى أسباب دعتهم الى تقديم
الاستقالة ، وفعلوا نفس الشيء ، أى الانسحاب من الوحدة
نفسها ، والأسوأ من ذلك أن البعثيين حاولوا سرا اقناع عدد من
الوزراء المصريين أن يقدموا استقالاتهم تضامنا معهم . لقد أمضى
حزب البعث بقية فترة الوحدة يخلق المشاكل مع الحكومة ،
وعندما تم الانفصال وقع كل من البيطار وأكرم الحوراني على بيان
يؤيدان حركة الانفصال .

حتى بينما كانت اتهامات عبد الناصر مازال فى الادراج ، فقد
تصرف وزراء البعث بطريقة سيئة للغاية ، واشتكى البيطار وأكرم
الحوراني كل منهما للآخر ، وكل منهما من وراء ظهر الآخر ، وثناء
أحداث عام ١٩٥٩ عندما أرسل عبد الحكيم عامر الى سوريا ،
أخبره البيطار أن حزب البعث لا يمكنه التعامل مع عبد الناصر ،
ولكنهم كانوا يجاهدون أنفسهم للتعاون معه . والأكثر خزيا من ذلك
كله أن ميشـيل عفلق اقترح أن يحكم الجمهورية العربية المتحدة .

لجنة من ستة أشخاص ، تضم أعضاء من السوريين منهم أكرم الحوراني وصلاح البيطار ، وميشيل عفلق . . وأبدى البيطار تعجبه من هذا الرأي .

ورغم كل المعوقات التي وضعها كل من ميشيل عفلق ، وصلاح البيطار ، فانهما قد هيا الموقف لخلق المشاكل والأزمات ، فقد فضلا نفسيهما تلقائيا ، وأضاعا تلك الفرصة للسيطرة على زمام الموقف لبناء نظام جديد ، وأن اشتراكهما في الحكومة سيحملهما أكثر من المسؤولية الرسمية ، لقد انتظرا طويلا حتى يستقيلا لكي يتركا لعبد الناصر مشاكل أكبر في ضوء انفجار ثورة العراق في عام ١٩٥٨ ، لأنهما شعرا أن إهمال عبد الناصر لهما كان أمرا في محله ، وبرغم هذا فقد تم طردهما بهمقتضى الدستور منذ منتصف عام ١٩٥٨ .

ويحاول ميشيل عفلق أن يشرح الموقف بقوله : انهما عندما قررا أن يستقيلا اعتبرا أن هذا أفضل من أن يحاولا إقناع الوزراء المصريين اللحاق بهما ، لأن استقالتهما لا تحمل صفة للنزاع المصري السوري ويخاطر بالوحدة نفسها .

وكان مفهوما أن عبد الناصر قد أصبح لديه انطباع سييء عن حزب البعث وذلك نتيجة تصرفات أكرم الحوراني والذين كانوا معه ، ولكن كان من المفروض على عبد الناصر أن يلاحظ أن حزب البعث منقسم على نفسه إلى جناحين ، وقدر لأكرم الحوراني في وقت ما أن يسير في نفس الطريق الذي كان يسير فيه عبد الناصر (وقاطعه عبد الناصر قائلا : ما تأخذونه عنى لا يقبل النقاش ، لقد كنا تحت تأثير أن الحوراني كان زعيما للحزب) .

وعلى أية حال شعر وزراء البعث أنه لا يوجد أمامهم خيار إلا تقديم استقالاتهم احتجاجا على سياسات الحكومة ، وعندئذ

أكد عفلق بقوله : ان الفترة منذ تقديم استقالتنا حتى تاريخ الانفصال
فترة تسعة أشهر ، خلال هذه الفترة تعرضنا الى وابل من
الافتراءات والاهانات والاضطهاد عن طريق وسائل الاعلام العامة .

وعندما انتقل الحديث الى حوار ساخن بين الطرفين عن
الأيديولوجية والبرامج الخاصة بالأحزاب ، وأن السوريين على
الأقل ظهروا بصورة أفضل ، وهذا ما دفع الرئيس عبد الناصر الى
أن يعرف هل كان أعضاء البعث في حاجة الى الحديث حول تنظيم
الحزب والحرية والديمقراطية والاشتراكية ؟ وقد أجاب عن
السؤال بنفسه : فشل البعث في شرح مفاهيمه لأنه ليس لديه
مفاهيم لقد كان مثغولا بوضع النظرية الغامضة لدرجة أن حزب
البعث لا يفكر بطريقة عملية أو منظمة .

وأضاف عبد الناصر قائلا : لمدة خمسة عشر عاما مضت لم
يحدث أن وضع حزب البعث مفهومه للحرية ، لقد قرأت كل كتاباتهم ،
وعبثا بحثت عن معنى واضح للحرية ولم أجد ذلك لا في كتب ميشيل
عفلق ، ولا أي كتب أخرى . واني أؤكد — مرة أخرى — أن
مفهومهم عن الاشتراكية غامض وحينما سألت اكرم الحوراني عن
البرامج الاشتراكية للحزب فقال لي : ان لديهم فقط شعارات وليس
برنامج .

في حين أن عبد الناصر كان يذكر مستمعيه مرة تلو الأخرى
بأن الجمهورية العربية المتحدة لديها اجابات كاملة لكل هذه
الأسئلة ، ومشروحة بالكامل في الميثاق الوطني . وكما تعلم فان
الحرية تعنى حرية الوطن وحرية المواطن ، والدستور يشرح ذلك
بتفصيل أكثر ووضوح تام ، والاشتراكية تتضمن — مرة أخرى —
الكفاية والعدالة ، ويحدد الميثاق أيضا هذين المصطلحين بطريقة

كاملة للغاية . ان الوحدة ارادة شعبية تاريخية حقيقية ، ويخصص الميثاق نصلا كاملا عن الوحدة الدستورية بكل أشكالها . وطريق الاشتراكية محدد ، بدءا من التجارة الداخلية ومنتهيا بالرقابة الشعبية على وسائل الانتاج مارا بالزراعة والقطاع العام والخاص ، وكل أنماط النشاط الوطنى محددة تماما فى الميثاق .

أما فيما يتعلق بحرية الفرد فاننا نقول ان هذه الحرية تشمل حرية شاملة للشعب ، ونبذها لأعداء الشعب . . اننا مؤيدون للديمقراطية ، والاشتراكية . . والحرية كلها مستقلة . . وبعد ذلك كيف يحدد البعث الديمقراطية ؟

واضاف عبد الناصر قائلا : ربما فى امكان كل من ميشيل عفلق ، وصلاح البيطار أن يستطيعا تحديد هذه المفاهيم وأن يحددوا موقفهما من هذه التعريفات الكاملة ، لقد وضعتم أنفسكم فى موقف حرج للغاية ، ومطلوب منكما تحديد تعريف للديمقراطية . . والاشتراكية . . وليس تقديم تعريف آخر ، غير هذه التعريفات السطحية . .

كان لقاءهم بعبد الناصر . . كأنهم أصيبوا بالشلل التام ، وترددوا أن يفسحوا عما فى نفوسهم من نقد وتعليق للميثاق الذى استشهد به عبد الناصر فى هذا الموقف كثيرا ، وكان يشعر بكبرياء لا حدود له ، وعلى أية حال كان عبد الناصر يريد أن يلقنهم درسا . . ولا يستمع اليهم .

— عفلق مقاطعما عبد الناصر : أعتقد أنك لا يفتقر الى تعريف الديمقراطية والاشتراكية ، ولكنى لاحظت أحيانا أن الاشتراكية أخذت مكان الديمقراطية .

— عبد الناصر : موجهها كلامه لميشيل عفلق وبحدة وسخرية قائلا : هل قرأت الميثاق ؟!

— علق : نعم ..

— عبد الناصر : يبدو أنك كنت تقرأ سطورا .. وتترك سطورا ..
تاليا .. ليس الأمر مطلقا كما تتخيل .. ان ثورتنا هي الثورة الأولى
التي نادت بالحرية الاجتماعية ، معناه أن الديمقراطية السياسية
لا يمكن ادراكها بدون الديمقراطية الاجتماعية ، وهذه الحقيقة أدت
بنا الى الاشتراكية ومن ثم فان الحتمية الاشتراكية شرط للديمقراطية
الحقيقية ، والا فستصبح الديمقراطية هي دكتاتورية رأس المال ،
وسيطرة الاقطاع عامة ، وهذا ما يصطـطح عليه بالديمقراطية
البرجوازية ، ولكن لا يوجد ذكر للاشتراكية تأخذ مكان الديمقراطية ؟

ويؤكد عبد الناصر بقوله : ان حزب البعث يعرض سذاجتهم
باتهام الزعماء المصريين بالدكتاتورية ، وتخيلوا ببساطة اننا نعطي
أوامر ويسير البلد تبعاً لها ، انك مخطيء ، لقد كانوا سذجا .. أن
يفترضوا أن الحكومة الثورية يمكنها أن تنتظر الجماهير كي تقدم
مطالبها ، لقد شرح كرجل ثوري .. فالمرء يأخذ القيادة ولا يجلس
في الخلف متوقعا مطالب الجماهير .. لكي تتبلور تلقائيا .. لم
ينتظر السوفييت بعد عام ١٩١٧ ، بل يجب على طليعة الجيش أن
تعبّر عن أهدافها ، وبعدها تعمل وفق مبادرتها وهذا معنى الزعامة،
لا ينتظر حتى يسترشد برأى أو بغير رأى من لنين .. كان عليه أن
يتفهم حاجات المجتمع .. ثم يتصرف طبقا لها .. ان قبول أشخاص
ذوى توجيه من مجهول للمشاركة فى الزعامة سيدمر هذا الغرض ،
الزعامة المصرية تتوقع احتياجات الجماهير قبل أن تعرفها الجماهير،
الزعامة كانت طليعة الجيش لأنها تعمل لصالح الجماهير .

وهكذا دافع عبد الناصر عن هدفه ومبادئه ضد تلميحات حزب
البعث .. ونصب البعثيون أنفسهم كمدافعين عن الديمقراطية ..
وباعتراهم فان الحزب له فقط ١٠٠٠٠ عضو ، بينما الاتحاد

الاشتراكي العربي له خمسة ملايين عضو ، وعاد عبد الناصر الى مواصلة حديثه قائلا : هل تتخيل أن الحكومة بواسطة الشعب حتى لو كان لديك انتخابات . . هي مجرد قليل من الناس يجلسون في حجرة واحدة ويقررون شئون البلد ؟ لاشك أنك مخطيء . . لأنك عندئذ ستعزل كل الناس وتحكم كأقلية صغيرة .

حتى في روسيا عام ١٩١٧ (أضاف عبد الناصر الى حديثه) لم يعتمد لنين على الحزب وحده ولكنه استخدم السوفييت . في خطته الخمسية الأولى نقل لنين كل السلطة الى الشعب السوفيتي . حزب الدكتاتورية لن ينجح ، ومع ذلك لو أن لديك دكتاتورية الشعب العامل ذات التأثير الديمقراطي فانك ستكسب مجموعة ملتصقة بك طوال الزمان .

وبالطبع كل هذه المناقشات الأيديولوجية عكست الاختلافات في العرض العملي بين عبد الناصر وحزب البعث ، وخاصة تصميم حزب البعث على اقامة حزب له دور بارز في الوحدة القادمة ، وكانت رغبة عبد الناصر أن يضمهم في جبهة واسعة ، ونتيجة لذلك كان من سوء حظ البعث أن كلا من البيطار وعفلق لم يجدا ما يدافعان به عن نفسيهما أو حزبهما (البعث) ردا على تشهيرات عبد الناصر وتحدياته ، ولم يجدا نفسيهما مجردين من كل شيء فقط ، لكن أيضا مجردين من الأفكار الأكثر غموضا ، وكما يقولون مثلا (الحل الصحيح بالنسبة لمشكلة الوحدة العربية يكمن في مجتمع يسوده التعليم والحب) ، هكذا قال عفلق مثل هذا الكلام !!

ولكن على أية حال يمكنهم أن يقبلوا مبدأ مشاركة النفوذ داخل سوريا . وفي موضوعات أخرى انكشف أمر السوريين في نقاط ضعف أمام آراء عبد الناصر ، وهكذا حين اقترح الأتاسي إعادة عاجلة لتأميم البنوك السورية جرت المحادثة التالية :

— البيطار : هناك مرحلة أولى قبل التأميم ، وهى مرحلة « تعريب البنوك » ..

— الأتاسى : تقصد التأميم أولا ؟

— البيطار : لا .. أعنى التعريب أولا ، هناك مرحلتان : أولا التعريب ثم التأميم .

— عبد الناصر : ذلك ما فعلناه فى سوريا أثناء الوحدة

— البيطار : نعم .. حقا هذه قوانين معروفة .

— الأتاسى : اننا نعرفها .. لأنها جاءت كلها فى فترة محددة

— عبد الناصر : اننى لا أرى حاجة الى مرحلتين .

— البيطار : موافق .

وانتقلت المحادثات بين الأطراف الى موضوع آخر ، خاصة عندما أتاح عبد الناصر فرصة الترحاب بالوفد السورى لتكون المحادثات بشكل أكثر ايجابية بعيدا عن تبادل وجهات النظر عن الماضى القريب ، ودار الحديث عن زعامة الوحدة العربية ، لم يكن يبدو أنها موافقة حقيقية على ما أراد عبد الناصر ولذلك اقترح الأتاسى فى موضوع « المكتب السياسى » الذى يحكم الوحدة أنه يجب أن يشتمل هذا المكتب على عضو من كل الأقطار الثلاثة : بالإضافة الى الرئيس (أى عبد الناصر) كرئيس المجلس ، وهكذا سيكون هناك أربعة أعضاء للمجلس ، والمشكلة القائمة ، بين « المطرقة والسندان » كما وصفتها فخامتكم لن تثار ، وتلقى عبد الناصر هذا الاقتراح بنوع من عدم الاكتراث المتعمد !!

— عبد الناصر : لنفترض أن هناك ممثلين .

— الأتاسى : لماذا اثنان ؟

— عبد الناصر : افترض أن لكل اقليم ممثلين ، وأنا خارج هذا المجلس ، من عندئذ سيكون الرئيس ؟ وكيف يجب أن تسير الأمور ؟

— الأتاسى : أنا أقول ممثلا ياصاحب الفخامة .

— عبد الناصر : دعنا نفترض أن هناك اثنين عندئذ (مغيرا نغمة صوته) دعنا نفترض ثلاثة أعضاء بالاضافة الى رابع على أساس ايجاد التوازن ، أو اثنين من البعث .. عندئذ سيكون ٣ بعثيين و ١ من الاتحاد الاشتراكي ، وهذا يعنى رجحان الكفة التى ستسبب تعثرا فى خطواتها التنفيذية .

— الأتاسى : حل آخر .. ولكن عمليين وأنا أحاول أن يكون ، فليكن هناك عضوان من الاتحاد الاشتراكي ، وواحد سورى بعثي ، وعراقى بعثي مع فخامتكم كرئيس .. أعتقد أن الثقة المتبادلة موجودة ، والرئيس حتما سيكون فوق كل الأحزاب .

— الشاعر : (يقتحم المناقشة فجأة بعد صمت طويل) لماذا لا يكون لنا مجلس وحدة مثلما فى الاتحاد السوفيتي .

— عفلق : بالطبع .

— الشاعر : أعتقد أن يكون لنا مجلس أعلى للوحدة (٨) .

(٨) الشاعر : خلال المحادثات بتدخلاته المتكررة بدا كأنه يعبر عن عقلية صغار الضباط الذين دخلوا حلبة السياسة العليا عبر انقلاب أو آخر بدون مؤهل ينتقد المجلس الأيديولوجي الغامض ، وبدون هدف ، وفى لحظة اقترح نظام حزب واحد مثل نظام الاتحاد السوفيتي ، وبعدها بدقيقتين كان ينادى بنظام دى حزبين مثل بريطانيا !؟

— عبد الناصر : هذا لا يغير شيئا ، سستبقى المشكلة الأساسية ، ممن سيتكون هذا المجلس ؟ ولو حدث فسيكون لديك بعثى عراقى ، وبعثى سورى ، ومصرى ومعنى ذلك حزب البعث سيسير الدولة .

لقد انفضت سلسلة المحادثات الثانية على هذه المذكرة ، وعند هذا الحد من تطور الأفكار المتناثرة المضطربة ، ويحاول علق والبيطار والزلاء الآخرون أن يتعلموا على وجه التحديد بماذا طالب عبد الناصر منهم ؟

ويستمر عبد الناصر يضرب على الوتر الواحد ، على المشكلة التى لا يبدو لها حل يلوح فى الأفق ، بهدف اقامة الثقة . وتتضمن وجهة نظر عبد الناصر أن حزب البعث عليه أن يفعل شيئا ما ، ومن أجل توضيح الأمور يبدو لى أن علق قد أشار بقوله : هل هناك عدم اتفاق أساسى بيننا ؟ ومضت ساعات طويلة دون طائل من المحادثات للرد على هذا السؤال .

ويركز عبد الناصر على هذه النقطة بالذات مكررا عبارة « عدم الثقة » ومن المحتمل أن عبد الناصر كان ينوى أن يضع حزب البعث تحت ضغط سيكولوجى بهدف تفريغ شحنة الغضب التى تجيش بصدرة .

انه لا يجب على حزب البعث أن يشارك فى السلطة فحسب ، بل يجب أن يشارك على المستوى الفيدرالى مع الناصريين فى سوريا والعراق ، وعندما أكد علق أن حزب البعث لن يتدخل فى شئون مصر ، انتهز عبد الناصر هذه الجملة ووبخ علق على تفوهه بمثل هذه العبارة قائلا له : انك لا تتدخل فى شئون مصر ، ونحن لا نتدخل فى شئون سوريا ، من أى صنف هذا الاقتراح ؟! هل

تقترحون أن نقسم الوحدة ، فمن الأفضل لنا — فى هذه الحالة — أن نبقى فى مكاننا .

وأضاف عبد الناصر الى قوله : لقد لاحظنا فى مناسبة أخيرة لو أن جبهة حزبية من ممثلى الحزب فى كل بلد ، وجهت حكومة فيدرالية أفضل من منظمة كاملة الاندماج ، عندئذ سيمر كل عضو من الجبهة أنه يجب عليه العودة الى اقليمه ليحصل على توقيع من أجل ابداء رأيه فى أية مشكلة ، وستكون النتيجة صمتا يتبعه شرب قهوة .. وينفض المجلس دون اتخاذ أى قرار ايجاسى ازاء أية مشكلة ، ويجب على علق والبيطار أن يتذكرا مدى ضعف موقفهما ، حينما اقترحا بأن الاتحاد الاشتراكى العربى مسموح العمل به فى كل من سوريا والعراق ، ومسموح لحزب البعث أن يعمل فى مصر ، وبالطبع رفض زعماء حزب البعث مثل هذا الاقتراح بسرعة .

وبدا علق يشعر بضيق شديد قائلا : لكن لديك معان عريضة ..

وأجاب عبد الناصر بحدة وغضب شديد : انك تقول انه ليس لديك الارادة أو الوسيلة ، وأنا أقول اننا ليس لنا الارادة ، ولكن لدينا الوسائل ، وهو فعلا لديه الوسيلة ، وحزب البعث لديه السبب فى شعوره بأن يخاف ، ولو أنهم لم يقدموا تنازلات ضرورية، فانه ربما يطور الارادة أيضا .

* * *

٥ - الجولة الأخيرة فى المحادثات :

عندما عاد السوريون الى بلدهم ، قيل ان ميشيل علق كان غاضبا جدا من المعاملة التى تلقاها من عبد الناصر ، وبقى فى سوريا فى الوقت الذى حضر فيه الى القاهرة وفد — بعد أسبوعين — يتكون من صلاح الدين البيطار ولؤى الأتاسى ، وبصحبة وفد

موسع وذلك من أجل الجولة الأخيرة الحاسمة في المفاوضات مع المصريين والعراقيين .

ومرة أخرى قال عبد الناصر : انه الآن لم يكن لديه استعداد لبدء المفاوضات ، حيث جددت تطورات جديدة عقب جولة المفاوضات السابقة أدت الى عدم الثقة في حزب البعث كانت بمثابة « هجوم مستتر » من خلال المقالات التي نشرتها صحيفة حزب البعث ، وكان من نتيجة ذلك أنه سمح لمحمد حسنين هيكل في الرد على هذه الحملة بجريدة الأهرام مدعيا أن السوريين حينما كانوا في اجتماع منفصل طلب منهم عبد الناصر تفسيراً صريحاً لذلك .

والمقالات التي اشتكى منها عبد الناصر كانت حقيقة من المقالات المعتدلة الى حد ما . واحدى هذه المقالات كانت بعنوان « أكثر مناصرة للملكية من الملك » وقد انبرى هيكل مهاجماً هذه المقالة التي لم تبد — مطلقاً — وجهة ضد عبد الناصر أو مصر ، ولكنها فقط وجهت ضد السوريين الذين طالبوا باسم عبد الناصر احياء عاجلاً لوحدة عام ١٩٥٨ بدون اشتراك العراق ، هذا في الوقت الذي كان عبد الناصر قد وافق فيه على مبدأ قيام وحدة ثلاثية ، مع أن الرأي العام — في كلا البلدين — رفض قيام وحدة ثنائية بين سوريا والعراق ، وهذا كان فحوى اقتراح أكرم الحوراني حيث أكد الوفد السوري أنه لن يعتقد ولو للحظة واحدة قيام وحدة بدون أن تكون مصر على رأسها ، وفي قلب أية وحدة . وسوريا تناشدهم ألا يغوصوا في الوحل « لحركة انفصالية جديدة » بالمقارنة لتلك الحركة الانفصالية الانتهازية لذلك المرتد أكرم الحوراني . وكان أقرب مقال في نقد النظام المصري يقول : ان وحدة عام ١٩٥٨ كانت مجرد خطوة على طول الطريق ولم تكن معبوداً لكي ننحنى له ونطوف حوله (٩) .

(٩) البعث في ٢٣ مارس عام ١٩٦٣ .

لقد كانت مقالة صحيفة حزب البعث الصادرة في ٢٧ مارس
أشد حدة نوعا ما ، وأعلنت أن « عملية بناء الوحدة ليست
مجرد الحصول على موافقة الشعب في «استفتاء» وهكذا كانت
الوحدة السابقة ، حيث كانت الجماهير محبوسة في مخزن لكي تجذ
قوى الانفصال الحلبية فارغة تماما أمامها ، لا يوجد الا منظمة شعبية
ذات تأثير يمكنها أن تملأ هذا الفراغ ولكن مثل هذه المنظمة لا يمكن
بناؤها ببساطة بأن يكون العمال والفلاحون والمفكرون التقدميون
معا ، وهذه اشارة مفهومة إذ أن المقصود بهذه الاشارة الاتحاد
الاشتراكي العربي المصري (١٠) .

أما بخصوص المقال الذي كان بعنوان « أكثر مناصرة للملكية
من الملك » فقد رد هيك بحدّة وبسرعة محرّفا المعنى . . ومتسائلا . .
من هو الملك المشار اليه ؟ هل هو جمال عبد الناصر ؟ ، فان جمال
عبد الناصر ليس طامعا في عرش سوريا ، ولا يحلم بأن يجد نفسه
مرة أخرى في شرفة قصر الضيافة في دمشق يتلقى تحيات رعاياه .

والآن يواجه عبد الناصر ، البيطار متهما حزب البعث
باستمرار محاولاته الخيانية أن يضعف اجتماعنا هذا . ورد البيطار
شاكيا تفسيرات هيك ومقالاته ، ومصرّا فيها بأن هناك اختلافات
أيديولوجية خطيرة بين عبد الناصر وحزب البعث ، ومدى شرعية
الصحافة أن تناقش مثل هذه القضايا ، وأردف قائلا : الظاهر أننا
ننسى ما جاء في جولة المحادثات الأولى التي انتهت حديثا ، أننا لن
نجلس أبدا في جلسة طويلة ، ونتبادل مثل هذه الخلافات والأفكار .

وأضاف البيطار في اليوم التالي بقوله : وعلى أية حال فإنه
لم يكن قد قرأ المقال في جريدة البعث ، مما أعطى عبد الناصر
الفرصة للتصرف معه بانفعال شديد .

(١٠) الأهرام في ٣١ مارس عام ١٩٦٣ .

— عبد الناصر : ألم تقرأ الصحف اللبنانية ؟ لقد كانت المقالة منشورة في لبنان وأيضا في باريس في صحيفة « الفيجارو » .

— البيطار : لم أرها لكى أفندھا .

— عبد الناصر : ألم تقرأ الصحف اللبنانية ؟

— البيطار : لا .. لم يحدث هذا .

— عبد الناصر : غريبة .. لا الصحافة الفرنسية .. ولا اللبنانية ؟

— البيطار : لا لم يحدث لنا .. انها لا تدخل سوريا ولهذا ...

— عبد الناصر : شيء لا يمكن تصديقه ! من أى نوع من المحادثات هذه ؟

— البيطار : فخامتكم عندما تقرؤها .. اتصل بنا ..

— عبد الناصر : انك لا تقرأ الصحافة السورية ، ولا اللبنانية ولا الفرنسية كيف تحكمون بلادكم بحق السماء ؟ !

— البيطار : حسنا .. دع أحدا يتصل بنا ويبلغنا .. اننا ليس لدينا وقت للقراءة ..

— عبد الناصر : قبل أن أغادر الفراش فى الصباح مثلا أقرأ كل الصحف اللبنانية والفرنسية والانجليزية والسورية .

* * *

ولأن البيطار كان يصبر على أن « الاختلافات الأيديولوجية الخطيرة » تشكل أساس المشكلة ، وهذا يعد أمرا خطيرا فى التخطيط ، وكان عبد الناصر مسرورا وسعيدا للتلويح بها عليهم ، وقدمت

له ذريعة لكي يبعد المناقشات أبعد مما كان يرجو لها . منتهزا مثل هذه الأمور البسيطة ، أجبر الوفد السوري لأن يكون مشلول الحركة والحرية طوال فترة تواجده في القاهرة ، بينما نظامهم — الذي مضى عليه شهر واحد — يترنح في دمشق ، وبدلاً من ذلك لو غض السوريون تلك المحادثات دون التوصل الى نتيجة واضحة محددة ، فانهم سيتحملون النتيجة .

وأبدى عبد الناصر استعداده لشرح هذه الاختلافات الأيديولوجية في الصحافة ولهذا فان أعضاء حزب البعث تراجعوا بسرعة عن موقفهم ، وقد وعدوا بشرحها في حضور العراقيين ، ولكن في ذلك المساء عندما دعيت الوفود الثلاثة أعلن طالب شبيب وزير الخارجية العراقي والمتحدث الرسمي باسم أعضاء حزب البعث العراقي بقوله : ان من الصعب بمكان أن نقول ان هناك اختلافاً أيديولوجياً ، وأنا كعضو بالوفد العراقي وبعثي أؤكد أنه لا توجد اختلافات من الناحية الأيديولوجية .

ولكن عبد الناصر قال : ان البيطار وعبد الكريم زهور أصراً على أنه توجد مثل هذه الاختلافات ، ولقد عقدنا هذا اللقاء لنناقشها ، والسؤال الآن مطلوب تحديد مجال النظرية ، واننا لو أدخلنا طريقة التجهيز في معنى النظرية يمكننا القول : ان هناك اختلافات أيديولوجية ، والا فلن نستطيع أن نأخذ ما قاله طالب شبيب في الاعتبار ، ويبدو لنا أننا متفقون أنه لا توجد اختلافات سياسية ، وفي المضمون لا توجد بالتالي اختلافات أيديولوجية .

ان البيطار الذي كان بالأمس الأول يقول : انه يمكنه أن يشرح بالتفصيل الاختلافات الأيديولوجية لمدة شهر ، انه الآن يتراجع ، انني لا أعتقد أن هناك اختلافات أيديولوجية مثلما قال

الآخرون (١١) وفي الحقيقة فإن الحركات الثورية المختلفة كلها لها نفس الهدف ، وقد كان شيئاً محيراً للغاية ، هل هناك اختلافات أيديولوجية أو لا ؟ لا يوجد انسان متأكد من ذلك والمناقشة الكثيرة لمعنى الديمقراطية والحرية .. الخ .. لاحت في الآفاق مرة أخرى فالكولونيل محمد عمران رئيس مجلس قيادة الثورة الوطنى السورى قدم وجهة نظر عسكرية بسيطة (اننى أعتقد أن مضمون الحرية والديمقراطية واضح الا وهو أنه يجب على الشعب أن يمارس السلطة بالكامل ، ولكن عند أى موضوع يمكنهم — فى الحقيقة — ان يفعلوا ذلك ؟ هنا المشكلة ولكن فى الحقيقة ان مفهوم الحرية والديمقراطية واضح وهو ممارسة الشعب لسلطاته ، ورغم ذلك فهذا سؤال آخر .

فمنذ جولة المحادثات الأولى وعبد الناصر يحاول عبثاً أن يستنبط للبعث بياناً ثابتاً لمبدأ عما اذا كانوا يوافقون على استمرار نشاط الحزب المتعدد ، وبعدما وقفوا طويلاً كأبطال ازاء اجراءات الديمقراطية فى سوريا ، واشتكوا بعد حل عبد الناصر للأحزاب عام ١٩٥٨ فانهم الآن يواجهون مطلب الأحزاب المؤيدة لعبد الناصر ، انهم يشاركون فى السلطة التى اكتسبوها بأنفسهم فى دمشق ، ولقد أخذ عبد الناصر « من شبلى العيسى » Shibli وزير استصلاح الأراضى السورى الاعتراف بأن المفهوم الأول للحزب عن الديمقراطية قد تطور ، ويميل البعث الآن للنظر الى الحرية ، انها تنتمى بطريقة صحيحة الى الطبقات العاملة والى الأجهزة ذات العقلية الاشتراكية ، ولهذا غربما فى النهاية أجبرت لتتبني نظام الحزب الواحد ، مثل سياستها ، وقد

(١١) حذفت الجملتان الأخيرتان من محاضر جلسات الوحدة

المح لؤى الأتاسى بحكمة قائلا : فخامة الرئيس . . اننى استنتج
أن التعريف المفصل والمحدد للحرية صعب الوصول اليه الآن حقا،
وانسأقت الأفكار الأيديولوجية الى النهاية عند وجهة النظر هذه
والمحيرة فى نفس الوقت .

وألقى عبد الناصر فى اليوم التالى رأيا له صدى بقوله :
« فى مناقشات الأمس كنا فى حلقات وخلفنا كل أنواع الفراغات
الاجتماعية والسياسية والعسكرية » .



٦ - التفاوض من أجل الوحدة :

وأخيرا حان الوقت للمساومة ، وبدأت الوفود — بشغف —
مسألة تكوين زعامة سياسية موحدة ، ووجدوا أنفسهم معا عاجزين
عن الموافقة .

وكانت وجهة نظر عبد الناصر دائما منذ بدء المحادثات هى
تسوية مشكلة الزعامة أولا ثم بعد ذلك فانه على استعداد ليقبل
أى اتحاد غيدرالى بالغ الوهن من ثلاثة أقطار عربية
عن طريق ادماج الهياكل التنظيمية للأحزاب المختلفة فى جهاز
واحد ، والا فان زعماء الحزب سيحافظون على المخلصين المنفصلين
عن الحزب من التشاحن الى الأبد ، ولن تقوم ثقة على أساس ثابت
من ناحية أخرى فضل كل من البعثيين السوريين والعراقيين ابعاد
هذه المشكلة ، كما اقترحوا أن يدعوا الدولة العربية المتحدة تقام
وتبدأ عملها تحت رعاية ائتلاف بسيط لزعماء الأقطار الثلاثة ، وفى
وقت ما يمكن أن نتوقع أن للزعامة السياسية الموحدة الكاملة أن

تتطور تطورا طبيعيا ، لأن البعث لا يعتبر الاتحاد الاشتراكي العربي
لعبد الناصر منافسا له لكن شريكا له ماداموا متفقين على
الاساسيات الأيديولوجية .

وهنا تساءل عبد الناصر : « كيف يتمكن الانسان أن يحكم
دولة بدون الاتفاق أولا حول تنظيمها السياسى ؟ فقد كان أعضاء
حزب البعث فى موقف غريب حينما يتناقشون ويجادلون ، فان ايجاد
صياغة الآن لادماج الزعامات سيكون عملا سهلا ، اذن فلماذا يكون
من الصعب جدا الموافقة على هذا الاقتراح الآن ؟ ، ولم يكن هناك
رد مباشر على هذا التساؤل ، وبدلا من ذلك كان البعثيون
يحاولون الرد على هذا التساؤل وأنه يجب عليهم أن يتابعوا
المفاوضات من أجل عمل دستورى للوحدة فى المستقبل ، وحدث
أنهم استتقروا على توزيع القوى داخل الحكومة الفيدرالية ،
بينهم وبين الحكومات الاقليمية الثلاث ، وسيكون من السهل كثيرا
التعامل مع مسألة الزعامة » .

وأخيرا وقع عبد الناصر على هذا الاقتراح ، وكان
السوريون من قبل قد أعدوا مسودة لاقتراحاتهم الخاصة بهم ،
وتكونت لجنة تحت رئاسة كمال الدين حسين نائب الرئيس المصرى ،
ولكن عندما قدمت اللجنة مسودة عمل لمناقشتها زمجر (امتعض)
عبد الناصر بسبب السؤال الخاص بتقسيم السلطة الى كل من :
مجلس التشريع المقترح للبرلمان ، ومجلس الرئاسة ، هذا بالإضافة
الى مجلس آخر لايزال غير محدد هو الزعامة السياسية المشتركة ،
وكان البعثيون يرغبون فى استثمار الموقف كقوة ضاغطة خلال
الاجتماع الفيدرالى الموسع الذى سيكون كل قطر فيه من الأقطار
الثلاثة ممثلا فيه بالتساوى أو باقامة لجنة مختارة يخول لها
الاشراف على أجهزة الحكومة ككل ، أو بدلا من ذلك تجسد هذه

الزعامة في المجلس الخاص بلأى الأتاسى كأعلى سلطة في الدولة ، وبترتيب يبدو محسوبا بطريقة سليمة لتقيد النفوذ المصرى .

ولكن كانت رؤية عبد الناصر ازاء هذه المسألة تختلف تماما ، اذ أراد عبد الناصر استثمار التأييد الشعبى العربى له . وعلى هذا الأساس يكون التمثيل في المجلس المقترح أو على أقل تقدير أن يتشكل هذا المجلس على أساس نسبة عدد السكان ، بمعنى أن يكون بنسبة ثلاثة الى واحد لصالح مصر ، وان كان عبد الناصر يدرك أيضا أن نفوذ الرئيس سيكون ضعيفا نسبيا فيما عدا قوة « الفيتو » التى تماثل تماما تلك السلطة التى لدى الرئيس الأمريكى ، وعلى هذا الأساس فإن أعضاء المجلس الرئاسى لن يجدوا شيئا يعملونه ، ورغم ذلك فسوف يحدون من سلطة الرئيس ويحرمونه سلطة الفيتو ، ومن ثم يصبح قراره مرهونا بموافقتهم .

وقد علق عبد الناصر بقوله : مشـلـكتنا التى نحاول أن نتجاهلها طوال الوقت هى : غياب العمل السياسى الموحد وأيـنـما نسـير تحـملـق لنا هذه المشـكلة فى وجهنا ، وتـعـرقل تقدـمنا ، وتناـسوا أنه منذ فترة قصيرة أصروا على استبعاد هذه المسألة ، وفجأة وافق البعثيون على أنها مسألة ملحة ، لأنهم لو وازنوا التأثير الدستورى المصرى مع اصرار عبد الناصر على نفوذ المجلس التشريعى الأدنى فربما كان الطريق الوحيد لتجنب هذه القوى من خلال مجلس زعامة مشترك ، ولكن يبدو أنه لا توجد وسائل يمكن قبولها تكون مريحة وممكنة لتثبيت هذا الجهاز فى إطار عمل رسمى .

وفى أغلب الأحيان كان عبد الناصر يتهم فى الماضى بالدكتاتورية ، انه يطالب عندئذ بتمثيل شعبى فعال ويقبل رئاسة

ضعيفة نسبيا . وعندما اقترح عبد الكريم زهور أنه يمكن تكوين مكتب سياسي ثلاثي يمثل القوى البرلمانية للدول الثلاث ، ويشكل على غرار مجلس الرئاسة السوفيتي الأعلى ، رد عبد الناصر على هذا الاقتراح بقوله : « انه حل مغر لمشاكلنا ولكن عندئذ سنتهم بأننا لسنا فقط دكتاتوريين ، ولكننا طغاة بلا شعبية ! » .

وأخيرا تقبل السوريون والعراقيون مسودة العمل على طول الخط الذي اقترحه عبد الناصر ، وطبقا للاتفاق الأخير الذي وُجِعَ في ١٧ أبريل سيعين الرئيس عبد الناصر رئيسا للوزارة ، وسيكون مجلس وزارة مسئولا الى جانب مجلس تشريعي أدنى (سيطرة مصرية) ولن يكون هناك مجلس رئاسي انما سيكون هناك ثلاثة نواب للرئيس ، نائب واحد لكل اقليم ، وسيكون لهم من السلطات فقط ما يفوضهم فيه الرئيس ، ويخول للرئيس أن يستخدم حق « الفيتو » للأعمال التشريعية ، ويمكن وقف حق الفيتو بتصويت ٣ الأصوات في المجلسين ، وهذا المجلس يخول له التعيينات في المناصب الرئيسية ، ويكون رئيس المجلس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ، كما يكون من حق الرئيس حل البرلمان .

ولقد نصت الاتفاقية على خلق جبهات سياسية في كل قطر مهمتها توحيد كل القوى : الوجودية الاشتراكية الديمقراطية ، بالإضافة الى ايجاد زعامة سياسية موحدة على مستوى فيدرالي ولكن بدون ادماج هذه الأجهزة في هيكل دستوري واحد ، وبدون شك سيكون لهم تأثير حاسم ، وسيلزم كل الجبهات الداخلية ، والزعامة السياسية على المستوى الفيدرالي بغالبية القرارات ، وتلتزم الجبهات بقرارات الزعامة الفيدرالية .

ولقد أعلنت هذه الزعامة السورية والعراقية أن هذه الاتفاقية ستقيم بالتدريج منظمة سياسية موحدة ستتقود العمل

السياسى القومى داخل وخارج الاتحاد الفيدرالى وتعمل لتعبئة قوى الشعب ، ولكن هذا لا يعنى حل الأحزاب الوجودية القائمة .

وهنا تساءل عبد الناصر بقوله : « ماذا يعنى ذلك ؟ من المؤكد أن استمرار الأحزاب القائمة كان عملية متضاربة مع التنظيم السياسى الموحد » ولقد شرح فيما بعد زعماء حزب البعث هذا التناقض بقولهم : ان قضية حل الأحزاب لم يتم الاتفاق عليها ، وتركت لجولة نهائية للمناقشات ، ويكون ذلك قبل تحديد موعد الاحتفال الرسمى الذى ستوقع عليه الاتفاقية ، ولكنهم عندما دخلوا صالة المؤتمر زعموا أنهم وجدوا مندوبى الصحافة والمصـورين حاضرين على المنضدة قبلهم وجاهزين لمشاهدة توقيع الوثيقة التى تمت صياغتها طبقا للرغبات المصرية من أجل تكوين « منظمة سياسية موحدة » . لقد تمكنوا بسرعة وبطريقة سرية أن يضيفوا سطرا بخط أيديهم ، يبين أن هذا لا يعنى حل الأحزاب السياسية الكائنة ، وقد أقنعوا عبد الناصر بقبوله هذا الرأى ، كما تركت نقاط أخرى يمكن بحثها عقب الاحتفال .

وبصرف النظر عن هذه القصة ، حقيقية أو مزورة ، فمن الواضح أنه لم يكن هنا اتفاق حقيقى على النظام المرتقب ، وقيام « الزعامة السياسية الموحدة » أو الجبهات الخاصة بالأقطار الثلاثة كما لم يكن هناك اتفاق على هيكل الجهاز المؤقت ، المجلس الرئاسى الذى كان سيحكم الوحدة أثناء الفترة الانتقالية لأن كلا من أعضاء حزب البعث وخصومهم كانوا مشغولين بحسابات وتوازنات فى كل صياغة مقترحة ، وأخيرا كان لحزب البعث الأصوات التى ستخلقها كل صياغة مقترحة ، وأخيرا وجد أعضاء حزب البعث الحل ، اذ ستكون عضوية المجلس على أساس التكافؤ بين الأقطار الثلاثة دون اعتبار لعدد السكان . ونتيجة لذلك

كان هذا الحل لصالحهم ، وأن يكونوا آمنين مادامت هناك فترة انتقال طويلة بقدر الامكان ، وخاصة أنهم مازالوا يواجهون مشاكل داخلية فى بلادهم .

وفى الاجتماع قبل الأخير ، وقبل توقيع الاتفاقية فى ١٣ أبريل أعلن أعضاء حزب البعث مطالبهم ، طالب شبيب يقترح بوجود فترة تمهيدية لمدة ستة أشهر هذا بخلاف الفترة الانتقالية المحددة بأكثر من سنتين على الأقل قبل أن يبدأ العمل بالدستور المعروض . ويشرح عبد الكريم زهور بقوله : « اننا لا يمكننا اجراء انتخابات الآن لأننا يجب أن نزورها حتى نتجنب دخول (مأمون الكزبرى) الى السلطة ، لابد أن يكون لدينا فترة أطول لنتمكن من ايجاد نظام قوى يمكنه بالتالى أن يحقق شيئا ما قبل اجراء الانتخابات ، مع ملاحظة أن الثورة لا يمكنها أن تكون ديمقراطية فى السلوك فقط ، وفخامتكم يجب أن توجه الحكومة من أعلى الى أسفل ، ويجب أن نخترق الطبقات الى أسفل ، تلك الطبقات التى ترغب فى الخروج الى الحياة العامة » .

وقد سبق لعبد الناصر أن حذر السوريين من هؤلاء الرجعيين وضمان عدم سيطرتهم على الحياة السياسية والاجتماعية من خلف الكواليس عن طريق تطبيق اجراءات اشتراكية خاطئة خاصة بهم ، وأضاف قائلا : عندما تتولى الثورة السلطة يجب أن تعرف كيف تحافظ عليها ، فلهذا هى مضطرة الى حرمان أعدائها من أسلحتهم الضرورية ، ويكون رد الفعل أكثر قوة من الثورة خاصة لو أن أهدافها كانت غامضة ، فان الشعب الذى من أجلهم تحمل اجراءات الاشتراكية يكون من الصعب عليهم أن يتفقوا ، ولكن يكون من السهل تجميع الرجعيين معا فى نادى الشرق بدمشق .

لم يكن اهتمام عبد الناصر في تلك الفترة مركزا على التقهيف
الأيديولوجي ولكن كان جل اهتمامه حول الهيكل ، وقد كسب
طريقة في توزيع القوى الدستورية ، ولم يرغب أن يراها تتسلل
بعيدا ، وبدون الدستور ، والمؤتمر القومي ، وبدون أية خطة
ثابتة متفق عليها لزعامة مشتركة في سوريا والعراق ، لقد كان
عليه أن يبدأ الوحدة بالمشاركة مع أي نظام قائم بالفعل في دمشق
وبغداد ، وتلك كان يسيطر عليها البعث في ذلك الوقت وأن أي
مجلس ثلاثي موجه أو نظام رئاسي للفترة الانتقالية بدون اجتماع
يركز عليه كان سيضعه في نفس الموقف الذي أراد أن يتجنبه ،
لقد كان قادرا على الأقل أن يجعل أعضاء حزب البعث في قلق .

قال عبد الناصر : لماذا تفترض أنني وافقت أنه يجب
على رئيس الجمهورية أن يكون لديه سلطات كثيرة أو قليلة ؟ ذلك
راجع الى حديثك عن الطغيان والدكتاتورية ، هذا الموقف قائم على
المسودة التي قدمها الوفد السوري ، لقد شعرنا بعد كل الذي
كتب عن الدكتاتورية أنكم كنتم تريدون ديمقراطية برلمانية ، ولهذا
وافقنا ، وقد تجادلنا طوال المناقشة على فرض أن حكومتنا
ستكون برلمانية ، الآن لا تريدون برلمانا ، هل كان نقاشنا بدون
جدوى ؟ » .

لقد حاول كل من عبد الكريم زهور وطالب شبيب توضيح
وجهة نظرهما بأنهما كانا يرغبان التأجيل الى حين من الوقت
ولا يرغبان في الالغاء ، أنهما محتاجان الى وقت متسع لاعداد
الدستور ، كما أنهما في احتياج الى مثل هذا الوقت في بلديهما
ليبدأ نظمهما الثورية قبل بدء الانتخابات البرلمانية ، وهنا سأل
عبد الناصر : « لماذا اذن كنتم تبحثون عن الوحدة بينما تواجهون
مثل هذه المشاكل والتحديات المحلية الملحة ؟ » .

وحقيقة كان عبد الناصر يدرك الدوافع لذلك اذ كانوا يريدون استثمار اسمه ومكانته الشعبية فى الوطن العربى بصفة عامة وسوريا بصفة خاصة لتثبيت سلطاتهم ، عندئذ قال عبد الناصر : « أعتقد أن وحدتنا ضعيفة بطريقة يائسة ، ان الحلقة القوية الوحيدة التى تربطها معا هى المؤتمر القومى ، فاذا لم يكن موجودا فستكون وحدتنا انفصالا فى ثياب وحدة . اننا نتخيل أن فترة انتقالية لمدة سنة واحدة تكون كافية لخلق ادارة فيدرالية ، وهذا هو السبب فى موافقتنا على كل تعليقاتكم واضافاتكم ، وما حذفتموه (وفى الحقيقة لم يفعلوا ذلك) ولكننا نتخيل أن المؤتمر القومى سيجعل الوحدة متماسكة .

لقد أجاب عبد الكريم زهور بقوله : « لو حققنا هنا الدستور فورا — مرددا الآراء التى عبر عنها عبد الناصر مسبقا — علينا أن نتخلى عن ثورتنا ونمهد الطريق للرجعيين والانفصاليين الذين سوف يلغون بكل بساطة الاتحاد الفيدرالى » .

ورد عبد الناصر بحددة قائلا : لم أر فى حياتى نقاشا بهذا الشكل ، لماذا لا نناقش هذا الدستور الآن ؟ ولماذا نؤجل هذا النقاش حتى نهاية الفترة الانتقالية ؟ عندئذ من يدري ما الذى سيحدث خلال ثلاث أو أربع سنوات من الآن ؟ وفى تلك الأثناء من الذى يحكم الجمهورية ؟

رد عبد الكريم زهور بقوله : يمكن أن يحكم الجمهورية جهاز ثورى مثل ما لدى كل الثورات .

سأل عبد الناصر : أين هذا الجهاز ؟ اذن فمن المفروض أن يتكون بأسرع وقت ممكن .

لقد أحرز عبد الناصر نقطة مؤثرة في هذا الموقف لكنه لم يتلمس طريقه حتى النهاية ، ففي الصباح قابل الوفد العراقي بصفة خاصة وخضع لالتماسهم بهدف اطالة الوقت أمامهم ، وقد وافق عبد الناصر على تأخيرها لمدة خمسة أشهر قبل أن تعلن الوحدة ، ثم وجود فترة انتقالية تزيد على ٢٠ شهرا قبل العمل بالدستور .

والآن أتى الدور على الأعضاء الناصريين في الوفد السوري ، لقد أصيب بالاكئاب كل من : نهاد الجاسم ، وهاني الهندي حيث أبدى هاني الهندي احتجاجه قائلاً : أقول ان نتائجنا مدهشة الى حد ما ولو ان كل اقليم يعالج مشاكله الخاصة مستقبلاً (من الآن حتى نهاية الفترة الانتقالية) فان مشاكلنا ستزداد ، وأنتم تدركون ماهي مشاكلنا .

وهكذا ألمح هندي أن حزب البعث في دمشق من المتوقع ان يتحين الفرصة لنفيه هو وأصدقائه الى كوالالمبور . وفي الحقيقة كانت مخاوفه هذه يمكن تبريرها تماماً ، فانها لم تستغرق سنتين بل تحققت خلال أسبوعين .

وهكذا فان المفاوضات تكون قد انتهت باتفاق على تأجيل اعداد الوحدة الكاملة لما يزيد على عامين ، وبخطوط غامضة بالتزامات لفترة ناصلة ، وأثناء تلك الفترة من المتوقع على أفضل تقدير أن كل قطر سيكون الى حد كبير مسئولا عن شئونه الخاصة به ، وفي خلال هذه الفترة يمكن حدوث ما لا يحمد عقباه من قبل حزب البعث وكذلك الناصريين .

* * *

٧ - اتفاقية للموافقة :

ان الموضوع الجوهرى الذى بدا واضحا للعيان أثناء هذه المباحثات هو فقدان الثقة بين كل الأطراف ، أعضاء حزب البعث من جانب وعبد الناصر وزملائه من جانب آخر ، فقد كان عبد الناصر يرفعها ، والبعث يخفضها ، وكلا الجانبين شارك فى الموقف بالتساوى ، فأعضاء حزب البعث لم يكونوا فى لهفة ليشاركوا فى السلطة فى سوريا أو فى العراق ، وأعطوا عبد الناصر موقفا معلنا على الملأ ، وكان جل اهتمامهم مركزا فى أى موقف للدفاع عن مواقفهم الخاصة ، وتكاد تبدو كل المحادثات مثل لعبة القط والفأر ، وهذه المباحثات تتسم بالناورات الدبلوماسية ، وكذلك مناورات نفسية لم تؤد الى أية نتيجة مرضية يمكن التوصل اليها بشكل ايجابى ، اذ من المؤكد أن حزب البعث يبغض منافسيه ، خاصة الحركة القومية العربية التى كانت تبادله نفس الشعور ، وينظرون اليهم كانتهازيين مستغلين لاسم عبد الناصر (أكثر مناصرة للملكية من الملك) .

فى حين كان غرض عبد الناصر الأساسى أن يجبرهم على التنحى جانبا وخلق مكان مساو لحركة القومية العربية ، والأطراف الأخرى ، ومنذ البداية فرض عبد الناصر شرطا لا يمكن قبوله ، وذلك أنه يدرك يقينا أنه سوف يقيم اتحادا مع سوريا وليس مع حزب البعث ، اذ كان يتوقع عبد الناصر أمام هذا الشرط أن يعود أعضاء حزب البعث الى أوطانهم ، ولكن ما حدث كان العكس تماما ، اذ أنهم مكثوا متملقين شروطه ، ومعلنين استعدادهم للتعاون ولو باندماجهم أخيرا الى الناصريين ، وبرغم هذا لم يكن هناك دليل واحد يمكن أن يقدموه لاثبات حسن نواياهم ، وفى نفس الوقت لم يبد أنهم ابتعدوا عن الأمل فى أن عبد الناصر

سيعطيهم ضمناً حرية الإرادة فيما يريدون ، ونتيجة لذلك ، كان البحث عن صياغة لتوحيد الزعامة السياسية .

وقد فترت بين الأطراف مسألة الثقة التي كانوا يفتقرون إليها بطبيعة الحال ، وكانت الاتفاقية لا تعدو أن تكون أكثر من كونها بيانات تتسم بالنيات والنوايا الطيبة من أجل مستقبل أفضل ، فقد تركت لكل قطر حرية اتخاذ القرارات والإجراءات المناسبة بشكل مباشر ، وبالتالي يجب على كل قطر أن يشكل كل جبهته الخاصة به ، فيما يتعلق بالهيئة التشريعية ، أو الميثاق الخاص به ، أو بمبادئه السياسية ، وكذلك من يمثلونه في اللجان المشتركة ، وكذلك اختيار أعضاء المجلس الرئاسي الانتقالي ، وبالتالي يجب على كل قطر أن ينظم الاستفتاء الخاص في كل من سوريا والعراق ، فإن من المحتمل أن كل هذه الخطوات تتم بطريقة مرضية .

وبينما كان عبد الناصر يركز هجومه ضد أعضاء حزب البعث السوري — وكان هذا أسلوباً تكتيكياً من قبل عبد الناصر — حتى يوحى إلى أعضاء حزب البعث العراقي ، حيث كانوا في وضع أسوأ من أعضاء الوفد السوري (ففي إحدى الجلسات حاول هاني الهندي أن يثير مسألة موقف الحركة القومية في العراق ، وهنا تلقى رفضاً قاطعاً من علي صالح السعدي ، وطالب شبيب ، بينما كان عبد الناصر يؤيد موقف هاني الهندي ورأيه) ، وقد كان من المحتمل أن تكتيك عبد الناصر قد أملت عليه حسابات دقيقة ، إذ كان يرى أن يؤيد سوريا ، ثم بعد أن يؤمن موقفه في سوريا ، يزاوّل ضغطه على العراقيين بكل قوته .

وبالنسبة لموقف البعث السوري ، فقد كان هدفه الأساسي أن يكسب نوعاً من الاعتراف الضمني من عبد الناصر بشرعيتهم ،

وهذا ما جعلهم مكتوفى الأيدي ، عاجزين عن الرد على كل اهانات عبد الناصر لهم طوال مراحل المباحثات ، والأهم عندهم هو اصفاء الشرعية على موقفهم ، فضلا عن الاعلان لأنفسهم لدى شعبهم ، ويأبون بشكل قاطع أن ينهوا تلك المباحثات ، لقد كانت أفكارهم قاصرة ، وعاجزة حتى يمكنهم « استعمال المطرقة والسندان » ضده ، ولذلك اتسم موقفهم بموقف دفاعى فقط ، ولن يكون فى امكانهم استخدام موقفهم بشكل هجومى ضد عبد الناصر ، وظلوا هكذا حتى يتمكنوا — كما كان ظنهم — من الحصول على موضع قدم فى السياسات العربية التى تستهدف الوحدة العربية الشاملة ليكون موقفهم قويا فى مواجهة كل من : الأردن واليمن والعربية السعودية .

لقد كان موقف ميشيل عفلق — ذى الحظ السيئ — يرى أن حزب البعث لن يتدخل فى الشؤون الداخلية لمصر ، وسيكون حزب البعث متحرجا لأن البعثيين السوريين ليس لديهم أية أهداف فى مصر ، مع أنهم يضعون فى الاعتبار مدى شعبية عبد الناصر فى سوريا ، وعند هذا الحد من الحديث وجه عبد الناصر الى حزب البعث السورى قوله : « انكم تسألون عن شىء ليس له وجود فى مصر ، واذا كنتم تريدون توقيعى وموافقتى ، فان عليكم أن تـسـسـوـا أموركم فى داخل سوريا ، وتفسحوا المجال لاتباعى هناك » . وهل كان يترك لحزب البعث أن يمهد طريقه بنفسه ؟ وفى هذه الحالة فان عبد الناصر سيعلم عجزه فى الشؤون العربية خارج نطاق مصر ، وبالتالي سيفقد المبادرة معا ، لأن حزب البعث مهما كان موقفه معروفا لدى الجميع فان حزب البعث سيفقد نفوذه وسيطرته خارج حدود سوريا ، والدليل على ذلك وجود الناصريين فى كثير من البلاد العربية ، وليكن مثل السوريين

في الأردن ، وهذا يدل على مدى ضعفه ، بينما الأمر في مصر مختلف تماما ، فأصبح من المؤكد أن سياسة عبد الناصر العربية بمثابة كتابة « شيك على بياض » لحركات الشعوب الأخرى التي تتسم بالثورية ، ولهذا فإن عبد الناصر يقف على أرض صلبة في سياسته المعلنة ، مثلما فعل في كثير من المحادثات التي جرت بين مصر وحزب البعث السوري .

ولقد ظهر أن كلا من السوريين وعبد الناصر كانا دائما يدركان يقينا مدى التطابق بين أحداث ١٩٥٨ و ١٩٦٣ ، وقد أشاروا الى ذلك بطريق خفي عندما وصل صلاح البيطار ، وميشيل عفلق يوم ١٩ مارس ١٩٦٣ ولقد ألح عبد الناصر في عام ١٩٥٨ عندما قال : انه يعتقد أن الوحدة تحتاج الى خمس سنوات قبل اتمامها بشكل نهائي لكي تبنى على أساس سليم وقوى ، عندئذ تدخل صلاح البيطار وقال : ان الخمس سنوات قد انقضت الآن .

لقد أبدى كل جانب ملاحظاته على تجربة الوحدة السابقة في عام ١٩٥٨ حيث كانت شكوى عبد الناصر باستمرار أن وزراء حزب البعث ، قدموا استقالاتهم استقالة جماعية ، وأن ميشيل عفلق كان يبحث عن تشكيل لجنة سرية بعثية مصرية موجهة ، وانعكس على ضرورة البحث عن مركز متميز ، والفراغ المزعوم الذي نتج أيام منظمة الوحدة القومية بدا بعيدا عن القول : لابد أن تدركوا الآن أنكم في احتياج اليينا كي نملأ الفراغ وقد كانت مزاعمهم في اعتماد المصريين على أعوان ، يمكن أن يؤخذ هذا القول كإشارة مقصود بها الناصريون في سوريا ، فقد كان نهاد الجاسم على حق بمعارضته هذا التورط . لقد كان نقاش الوحدة السابقة على أفراد بهدف تبادل مواقع المساومة الحالية ، وقد كان غياب أكرم الحوراني أمرا مؤسفًا ، فهو

بمثابة صمام الأمان فى هذه اللعبة السياسية ، وخاصة عندما بدأت الاتهامات الخطيرة جدا ينسبها البعثيون الى شخص عبد الناصر .

لقد أدار عبد الناصر المفاوضات بمهارة فائقة ، حيث سيطرت شخصيته على الجلسات الخاصة بالوحدة ، واستغلها عبد الناصر على أكمل وجه حيث شعر أنه أصبح حرا فى تكديس الاتهامات ، وتوجيه أقصى الانتقادات لميشيل عفلق ، وصالح البيطار ، بل كان يرهبهم فى كثير من المواقف ، وأكثر من هذا كان يخلق « النكات » على حسابهم ، وكان عفلق والبيطار يسمعان هذا ، ولايمكنها الرد على هذا الهجوم ، فى وقت كان عبد الناصر يؤكد فيه أن العبء النفسى فى المفاوضات كان ملقى عليه ، ومن ثم فأى نقد أو تلميح يمس نفوذه وكبريائه يثيره غضبا !

وقد بدا على ميشيل عفلق الشعور بالاحباط النفسى ، ويحاول جاهدا أن يمحو العشرين عاما من الفكر ، كأنه معلم وأستاذ بالجامعة يرفض قبول بحث لطالب بليد ، فنجد فى التسجيل الكامل للمحادثات وخاصة تلك المناقشات الأيديولوجية نجد عفلق ينبرى كأنه أستاذ جامعى يلقي محاضرة على سامعيه .

لقد استخدم عبد الناصر هذه المحادثات الأيديولوجية لى يخرج حزب البعث ، ويدمر ثقتهم فى أنفسهم ، وفى عام ١٩٥٨ اعتقدوا — حسب ادراكهم الشخصى — أنه ليس فى حاجة اليهم ، وفى حقيقة الأمر كان لديه الكثير من نقده اللاذع المر ، فقد حملت بعض أحاديثه الأيديولوجية عن الأحزاب والطبقات الاجتماعية هدفا لى يظهر حزب البعث أن منظماتهم من الصعب الدخول فيها لأنها تفتقر الى كثير من المصادقية لى يحكموا بكفاءة .

لم تكن المفاوضات تلقى نجاحا دبلوماسيا باستمرار
لعبد الناصر لأنه لم يكسب وعودا حيوية سوى وعود معنوية ،
وما تم انجازه حقيقة أنه كان يستغل شهرته ، ويلعب الدور كبطل
« للقومية العربية » بينما يحمى مكاسبه ضد المخاطرة والوعد المهم
الذى ضمنه للفترة التمهيدية التى ستوضع فى دائرة الاختبار فى
الحال ، كانت من أجل تكوين ائتلاف مقبول فى كل من سوريا
والعراق ، ولو أن هذا يتم عن طريق حدوث معجزة ، ففى هذه
الحالة سيكون عبد الناصر فى أمان ضد « المطرقة والسندان »
الخاصة بحزب البعث ، وسيكسب زعامة وحدة قوية ، ولو لم يحدث
هذا فسيكون متسع من الوقت لكى ينسحب دون مساس لنفوذه ،
متهما البعث بنسب العقيدة ، وينشر تسجيل هذه المفاوضات ليبرر
الاتهام أن نظامه يمكنه بسهولة أن يستغنى عن الوحدة ، وسيكون
لحكومات حزب البعث الأمر أكثر صعوبة .

الفصل الرابع

الانهيار

- ١ — آثار الانهيار في سوريا والعراق
- ٢ — انهيار البعث وعبد الناصر
- ٣ — المفاوضات العراقية السورية
- ٤ — نظام عبد السلام عارف

« لا يوجد شخص في سوريا أكثر ناصرية من أفراد
حزب البعث »

سامي الجندی فی ۲۷ یونیة عام ۱۹۶۳

لقد تضمنت النسخة التي نشرت في ۱۷ أبريل ، والخاصة
بمباحثات الوحدة بين كل من مصر وسوريا والعراق ،
أقل القليل مما جرى في هذه المباحثات بين الأطراف
المعنية ، وفي الحقيقة ان أي شخص يقرأ هذه الاتفاقية ، ويفكر
في مضمونها بشكل جدي ، سوف يدرك أن أقل القليل هو الذي
تم اقراره في هذه المباحثات ، وأن كل ما تم مناقشته كان وعدا
بالوصول الى شروط يمكن أن تتم في المستقبل في العالم العربي
الذي تكبله الاجراءات الدستورية مع ملاحظة أن مثل هذه الخطوات
الثورية غالبا ما تتم بشكل فجائي لا يمكن التنبؤ به .

ولكن الملاحظ من خلال الاطلاع على النسخة المنشورة للرأي
العام ، أن كل الجهود تركزت في هذه المباحثات حول المنصب
الرئاسي ، والبرلمان والقوى الاقليمية ، وذلك دون أن يتخذ قرار
اعلان الوحدة وذلك برغم استمرار هذه المباحثات مدة طويلة وكان
من المفروض أن تتخذ عدة اجراءات ايجابية بينما الذي حدث أن
اجتماعات تعقد ، ولجانا تشكل ، ووفودا تذهب ، وأخرى تجيء ،
بين القاهرة ودمشق وبغداد ، وتصريحات تملأ كل الصحف العربية .
وعلى أية حال اذا لم يتم الاطار العام عن قيام الوحدة ، ويخرج

الى حيز الوجود فى جدول زمنى محدد ، فليس من الضرورى كل هذه الضجة والدعاية .

وقد تمكن المراقبون — ذوو الفطنة — من رسم مثل هذه الاستنتاجات حينما اطلعوا على النسخة المنشورة عن مباحثات الوحدة ، ومن الممكن لأى مواطن عربى من خلال الاطلاع على النسخة المنشورة أن يدرك أن جو المباحثات قد غلب عليه طابع فقدان الثقة المتبادلة بين الأطراف الثلاثة ، منذ اليوم الأول ، وأن الاتفاقية لم تكن — فحسب — غير قادرة أن تؤكد التصور التام للمستقبل ، ولكنها شئ نفس الوقت تخفى حاضرا غير مبشر بالخير ، وكان من المفروض — على العقل العربى — أن يرتفع عاليا لمواجهة توقعات كبرى قد تحدث له فى المستقبل ، حتى نص الاتفاقية الذى نشر على رأى العام العربى لم يقابل بالحيطة ، واحتوى النص ، على كثير من الثغرات كان فى امكان أى مواطن عربى أن يوجه اليه النقد البناء ، وعلى هذا حدثت المعارك السياسية العنيفة ، فى الشهور التالية فى كل من دمشق وبغداد ، وفى نفس الوقت وصلت الدعاية الى ذروتها فى مصر ، خلال شهرى يونية ويوليو الأخيرين فى وقت أصيبت فيه الجماهير بالاحباط النفسى ، وهكذا أدرك الرأى العام أن الوحدة تحولت الى شعارات أيديولوجية ليس لها أى أساس من الواقع .

* * *

١ — آثار الانهيار فى سوريا والعراق :

لقد حدث رد فعل غنيف فى سوريا ، حيث ان حزب البعث ومنافسيه كانوا من قبل فى حالة من القلق والتوتر ، واختلال التوازن ، عكس ما حدث فى حزب البعث العراقى ، ولو ان حزب

البعث — فى العراق — يمسك بزمام الأمور داخل البلاد ، فضلا
عن أنه يشغل أكبر عدد من المراكز الهامة فى مجلس قيادة الثورة
الوطنى ، ومجلس الوزراء . وكان أعضاء حزب البعث العراقى
تحت ضغط معنوى بالنسبة للقوى الأخرى ، خاصة بعد أن تحمل
حزب البعث اجراء المباحثات فى القاهرة على مسئوليته ، وعلى
هذا ظهرت الخلافات بين العراق وسوريا وطفقت على سطح الحياة
السياسية فى وقت لم يكن هذا الخلاف فيه بين السياسيين مختلف
الأحزاب شيئا هينا ، وامتد هذا الخلاف بين صفوف حزب البعث
نفسه .

وكما حدث فى سنوات سابقة ، طلب كل حزب سورى دعما
من أصدقائه فى بغداد والقاهرة ، وعلى هذا فمن الملاحظ أنه لم
تتم صياغة الشروط ، ونصوص البنود الخاصة بالتحالف بين البعث
ومنافسيه . ومن ثم فقد كانت فجوة واسعة بين الطرفين فيما يتعلق
باتفاق القاهرة ، وتباينت نقاط الخلاف حول نسب التمثيل بين
الجانبين ، فمثلا هل يجب أن تطبق المساواة فى التمثيل فى اللجنة
الموجهة للجبهة السياسية المقترحة فقط أو تنطبق على مجلس
الوزراء أو مجلس قيادة الثورة الوطنى ؟ وهل المساواة تعنى أن
نسبة ٥٠٪ من أعضاء البعث ، و ٥٠٪ من المنظمات الثلاث المندمجة ،
أو ٢٥٪ من أعضاء حزب البعث ، و ٢٥٪ من الآخرين ؟ أو هل يجب
أن يشكل المستقلون خمس العناصر ؟ وحتى لو تمت الموافقة على
صياغة ما ، فسيبقى — بعد ذلك — من يقرر أن يشغل أى منصب ؟
وبعد ذلك ماذا سيكون الدور العملى للجنة الجبهة ؟ ومن الذى
يضمن تأثيره على قرارات مجلس قيادة الثورة الوطنى ومجلس
الوزراء ؟ وما هى هذه الأجهزة الوحيدة المخول بها السلطة
الدستورية ؟ وكيف تتوصل اللجنة الى قرارات ؟

ولكن من المؤكد أن عدم التوصل الى اتفاقات على المستويات المختلفة سيثور في وقت ما فوق أية قرارات سياسية تتلو ذلك ، وخاصة في معمة الاعداد الخاص للانتخابات ، ومن ثم لا يمكن التنبؤ — وقتها — الى أي مدى تصر كل مجموعة على وجهة نظرها وسط هذه الظروف التي تهدد بتفتيت هذا التحالف ؟

وفي المباحثات برزت الى الأفق مسألة الجيش ، وما هو تشكيل قيادته العليا ؟ ومن ستكون له الكلمة الأولى والأخيرة في شئون العزل والترقيات والتنقلات ؟ وربما يوافق المرء من الناحية الاسمية ، على أن الجيش يجب أن يستبعد عن الشئون السياسية ، ففي واقع الأمر ، وبعد قيام الجيش بالانقلابات العسكرية الكثيرة ، فربما بكل اخلاص يصير كثير من السياسيين المدنيين على ذلك ، ولكن ماذا يعنى ذلك ؟ فلو كان يعنى أن القيادة العامة يجب أن تدير شئون الجيش بدون تدخل من جانب السياسيين ، فعندئذ ما هو التأكيد بأن الضباط ذوى العقليّة الحزبية أو السياسية لن ينفذوا مؤامراتهم ولو على أنفسهم ويدفعوا بمنافسهم خارج مواقع النفوذ ، وعندئذ يتذرعون بمبدأ الحكم الذاتى للجيش ؟

وفي الحقيقة ان الجيش لم يكن في حاجة لانقاذه من السياسيين ولكن العكس تماما ، فقد تطبع الضباط السوريون بشكل ملحوظ بهدف تصحيح النظم المدنية التي لا يوافقون عليها ، لأن أية مجموعة سياسية مدنية مهما كانت نواياها على جانب من الأهمية ، كانت ملتزمة ، لتراقب عن كثب تلك التشكيلات والتطورات في الجيش ، ولا تشعر بالأمان الا اذا كان حزبها والموافقون عليه من الضباط كانوا في موقف أمين أو حتى موقف مسيطر ، ولكن سيأتى بعدها المدنيون يسيطرون عليها مؤيدين من العسكريين ، فقد حدث هذا على مر الأيام لحزب البعث .

كل هذه السياسات المتشككة كان لزاما أن تعتمد على المدى الذى سيثجع فيه عبد الناصر حلفاءه السوريين لكى يدفع بمساومة صعبة مع حزب البعث أو يمنعهم من عمل ذلك ، وأيضاً يعتمد على تقدير حزب البعث لما يمكنهم أن يعملوه ليتنازلوا دون تعريض أمنهم للخطر ، وحيث أن هناك القليل للغاية من المعلومات حول المفاوضات فى دمشق فإن من الخطورة الحكم على حقيقة الشروط فى هذا النزاع .

وبعد انقلاب الثامن من مارس ، تشكل مجلس الوزراء برئاسة صلاح البيطار ، وشغل حزب البعث نصف المقاعد ، بينما أغلبية أعضاء مجلس قيادة الثورة الوطنى كانوا أعضاء حزب البعث المتعاطفين معه ، وقد تم قبول نهاد القاسم ، وهانى الهندى ، وسامى صوفان وزملائهم فى درجة تمثيل أدنى ، وقد وافقوا على هذا الترتيب لمدة من الزمن تحين فيما بعد ، ولكن قبل انتهاء مباحثات القاهرة مباشرة كانوا يضغطون من أجل تصفية هذه المشكلة ولكن نشروا فيما بعد مذكرة يعلنون فيها أنه قبل مغادرة الوفد للقاهرة ، منذ وافقوا بطريقة واضحة لا عوج فيها مع حزب البعث أن النشاط فى الجبهة الوطنية المقترحة يجب أن يكون على أساس المساواة بين المجموعات الأربع ، وقد اشتكوا أن البعث نكث وعده فى هذه الاتفاقية ، وهكذا فإن كل ما قاله السيد سامى الجندى وزير الاستعلامات حول الاختلافات على عدد المقاعد فى مجلس الوزراء والمجلس الثورى الوطنى كان غير حقيقى ، وتم الاتفاق على هذه النقاط قبل توجه الوفد الى القاهرة ، وكان ذكر « الأنصاف » والأربع كان يدور فى عقل الجندى نفسه (١) .

(١) محاضر جلسات الوحدة ص ٢٦٨ .

ولكن فى الحقيقة كان من الواضح أن هناك منازعات واختلافاً فى وجهات النظر حول توزيع المقاعد ، مع أن الصياغة الدقيقة للقرار كانت فى حالة من الاضطراب ، واستمرت المساومة حول هذا الموضوع منذ شهر مارس ، ووضعت فى هذا الشأن مختلف الصيغ فى أوقات متعددة ، ولقد انعكس هذا الوضع فى تحريف تفسير الأحداث التى حملها الى المؤلف بعض المشاركين والمقربين ، وكذلك المؤشر العام الضمنى لهذه الترجمات . ان هناك تفهماً تم التوصل اليه خلال أو بعد محادثات القاهرة ، فان حزب البعث ومنافسيهم جميعاً سيشفغلون عدداً مساوياً لمقاعد مجلس الوزراء ، ويتوازن مع المستقلين ، بينما فى مجلس قيادة الثورة الوطنى ، فان حزب البعث سيستمر مستأثراً بنصف عضويته ، بينما أعضاء حزب البعث فى العراق ، فمن المتوقع أنه سيوفر مكاناً للآخرين ، ولكن من المسلم به أن هذه الحاجة مجرد اسمية .

وهكذا كان البيان الحاسم فى دمشق باختيار المستقلين . كثير منهم كان يمكنهم أن يعتمدوا على الاستفادة على اتجاه واحد أو اتجاه آخر .

وقد اعترض الناصريون على قائمة البعث الخاصة بالمستقلين الموالين ، وكان واضحاً أن السبب كان وجيهاً ، وكان من المحتمل أن ما يتراءى لهؤلاء المستقلين أن صلاح البيطار قد أعلن المؤلف بمفاجأة (ولو أنها غير كاملة) حيث قال : « بصراحة أنه منذ ٨ مارس فصاعداً فان حزب البعث يصر بدون ميل على ابقاء غالبية السيطرة لنفسه » .

لقد كانت تلك النزاعات مرهونة بأخرى ، بخصوص الجبهة السياسية التى كان عملها توجيه مجلس قيادة الثورة الوطنى ،

ومجلس الوزراء ، ولقد حدد اتفاق القاهرة أنه يجب أن تكون القرارات بالأغلبية (حيث أن من المحتمل أن يتفوق بغالبية الأصوات بكل سهولة) وبطريقة مختلفة طلب أعضاء حزب البعث أن تكون قرارات الجبهة بالاجماع ، وأى شىء آخر بطريقة استشارية (وهكذا فى أية حالة يتركون الفترة الحاسمة الى مجلس قيادة الثورة الوطنى) وقد نادى أحد البعثيين المتواجدين فى محادثات القاهرة أن الفقرة الشرطية فى الاتفاق بأن تكون « لغالبية الأصوات » لم يتم حسمها وتسويتها فى المفاوضات ، ولكنها أدخلت خلصة الى سياق النص ، فى آخر دقيقة ، عن طريق المصريين ، مع الجملة التى تضمنت أن الحزب الواحد المتحد يمكن تشكيله ، ولم يبد أن من الممكن سابقا أن تقوم الحقيقة بوضوح بخصوص المنازعات على الجبهة ، وهذه الأسئلة تعقدت عن طريق الاختلافات بين الأحزاب اللابعثية . وبعد اتفاقية القاهرة مباشرة كانت هناك مفاوضات عقيم بين حزب البعث والحركة الوجودية الاشتراكية لسمي صوفان ، وتهدف الى عودة الحركة الوجودية الاشتراكية الى وحدة مع حزب البعث ، وهى التى ابتعدت عن عام ١٩٦١ ، ولو قدر لهذه الجهود بالنجاح ، فان حزب البعث كان من المحتمل أن يتقدم بمطلب ملح الى موقع متزايد ، يواجه الحركتين الباقيتين ، ولكن بمجرد أن بدأت المفاوضات التى تبشر بنجاحها ، وقع حادث هز هذا المطمح ، وألقى بظلال مخيفة على كل التطورات اللاحقة .

حدثت الحركة الفجائية لمجلس قيادة الثورة الوطنى فى نهاية شهر أبريل ، لكى يتم تطهير الجيش من عدد كبير من الضباط الناصريين ، حيث تم تسريح بعضهم من الخدمة ، وآخرون نقلوا الى مناصب أقل حساسية . وكان من بين هؤلاء المطرودين وزير الدفاع الجنرال محمود صدقى ونائب رئيس الأركان « ميجور جنرال رشيد القوتلى » ونتج عن هذه الاجراءات حدوث اضطرابات محلية

فى الجيش بين حزب البعث ، ومتشيعى عبد الناصر ، وقد زعمت
السلطات السورية أنه حدث شغب فى مدينة حلب ، وبالقرب من
مدينة دمشق بهدف التطهير وبحجة أن هذه المظاهرات الشعبية
كانت تعد وتخطط لانقلاب ضد السلطات ، وذلك الاتهام أنكره
بشدة الزعماء الناصريون ، وعلى هذا فقد قدم هانى الهندى ،
والجاسم ، والصوفانى وآخرون استقالاتهم احتجاجا على تصرفات
مجلس الوزراء ، كما أجبرت هذه الشخصيات البيطار على أن
يقدم استقالته أيضا فى ١١ مارس .

ويبدو أنه حدثت مناورة غريبة ، وصنفها أحد المراقبين
الموجودين عن قرب بما يلى : لقد عهد مجلس قيادة الثورة الوطنى
الى الدكتور سامى الجندى ، وهو من المقربين السابقين لصوفانى
فى الحركة الوحشية الاشتراكية ، ولكن الآن له علاقة ودية
مع حزب البعث بتأليف مجلس الوزراء ، وبعد يومين تخلى عن
هذا العمل مبدىا شكواه ، بأن مجموعات من غير حزب البعث
رفضت أن تتفاوض — فى هذا الشأن — رغم استعداده لتحقيق
رغباتهم ، وقد كان مبررهم لهذا السلوك أنه لم يسهل نشرهم
ولكن الملاحظ أنه فى هذه الأثناء — ومن خلف ظهر الجندى — احبط
مجلس قيادة الثورة الوطنى آمالهم الحقيقية التى كانوا يعلقونها على
الدكتور سامى الدروبي البعثى المعتدل ووزير التعليم فى تلك
الوزارة التى أقيمت فى وقت كان فيه الدكتور سامى الدروبي
بالقاهرة يحضر مؤتمر التعليم العربى . وفى هذه الأثناء استشار
الدروبي عبد الناصر فى الأمر ، وعندئذ سارع بالعودة الى دمشق
وتوصل الى تسوية مع الزعماء الذين لا ينتمون لحزب البعث ، وتحت
رئاسته فى الوزارة المذكورة لأنهم لو بقوا فى مناصبهم فانهم بهذا
سيحصلون على غالبية مقاعد كل من حزب البعث ومجلس قيادة
الثورة الوطنى .

وفى هذه الأثناء استعرض — بدون تحيز — موضوع الضباط المطرودين وكذلك المنقولين ، وكل هذه الإجراءات كانت لصالح الدروبي ، كما وضعت خطة بديلة لصالحه فى تلك الأيام على أن يكون زعيم حزب البعث ، وقد رفضها ، وهذا الموضوع لم تكن الجماهير تعلم به ، وان كانوا قد أدلوا بمعلومات مفادها : أن الجندى حاول تأليف الحكومة ولكنه منى بالفشل ، وعلى هذا عاد صلاح البيطار فى ١٣ مايو ليؤلف مجلس وزراء يسيطر عليه حزب البعث وأصدقائهم (حيث كان ستة من الوزراء الجدد من البعثيين ، وستة آخرون من المستقلين الموالين للبعث ويعتمد عليهم) وتركت ستة مقاعد شاغرة للأحزاب الأخرى الذين رفضوا — بالطبع — شغل هذه المناصب (٢) .

اننا لسنا متأكدين من دقة هذه القصة الغربية ، وهناك مصادر مختلفة أكدت جزءا منها ، وأنكرت باقى المعلومات الأخرى ، وقد أكد البيطار أن الدروبي زار عبد الناصر فى القاهرة ، والأتاسى ، ولو أن اسم الدروبي كان بين الآخرين الذين لهم الأولوية بما فى ذلك الجاسم ، وكان من المتوقع أن الدروبي يجب أن يؤلف حكومة مسئولة من الشخصيات الأساسية لحكم سوريا حتى استفتاء سبتمبر ، وما كان مؤكدا أنه لا أعضاء حزب البعث ولا منافسوه — أخذوا بكل صراحة — مسألة ترشيح الجندى بنوع من اللامبالاة وعدم الاكتراث ، ولكن هذه الفكرة خدمت بصفة أساسية كغطاء لمناورة أخرى غامضة ، فربما ظن حزب البعث أن من المفيد أن يعرض لغز الجندى للجمهور ، حتى يقال بكل الصدق — ولو أنه

(٢) لقد اضاف المؤلف أخيرا بعد الرجوع الى « نزيه الحكيم » رئيس التحرير السابق لصحيفة « الوحدة العربية » بأن المسئولية تقع فى هذا الصدد على عبد الناصر ، وسامى الدروبي الذى أوحى اليه بذلك .

خال من أى معنى — أنه حتى اللابعثيون حاولوا وفشلوا باقناع
الناصرين ليتفاوضوا بطريقة معقولة .

ومن الواضح أن زعماء حزب البعث وصلوا الى نتيجة بعد
محادثات القاهرة هى أن أية انفعالات خطيرة نفذوها لأنفسيتهم كان
من المحتمل أن تستخدم كلافات معلقة لمطالب أكثر ضد هؤلاء ،
وربما بهدف الاطاحة بهم من الساحة السياسية ، ولو أنه كان هناك
تقسيم متساو حقيقى لهذه المناصب مع الشخصيات الأخرى ،
ولكى يستعيروا اصطلاحا بوضعهم بين « المطرقة والسندان » أما
بالنسبة لتطهير الجيش ، على الرغم من عدم وجود انقلاب
تأمري ضدهم ، فانه وضع كاحتمال دائم وخاصة أن الأزمة بين
السياسيين المتشددين ، وضعت استراتيجيتهم فى ورطة ، حيث
انهم مالوا الى وحدة كوسيلة شرعية لهم مع الشعب السورى
وكضمان لأنفسهم ضد الوسائل المصرية للمضايقة والتخريب .

وبالنسبة للرئيس عبد الناصر فانه اذا نظر اليهم بعين الرضا
سيكون مكسبا كبيرا ، ومن ناحية أخرى فان الثمن الذى طلبه لنفسه
ونياية عن مؤيديه السوريين كان خطيرا جدا ، متذكرا تجاربهم
معه أيام الوحدة فى عام ١٩٥٨ . من أمثال هؤلاء الرجال : ميشيل
عفلق وصلاح البيطار ، مما جعله حذرا لتجربة ثانية . ومن
الواضح أن الحزب قد انقسم بين هؤلاء الذين يأملون بكل اخلاص
قيام وحدة جديدة كنوع من الاقناع الأيديولوجى ، وهؤلاء الذين هم
فى غالب الأمر يقبلون وحدة بشروط تكون فى صالحهم الى حد
كبير ، والذين فشلوا فى الحصول عليه ، ولكنهم أيضا يمكنهم أن
يتدبروا تجارب عبد الناصر الخاصة مع سوريا منذ عام ١٩٥٨ حتى
عام ١٩٦١ ، وهذه المرة لم يكن عندهم أية رغبة لعرقلة قيام الوحدة ،
وعلى هذا كان عبد الناصر باستمرار فى محادثات القاهرة يرى

ضرورة مشاركة كل القوى السياسية في سوريا ، أو على أقل تقدير أن يترك تمهيدا لقيام وحدة مشروطة ، وتقوم على أسس دستورية ، ويترك سيطرة سوريا بصفة أساسية لحزب البعث شرط أن يحتفظوا بمكانة اسمية في الحكومة لهؤلاء السياسيين السوريين الذين وثقوا بهم ، ألم يتحدث عبد الناصر تكرارا أثناء محادثات القاهرة ؟ وبرغم ما يساوره من الظنون ، فإنه يقبل أى شكل أو أى مستوى من الوحدة وليس مجرد وحدة لها أهداف عليا . عندئذ لماذا لا يمثل حزب البعث سياسة الأمر الواقع وذلك باحكام السيطرة الكاملة في سوريا ، وأيضا في العراق ، وعلى وجه الخصوص منذ أصبح من الواضح أن السياسيين السوريين الناصريين ان لم يكن عبد الناصر نفسه ، كانوا مصممين على حرمان البعث من أن تكون كفته أرجح من غيره من القوى السياسية .

وهكذا أعلن متحدث باسم الجيش السوري في ٦ مايو ، أن عملية تطهير الضباط في القوات المسلحة ليست من فعل أحد ، ولكنها من فعل الجيش السوري نفسه ، وقد أضاف قائلاً : اننا لن ندخل الوحدة على أساس ظروفنا في سوريا . . . وليس على أساس أنها رغبتنا مع الآخرين . وفي ٢٠ مايو صرح مصدر حكومي للصحافة « أن سوريا تعتبر النزاع الحالي بين المجموعات الوحدوية ، نزاعا داخليا محضاً ، وهي قادرة على ايجاد الحل لهذه المشاكل في داخل سوريا ولن تسمح لهذا النزاع أن ينعكس ، ويعرض قضية الوحدة للخطر ، ولهذا فمن الأفضل أن يترك هذا الأمر باعتباره مشكلة داخلية » .

وفي ذلك الوقت كان هناك بعضيون آخرون يشعرون باكتئاب شديد لأن حزب البعث — الذي كانت رسالته لمدة عشرين عاما التبشير بالوحدة العربية — يجد نفسه الآن في هذا الموضع المزرى .

صحيح أنه غاب عن الساحة السياسية رجال بارزون — وهم ثلاثة — عن مجلس الوزراء الثانى برئاسة صلاح البيطار : الدروبي وجمال الآتاسى ، وعبد الكريم زهور ، وقد استمر الدروبي والآتاسى فى خدمة النظام ولكن بقدر أقل مما سبق (٣) فقد انفصل عن الحزب هاربا الى المنفى فى بيروت ، وعلى الملأ ندم على مواقفه السابقة ، لقد أعلن أن وحدة عام ١٩٥٨ سيعاد تنظيمها قبل أى شىء آخر يمكن تنفيذه . بعد ذلك وبالبقاء الضوء على محادثات القاهرة ، فإن رحيل عبد الكريم زهور كان حدثا دراميا فقد كان الشخص الوحيد المناسب من بين كل المشاركين فى المحادثات ، وكان لديه الصلابه ويبدو شجاعا واثقا من نفسه ويتميز بالذكاء واليقظة التامة فى حضور عبد الناصر ، ولكن الانتهازيين لعبوا دورا مهما فى هذه الفترة ، ومن ثم يتبادر الى الذهن سؤال حائر لا يمكننا الاجابة عنه ، هو : من المسئول عن هذا الموقف الشاذ ؟

لقد زعمت بعض الجهات المسئولة أنه كان غاضبا لأن يكون تحت زعامة ميشيل عفلق وصلاح البيطار ، المكلفة لحد ما ، وكان يشك فى أنه قليل الامكانيات فى مجال العمل السياسى (ومعروف عنه أنه دخل البرلمان عام ١٩٥٤ كمحام لأكرم الحورانى فى حماة) . ولو أن سائوكه فى القاهرة كان متماسكا . كان من الواضح أنه ليس بالصورة المرضية التى قررها زعماء الحزب والتى كانت تكتيكية ضرورية لمواجهة الموقف ، وكان يأمل أن يكتسب حظوة فى الحزب ،

(٣) عين الدروبي بعد فترة سفيرا فى المغرب ولكن بعد فترة قصيرة جدا قطعت العلاقات السورية المغربية حيث أمضى أربعة أشهر فى الرباط ، بدون تقديم أوراق اعتماده ، وفى خريف ١٩٦٤ منحت له فرصة أن يصبح رئيس الوزراء ورغض الموقف السياسى فى سوريا لأنه كره كما ذكر ذلك لصحفى أجنبى . وبدلاً من ذلك قبل وظيفة سفير فى يوغسلافيا ، وأخيرا أصبح سفيراً فى باريس .

وبعد انهيار العلاقات مع عبد الناصر لانتهاجه سياسة صعبة على الدوام ، كما كان غاضبا آنذاك عندما فشل في تطوير دوره نتيجة موقف بعض الأعضاء البارزين في الحزب ، ولكن ليس منهم ميشيل عفلق ولا صلاح البيطار اللذين تكيفا معه .

وخلال هذه الأحداث استمرت كل من الحكومة السورية والعراقية تتحدثان وتعملان كما لو كانتا تتوقعان انجازا لاتفاقية القاهرة ، وقد اضطررتا في الواقع الى ذلك ، ولو أنهم حملوا انطبعا بأنهم عاشوا متجاوزين التزاماتهم المالية وأن مسئولية فشل الوحدة تكمن في اجراءات الوحدة وأسلوب مناصرتها . وقد حوصر الضباط المواليون لعبد الناصر واتخذت عدة اجراءات لمساندة صورة النظام الوحدوي الاشتراكي ، وقد تم القبض على عدد من السياسيين والضباط المحافظين ، واتهموا بجريمة انفصال عام ١٩٦١ ، الجريمة التي وقع عليها صلاح البيطار نفسه في وقت ما . بينما حرم الآخرون من حقوقهم المدنية ، فالبنوك السورية أممها عبد الناصر في عام ١٩٦١ ، وقد أعلن سببا لذلك في الاعلان التفسيري الرسمي ، بأن البنوك كانت كبيرة ، ومن ثم كانت تميل الى السيطرة على الحكومات المتعاقبة ، وهناك سبب آخر ، أنها كانت صغيرة جدا ، ومن ثم عاقت الاقتصاد القومي ، وخطوة ثالثة هي تبني سوريا والعراق لعلم جديد بثلاثة نجوم يمثل الوحدة التي لم يقدر لها أن تخرج الى حيز الوجود(٤) .

ان مصر لاتزال ترفع علما بنجمتين ممثلا للوحدة التي انهارت تماما في عام ١٩٦١ ، وفي وسط كل هذه الأحداث يكمن عنصر عبث وبطلان ، وهذا ما يلائم الموقف لأنها كانت نتاج موقف سخييف ظهرت

(٤) تصريح بتاريخ ١٩٦٣/٥/٥ (محاضر جلسات المفاوضات)

فيه الرموز لكي تحصى كل شيء ، وفي الحقيقة لا تحصى أى شيء ، والغريب في الأمر أن المتحدثين بلسان حزب البعث ينسبون الناصريين السوريين بأنظع الأسماء ، وفي نفس الوقت يمكنهم الاستمرار في الماضي في محادثات الوحدة مع عبد الناصر نفسه ، ويصفوا هذه الوحدة بقولهم : انها حتمية تاريخية .

وبعد اخماد تمرد الناصريين في حلب ، فان أمين الحافظ وزير الداخلية ذهب الى الاذاعة ليدين المحاولة القذرة ، ويصفها بأنها مؤامرة ضد الشعب ، وضد مستقبل الوحدة ينفذها مجموعة رخيصة تمرست على هذا السلوك ، وسرقت شعارات الشعب التي كان غرضها أن تفرق مدينة حلب في بحر من الدماء (٥) .

وهكذا ، وبعد أسبوعين من توقيع اتفاقية القاهرة بدأت الدعاية تنجح لتبلغ ذروتها ، وقد أغلقت الصحف اللابعثية في سوريا وألقي باثنين من المحررين المؤيدين لعبد الناصر في سجن المزة مع السياسيين الانفصاليين ، وهذا السجن سجن مظلم شهير يسجن فيه كل السوريين البارزين ، الذين يمثلون كل ألوان الطيف السياسي والذين أخذوا أدوارهم في العيش تحت الأنظمة المختلفة ، ومنه أطلق سراح الجنرال لؤي الأتاسي ، الذي قال مبتهجا لعبد الناصر « اننا سنحيله الى متحف » . . وفي ١٤ يونية عام ١٩٦٣ اختصت صحيفة البعث محمد حسنين هيكل محرر جريدة الاهرام في القاهرة ، والمعروف بصداقته عن قرب بعبد الناصر بأنه مختص بالبلديات ، وببيروقراطية ، وبرجوازي ، والذي تناقض عقليته واهتمامه تفكير الثوريين الحقيقيين ، وقد قالت الصحيفة يوم ٢٦ يونية عام ١٩٦٣ (ان حزب البعث قد قرر أن يتحمل المسئولية كاملة للدفاع عن التوجه الودودي ، واعلاء صوت

(٥) اذاعة دمشق - حديث سياسي في ٨/٥/١٩٦٣ .

الوحدة مع من يؤمن بها دون أن يكون هناك مكان لامثال هؤلاء
أدوات اللعبة ، الانتهازين ورجال المباحث عملاء الخدمة السرية
المصرية) .

وفى ١٣ مايو حدث فى العراق انقلاب حيث أعاد النظام
العراقى البعثى تنظيم نفسه ، وتوالى الهجوم على العناصر الموالية
لعبد الناصر فى وضع مشابه فى الشكل والموضوع مع نظيره
السورى . أعلن مجلس قيادة الثورة الوطنى العراقى مدعيا أن
جهوده للتسوية قد تم رفضها بالرغم من المحاولات الكثيرة للثورة
لكى تقيم جبهة قومية فى أوقات قوبلت بمحاولات متعددة
« للاغظة » لكى تضع العراقيل فى طريق إقامتها ، وفى أوقات
أخرى بتعطيل التخطيطات الرامية الى تسفيه هذا الهدف النبيل ،
ومرت تلك اللحظة التأميرية ، والمحاولات الدنيئة التى نفذتها
هذه المجموعات والتى كانت استهلالا لتنفيذ مؤامراتها الخبيثة ،
وكان الهدف هو ضرب التنظيمات ، التى تحمى آنذاك الثورة
وتدمر الحرس الوطنى ، وتذبح الجيش ، وتهاجم كل التنظيمات
الشعبية .

لقد أرادوا فى البداية أن ينشروا الفوضى ، ويفرقوا العراق
فى بحر من الدماء بعدها تسقط كل الاتجاهات التقدمية الوحدوية
التي انبعثت من ثورة ١٤ رمضان . وإقامة نظام دكتاتورى رجعى
يعارض لشعب العراق « ان العناصر التى تأمرت ضدنا مجرد
مجموعات ليس لها أهمية ، وقد انفصلت عن الشعب وهم
أصحاب حركة القومية العربية الرجعيون ، ومن المحتمل أنهم
أنصار عبد الناصر والانتهازيون ، والعناصر الفوضوية الأخرى التى
خضعت لنظام عبد الكريم قاسم » (٦) .

(٦) محاضر جلسات الوحدة ص ٢٧٥ عام ١٩٦٣ .

ولم يحسب لتلك الاتهامات أن تسهل عمل بناء وتحالف مع الناصريين ، ولم يقم راديو بغداد بالرد في ٢٥ مايو ١٩٦٣ ، فقد تبنى الجميع والانتهازيون والجبنة في الكراهية والدناءة ، مثل خنثافيش مذعورة ، تخاف من الضوء ، وتخشى مواجهة الشعب ، استمر نشر الكراهية السوداء السامة ، والاشاعات المضللة ، انها تعكس روحهم الضعيفة الانتهازية ، ان الثورة مستحقة في تقدمها كل الاقزام الذين يقفون في طريق العمالة الذين ارشدوا الشعب نحو مستقبلهم العظيم في صبيحة ١٤ رمضان .

وظلت الحكومة المصرية ابان شهرى مايو ويونيه ملتزمة الصمت التام ، بينما الصحافة والاذاعة في القاهرة تنتقد بحدة اصرار حزب البعث السورى في احتكاره السلطة ، وخاصة تطهير الجيش السورى من غير البعثيين ، انها فعلت ذلك بكرامة نسبية اقترحتها وهى يحدوها الاسف والغضب ، وقد حذرت الاهرام في طبعة يوم ١٤ مايو ، بعنوان « سوريا في طريقها الى كارثة مروعة » وبعد ذلك بيومين اشارت أن البعث قد خطط لاستفزاز مصر لتسحب من اتفاقية الوحدة ، تاركة الطريق مفتوحا لوحدة ثنائية مع البعث العراقى ، أما عن العراق ، فان المصريين لم يذكروا الا القليل جدا ، لقد تركت لذلك اذاعة سرية تبث من الاقليم المصرى « صوت الأمة العربية » لترد على البعثيين العراقيين يوم ٢٦ مايو ١٩٦٣ .

« ان دم ميشيل علق والبيطار ثمن تصحيح انحراف حزب البعث ، اقتلوا هذين الخائنين ، فانكم ستتقطعون ذيلا طويلا للاستعمار البريطانى ، وان أى انسان يقتلها فانه سيقدم طوقا للأمة العربية التى لن ينساها التاريخ العربى » .

وهكذا كانت أصوات الوحدة العربية تمثل تلك القوى ، التى انقضت لى تحتفل بوحدة الأهداف « بتأليف تحالفات » وقد أخذ

أعضاء حزب البعث السوري خطوة أبعد لكي يعززوا موقفهم بطرد
وتفى رئيس هيئة الأركان الميجور جنرال زياد الحريري في الثامن
من يوليو أي بعد أسبوعين من المناورات الخفية التي بدأت بإقامة
ثلاثين شخصا من مؤيديه بسلح الفرسان بينما كان مسافرا في
زيارة الى الجزائر ، وربما الجيش السوري يمكنه السيطرة على
شثونه ، وذلك بالالتجاء الى المؤامرات الغربية التي استخدمت ضد
الحريري ، وكان معلوما أن رئيس أركان حرب الجيش ممنوع من
زيارة الجبهة السورية الإسرائيلية حيث يتركز مؤيدوه ، ويقال في
هذا الصدد ان الضابطين سالم حاتم ، و ابراهيم العلى من حزب
البعث شجعاه لكي ينظم انقلابا ، ويرتبا بعد ذلك الاجراءات لتجريبه
الى الجبهة في صدد سديارتها ، ولكن الحريري استشعر
بطريقة سليمة ، أبعاد هذه المؤامرة ، وهذه كانت مصيدة تعرضه
للاتهامات بالتمرد والتخريب والانحراف بحذر ، وبعد تعطيل عدة
أيام تم انعقاد مجلس قيادة الثورة الوطني وتقرر طرده ، ومع ذلك
فان الطموحات المزعومة للحريري قد أثارت عدم ثقة أعضاء حزب
البعث والناصرين بطريقة مشابهة ، ويظهر صديقه الرئيس في
بلاط الحكم ، لكي يكون البيطار في وداعه بالمطار تترقق الدموع
في عينيه ، وعندئذ أصبح الحافظ الذي كان من قبل نائب رئيس
الوزراء ، ووزيرا للداخلية ، ونائب الحاكم العسكري ، أصبح الآن
رئيسا للهيئة ، ويعمل وزيرا للدفاع أيضا ، وقد رقى الى قائد أعلى ،
وبسرعة ظهر في الأفق كأقوى شخصية في سوريا ، وبقي له ان
يحل محل لؤي الاتاسي كرئيس لمجلس قيادة الثورة الوطنية والقائد
العام للقوات المسلحة يوم ٢٧ يوليو ، وفي شهر نوفمبر التالي كان
يلى البيطار ، وأضاف الى مناصبه السابقة منصب رئيس الوزراء ،
وأصبح هذا الوضع أمرا لا يصدقه أحد .

وفي ١٨ يوليو وعندما وصل القائد لؤي الاتاسي الى الاسكندرية

بناقش مع عبد الناصر العلاقات السورية المصرية المتدهورة حدثت في دمشق أكبر حركة ناصرية على نطاق واسع ضد نظام البعث ، لقد كان شيئاً مختلفاً عن الانقلابات السابقة لسبب واحد حيث كان النمط التقليدي للانقلابات هو دخولها دمشق الساعة الثانية أو الثالثة صباحاً ويتم بكل هدوء القبض على الشخصيات البارزة ، وتحتل المباني الهامة ، وهكذا .

أما في مثل تلك المناسبة فقد ظهرت المحاولة على المسرح عند الظهيرة ، وعندما كان الناس في الشوارع كان هناك خليط من التمرد المدني والعسكري في أنحاء المدينة وقتها ، بينما في مناسبات عديدة تواجه الأنظمة بتمردات سلمية لا تشكل خطراً بالغاً وسرعان ما تنهار .

كان البعثيون مصممين مهما كانت التكاليف أن يبقوا اليد الضاغطة ، وقد أحكموا قبضتهم على الجيش ، واستغلوا الحرس الوطني ليتجمد التمرد بأية وسيلة بما فيها الدبابات والمدفعية والطيران ، وبدون أي تمييز صوبوا مدافعهم الطائشة . . وتم احصاء القتلى بما فيهم نسبة كبيرة من المواطنين الأبرياء بلغت عدة مئات .

كما لجأت السلطات الى نمط غريب في السياسة السورية ، حيث تم القبض على عشرين شخصاً ، ووضعت وجوههم أمام الحائط وأطلق عليهم الرصاص ، وقد تمكن أعضاء أول وزارة برئاسة البيطار والجنرال لؤي الاتاسي وغيرهما من المشتبه فيهم من الهروب الى لبنان ، وفرض حظر في دمشق ، أما لؤي الاتاسي الذي لا يزال وقتها يمثل درجة من القيد على طموح حزب البعث فقد شوهد في أحداث ١٨ يوليو ، وهو منهار القوى للاطاحة بكل جهوده وبهدوء تنحى من مكانه الى أمين الحافظ .

* * *

٢ - انهيار البعث وعبد الناصر :

مع فشل هذه المحاولة التي جرت في ١٨ يوليو ، فان الحوار الذي كان بين حزب البعث وعبد الناصر قد انهار تماما والذي كان قد بدأ بمحادثات القاهرة ، ولم يعلم به عبد الناصر كما التزم حزب البعث الصمت التام ازاء اعداد اتفاقية ١٧ أبريل ، والتزم عبدالناصر - وقتها - الصمت التام ، كما ألقى في ٢٢ يوليو خطابا هاجم فيه بشدة حزب البعث وبطريقة لاذعة معلنا « اننا لا نعتبر أن جمهورية مصر العربية مرتبطة بالنظام الفاشي السائد حاليا في سوريا بأي هدف عام ، هذا مستحيل . عندما يبنى نظام على الخداع والخيانة ، انه نظام ليس وحدويا ولا اشتراكيا ، ولكنه الانفصال اللا انساني واللا أخلاقي ، اننا لا نعتبر أن حكومة دمشق تمثل سوريا ، التي معها وقع اتفاق الوحدة الثلاثية ، ولكنه مرتبط بالقوى العربية القومية الثورية » .

وأضاف قائلا : « ان سوريا وشعب سوريا منعزلون عن النظام الفاشي الحالي ، ولهذا قررنا أن هذا الاتفاق سارى المفعول كما أن سوريا الحقيقية جزء منه ، ولكن هذا النظام لا يربطنا بالنظام الفاشي البعثي ، ان موافقتنا على هذا النظام الفاشي كشريك في الوحدة سيكون عودة الى نفس الشيء ، عودة الى خيانة قضية وحدة العرب ، وخيانة للشعب السوري الذي يملك وحده حق اصدار وتسوية القرار ، اننا لا يمكننا ولا يمكن للشعب السوري أن نأمل أن نتوحد تحت ظلال من هياكل حمامات الدم والذبح بطريقة جماعية (٧) .

(٧) مرجع سبق ذكره ص ٣٣٢ ، ٣٣٣ - خطب جمال عبد الناصر

عام ١٩٦٢ ص ١١٨ .

والفاشية كانت الكتيبة التي أطلقت النار بدون سبب على الشعب السوري البريء ، وهذه الكتيبة هي التي تنتمي الى الحزب الاشتراكي القومي السوري في ادانته لصلفه المتأصل وتنظيمه التأمري المضاد وطموحه الدكتاتوري ومدى تعطشها للعنف ، وكذلك علاقاتها المزعومة بالاستعمار الانجليزى الأمريكى .

لقد تبكنت الشيوعية في الاتحاد السوفيتى أن تؤثر على ميل هذه النظم الراديكالية في العالم بمثل هذه الشعارات التي لا تمت الى واقع الشعوب بأية صلة ، ولو أن المرء يمكنه أن ينخدع في بادئ الأمر بمثل هذه الشعارات الزائفة والتي لا يمكنها أن تحقق رفاهية الشعوب اجتماعيا أو اقتصاديا .

وحزب البعث السوري ليس وحده الذى وقع في هذا الشرك كما أن حزب البعث السوري عجز عن تنفيذ القوانين الاشتراكية على مدى عامين ، كما أنهم عجزوا كذلك أن يصـددروا تشريعا اجتماعيا ذا أهمية فما هم الا جماعة ذات ميول فاشية ليس الا .

ولقد رد مجلس قيادة الثورة الوطنى السوري على هجوم عبد الناصر وذلك بالحديث عن موضوع آخر كله اغتراءات وأكاذيب بأن هاجموا التقارير الخاصة بمحادثات الوحدة الثلاثية والتي نشرت في صحيفة الأهرام ، وأذيعت من اذاعة القاهرة ، قالوا ان ما تم نشره به الكثير من المغالطات كما تم حذف الكثير منه خاصة فيما يتعلق بأقوال الوفد السوري .

وقال المجلس الثورى الوطنى في سوريا ان نقطة خلافنا مع عبد الناصر كانت حول وجود نظام تمهيدى يسبق الوحدة الحقيقية ، كما حدث خلاف حول نسبة تمثيل الشعب في كل اقليم بالاضافة الى مسألة التمثيل السياسى لكل القوى الوحدوية ، كما اعترض

عبد الناصر على عدم ادخال العناصر غير الوجدوية والتي ليس لها تمثيل أو منظمة ، كما كان الجانب المصري يصر بدوره على عدم المساس بالسلطات التي يتمتع بها الرئيس وكذلك المناصب الموكولة اليه .

وقال مجلس قيادة الثورة الوطنى الثورى : وبرغم هذا فقد وافقنا على الاستمرار فى المحادثات من أجل الوحدة العربية لنتجنب الفرقة ، وحتى لا تخيب آمال العرب .

ولكن حزب البعث رد على كل ما جاء فى هذا الحديث قائلا : « لقد نشر المصريون محاضر الجلسات بكل دقة دون أن تحذف منها أو تضاف اليها أية جملة أخرى » .

وعقب عبد الناصر باستهزاء شديد فى خطاب له بقوله :

((لقد نشرنا نص المحادثات التى جرت فى القاهرة حتى لا يذهب ميثيل علق ويجلس فى مقهى ويقول : أنا جلست هنا لثلاث ساعات وعرضت افلاستهم الفكرى وأنا عبرت بأفكار عظيمة)) (٨) .

ولكن مجلس قيادة الثورة الوطنى كافح لكى يلقى على عبد الناصر فشل الوحدة ، وذهبوا فيها وراء الحقائق فى بيانهم واشتكوا :

((لقد ادعى يوما الانفصاليون أنهم لم يريدوا وحدة مع عبد الناصر لذلك انه ليحزننا أن نسمع به الآن يعلن عن عدم وجود وحدة مع حزب البعث ، ترتفع الوحدة فوق الحزب ، وفوق الشخصيات . انه قدر تاريخى وتفتيته يشكل جريمة

(٨) أحاديث عبد الناصر ١٩٦٣ ص ١٥٢ .

تاريخية ويصر المجلس الثورى الوطنى على الاعداد للميثاق
ويعتبر الخاءه سواء كان نابعا من وحى الضمير أو كان غير
ذلك فهو عودة الى نفس الشيء ، عودة الى الانفصال نظرا
للاتركيبية العقلية الأيديولوجية كان الدرس الذى رسمه
عبد الناصر (٩) .

((ان وحدة شرعية وطبيعية هى شىء أكيد وحتمى ،
ولكن هذا يتطلب أن تحلل أسسها ، اعتقدنا سابقا أن الثورات
العربية التقدمية ، تقدم وحدة محتملة ، ولكن فى أيامنا هذه
مفهوم الوحدة نفسه أزمة فى حد ذاته ، اننى بدأت أشعر أن
الثورات السياسية لا تسبب وحدة أوتوماتيكيا أو مشاهدة
قضائية ((عبد الكريم قاسم)) التى تلاها البحث فيما بعد أن
نتيجة هذه الثورات انحراف وأناية وضعفينة ، وجدد ما فى
الماضى اننا يمكننا أن نتعاون مع كل المجموعات الوطنية أو
المنظمات . لقد ثبت الآن أننا لسنا مخطئين ، ويبدو أن مثل
هذا النوع من التعددية للأنشطة الوطنية تؤدي بنا الى
هدامات ، ولهذا فأننا يجب أن نبدأ بأن ننظر الى الأمام ، الى
المستقبل ونستخلص الدرس المناسب من هذه الأحداث
ويجب أن ننظر الى المستقبل فى ضوء جديد)) .

وبينما كل قطر يتفاخر بحزب ، تبدو الوحدة مستحيلة تماما ،
ان المعارضة السياسية الحقيقية مستهبط الى الإقليمية ، فـسوريا
فى نزاع مع مصر ، والعراق فى نزاع مع سوريا وهكذا ، ولكى
تبرز الوحدة يجب أن نتغلب على كل العقبات الانتهازية اللاأخلاقية ،
يجب أن تنطلق حركة قومية عربية موحدة تضم كل الحركات
التمصبية فى العالم العربى (١٠) .

(٩) أحاديث عبد الناصر ١٩٦٣ ص ٣٥٦ .

(١٠) المرجع السابق ذكره ص ٣٣٣ .

وهكذا فان مفهوم : أساس الوحدة العربية قد اضمحل الى خطوة أبعد « وجدنا أن الوحدة شعار يحض على تعاون كل الدول العربية بصرف النظر عن نظمها الداخلية وقد أصبح بعد سبتمبر ١٩٦١ وحدة أهداف مكتنفا كل الحركات القومية الراديكالية ، والآن أصبح ظاهرا أن الاشتراكيين والثوريين قادرون على التنافس مع بعضهم البعض لأنهم كانوا رجعيين ، وربما أكثر من ذلك لأن المنظمات الحزبية الراديكالية كان لديها ميل لأن تصبح سيجينة أيديولوجيات احتكارية ولكي ترى نفسها كمنفذ قومي لا يمكن الاستغناء عنه .

ومع وقوع تمرد دمشق في ١٨ يوليو ، فقد أخذ البعثيون الناصريون في سوريا حذرهم ، بقوة منظمة ، لقد تم تنقية هؤلاء الوجوديين بالجيش أو قبض عليهم ، وان كانت معظم الزعامات المدنية قد تمكنت من الهرب لمنفى في بيروت ، حيث شنوا حملة صحافة وإذاعة ضد نظام البعث ، ولكن بدون أية خطورة ، أملا في استمالة متمردين أكثر ، وفي سوريا حطمت الأحداث منذ انفصال عام ١٩٦١ الطموح المعنوي لكل السياسيين في وقت أصبح فيه السياسيون التقليديون هم الضحية مع أنانيتهم وخجلهم ، في حين أصبح الناصريون مع هيمنتهم عاجزين عن أن يقدموا شيئا أفضل من العودة الى النظام المصري الذي سيطر على وحدة عام ١٩٥٨ — ١٩٦١ وأصبح الآن البعثيون مع قسوتهم وتمردهم ، والصفقتان الأخيرتان ان لم تكونا تعزiza الجمهورية بطريقة أو بأخرى فانهما قد ساعدتا الحزب على أن يكون في قوة ليحكم قبضته .

وفي ١٨ يوليو حدث التشاحن البعثي الناصري الذي لايزال لم يصل الى موقف واضح ، مع تعدد العناصر غير البعثية في سوريا ولايزال باب التعاون مع مصر مواربا ، فان عبد الناصر لم يستنكر علنا اتفاق الوحدة ، ولايزال بفطرته وفطنته يقابل

بمشيين من دمشق ، ولا يزال محافظا بحذر شديد على العلاقة الودية مع حزب البعث العراقي ، وهكذا فان هناك صلة غير مباشرة مع السوريين ، فالبعث يؤدي خدمة مهمة شفهية الى الوحدة والى عبد الناصر شخصيا ، بينما كان أعوانه — المهرجون — يستنكرون تأجيل بيان عام كبديل لخطة وحدة ثلاثية .

وبحلول ١٨ يوليو زالت كل هذه الملاحظات ، واختفى الناصريون من الساحة السياسية ، لدرجة أن عبد الناصر نفسه أعلنها حربا شعواء على حزب البعث حتى أن عبد السلام عارف — الذى لا ينتمى الى أى حزب سياسى أو بعثى ويحتفظ بصداقة وطيدة مع عبد الناصر — مازال يساهم بكل ما يملك فى تهدئة الأوضاع فى الوطن العربى حتى نهاية شهر أغسطس .

وقد بدأت الآن رئاسة حزب البعث الوطنى تنشر بيانا على الملأ تدين فيه النظام الحاكم فى مصر نفسها على أمل أن تصلح من أوضاعها ، وكانت هذه محاولة جديدة ، ويتبادر الى الذهن أن هذا كان نتيجة لما ورد فى ثنايا المحادثات السابقة الخاصة بالوحدة (١١) :

— عبد الناصر : ماذا تأمل لتحقيق هذه الوحدة ، تصحيح نظام عبد الناصر ؟

— البيطار : لا ...

— عبد الناصر : هل تنوى تصحيحه أو لا تنوى ؟

— البيطار : ليس كله ، ما نريده هو تبادل التجربتين فى سوريا ومصر .

— عبد الناصر : ما هى التجربة السورية ؟

(١١) انظر محضر المحادثات يوم ١٧ سبتمبر ١٩٦٢ — مرجع سبق ذكره ص ٣٧٧

٣ - المفاوضات العراقية السورية :

حقيقة كان تقريراً عظيماً فيها ، بعد ١٨ يوليو بفترة قصيرة ، فان زعماء حزب البعث بدأوا الحديث عن امكانية قيام وحدة ثنائية : سورية عراقية ، وبدأت المفاوضات التمهيدية لهذه الفكرة تحرز تقدماً قبل نهاية شهر أغسطس ، وهكذا أيضاً سمح البعث العراقي أن تنتهي روابطهم مع عبد الناصر . وفي ١١ أكتوبر اعتذر عبد الناصر بنفسه في خطاب له الى عبد السلام عارف عن عدم القيام بزيارة مزمنة الى بغداد .

وأصدر حزب البعث بياناً في ١٧ سبتمبر باسم رئاسة الحزب الوطني التي شملت أعضاء بارزين في الحكومة العراقية بالمضي في محادثات الوحدة مع سوريا ، وأثناء زيارة عارف لسوريا ثم الانتهاء من اتفاقية الوحدة الاقتصادية ، وفي ١٨ أكتوبر وقعت معاهدة للوحدة العسكرية وأصبح وزير الدفاع العراقي الجنرال المهدي عماش القائد العام للجيش المتحدة للقطرين بالإضافة الى منصب رئاسة الأركان في دمشق ، وبعدها بفترة قصيرة أرسل لواء من القوات المسلحة السورية الى العراق ليشارك في عمليات ضد تمرد الأكراد في الشمال من العراق ، واتخذ المجلس الوطني للقيادة القومية لحزب البعث ، والمجتمع - في ذلك الوقت - في دمشق قراراً يطلب فيه الاعلان فوراً عن قيام وحدة فيدرالية كاملة بين البلدين (١٢) .

ان قيام وحدة فيدرالية بين القطرين : السوري والعراقي كان ينظر اليها بقلق شديد في القاهرة ، ولم يكن هذا الأمر هيناً

(١٢) في ٢٧/١٠/١٩٦٣ (النص الكامل لمحادثات الوحدة) ، مرجع

سبق ذكره ص ٤٣٨ ، ٤٤٤ .

على القاهرة نتيجة للأحداث المتلاحقة في المنطقة ، وبالنظر لسياق الأحداث في الأشهر الحالية من حركة نضال بين البعث ومنافسيه القوميين العرب في دمشق وبغداد .

وقد أشار عبد الناصر أثناء محادثات القاهرة الى مخطط البعث في « المطرقة والسندان » الذي كان من المفروض أن تقع مصر بينه في أحداث الوحدة الثلاثية ، ولو أن ذلك — بدون شك — سيكون له أثر سييء بالنسبة للرأي العام حيث ان حادث الوحدة الثنائية بين دمشق وبغداد يمثل انهزاما سياسيا لدى الرأي العام — لسياسة الحكومات المصرية التي تعاقبت على الحكم في مصر منذ عام ١٩٤٤ والتي كانت تعارض أية وحدة في منطقة الهلال الخصيب تستبعد منها مصر .

ان مصر كانت تحرص دائما أن تكون الرائدة في الوحدة العربية ، وحرصت على ذلك على وجه الخصوص بعد قيام ثورتها ، ولهذا فقد كانت مصر تنظر بحذر شديد للرئيس شكري القوتلي حتى عام ١٩٤٩ وبعدها حسنى الزعيم ، وهناك في العراق نوري السعيد والأمير عبد الله ولغيف من قيادات حزب البعث ، ومن ثم بعد كل هذه المراحل قيام الجمهورية العربية المتحدة ، وما كان من عداوة بفيضة مع عبد الكريم قاسم بالاضافة الى العداوة التقليدية للشيوخين العرب والابقاء — على كره ومضض — على العلاقات مع البعث العراقي المميز الى حد ما عن البعث السوري . كل هذه السياسات والاعتبارات كانت في مخيلة الرأي العام المصري ، وتطفو فوق الحدث الحالي الذي تشغل الرأي العام العربي وهو قيام وحدة بين العراق وسوريا ، أو بمعنى آخر خلق محور جديد في السياسة العربية بين دمشق وبغداد ، والآن في شهر نوفمبر عام ١٩٦٣ كان يبدو لمصر بأنه أصبح لا حول ولا قوة لها للتصدي لمثل هذه الوحدة .

ان فشل الوحدة السورية العراقية لا يرجع ذلك بسبب معارضة مصر لها بقدر ما يرجع ذلك الى عدم موافقة البعث العراقي على سياسة البعث السوري ، فان الجناح الاول قام بسفك الدماء والتآمر والابادة التامة للشيوعية والشيوعيين ، واستمر الوضع هكذا خلال العامين الاولين لحكم عبد الكريم قاسم ، فقد أسس البعث العراقي على قوتهم العسكرية والحرس الوطنى الذى كان ولاؤه الذى زرعه بعناية فى معظم القيادات البعثية المدنية الطموح « على صالح السعدى » نائب رئيس الوزراء ، وبناء قوتهم وامتيازاتهم لدرجة أنهم تملكوا وحسداتهم من القوات الجوية الخاصة بهم . هذا بجانب قوات الحرس الوطنى بما فى ذلك ضباطه المعارضون ، وضموا اليهم كذلك القوات العسكرية النظامية .

وقد كان لهذا التنظيم معارضة قوية من زعماء الحزب البعثى المدنى ونخص منهم طالب شبيب ، وحازم جواد ، وتنامت الشكوك فى نية السعدى لأن طموحه كان يوظفه من أجل أهداف سياسية خاصة به . وكانت شخصيته وسط هذه المجموعة عاملا معوقا نظرا لما امتاز به من حـسـف وكبرياء وميله الى عدم الاكتراث بسياسات واجراءات الحزب التى تم تأسيسها .

وفى يوم ١٣ مايو كان السعدى مايزال مصرا على المراوغة فى اجتماع لمجلس الوزراء ولهذا تمكن الأعضاء من اقضاء السعدى من وزارة الداخلية ، تلك الوزارة التى ساعدت الحرس الوطنى فى نجاح الانقلاب العسكرى ، وحتى لا يسعى — مرة ثانية — لاستغلال نفوذه وسلطانه ، وأسند اليه منصب وزير الاستعلامات والارشاد القومى ، ولكن خاب ظنهم اذ تمكن السعدى من أن يستغل امكانيات هذه الوزارة بما يتناسب مع تطلعاته وطموحاته .

وفى ١١ نوفمبر اجتمع المؤتمر الاقليمى للحزب العراقى ، وقرر اسقاط عضوية الحزب عن السعدى ، وحمدى عبد المجيد أحد مؤيديه (سكرتير الحزب الاقليمى) وتم شحنهما على أول طائرة متجهة الى مدريد . وعلى هذا فقد تفجر الموقف فى الحرس الوطنى المؤيد للسعدى ، وحدثت أعمال عنف دموية ضد العناصر المعارضة فى الحرس الوطنى ، بل امتدت أعمال العنف والقتل الى العناصر المعارضة فى القوات المسلحة ، وأطلقت طائرتان ذماتتان نيرانهما على قاعدة الرشيد العسكرية خارج بغداد ، وكذلك مهاجمة القصر الجمهورى حيث يتواجد خصوم السعدى ومعارضوه ، وشهدت شوارع بغداد معارك دموية بين الطرفين .

وتمكنت القوى المؤيدة للسعدى استمالة كل من شبيب وجواد ، ونفيهما الى خارج الحدود ببيروت ، وتم حل رئاسة الحزب الاقليمية وحل محلها مؤقتا سلطة مباشرة من الرئاسة وتم التمثيل فيها بالتساوى بين الحزبين البعثيين العراقى والسورى ، وأصبح كل من : ميشيل علق وأمين الحافظ وصالح جديد يمثلون سوريا ، أما ممثلو العراق فهم : حسن البكر وعماش وعبد الستار عبد اللطيف ، ولكن لوحظ بعد ذلك أن حزب البعث العراقى بدأ يقلل من أهمية زعماء الحزب المدنيين ، كما أن الحزب بدأ حملة تطهير واسعة النطاق داخل صفوفه .

* * *

٤ - نظام عبد السلام عارف :

ولكى يواجه عبد السلام عارف ما حدث داخل الحزب ، وتمرد الجيش وكذلك الشغب الذى قام به الحرس الوطنى اتخذ عدة اجراءات فى ١٨ نوفمبر ، فقد أصدر أوامره باسم مجلس قيادة

الثورة الوطنى ، ومنح نفسه — عبد السلام عارف — سلطات واسعة النطاق فى ظل قانون الطوارئ ، وعلى هذا فقد أصدر قراره بحل الحرس الوطنى ، وشكل وزارة جديدة ، وأصبح الجنرال طاهر يحيى رئيس أركان حرب الجيش رئيسا للوزارة ، كما أصبح العميد حردان التكريتى قائد القوات الجوية وزيرا للدفاع ، كما أسند الى الجنرال أحمد حسن البكر منصب نائب رئيس الوزراء .

لقد كان أعضاء الوزارة هم أبرز الشخصيات فى حزب البعث العراقى ، وهم أبرز الشخصيات التى ظهرت بالعراق من خلال الأحداث طوال التسعة الأشهر الماضية ، ولكن قبل ذلك أصبح من الواضح أن كل السلطات فى يد عبد السلام عارف الذى كان له تحفظات دينية وغير متحمس للنظام الاشتراكى وله علاقة وطيدة بعبد الناصر مما جعل بقية أفراد حزب البعث غير مرتاحين لهذا الاتجاه ، ولكن من الملاحظ أن ركائز حزب البعث اختفت وتقلصت فى النظام الجديد بفضل تزايد الشعور القومى للقومية العربية .

وفى صباح ٢١ نوفمبر ألح عبد السلام عارف عن قصد فى مؤتمر صحفى بقوله : « ان الأحزاب غير السياسية منحت الاذن لكى تعمل منذ ثورة ٨ فبراير عام ١٩٦٣ (١٤ رمضان) حيث كان يتناول الطعام مع كل من : طالب شبيب ، وحازم جواد — بوجود رئيس الوزراء — اللذين أخطأ بعودتهما الى بغداد قادمين من بيروت فى أوائل عام ١٩٦٤ وبدون الحصول على اذن السلطات وموافقتها ، وعندئذ أُجبروا على ركوب طائرة خاصة الى القاهرة لكى يعيشا فى هدوء هناك تحت اشراف السلطات المصرية ، ومن قبل كان صالح العماش قد أرسل الى القاهرة فى نوفمبر ، وأخيرا فان التكريتى قد تم نفيه الى استكهولم للعمل كسفير ، واتهم أحمد حسن البكر

بالتواطؤ والاشتراك فى مؤامرة وتم وضعه فى سجن بغداد ، وعاد
نظام عبد السلام عارف الجديد نحو الصداقة مع القاهرة وفى خلال
الأسابيع القليلة بعد ١٨ نوفمبر ، فان المعركة الاعلامية فى منطقة
الشرق الأوسط لم تعد بين القاهرة ودمشق ، ولكن أصبحت بين
دمشق وبغداد حيث يابح العراقيون والسوريون بأعلامهم المعروفة
ذات الثلاثة النجوم فى وجه بعضهم البعض ، وهكذا بدأ فصل جديد
فى أفق السياسة العربية .

* * *

الفصل الخامس

الردة - قمة القاهرة

يناير عام ١٩٦٤

- ١ - عقد أول قمة عربية بين الملوك والرؤساء
- ٢ - أسباب أخرى لانعقاد مؤتمر القمة العربي بالقاهرة
- ٣ - الدكتاتورية العسكرية

لم يعد مفهوم الوحدة العربية يتطلب لقاءات لحكام الأمة العربية لتصوير الصمود بين حكوماتها ، لقد تجاوز مظهر الثورة الاجتماعية ، مثل هذا المفهوم السطحي للوحدة العربية ، والميثاق الوطنى لدولة الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦٢ . وبنهاية عام ١٩٦٣ دخلت دول عربية كثيرة فى مشاحنات مع بعضها البعض فى آن واحد ، أكثر من ذى قبل ، فقد كانت سوريا فى نزاع مع مصر ، ومن بداية شهر نوفمبر بدأت المشاحنات بين سوريا والعراق ، وفى نفس الوقت كانت مصر والسعودية فى مواجهة عسكرية من أجل تحديد مستقبل اليمن ، حيث كان ما يزيد على ٤٠ ألف جندى من القوات المصرية على أرض اليمن تساند ثورتها منذ اندلاعها فى سبتمبر عام ١٩٦٢ ، وفشلت القوات المصرية فى احراز نصر نهائى من أجل نزاع فيما بينهما على الحدود ، كما كانت الجزائر فى نفس الوقت فى نزاع مع جارتها الأخرى تونس ، ولهذا ففترت العلاقات بين تونس والمغرب منذ اعتراف تونس باستقلال موريتانيا .

ولا ننسى أن مصر كانت تعادى الأردن ، وكذلك العربية السعودية . ونظرا لمبدأ أيديولوجى انحازت مصر الى جانب الجزائر ضد جاراتها ، ورأت سوريا أنه من أجل الأيديولوجية المظهرية تعادى كلا من الأردن والمغرب ، ولهذا كانت تتبادل الشكاوى مع لبنان حول حوادث الحدود ، ومن بين الثلاث عشرة دولة من الدول العربية ، كانت هناك ثلاث دول على وفاق مع الجميع وهى : الكويت

(التى خضع لها نظام عبد الكريم قاسم فى العراق) والسودان وليبيا .

ولكن من الملاحظ أن الغالبية من هؤلاء تتناحر ، مهما كانت أحوالها الخاصة : النظام الثورى ضد النظام المحافظة أو المعتدلة ، مصر والجزائر والعراق وجمهورية اليمن وسوريا ، وكل هؤلاء بطريقة مغايرة ضد بقية الدول ، ولكن من بين هذه النزاعات كانت أكثرها حرارة وأقلها قابلية للحل ما كان بين الحركات الثورية المتنافسة فى دمشق والقاهرة .

ومن الملاحظ أن العراق قاطعت جلسات الجامعة العربية فى عام ١٩٦٢ ، ثم تلتها مصر حيث كان الاستياء يسود الكويت وسوريا . كما اشتكى الوجدويون العرب الأكثر راديكالية ، إذ كانوا يعتبرون جامعة الدول العربية عقبة فى سبيل وحدة العرب ، بدلا من أن تكون عامل تجمع للعرب جميعا ، وأصبح لكل دولة مظهر للسيادة الداخلية ، والجامعة العربية كانت عقبة أمام المد الثورى فى الوطن العربى .

إن نجاح ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ترك أثرا عميقا فى أذهان الوطنيين العرب بأن الجامعة العربية لم يعد لها أى دور مؤثر فى الترابط العربى الداخلى أو أن تكون أساسا للتضامن العربى ، وأصبح العالم العربى تتنازعه قوتان : قوة ثورية وأخرى محافظة .

وإن الصراع المصرى السورى فى غضون عام ١٩٦٣ ولد كراهية وبغضاء بين الحركات الثورية فى الوطن العربى ، وكانت الحركات الثورية طموحا ، فإن ثورة مصر كانت طموحاتها فى بعض الأحيان أكثر من قدراتها ، وعندما تشتد النزاعات المصرية العربية تتحطم ، فقد حدث هذا فى عام ١٩٥٨ حينما تأججت العداوة بين

مصر والأردن والعربية السعودية إذ كان الخلاف مركزاً بين نظام
ثوري وآخر ملكي .

كما أن هذه الصراعات مع مصر يرجع تاريخها إلى عام ١٩٥٥
حينما اشتد الصراع حول مقاومة مصر لسياسة الولايات المتحدة
الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ، ثم تجمدت هذه الصراعات
بين الدولتين إبان العدوان الثلاثي على مصر في نهاية عام ١٩٥٦
وأوائل عام ١٩٥٧ ولكنها بلغت أشدها عند نزول القوات البحرية
الأمريكية على أرض لبنان عام ١٩٥٨ .

وبلغت السياسة المصرية أقصى نجاح لها عقب انسحاب
القوات المعتدية (إنجلترا وفرنسا وإسرائيل) من أرض مصر ،
وتألفت هذه السياسة عقب الوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨ ،
كما تباعدت الخطوات بين مصر وبعض الدول العربية عقب مساندة
مصر لثورة اليمن في عام ١٩٦٢ .



١ — عقد أول قمة عربية بين الملوك والرؤساء :

في نهاية عام ١٩٦٣ ، وفي ذروة التشاحن والبغضاء الذي
ساد العلاقات العربية ، حدث تقارب سريع ومفاجيء وبأسلوب
درامي لا يصدق عقل ، ولا يتفق مع المنطق ، فمنذ قليل كانت
صحافة القاهرة تتبادل الاتهامات المعتادة مع دمشق وعمان والرياض ،
وبعد ثلاثة أسابيع شهد مطار القاهرة مواقف غاية في الغرابة
لحدوثها بدون مقدمات ، إذ أقبل عبد الناصر ليحتضن ———
وحسين في مطار القاهرة ، وبطريقة مؤدبة مهذبة ، كما أقبل
عبد الناصر يسلم على أمين الحافظ بحرارة شديدة ..

لقد اجتمع ملوك ورؤساء الدول العربية في القاهرة في اجتماع قمة للوحدة العربية ، وساد الساحة العربية روح الأخوة والصداقة ، وكانت المصالحة في فترة قصيرة لتسوية كل الخلافات العربية ، وعادت التمنيات القلبية ، والتسامح المتبادل ، تسودهم روح العصبية العربية كأن شيئاً لم يحدث من قبل ، وكانت اسرائيل على وشك الانتهاء من مشروعها الخاص بتحويل مياه نهر الأردن ، وهكذا يتبادر الى الذهن أن اسرائيل وسياستها كانت السبب المباشر في ازالة كل العقبات والعراقيل التي تعترض طريق الوحدة العربية (عملاً بالمثل العربي : وقت الشدائد يعرف الاخوان) .

وانما لن ندخل في تفاصيل النزاع الدائم بين اسرائيل والدول العربية حول استخدام مياه نهر الأردن . وهنا ملحوظة بسيطة « لا توجد خطط اسرائيلية لتحويل مياه نهر الأردن ، وبرغم هذا فقد نال هذا الموضوع اهتمام العرب جميعاً منذ فترة طويلة » وقبل أن تستكمل اسرائيل الخطة أعلن جميع الزعماء العرب ، أن مثل هذا التصرف يشكل عملاً عدوانياً اسرائيلياً ضد حقوق العرب ، وهددوا بمواجهة ذلك العمل بالقوة ، كانت تلك الكلمات رخيصة في السنوات الماضية قبل استكمال اسرائيل للمشروع ، وارتفعت حدة المعارضة الوطنية في سوريا ، والتلويح بالقومية العربية في مواجهة السياسة الاسرائيلية ، وان كانت غير مستعدة للقيام بأي عمل عسكري لمواجهة السياسة الاسرائيلية .

ان التلويح بشن حرب من قبل مصر والأردن ضد اسرائيل يبدو أمراً خطيراً ، فالدولتان لا تتحملان تبعات إعلان الحرب ضد اسرائيل التي تتحرش دوماً بسوريا ، فالأمر ليس هيناً ، إذ من المحتمل أن يفقد الملك حسين الضفة الغربية لنهر الأردن ، وربما يفقد عرشه أيضاً ، وبالنسبة لعبد الناصر ربما يفقد نفوذه وهيئته ،

وهو الآن فى موقف لا يساعده على اعلان حرب ضد اسرائيل ،
فنصف جيشه مرابط على ارض اليمن ، والأسوأ من ذلك أن أية
هزيمة عسكرية تشكل عارا مهينا للأمة العربية كلها ، ووقفت
الدولتان عاجزتين عن تقديم أى عون عسكري لسوريا .

ان عبد الناصر كان فى موقف لا يحسد عليه ، فأى عمل يقوم
به ، تنعكس آثاره ليس عليه فقط انما على العرب جميعا ، وفى
نفس الوقت لن يسعد حزب البعث السورى رؤية عبد الناصر
منكمشا ، ولما كانت مصر غير مستعدة لاعلان الحرب أو المشاركة
فيها ، اذن كان من الضروري جعل الحكومات العربية الأخرى
تشارك علنا فى تحمل المسؤولية ولو معنويا لأى قرار يتخذ فى هذا
الشأن ، ولذا فمطلوب من الدول العربية أن تتكاتف لتشارك فى
الضغط على السوريين ليوقفوا حملاتهم الاعلامية ضد العرب ، وفى
تلك الأثناء كان يجب اتخاذ خطوات ايجابية ، اذ يمكن للعرب أن
يعلنوا حربا سريعة قصيرة ، محدودة ازاء اقدام اسرائيل على
تحويل روافد نهر الأردن فى سوريا ولبنان والأردن ، وبرغم أن
مصر لن تضار من هذا الاجراء ، فان قدرها التاريخى يحتم عليها
أن تساند العرب وتشد من أزرهم ولا تتخلى عنهم فى مثل هذا
الموقف .

وفى ١٧ ديسمبر نشرت مجلة روزاليوسف الأسبوعية مقالا ،
تضمن موضوعين أساسيين : أولهما : أن الجمهورية العربية المتحدة
لن تزج بنفسها فى معركة مع اسرائيل قبل أن تتوصل الى وحدة
شاملة مع العرب ، وثانيهما بدا كأنه يناقض النقطة الأولى وجاء
به أن الجمهورية العربية المتحدة تعرف كيف ومتى ستخرج اسرائيل
من فلسطين ؟ وهى تدرك قدر نفسها بأنها قادرة على حمل هذا
العبء وحدها .

وقد استنكر الشعب السوري ، وأعداء عبد الناصر المقال الذى نشر بمجلة روزاليوسف ، ونددوا بها ، مؤكدين بأنها ارتكبت جريمة قومية كبرى لم يرتكبها عملاء الاستعمار والرجعية^(١) . وجرت مقارنة بين شخصية عبد الناصر والمارشال بيتان Pétain الذى سلم فرنسا الى الغزاة الألمان فى عام ١٩٤٠ ، وعاقبه الشعب الفرنسى فيما بعد — بغض النظر عن مجده التليد — فى معركة الفردين Verdun ، وكذلك هاجم السوريون عبد الناصر — برغم سابق مجده — فى حرب السويس ١٩٥٦^(٢) .

وبينما كان حزب البعث لايزال يشن هجومه على مجلة روزاليوسف . كان عبدالناصر يخطب فى جماهير بورسعيد ، مهاجما حزب البعث السورى ثم تحول الى موضوع فلسطين قائلا : « لابد أن نواجه إسرائيل التى تتحدى العرب جميعا ، والتى وقفت مسئلوها الكبار معلنين : أنها ستحول الماء من نهر الأردن وتعمل ضد ارادة العرب جميعا ، وعلى العرب أن يفعلوا ما فى امكانهم أن يفعلوه » .

ولهذا فقد أعلن عبد الناصر قائلا : « لابد أن يجتمع العرب جميعا بغض النظر عن المنازعات و المشاحنات السائدة بينهم ، فمن أجل فلسطين يجب علينا أن نرتفع عما بيننا من خلافات ومشاحنات ويجب علينا أن نجلس جميعا معا ونتحدث بكل جدية فى الاجتماع ولن يكون هناك أى عيب لو خرجنا ونحن نقول اننا لا نستطيع اليوم استخدام القوة ، اننا سنقول لكم الحقيقة ، سنقول لكم كل كلمة قيلت . . اننا لن نستخدم القوة اليوم لأن ظروفنا لا تسمح لنا فليس أمامنا الا الصبر ، وبرغم هذا فان معركة فلسطين ستستمر ومعركة

(١) البعث السورى فى ١٩ أكتوبر ١٩٦٣ .

(٢) نفس المصدر ٢٣ أكتوبر ١٩٦٣ .

الأردن جزء من معركة فلسطين ، أو ربما نقول اننا سنستطيع لو حولوا مياه نهر الأردن ، أن نوقف التحويل بالقوة ولكننا لا نقول شيئاً خلف الأبواب المغلقة ، ونقول شيئاً آخر خارجها ، وليس من المعقول أن أقودكم الى كارثة لو أنني سأحارب في وقت أكون غير قادر فيه على عمل ذلك . اننى لن أقود بلدى الى كارثة . ولن أقامر بمستقبلها ، فلنحاول أن ننسى كل الحماقات والانفعالات التى سببت لنا كل المضايقات فى السنوات الماضية وأيضا المنازعات التى حدثت ، والكلمات التى قيلت ، والخيانات التى حدثت وما شابه ذلك » (٣) .

وفى اليوم التالى أصدر مجلس القيادة السوري رده متضمنا شكواه من خطاب عبد الناصر ، الملىء بكل أساليب الهجوم على سوريا ويذكره ببعض الأخطاء الأخيرة ، وبرغم هذا فان المجلس قرر : أن التعاون واجب قومى فى وجه الخطط الاسرائيلية التى تهدف الى تحويل مياه نهر الأردن ، والأمل بأن تنتهى الحملة الاعلامية بين القاهرة ودمشق (٤) .

وقد تم وقف هذه الحملة بين البلدين (القاهرة ودمشق) قورا ، وقبلت دمشق دعوة عبد الناصر بحضور هذا المؤتمر ، وفى خلال أيام قليلة — وهذا أمر نادر الحدوث — التزمت صحافة وإذاعة القاهرة بوقف حملتها الاعلامية ضد دمشق وانقلب الوضع تماما وامتألت أعمدة صحف البلدين بمقالات المديح والثناء وذكر الفضائل وكريم السمائل ، وعظيم الانجازات فى البلدين .

وانعقد أول مؤتمر قمة عربى . . وحقق نجاحا منقطع النظير ، ويكفى أن أعداء الأمس أصبحوا أصدقاء اليوم ، والآن يتقابلون

(٣) خطاب وتصريحات عبد الناصر عام ١٩٦٣ ص ٣١١ - ٣١٢ .

(٤) نص الجلسة - البعث فى ٢٣ ديسمبر عام ١٩٦٣ .

بالأحضان ويودعون بعضهم البعض بالابتسامات وبأرق المشاعر الأخوية ، ولكن من الملاحظ أنه لم يشر أى وفد من الوفود المجتمعة الى الرغبة فى اعلان الحرب ماعدا أمين الحافظ الذى اتخذ مكانا ليتابع المتحدثين الآخرين حول موضوع تحويل روافد نهر الأردن فى سوريا ولبنان والأردن . ووضعت خطة قابلة للتنفيذ ، ومن ثم فقد تشكلت قيادة مشتركة للدفاع العسكرى تحت القيادة المصرية .

ولم يكن يهم كم من السنوات يستغرق تنفيذ المشروع العربى ، ردا على خطط اسرائيل ؟ ولكن الشئ الأهم الذى أدركه الوفد السورى للوهلة الأولى : أن الحكومة المصرية لم يكن لديها أية خطط عسكرية لاعلان الحرب على اسرائيل ، وبذلك خابت آمال الحكومة السورية فى تحقيق رغبتها الجامحة لتوريط عبد الناصر فى حرب ضد اسرائيل ، ووضعها فى مأزق يصعب التخلص منه .



٢ - أسباب أخرى لانعقاد مؤتمر القمة العربى بالقاهرة :

ذكرنا مسألة تحويل مياه نهر الأردن كحافز فى عملية مصالحة العرب . لقد كانت بدون شك السبب العاجل والرئيسى لاستقدام ملوك ورؤساء العرب الى القاهرة على عجل لعقد قمته الأولى ، ولكن هناك — بدون شك — أسبابا أخرى غاية فى الأهمية .

وحكومة مصر ارتفعت بنفسها كثيرا دون التوقف عند بعض الملاحظات التى كانت منذ أيام قليلة مضت بينها وبين كثير من حكومات الدول العربية ، ومن ثم أصبح لزاما على مصر أن تجابه خصوصا لها يتصفون بالرجعية ، وتتآخى مع منافسين ثوريين لها فى سوريا ، وأذابت كثيرا من ركام الجليد المتراكمة فى طريق العلاقات المصرية العربية بمجئ شهر ديسمبر عام ١٩٦٣ .

ومن اللافت للنظر أن موقف كل من الملك سعود والملك حسين وكذلك حزب البعث السوري ، كان يتسم بالإيجابية بخلاف ما كان متوقعا منهم ، وكان من نتائج هذه القمة التوصل الى تسوية مسألة اليمن مع السعودية بطريقة ترضى كل الأطراف ، وانتهى بذلك الموضوع الذى كان يشكل عبئا ثقيلا مدمرا للاقتصاد المصرى منذ سنوات مضت .

وبالنسبة للعلاقات بين مصر وسوريا فقد تم تسوية كل المهاترات التى هى الموضوع الأساسى لحملة الصحافة والإذاعة فى البلدين ، ومن ثم فقد صدرت القرارات فى كلا البلدين فورا لأجهزة الاعلام بالكف عن هذا الاتجاه الهدام لمشاعر الشعوب العربية ، وعلى هذا فقد استقبل أمين الحافظ الرئيس السورى فى رحاب القاهرة بطريقة رسمية وأن اتسمت بالفتور فى المشاعر .

ولكن الشخصية الوحيدة التى حظيت بالاهتمام البالغ فى القاهرة كانت شخصية الرئيس عبد السلام عارف ، وإن كانت العلاقات بين العراق وسوريا ظلت كما هى تشوبها علاقات التوتر ، وقد تحاشى عبد الناصر مقابلة أمين الحافظ الرئيس السورى ، خاصة أن العلاقات الدبلوماسية بين البلدين لم يكتب لها العودة منذ انفصال سوريا عام ١٩٦١ عن الجمهورية العربية المتحدة ، وذلك على الرغم من انتهاء الحرب الباردة بين أجهزة اعلام البلدين ، وسادت عبارات الود والتقدير تلك التى ترد غالبا فى تلفرافات التهانى . ومع الأعياد القومية (حدث تحسن ملموس فى الاسكندرية فى سبتمبر عام ١٩٦٤ عقب نهاية مؤتمر القمة الثانى ، عندما دعا الرئيس عبد الناصر أمين الحافظ الرئيس السورى على مأدبة العشاء ، وكان هذا أقصى ما يمكن أن يقدم للرئيس أمين الحافظ للابقاء على العلاقات بين البلدين دون حدوث أى توتر) .

فيستأعل المرء فى خيرة ، لماذا كان من السهل بالنسبة للرئيس عبد الناصر أن يستأنف الصداقة مع الملوك المحافظين فى الأردن والسعودية ، أكثر من هؤلاء الذين يشاركونه الاتجاه الاشتراكى فى دمشق ؟ ربما يتخيل المرء أن هناك أبعادا فى السياسة العربية كانت مصر تطمح فى تحقيقها منذ يناير عام ١٩٦٤ .

وعودة مرة أخرى الى العلاقات المصرية السورية ، فقد كان الطريق الى الصفح والغفران عما مضى أكثر صعوبة مما لو كانت توجد مشاكل مادية بين البلدين ، نمقد أثر أمين الحافظ أن بظل يوما آخر فى القاهرة على أمل رؤية عبد الناصر ، فى وقت انبرت فيه الصحف البعثية فى التكهن بحدوث هذا الأمل ، ولكن فى المقابل كان التقارب المصرى العراقى قويا ، وأصبح على السوريين أن يفكروا فى « المطرقة والسندان » وان كان البعث حقق لهم أدنى هدف لتثبيت سيطرتهم فى سوريا . وان كانت دلالة للاستقبال الصامت الذى قوبل به أمين الحافظ فى القاهرة ، ففى مصر يقدررون موقف البعث ، ولكن سياسته غير مقبولة لدى الشعب المصرى .

ويرجع السبب فى فتور العلاقات بين البلدين ، لأن الفتور فى القاهرة أعمق مما فى دمشق حيث أن مفهوم أعضاء حزب البعث واهتماماتهم السياسية يرجع فى المقام الأول الى الأثر الذى تركته محادثات الوحدة التى جرت بالقاهرة من قبل .

كذلك كان فى إمكان عبد الناصر أن يحسن من علاقاته مع كل من حسين وسعود ، إذ أن الخلافات بينهما ليست جذرية إنما كانت بشكل طارئ ، وكان فى إمكان الملكين أن يفعلا ذلك أيضا ، ومن ثم ففى الامكان استئناف العلاقات معها فى أية لحظة يختارها الرئيس عبدالناصر وهما فى نفس الوقت سعيدان بصداقتهما له .

فيختلف الأمر حول علاقة عبد الناصر نحو البعث ، فالأمر يختلف ، فهم مجموعة من الراديكاليين ، ومن ثم كان لابد من مساومتهم لتعود العلاقات معهم الى سابق عهدها . وهم البعثيون — كانوا يبحثون عن نقطة البداية مع عبد الناصر للعودة لهذه العلاقات ، التي كانت — في واقع الأمر — تشكل تهديدا لزعامة عبد الناصر في العالم العربي ، وبرغم هذا فما زال موقف عبد الناصر منهم يتخذ طابع الرفض من الناحية الرسمية على أقل تقدير في وقت كان في امكانهم فيه قبول كل ما يشترطه عليهم ، لأنهم يدركون أن زعامتهم المحلية كانت رهينة بتقريبهم من عبد الناصر ، وكيف له هذا ، وقلبه يمتلئ مرارة من حادث الانفصال الأخير الذي مضى عليه تسعة أشهر ؟ وكيف له ذلك وهو يرى الفساد والرجعية هي التي تحكم سوريا في الوقت الراهن ؟ وبينما البعث يحكم سوريا فهو مازال يحكم مصر ، ومن ثم فليس في امكانه أن يتحكم في تصرفاتهم الشخصية في سوريا ، وفي نفس الوقت لم يكن لديه أي سبب ليهنئهم على سياستهم هذه في سوريا .



٣ — الدكتاتورية العسكرية :

واضح حتى الآن من مجريات الأحداث أن سياسة عبد الناصر فشلت تماما في سوريا ، ولكن دون أن يترك أي أثر سلبي على شخصية عبد الناصر ، إذ لم يراهن على سمعته على المكسب ، ولكن لمنع هؤلاء من استغلال هذا الموقف لصالحهم للحفاظ على الاستقلال المعنوي من مخالف حزب البعث ، إذ كان مؤتمر القمة فرصة سانحة لهؤلاء القوم .

وبالنسبة لخصومة السوريين في حزب البعث فقد تقبل نتيجة هذه المعركة دون رد فعل سيء ، فعبد الناصر له دولته التي يحكمها ويدير شئونها ، أما الناصريون في الأوطان العربية فقد كان مؤتمر القمة في القاهرة تأييدا ونصرا لهم بطريق غير مباشر ، ومن ثم فقد توقف نشاطهم المعادي — في الساحة العربية — لكثير من الأمور وان كان مؤيدو عبد الناصر السوريون في بيروت والقاهرة قد اجتمعوا في تشكيل جديد تقليدا للتنظيم الجماهيري المصري ، يسمى « الاتحاد الاشتراكي العربي » ونصب نهاد القاسم نفسه سكرتيرا عاما لهذا التنظيم ، ورغم النشاط الانفعالي الذي يحدث من حين لآخر ، فقد كرر نهاد القاسم زيارته للرئيس عبد الناصر في القاهرة والاتفاق الذي حدث بعد اجتماعات مغلقة طويلة في مايو عام ١٩٦٥ .

ومن الملاحظ أن من الصعب أن نشاهد أي عمل ايجابي لهذا التنظيم الجديد ، سوى أنه كان بمثابة ناد للمتفعين ، مادامت مصر لم تساعدهم بطريقة ايجابية في الاطاحة بالحكومة السورية . لقد كان هناك شيء مخز حول تورط أعضائها البارزين (رجال في الثلاثينات والأربعينات من العمر أمثال هاني الهندي ، ولؤي الأتاسي ، وعبد الحميد السراج ، الذين تقلدوا مناصب كبرى . انهم الآن قد أدينوا في فترة غير محددة بالكسل والخمود . .) .

ربما استشار نهاد القاسم عبد الناصر ، وما الذي نوقش في اجتماعات المنظمة ؟ لم نجد اجابة شافية حول هذه التساؤلات ، ولكن المرء يتوقع أن رغبة سوريا في التقارب مع مصر كانت أكثر حرارة في العلاقات بين البلدين في ذلك الوقت .

والحقيقة المؤكدة في هذا الموقف أن سوريا كانت تروم عودة العلاقات مع مصر بشكل أكثر حرارة ، ولهذا تولي هذه المهمة

جاسم علوان وهو ذلك الشاب الذي حاول احباط التمرد الذي حدث في سوريا في ١٨ يوليو خاصة في مدينة دمشق ، وفي تلك الاثناء وقف بعض الزملاء القدامى بعيديا ، وفي ذلك الوقت عاد سامي الصوفاني ليعيش دون فضولية لديه في مدينة دمشق ، أما عبد الكريم زهور فهو شخصية متفردة تتصف بالشراسة ، وقد ترك حزب البعث في مايو ١٩٤٨ .

وسط هذه الظروف غير المبشرة ، كان هناك وقت كاف لدى الناصريين السوريين ليتحدثوا فيما بينهم حتى يدركوا ابعاد الدرس الذي ادى الى فشلهم . والسؤال الاساسي هل كانوا مخطئين في قبول موقف ثانوي في حزب البعث الذي تولى رئاسة الحكومة بعد ٨ مارس عام ١٩٦٣ ، وان يقبلوا الصيغة الخاصة بحزب البعث اثناء المفاوضات الثلاثية للوحدة بدلا من الاصرار على اعادة تشكيل الوحدة الاولى مع مصر ؟ وذلك من خلال اندماجهم في حزب البعث وبشروطه ، وكان حزب البعث يدعو الى استقلالهم ، لكي يثبت قضيته على سوريا .

وهناك اجوبة كثيرة عن هذا السؤال ، فقد أكد هاني الهندي بصيغة أكيدة أنها وجهة نظره من البداية ، لقد انضم الى الحكومة واثبتت الاحداث أنه كان على صواب ، ورغم ذلك أعتقد نهاد القاسم أنه لم يكن هناك بديل عن اختيار مشرف ، ومن ناحية ثانية يعد تعاوننا هزيلا مع البعث طلبا لوحدة عربية ، وقد نبه الجنرال لؤي الاتاسي الى ذلك .

كما المح لؤي الاتاسي الى المؤلف « أنهما كانا على حق » ورغم رغبة الاتاسي الواضحة في ابعاد الشك لتعاطف البعث الذي يمكن أن يثار من تسجيلاه في المكتب : لقد أخبرت أمين الحافظ والآخرين مرارا أنهم يقتودون سوريا الى « دهاليز مظلمة » تحديا للتواجب ومنطق التاريخ .

لقد عبر عن وجهة نظره بأن الفرصة السانحة قد ضاعت ،
فلو أن أنصار الرئيس عبد الناصر كان لديهم صبر كاف لقبول
تسلط حزب البعث حتى حلول ميعاد الاستفتاء العام في سبتمبر ،
لأصبح في إمكان الوحدة الظهور الى حيز الوجود الرسمي ، ولو
حدث ذلك فربما يثبت للبعث صعوبة البقاء في مواقعهم ، وان كانوا
غير مستعدين للانفصال وأن يتحملوا مسئوليتهم ، ولكن مثل هذا
المسلك يترتب عليه الآتي :

● **أولا :** بالنسبة لحزب البعث فقد نجح في تعرية موقف
عبد الناصر والمناصرين له في دمشق . حيث وقف حزب البعث
بطريقته التقليدية ، ينشد الوحدة العربية ، حيث يشعر الآن بالانعزال
التام في سوريا ، إذ نادرا ما يحدث تقارب بينه وبين العناصر
العربية الوجودية الأخرى ، انه غير قادر في المستقبل بالمساهمة
في شيء ايجابي يتعلق بقضية الوحدة العربية وهكذا وجدت
سوريا نفسها تقف وحيدة في الساحة العربية حتى عن جيرانها .

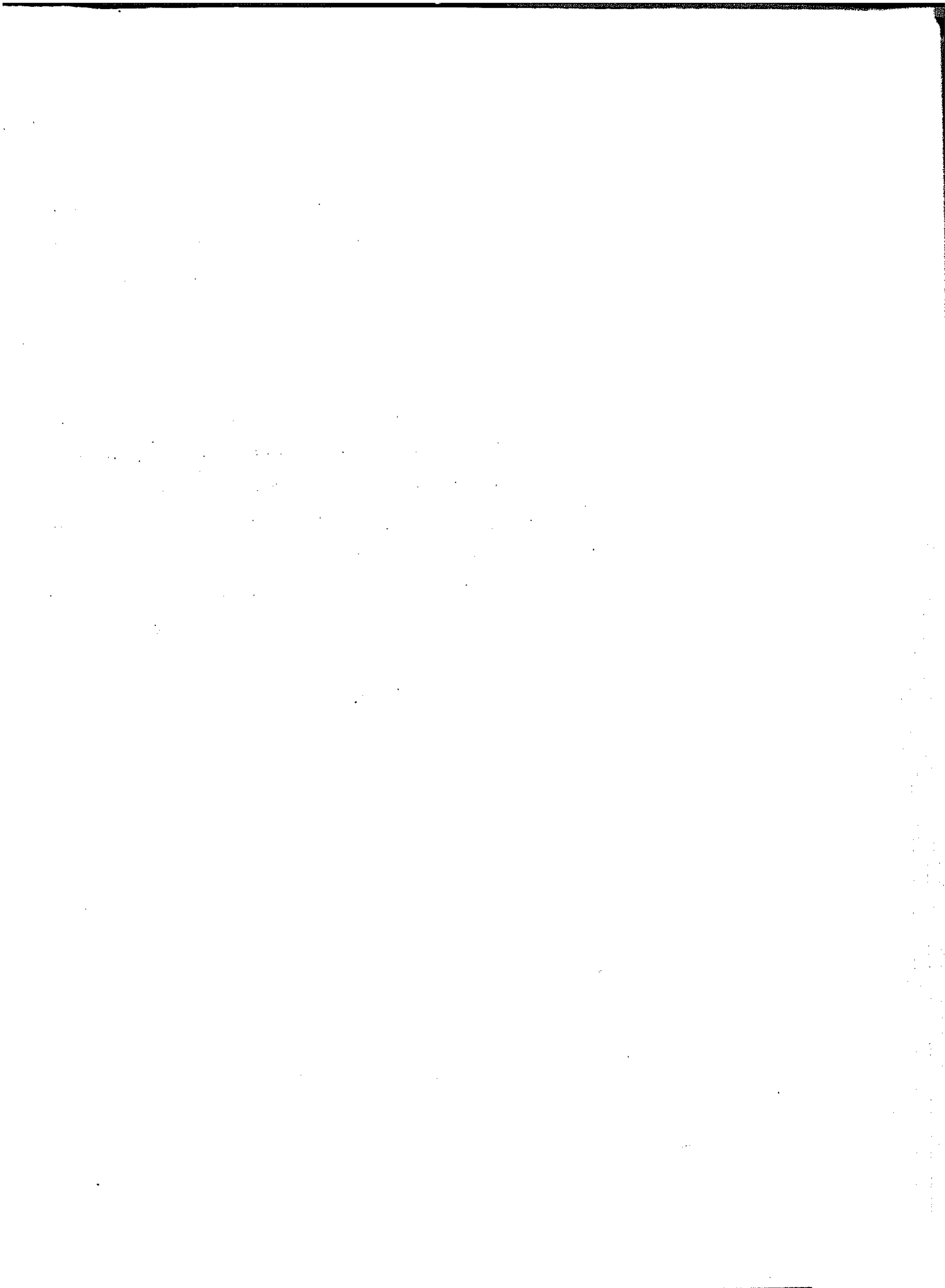
● **ثانيا :** دافع الحزب عن الديمقراطية ، والحريات المدنية،
وكذلك الحكم المدني ، واكتسب الثقة في هذا المقام في مقاومته
لدكتاتورية أديب الشيشكلي وفي نقده لحكم عبد الناصر في سوريا
بعد عام ١٩٥٨ ، بينما لم يكن غير مهتم تماما بأية سياسات عربية
أخرى .

وفي أوائل عام ١٩٦٤ كان من الصعب أن ترى مفارقات مهمة
بين حكم الجنرال أمين الحافظ ، وحكم أديب الشيشكلي ، وتوقف
نشاط الجانب المدني في الحزب نظرا لطموحات ميشكيل عفلق ،
وصلاح البيطار حيث عاد صلاح البيطار وزيرا أول ، ثم خرج ثانية
من الحزب بناء على دعوة أمين الحافظ وكذلك حزب البعث ، كما

حل «منيف الرزاز» محل ميشيل عفلق ، مع ملاحظة أن منيف الرزاز ، طبيب من أصل سوري أمضى معظم سنوات حياته العملية في الأردن ، ولم يكن له نفوذ في السياسة السورية ، وفي ذلك الوقت انضم إلى مجلس الوزراء هيئة مدنية كبيرة العدد بتأييد بعض أعضاء حزب البعث المدنيين البارزين .

ورغم أن مجموعة الضباط الذين يحملون رتبة عسكرية مثل أمين الحافظ ، كانوا أعضاء في حزب البعث ، أو متعاطفين معه ، ومع مضي الوقت أصبحت هذه الصلة بشكل مؤقت إلى حد ما ، ولأن أعضاء حزب البعث كانوا يأملون في يوم ما ، أن يستخدموا اسم عبد الناصر في تدعيم موقفهم ، ولكنهم الآن يستخدمون الجيش السوري ، ومن ثم فقد انتهى النضال بين عبد الناصر وحزب البعث ، وذلك بتسليم سوريا مرة أخرى إلى أيدي مجموعة من العسكريين الدكتاتوريين .

* * *



الفصل السادس

تخطيط القمة

- ١ - مصر والسعودية والمشكلة اليمنية
- ٢ - مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية
- ٣ - التحالف السوري المصري
- ٤ - العراق
- ٥ - حرب الأيام الستة

ان عهد المصالحة الذى بدأ بقمة القاهرة ، والذى استمر حتى عام ١٩٦٦ سرعان ما انهار بسقوط مدو ، وان كان خلال فترة الهدوء ، ظهرت بعض التطورات الايجابية مثل اجتماعات القمة فى مدينة الاسكندرية فى سبتمبر عام ١٩٦٤ ، وبعدها بعام اجتماع آخر فى « كازابلانكا Casablanca » بالملكة المغربية ، اذ شهدت هذه السنوات جهودا متواصلة من اجل تكريس الامكانيات العربية تجاه سياسة اسرائيل العدوانية ، كما اجريت مفاوضات بين مصر والسعودية وأمكن التوصل الى اتفاق بخصوص حرب اليمن ، هذا بالاضافة الى وقف الحرب الاعلامية بين عواصم الدول العربية .

كان من بين الاسباب التى أدت الى تحطيم القمة العربية قيام مجموعة من السياسيين اليمنيين والمجهولى الهوية فى جمهورية اليمن بالاستيلاء على السلطة ، وشجعت مثل هذا العمل المملكة العربية السعودية وكان من نتيجة هذا العمل ردود أفعال سلبية فى الأوساط السياسية العربية ، خاصة مصر حيث كانت سوريا تنجم أمثال هؤلاء الأشخاص الطموحين نكاية فى مصر .

وساهمت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، وكذلك الاتحاد السوفيتى فى حدوث انهيار سريع فى اليمن وذلك بتشجيع قوى النفوذ المتنافسين ، واستمر الوضع هكذا حتى نهاية العام ، وفى نفس الوقت كان العالم العربى قد انقسم على نفسه بشكل حاد ، وفى شكل محاور أيديولوجية .

ففى هذه المرة تواجه مصر محورا مكونا من السعودية والأردن وبذلك تم الغاء اجتماع القمة العربية المزمع عقده فى شهر سبتمبر بالجزائر ، ثم ظهور بوادر أزمة دولية كبرى تتدخل فيها القوى العظمى ومن ثم بات العالم مهددا بالخطر بشكل لم يسبق له مثيل منذ عام ١٩٥٨ .

وعلى هذا فان عودة الكفاح كان شيئا عارضا أو غير طبيعى بالنسبة للدول العربية ، وان أحداث اثنين وعشرين عاما من تاريخ جامعة الدول العربية يوحى بأن الحزبية هى من الأمور العادية لأعضائها ، وكان فى امكان الدول العربية التوقف قليلا لالتقاط الأنفاس واعادة تنظيم صفوفهم بشكل أكثر جدية .

ولكن من الملاحظ أنه بحلول شتاء عام ١٩٦٧ توقف النضال بين الدول العربية ، وبحماسة شديدة ، وان كانت هذه الحماسة قائمة على أساس من التناقض العميق فى الاتجاهات الأيديولوجية ، ومن ثم فمن الصعب امكانية حدوث مصالحة عربية ، مادامت النظم الحالية فى السلطة .



١ - مصر والسعودية والمشكلة اليمنية :

فى سبتمبر عام ١٩٦٢ أيد عبد الناصر الثورة اليمنية كفرصة سانحة له لتخرجه من عزلته الغربية التى فرضت عليه عقب انفصال سوريا عن جمهورية مصر العربية ، وليس مستعيد بذلك مكانته فى الشئون العربية من أجل رفعة مصر ، باعتبارها تحتل الريادة الثورية .

أن مساندة السعودية للقوات الملكية اليمنية أصبح طريقا مسدودا وأمر لا طائل منه بعد أن ذهب الجيش المصرى الى أرض اليمن يساند القوات الثورية الشعبية ، وخلال هذه السنوات بذلت جهود مضيئة من أجل إنهاء الحرب على أرض اليمن ، أولا عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية ، ثم عن طريق الأمم المتحدة كمرحلة تالية .

وفى أعقاب مؤتمر قمة الاسكندرية فى سبتمبر عام ١٩٦٤ وافق الرئيس عبد الناصر والأمير فيصل — ولى العهد — على اجتماع الأحزاب اليمنية المعارضة معا ، على أرض محايدة فى السودان ، ولكن حتى هذا المؤتمر لم يتوصل الى أية نتيجة حيث كانت هناك كثير من الأمور والمشاكل والمصالح غير قابلة للحل أو التسوية بين مصر والسعودية من جانب ، وبين الجمهوريين والملكيين من جانب آخر . ومن الناحية النظرية كان من الممكن الاتفاق على رأى عام ، بحيث تتاح الفرصة لليمن لى يقرر مصيره بنفسه من خلال المصالحة العامة دون تدخل من أية أطراف خارجية ، ولكن السؤال المطروح هو أى طرف يمتنى يمكن أن يقرر مصير اليمن ؟ وأية قوة خارجية تلك التى تحقق المبادرة بالانسحاب ؟ وبأية ضمانات ؟ أنها حقا مسائل معقدة .

لقد نشأ لدى الجمهوريين اليمنيين موقف سلبى ضد تواجد القوات المصرية على أرض اليمن ، نظرا لسيطرة هذه القوات على شئونهم . ولهذا فقد انشق بعض زعماء اليمن ليكونوا قوة ثالثة ، وحاولوا التفاوض — منفصلين — مع الطرف الآخر ، الملكييين والسعوديين وآخرين كان لهم نفوذ شخصى أكبر من أية قوة ، وخاصة شخصية مثل « أحمد النعمان » الذى كان رئيسا للوزراء وذلك فى ربيع عام ١٩٦٥ ، وكذلك شخصية مثل « عبد الرحمن الاريانى » الذى كان محتما بالوجود المصرى وكان على استعداد لتبادل الجهات النظر مع الحكومة السعودية ، وبقي صامدا متمسكا

برايه المؤيد للنظام الجمهورى ، ومعاديا ومبغضا للنظام الملكى
السابق .

وكانت مصر تؤيد ثورة اليمن لاعتبارات استراتيجية حيث ان
حدود المحمية البريطانية فى عدن متاخمة لحدود الاتحاد الفيدرالى
فى الجنوب اليمنى وكذلك العربية السعودية ، ومن ثم فقد كانت
مصر تنظر الى ثورة اليمن باعتبارها مركزا ثوريا فى مواجهة
الاستعمار البريطانى فى الجنوب العربى .

توصلت مصر أخيرا الى توقيع اتفاقية جدة مع العربية
السعودية فى ٢٤ أغسطس عام ١٩٦٥ لانهاء حالة الحرب على
أرض اليمن ، حيث توقفت فجأة التهديدات المصرية بغزو الأراضى
السعودية ، التى كانت ترسل المساعدات منها الى
الملكيين اليمنيين ، وسافر عبد الناصر فجأة الى جدة لتبادل
الاحضان الحارة مع الملك فيصل (وكان قد تولى الحكم بدلا من أخيه
سعود فى نوفمبر ١٩٦٤) وتوصل كل من عبد الناصر و فيصل الى
اتفاق يقضى باجتماع الجانبين اليمنيين الملكى والجمهورى فى
« حرض » ، وهى قرية قريبة من الحدود السعودية ، وذلك بهدف
ترتيب الأوضاع بانشاء نظام انتقالى بعدها ينظم الطرفان استفتاء
عاما على مستقبل البلاد ، ويتم ذلك خلال عام من تاريخه وستشرف
لجنة (سعودية مصرية) مشتركة فى تلك الأثناء وهى فترة الهدنة
التى تتوقف خلالها كل المساعدات العسكرية الخارجية الى الجانبين
فى اليمن ، وعلى القوات المصرية أن تستعد من الآن للانسحاب من
كل أرض اليمن على أن تستكمل جلاءها الكامل قبل التاريخ المحدد
للاستفتاء .

ولكن من الملاحظ على اتفاق جدة (بين عبد الناصر و فيصل)
فى ٢٤ أغسطس عام ١٩٦٥ أنه تم دون استشارة اليمنيين فى جدة ،

ولأحتى بتدبر ما كان اليمينيون يفكرون فيه ، على افتراض أن ما اتفق عليه عبد الناصر وفيصل سيكون مقبولا للجمهوريين والملكيين فى اليمن ، ورغم ذلك فان اليمنيين كانوا أول من قلل من أهمية اتفاق جدة ، فقد تم حشد كل القوى المتنافرة فى مؤتمر حرض ، وبذلك أصبح الطريق مسدودا بالنسبة لرغبة الجمهوريين والملكيين ، فقد أراد الملكيون نظاما مؤقتا يعلن بعده عن قيام « الدولة الإسلامية اليمنية » كوسيلة لتأجيل اعلان النظام الملكى ، أو النظام الجمهورى ، ولكن أصر الجمهوريون على « لقب الجمهورية » ، وأكثر من ذلك غير مستعدين لأن يشغل أفراد عائلة الامام المخلوع أية مناصب أسياسية بأى شكل من الأشكال .

ولم يكن معروفا على وجه التحديد ان موقف كل من المصريين والسعوديين كان سببا فى عناد ورفض كل الأطراف اليمنية قرارات اتفاق جدة ، وفى نفس الوقت كان كل من عبد الناصر وفيصل يحاولان فقط كسب الوقت أثناء مؤتمر جدة ، حيث كان هدف عبد الناصر منع أى جدل حول موضوع اليمن حينما يتم اجتماع القمة العربية فى « كازابلانكا » بالمغرب وحتى يكون أمام القوات المصرية متسع من الوقت لانسحابها من أرض اليمن .

أما فيما يتعلق بموقف فيصل ، فقد كان يهدف تجنب هجمات القوات المصرية ، وفى نفس الوقت تم ابرام اتفاق بين السعودية وأمريكا بشراء أسلحة دفاع جوى (انجليزية أمريكية) بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار ، وذلك على أثر فشل مؤتمر حرض .

ومما لا شك فيه أن مضمون اتفاقية جدة يمثل فشلا للسياسة المصرية ، التى تنص على انسحاب القوات المصرية من أرض اليمن ، على الرغم من تظاهر القوات المصرية بأنها كانت تتمنى

فشل مؤتمر حرض بين الأطراف اليمنية المتصارعة ، ولكن مع مرور الوقت كان الفشل أمرا محتوما كما سنرى بعد قليل . اذ برزت اعتبارات جديدة تمنع القاهرة من سياسة المواجهة ، ولكن ذلك لم يبد في الأفق خلال المدة من أغسطس الى نوفمبر ، حيث جو المصالحة بين الدولتين العربيتين (مصر والسعودية) كان هو المظهر الوحيد في الأفق العربى .

لقد اعتقد كثير من الملاحظين فى مؤتمر حرض ، أن معاندة اليمنيين (الطرف الجمهورى والملكى) كان عملية نفسية ، والملاحظ أن المصريين أبقوا على عبد الله السلال — وهو يثير الفتن والقتل للجمهوريين — بالقاهرة ، بينما رجل الساعة القوى فى اليمن هو « حسن العمري » رئيس الوزراء ، وكان معروفا أنه سيبقى فى العاصمة صنعاء ، تاركا الوفد الجمهورى فى حرض تحت رئاسة كل من الاريانى والنعمانى ، وكان من المفترض فيهما انهما من الشخصيات المعتدلة ، ولكن الأحداث أثبتت أن كلا من الاريانى والنعمانى أظهرتا عنادا شديدا ، ليس حبا للمصريين ، وليس ابقاء للنظام الملكى المخلوع ، ومن جانب آخر ظهر أن العربية السعودية كانت ترحب بتسوية عادلة لصالح النظام الملكى المخلوع فى مواجهة النظام الجمهورى الذى كان يمثل موقفا شديدا الصلابة ، وربما يكون سبب توتر الموقف بين جانبيى المفاوضين ، أن كلا الجانبين الجمهورى والملكى قد تعودا على تلقى المساعدات المالية الخارجية بسخاء ومن ثم يودان استمرار هذا الوضع بدلا من التوصل الى تسوية نهائية فى مؤتمر حرض ، وفض أسباب الخلاف والنزاع بينهما .

وعلى هذا أرجئت محادثات حرض حتى ٢٠ فبراير ، ولكنها لم تستأنف ثانية منذ هذا التاريخ ، وبحلول شهر مارس كان عبد الناصر يعلن أن جيشه قد تم اعداده ليبقى لفترة غير محددة ،

ثم جدد تهديداته بمواجهة القواعد السعودية مرة أخرى ، وبمثل هذه التصريحات حكم على اتفاقية جدة بالموت قبل تنفيذها .

ومما لاشك فيه أن سبب تهديد المصريين بالبقاء في اليمن يرجع بالدرجة الأولى الى تصريح وزير الدفاع البريطانى فى ٢٠ فبراير بقوله : « ان القوات الانجليزية سيتم جلاؤها عن قاعدتها فى عدن بجنوب اليمن بحلول عام ١٩٦٨ » مما جعل القيادة العسكرية المصرية تقابل هذا التحدى باستمرار بقائها باليمن .

ومن المحتمل أن القيادة المصرية تلقت وعودا بمساعدة السوفيت وامدادها بما تحتاج اليه من أسلحة ، وان كان هذا احتمالا بعيد الحدوث .

أو ربما يكون موقف الملك فيصل هو السبب فى توتر القيادة المصرية ، وتهديداتها بالاستمرار العسكرى على أرض اليمن ، وذلك حينما أعلن عن عقد « المؤتمر الاسلامى » من الدول الاسلامية لى يعقد هذا المؤتمر فى مكة . ومن الأمور اللافتة للنظر أن الملك فيصل قام بعدة زيارات رسمية للأقطار الاسلامية ، وتصريحاته العديدة التى تدعو الى التضامن الاسلامى ، الأمر الذى أوحى الى القاهرة أن مثل هذه السياسة تعد تحديا لسياستها ، ومن المعلوم أن القاهرة كانت قد أنشأت « المؤتمر الاسلامى » عقب قيام ثورتها فى عام ١٩٥٢ .

ولقد لاحظ المراقبون السياسيون أن زيارات الملك فيصل تقتصر على الدول الاسلامية المعتدلة — غير الثورية — فلم يقم بزيارة سوريا والجزائر ومصر ، وكانت أهم سمة لهذه الدول الاسلامية التى قام بزيارتها أن علاقاتها مع مصر تتسم بالفتور ، وعلى سبيل المثال قام الملك فيصل بزيارة شاه ايران ، وكانت

العلاقات بين مصر وإيران يشوبها التوتر والكراهية خاصة بين شخصى عبد الناصر ومحمد رضا بهلوى .

وفى شهر ديسمبر عام ١٩٦٥ حينما وصل مؤتمر حرض الى طريق مسدود ، كان الملك فيصل مازال يواصل زيارته الرسمية نكاية فى مصر ، فذهب فى نهاية يناير لزيارة عمان كضيف على الملك حسين ، كما قام بزيارة تركيا والسودان وباكستان والمغرب وتونس (وكان رئيسها الحبيب بورقيبة الذى كان معاديا للرئيس عبد الناصر) كما قام الملك فيصل بزيارة الأصـدقاء الثوريين لعبد الناصر غريبى الأطوار وهما الرئيسان المسلمان لغانا ومالى .

ولقد لاحظ المراقبون للأحداث أن جعبة الملك فيصل احتوت على الكثير من المتناقضات ، فكيف يتم التواءم بين الاستقامة الدينية المتمثلة فى الملك فيصل والملكية الفكاھية المتمثلة فى الملك حسين ، كذلك بين الملك فيصل وكل من : شاه ايران والحبيب بورقيبة ذوى الاتجاه العلمانى فضلا عن اتجاهات القادة الأتراك .

وعلى الجانب الآخر كانت الحكومات التى اقترب منها الملك فيصل ليس لها رغبة فى الشجار مع مصر ماعدا ايران وتونس ، وكان الملك فيصل لا يهتم بمثل هذه الجوانب ، ومستعدا نفسيا لتحمل هجوم مصر عليه ، وذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا كانتا تستخدمان فيصل ليعيد تنشيط النظم الدكتاتورية ، أو تنظيم المنطقة فى تحالف يساند الغرب ، وان كان هذا رأى مشكوكا فيه ، فليس من المنطق أن يكون هذا هو الهدف الأساسى لكل من الرياض ، ولندن ، وواشنطن . ان اصرار فيصل المتكرر ، بعد مهاجمة المصريين له ، انه لن يكون تحالفا أو ينظم حملة ضد مصر ، بل انه يرغب فى تشجيع عبد الناصر الزعيم البارز لأكبر دولة عربية اسلامية . ولاشك أن زيارات فيصل المتكررة أتت بنتيجة عكسية متناقضة مع ما كان يهدف اليه الملك فيصل .

لم يرحب أحد من العالم العربى بحدث القمة العربية مثلما رحب فيصل وحسين لأن عبد الناصر قدم اطار عمل للتعايش السلمى بين الدول العربية ، وكان عبد الناصر هو الزعيم الوحيد بين الزعماء العرب الذى بإمكانه الدعوة الى عقد قمة عربية ، وهو الذى بإمكانه أن يفعل ذلك ، حتى السوريون قبلوا حضور القمة العربية كوسيلة ضرورية لتخفيف ضغط القاهرة الساخن عليهم .

وكان القرار ، أى قرار ينهى حدث القمة ، كان حتما أن يكون قرارا مصريا ، ولقد كان خطأ أوليا بالنسبة لدور فيصل أن يتخيل أن بالإمكان تولى شئون المبادرة بدلا من عبد الناصر ، وأن يوسع دائرة نشاطه وقاعدته ، وهو دون أن يدري كان يسعى الى هدم اتفاق جدة . ولهذا يحق للمرء أن يتساءل : ما المعنى الحقيقى لمؤتمر جدة ؟ من أى منطلق قوة أو ضعف كان فيصل وعبد الناصر يتفاوضان ؟ لقد كان طبيعيا أن تبدى صحافة القاهرة ألمها لكى تؤكد أن عبد الناصر قد أجهد نفسه بتهديداته لمهاجمة الأراضى السعودية قبل لقاء جدة . وقد أبدى فيصل مخاوفه من أن مؤسسته العسكرية والسياسية ستنتهار لو واجهتها مثل هذه الأزمة .

ومن استقراء صحافة القاهرة ، فان عبد الناصر ذهب الى جدة باعتبار أنه القائد المظفر .. صانع السلام .. ورحل عن جدة — باعتراف السعوديين — وهو يعتقد أن الثورة تمخض عنها النظام الجمهورى فى اليمن ، كان لزاما على مؤتمر حرض وما يليه من اجراء استفتاء أن يصادق على مثل هذه النتيجة التى فى ذهن عبد الناصر ، وعلى هذا فان القوات المصرية ستسحب من أرض اليمن بعد أن تكون قد أدت مهمتها على أكمل وجه ، لتبدأ بعد ذلك فى مواجهة اسرائيل ، وهكذا أكدت مصر دورها التاريخى والريادى فى الوطن العربى .

أما عن وجهة النظر المعاكسة لاتفاق جدة ، كما هو فى مخيلة كثير من الزعماء العرب ، فهى تصور أن عبد الناصر وهن عزمه ، وضعف على أرض اليمن بعد جهد متواصل على مدى ثلاث سنوات ، ومن ثم فإن سياسة عبد الناصر تعد سياسة فاشلة ، وأنه هزم على أرض اليمن ، ولهذا فقد كان عبد الناصر يبحث عن مخرج يحفظ له ماء وجهه حينما ينسحب بجيشه من اليمن .

ولكن لو حدث هذا فإن كثيرا من تداعيات الأحداث سوف تترتب عليه ، اذ سينهار صمود الجمهوريين فى مؤتمر حرص لانهم يعتمدون فى موقفهم الصلد ، على تأييد مصر لهم ، وقواتها التى ما تزال مرابطة على أرضه . كما سيترتب على ذلك اعتراف الجمهوريين بالملكين على قدم المساواة ، وثالثة هذه النتائج أنه سوف يحدث رد فعل سيىء للزعامة المصرية خارج الحدود تحت صدمة هذه الهزيمة ، وستظهر مرة أخرى كما حدثت فى انفصال سوريا عام ١٩٦١ من الجمهورية العربية المتحدة ، ويقول كثير من الزعماء الشامتين بقولهم : « ان الثورة المصرية كانت غير قادرة على ضبط الأحداث فى أراض عربية أخرى ، وهى التى ورطت نفسها فيها عن كذب » .

وحقيقة ان مثل هذا التورط أثار ردود فعل غامرة مضادة ، اذ كانت اليمن أرض اختبصار للنضال من أجل انتصار المد الثورى المصرى خارج حدود الوطن ، ولو قدر للملكيين الانتصار كان هذا سيشكل ضربة قاضية للنفوذ المصرى ، والمد الثورى فى كثير من أرجاء الوطن العربى وربما ينعكس هذا على الأوضاع الداخلية فى مصر ، التى كانت تعاني أزمة اقتصادية حادة بسبب حرب اليمن هذه ، والشعب يتحمل فوق طاقته .

وفى الحقيقة ان وجهتى النظر المتناقضتين فى اتفاق جدة ، لا نجد ما يبررها ، ورغم ذلك فإنها تعكس تباين المفساهيم التى

سادت بطريقة واضحة بين القاهرة والرياض ، بينما تهرب الزعماء الجمهوريون اليمنيون في حرض (وكانت القاهرة تشجعهم قليلا) حيث باشر الملك فيصل حملته من أجل التضامن الاسلامى ، كأنه قد افترض أنه صاحب اليد العليا ، وأن ذلك عارض به عبد الناصر في مؤتمر جدة ، وأنه آجلا أم عاجلا فان الجمهوريين اليمنيين سيتم ارغامهم على أن يجتمعوا حيث ان مصر لم تعد تتحمل أن تساند عنادهم ، ولقد كان على حق ، فان المصريين اعتبروا اليمنيين بمصدر غيظ كبير ، ولم يبدووا احتراما لهم بصفة خاصة ، ولكنه اخطأ في افتراض أنهم سلموا بالهزيمة .

لقد كان عبد الله السلال رئيسا سوريا ، ولم يتخذ من الاجراءات منذ حدوث انقلابه العسكرى عام ١٩٦٢ الا أقل القليل ، وكان الرئيس الرسمى لجمهورية اليمن ، وكان يذيع اعلانات طنانة بين حين وآخر ، كما أعلن نفسه مشيرا ، وشارك عبد الناصر وعبد السلام عارف ونيكيتا خروشوف Nikita Khrushchev في جولة نيلية على يخت عبد الناصر عام ١٩٦٤ .

وقيل ان عبد الناصر شرح لخروشوف الذى انتابه الغيظ (١) (مجرد انى أردت أن أريك ما اضطررتى الى أن أتحمله) وبعد ما يقرب من عام بعد اجتماع جدة كان عبد الله السلال في منفاه بالقاهرة بينما كان العمري رئيس مجلس الوزراء وآخرون يديرون نظام الحكم في صنعاء .

وفى يوم ١٢ أغسطس ١٩٦٦ عاد عبد الله السلال فجأة الى اليمن — صنعاء — ثم طرد مجلس الوزراء من مقارهم وأصبح

(١) يشير المؤلف بأنه رجع الى الملحق الصحفى السوفيتى بالقاهرة .

النعمان بدلا من العمرى رئيسا للوزارة ، وهو الذى نصب نفسه بنفسه ، أما الارياىى ومعه اربعون من أتباعه فقد هربوا الى القاهرة وتخلف عدد آخر تم اعدامهم كما حاول اللاجئون مقابلة الرئيس عبد الناصر ولكن دون جدوى ، كما رفض طلبهم بمغادرة مصر ، ولهذا فقد اشتكوا بمرارة لرجال الصحافة . وقد أبقى المصريون على سرية المفاوضات التى أجريت فى أغسطس مع ممثلى السعودية فى الكويت ، واتهمت جمهورية مصر العربية العمرى بأنه كان مهتما كثيرا بالجرى وراء طموحاته فى جنوب شبه الجزيرة العربية ، أكثر من اهتمامه بحل المشاكل اليمنية .

وقد زعم العمرى أيضا أنه عندما زار الكسى كوسيجين Alexei Kosygin القاهرة فى شهر مايو السابق ، فإن السلطات المصرية منعتة من مقابلة رئيس الوزراء السوفيتى (ربما خشى المصريون تكرار انهيار لقاء السلال وخروشوف) وعندما نجح العمرى أخيرا فى رؤية كوسجين قبل رحيله بساعة ، وطلب المزيد من إرسال السلاح السوفيتى ، رد كوسجين أنه قد أرسل من قبل ما يكفى لتسليح جيش قوامه ٥ ملايين جندى ، وعندما طلب السلال تسليم اللاجئين اليه رفضت القاهرة بطريقة مهذبة ، ولكن عودة عبد الله السلال الى السلطة لن تحدث دون اقتناع المصريين ، وكان رمزا مناسبا لتصميمهم لايجاد أفضل وضع لهم باليمن ، والآن لم يعد هناك أثر للاتفاق الودى ، وتفضل عليهم عبد الله السلال بخدمة ، وذلك باعطائهم تأييدا يمينا لحملة حرب العصابات المصرية المعززة لأول مرة ضد الانجليز فى جنوب شبه الجزيرة العربية .

أما عن النعمانى والارياىى اللذين ارتابا كثيرا فى أن الجمهورية العربية المتحدة على استعداد للتضحية بسعادة اليمن أكثر من

طموحاتها العريضة ، فقد ندما ندما شديدا على عنادهما في مؤتمر
حرض ، وفي تلك الأثناء تحدث الملكيون عن مثل هذه المخاوف في
أن طموح الملك فيصل ليروج لتنظيمه الاسلامي الجديد ، ربما يجعله
يساوم في غير صالحهم في تعامله مع عبد الناصر (٢) .

كان الموقف داخل اليمن متأزما الى أقصى حد ، بين الجمهوريين
والملكيين ولكن بانتهاء عام ١٩٦٦ تم حسم الأمر لصالح الجمهوريين
اليمنيين . فقد اختفت مطامح المؤتمر الاسلامي الذي كان يدعو
ويروج له الملك فيصل سواء بالنسبة للنظم الثورية أو غير الثورية ،
اذ هاجم عبد الناصر الاقتراح منذ الشتاء السابق ، وفي يوليو
أعلن عبد الناصر رفضه حضور اجتماع القمة العربية في وقت
لم تصل فيه المحادثات المصرية السعودية في الكويت الى أية
نتائج . ومما يؤكد هذا الفشل عودة عبد الله السلال الى صنعاء
كرئيس للجمهورية .

ان الملك فيصل لم يساوم من خالف ظهر الملكيين ، كما أنه لم
يتمكن من تجميع التأييدات الكافية من الدول التسع التي قام
بزيارتها خلال العام الماضي ، كما أنه لم يتمكن من تشكيل تحالف
ذى أهمية من نظم محافظة أخرى تقف ضد المصريين ، فربما
تستر زعماء كل من : باكستان وتركيا والسودان وليبيا والكويت
وكذلك المملكة المغربية على أن يقفوا في جبهة واحدة ضد مصر ،
ويسببوا لها مضايقات ويكيلوا لها الاتهامات ، ولم ترغب أية دولة

(٢) انظر التحليل الممتاز للتطورات اليمنية في صحيفة الايكونومست
المصادرة في ١٠/٨/١٩٦٦ وتم اقتباس الفقرات بعاليه من هذا التحليل .

فى مجابهة سياسة مصر ، حتى الملك حسين لم يجد فى نفسه الشجاعة الكافية لمجابهة مصر(*) .

وهكذا وجد الملك فيصل نفسه فى وضع دفاعى على الرغم من الجهود المبذولة ، والأموال التى أنفقها سدى فى شراء صفقة المقاتلات النفاثة ، والصواريخ من ماركة « هوك » بالإضافة الى أجهزة الرادار التى تم شراؤها خلال هذا العام من بريطانيا وأمريكا والتى تستخدم كرادع ضد غارات قاذفات القنابل المصرية لأن الأطقم الجوية الأرضية لم تتمكن من استخدام مثل هذه الأسلحة .

وفى ١٨ ديسمبر كسب المصريون جولة دبلوماسية لتضاف الى خسائر الملك فيصل ، وذلك حينما سمحت السلطات المصرية بحق اللجوء السياسى للملك سعود شقيق الملك فيصل ، الذى أخذ ينتقد بشدة سياسة أخيه من خلال اذاعة وصحافة القاهرة ، وهكذا فضل الملك المخلوع الإقامة فى القاهرة كعاصمة ثورية اشتراكية عربية أفضل من قبوله الدعوة للعودة الى وطنه الرياض .

* * *

٢ - مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية :

منذ انعقاد قمة يناير عام ١٩٦٤ ، استغل الملك حسين أول فرصة أتاحت له ليكسب احترامه فى الدوائر الثورية وقام بعدة زيارات متكررة للقاهرة ، وقف فيها مع عبد الناصر فى موكب رسمى فى سيارة مكشوفة ، يشق بها شوارع القاهرة ، وتحيط بها

(*) خطب وتصريحات عبد الناصر ، ج ٥ ، ص ٣٥٣ وما بعدها - تحليل للسياسات العربية - خطاب بمناسبة عيد الثورة ١٣ لسنة ١٩٦٥ .
(المترجم)

الجماهير الغفيرة ، واعترف كذلك بجمهورية اليمن ، كما تقبل راضيا الزعامة المصرية على الوطن العربى ، كما لم يعترض على قرارات قمة القاهرة التى تدعو الى تأسيس منظمة « التحرير الفلسطينية » وتكوين جيش لها (برغم المشاكل التى قد تحدث للملك حسين من جراء ذلك) .

كما لم يعترض الملك حسين على انشاء القيادة العربية الموحدة تحت قيادة « قائد مصرى » بهدف الدفاع عن أعمال تحويل رواند نهر الأردن فى كل من سوريا ولبنان والأردن ، وأدرك الملك حسين كذلك أنه من أجل عبد الناصر قبل كل هذه القرارات ، ولكن لم يتبادر الى ذهنه أن الأحداث ستتطور سريعا مع اسرائيل ليحدث التلاحم الدامى ، وعلى هذا انساق الملك حسين وراء عبد الناصر دون أن تكون حساباته دقيقة بالنسبة للمستقبل القريب .

وهناك أسطورة عربية مفادها : أن قضية فلسطين توحد الدول العربية عندما يكونون منقسمين على أنفسهم ، كما يمكن القول بأسلوب أكثر دقة ، أنه عندما تكون الدول العربية فى حالة مزاجية معتدلة لابد أن يتعاونوا معا ، وذلك يحتم ايجاد تعبير فى الاتفاقية العربية « كل هذا لنتجنب العمل على أرض فلسطين » .

ولكن العرب عندما يختارون أن يتشاجروا ، فان القضية الفلسطينية — عن طيب خاطر — تصبح موضوع النزاع ، أما اذا حدث أن احدى الدول العربية أثارت العداوات مع اسرائيل فان ذلك يثير مخاوف الآخرين من الدول العربية حفاظا على سمعتهم السياسية .

لم يكن نزاع الملك حسين مع منظمة التحرير الفلسطينية الا أنها السبب الحقيقى لنهاية شهر العسل مع عبد الناصر . كما كان هناك سببان آخران للشقاق مع عبد الناصر :

● السبب الأول فى جمع شمل النضال العربى من أجل إنهاء الصراع الخفى بين عبد الناصر وفيصل . فقد سمح للملك حسين أن ينحاز الى جانب فيصل ، ولهذا وافق ووقع على « التنظيم الاسلامى » المقترح من قبل الملك فيصل منذ قام فيصل بزيارته فى يناير ١٩٦٦ وكان الملك فيصل يصرح بين الحين والآخر، أن مثل هذا التجمع الاسلامى ليس موجهاً ضد سياسة الجمهورية العربية المتحدة ، مما يكون سبباً مباشراً بارتقاء الجمهوريين اليمنيين فى أحضان عبد الناصر .

● السبب الثانى : فيما يختص بالشقاق الذى يمثل ضغطاً على القاهرة من قبل اليساريين فى سوريا ، وكان التكتيك السورى هو انتهاز أية فرصة لينتقدوا النظم الرجعية ، وبصفة خاصة مع الأردن حيث الحكومات المحافظة وسلطتها المفروضة على منظمة التحرير الفلسطينية .

لقد كان هدف سياسة البعث السورى هو الضغط على الأردن لتحدث شرخاً فى القمة العربية وقراراتها التى ينظرون اليها بحقد شديد ، ولكى يجبروا الجمهورية العربية المتحدة على حتمية التحالف مع النظم الثورية فى الوطن العربى ضد تلك الدول المحافظة .

حقيقة أن الأردن لم تكن تخشى من اقدام اسرائيل لتحويل روافد نهر الأردن ، بل كانت تخشى من الم شروع الذى وضع موضع التنفيذ وهو اقامة « سد المخيبة » بالأردن على نهر اليرموك وأن هذا الم شروع له جوانب اقتصادية مهمة بالنسبة للأردن ، ولا يشكل أى ضرر للمصالح الاسرائيلية ، ومن ثم فالأردن لا تكاد تشكو أبداً لأن الدول العربية الأخرى كانت ملتزمة بدفع جزء كبير من التكاليف بنسب متفق عليها .

وأُسندت العملية الى « شركة مقاولات خاصة » ببناء السد العالي ، وان كان هذا يوحى بمدى التقارب بين عمان والقاهرة في مواجهة أى عمل من جانب إسرائيل ، وان كان هذا على حساب العلاقات السورية المصرية ، كما كانت هناك مشروعات أخرى لم توضع موضع التنفيذ نظرا لعدم توافر الحماية العسكرية ضد هجمات إسرائيل المتوقعة .

كما ترتب على هذا أن منظمة التحرير الفلسطينية أصبحت تواجه مشكلة جديدة سببها وجود الفلسطينيين بالأردن ويشكلون ثلثى عدد سكانها ، كما أن الأردن معرضة لخطر المواجهة مع إسرائيل بشكل مباشر ، نظرا لطول الحدود الأردنية مع إسرائيل وهذا يتطلب جهدا عسكريا من الدفاعات على طول الحدود المشتركة .

كما كانت منظمة التحرير الفلسطينية لها تقدير كبير في نظر كثير من الدول العربية ، وبهذا يمكن أن تكون المسئولية الكاملة واقعة على كاهل منظمة التحرير الفلسطينية بشكل مباشر . ولهذا كان اختيار « أحمد الشقيري » زعيما لمنظمة التحرير الفلسطينية يبدو كأنه يؤكد أن « المنظمة ستبقى بدون فعالية » لأن أحمد الشقيري بصفته محاميا فلسطينيا ومتقدما في السن ، كما كان سفيرا لاسعودية بالأمم المتحدة ، ومعروفا عنه أنه يتصف بالانتهازية والدجل ، وعلى هذا كان رد الفعل لدى الفلسطينيين سيئا للغاية وبمثابة صدمة لهم ، وخيبة أمل لدى اللاجئين الفلسطينيين . وان كان أول عمل طالب به الشقيري هو تكوين « جيش التحرير » من المجندين الفلسطينيين في الأردن ، وبالتالي يمكن وضعهم على الحدود للدفاع عن الأردن وحدودها الطويلة مع إسرائيل .

وكان الأمر مختلفا بالنسبة للأردن ، إذ كانت تخشى خوض حرب مع إسرائيل في وقت غير مناسب وغير مستعدة لها . كما

كانت العلاقات بين الملك حسين وأحمد الشقيرى على خير مايرام ،
وان كانت هناك بعض المشاكل قد حدثت خلال الفترة من يناير الى
مارس ١٩٦٦ مما عكس صفو العلاقات بين الشخصيتين ، وفى ٢٠
أبريل أعلنت الحكومة الأردنية أنها بصدد الحصول على طائرات
نفائة أمريكية الصنع ، وان الحكومة الأردنية رفضت عرضا سوفيتيا
بشراء طائرات الميج ، بواسطة القيادة العربية الموحدة ، وبسعر
أقل من الطائرات الأمريكية (٣) .

ولكن الملاحظ أنه بعد اعلان تسليم الجيش الأردنى بأيام
قليلة ، ألقت السلطات الأردنية القبض على ٢٠٠ شخص من
المخربين من بينهم عدد من البعثيين ، والشيوخيين ، وأعضاء من
الحركة القومية العربية ، وفيهم أعضاء من منظمة التحرير الفلسطينية
فى عمان ، الأمر الذى جعل العلاقات بين الملك حسين والزعيم أحمد
الشقيرى تصاب بالتوتر الشديد ، لدرجة أن أحمد الشقيرى اشتكى
كثيرا من أن الملك حسين كان مشغولا ولم يتسع وقته لمقابلاته فى
حين أتاحت له مشاغله بأن يقابل وفدا رياضيا إيرانيا .

وفى هذه الأثناء اتهم الملك حسين الزعيم أحمد الشقيرى بأنه
كان يقوم بتسهيل نشر الشيوعية (ودليله على ذلك أن قام أحمد
الشقيرى بزيارة بكين ، وأعلن تأييده للسياسة الصينية وتحدث
عن ارسال بعض المجندين فى جيشه الى فيتنام بهدف التدريب على

(٣) بعد عدة أشهر ادعى مصدر أمريكى أن الطائرات المطلوبة تم
تسليمها للأردن ، ولكن الجمهورية العربية المتحدة اتهمت الأردن فى مارس ١٩٦٧
بالاستيلاء على الأموال العربية الخاصة بإنشاء سد المخيبة على نهر اليرموك ،
واشترت بها طائرات أمريكية ولهذا أعلن ممثل الأردن أن مدفوعات مجلس
الدفاع العربى كانت ٣٦ مليون دولار ، وأن مساهمة مصر فى هذا المبلغ كانت
مدفوعة بالعملة المصرية التى لا قيمة لها .

حرب العصابات) وفيما بعد أعلن الملك فيصل توقف مساهمة
العربية السعودية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

وأوضح أحمد الشقيري أن الهدف من تدريب الفلسطينيين في
الجيش الفيتنامي هو اكتساب الخبرة ، فضلا عن مساهمة الجيش
الفيتنامي في تحرير فلسطين بعد تحرير فيتنام ، ولكن في ١٤ يونية
أعلن الملك حسين على الملأ انتهاء كل تعاون مع منظمة التحرير
الفلسطينية ، وأعلن الشقيري والزعماء السوريون أن تحرير الأردن
أولا من الملك حسين يأتي أمرا ضروريا وخطوة أولى لتحرير
فلسطين .

وكانت الجمهورية العربية المتحدة ترقب الأحداث التي شهدتها
المنطقة العربية ، وبرغم تقارب العلاقات المصرية الأردنية ،
فإن التزامات عبد الناصر القومية كانت تحتم عليه الوقوف بجانب
منظمة التحرير الفلسطينية بنشاط ملحوظ ، وكان لها دور ايجابي
في مواجهة التحرشات الاسرائيلية عبر الحدود المشتركة ، وأصبحت
منظمة التحرير الفلسطينية قوة سياسية بجانب أنها قوة عسكرية
وذلك بفضل المساعدات المالية التي كانت تقدمها دمشق للشقيري
رئيس المنظمة .

وبرغم ما ساد المنطقة العربية من توتر فإن مصر استمرت
على موقفها دون حدوث أى تغيير ، وإن كان موقف الملك حسين
ضايقها كثيرا نظرا لتذبذبه من جانب الى آخر ، حيث كان يظهر ميله
الى محور الملك فيصل بعد أن وقع على قرارات مؤتمر القمة
الاسلامى ، ولقد سمحت مصر لاذاعة صوت فلسطين أن تبث
برامجها وتصريحات أحمد الشقيري من خلال الاذاعة المصرية .

صبرت السلطات المصرية طويلا على موقف الملك حسين
واستمر الوضع هكذا حتى أول سبتمبر ، وأعلن عبد الناصر في

٢٣ ديسمبر بعد طول انتظار أن موقف الملك حسين مثل موقف الملك فيصل وكذلك الحبيب بورقيبة ، وأنه على استعداد لبيع القضية العربية بنفس الطريقة التي باع بها الملك عبد الله عام ١٩٤٨ فلسطين (والملك عبد الله هو جد الملك حسين والذي عقد مناوشات سرية مع الاسرائيليين قبل دخول الجيوش العربية أرض فلسطين عام ١٩٤٨) .

وفي خطاب لعبد الناصر يوم ٢٣ ديسمبر عام ١٩٦٦ أعلن :
(أن الملك فيصل أعلن عن قيام التحالف الاسلامي بالهام من أمريكا في مواجهة القومية العربية ، وأن الملك حسين هز ذيله عرفانا بفضل أمريكا عليه) كما أعلن عبد الناصر بعد ذلك بشهرين بقوله :
(ان ملك الأردن الفاجر . . . الفاسق . . .) وقد احتجت الأردن على مثل هذا الهجوم الشديد ، وقطعت علاقاتها بمصر فوراً وسحبت بالتالى سفيرها من القاهرة .



٣ - التحالف السوري المصري :

حدث تقارب قوى بين الجمهورية العربية المتحدة وسوريا ، وهما النظامان الثوريان المتنافسان ، وهذا التقارب يعد تطورا له أهمية عظمى ، لقد كان موقف القمة العربية يكره حزب البعث السوري بهدف عزله عن العالى العربى . وكانت مصر حقيقة تتزعم هذا الاتجاه ، فقد كان الهدف من الصداقة بين عبد الناصر وفيصل والحسين هو محاصرة حزب البعث فى مجال السياسة العربية ، كما كان هدف حزب البعث كذلك هو التقارب مع الأنظمة الثورية ليس من الناحية الأيديولوجية انما أيضا من الناحية السياسية ، الأمر الذى أدى الى التقارب بين النظم الملكية : الأردنية والسعودية .

ونتيجة لتباعد الأنظمة الملكية من النظام الثورى المصرى ،

حدث تقارب قوى وسريع بين حزب البعث السورى ، والقاهرة ،
وذلك لاصباغ الشرعية على نظامهم فى سوريا ، هذا التقارب
المصرى السورى أدى الى لقاءات قمة بين مصر وسوريا ، وهذا
أدى بالتالى الى المساواة بين الجانبين ، على عكس ما كان عليه
الموقف بين الدولتين منذ سنوات قريبة . وفى هذه الأثناء ساد مبدأ
بين الزعماء العرب الثوريين أن تكون المشاركة على أساس المبدأ
الذى أقره المتحالون وهو « من كل حسب قدرته ولكل حسب
حاجته » .

ومما هو جدير بالذكر أن زعماء حزب البعث السورى والعراقى
أقترفا خطأ فادحا مدمرا أثناء مفاوضات الوحدة ، انهما كانا يصران
على اعلان وحدة اندماجية بدلا من قيام تحالف ثلاثى بسيط فى بداية
الأمر الذى كان يشغل بال وفكر عبد الناصر ، ويسأل لماذا هذا
الاصرار العنيد ؟ فى وقت لم يكن يستطيع فيه أن يتبين من الذى
كان يحكم سوريا والعراق ؟ ظل هذا الخاطر يخامر فكر وبال
عبد الناصر طوال محادثات الوحدة فى القاهرة .

وفى دمشق سلم ميشيل عفلق وصلاح البيطار وآخرون
وهم الذين تفاوضوا فى القاهرة ، مقاليد الزعامة الى عصبة
أصدقاء أمين الحافظ ، ولم يختفوا من الساحة ، واستبقى ميشيل
عفلق لحالة معنوية باعتباره أكبر رجل فى دولة لحزب البعث ،
لقد نصب البيطار كرئيس للوزراء ، وكان منيف الرزاز يدير شئون
الحزب ، وبقي الثلاثة فى وفاق تعاونى مع أمين الحافظ ، ومادام
عفلق والبيطار فى الساحة فقد استمر تقارب الحكومة السورية
مع القاهرة كرمز للوحدة السورية المصرية ، وبسبب عقدة
الذنب فهم يشعرون نحو عبد الناصر بالود والصداقة ، وأنهم
لا ينبذون الفكرة كلية ، وهذا ما حاول تأكيده كل من أمين
الحافظ ، وفهد الشاعر ، ومحمد عمران وضباط آخرون .

ولكن الملاحظ أن هؤلاء كان يتحداهم مجموعة أخرى من ضباط ومدنيين أقل كثيرا منهم في السن ، ولم يشاركوهم في الظروف التي مروا بها ، وهؤلاء تحركوا وهم ذوو ميول مختلفة أيديولوجيا ولهم طموحاتهم الشخصية ، بعضهم كانوا أعضاء في أقليات دينية من العلويين والدروز ، الذين يسكنون في المناطق الفقيرة . وفي أقاصي سوريا ، وكان أكثرهم ظهورا شخصيات مثل صلاح جديد ذلك الرجل الغامض المنافس لزميله « علوي عمران » الذي تمكن من ازاحته كرئيس للهيئة في ديسمبر ١٩٦٤ ، وكان أكبر المدنيين الجديرين بالذكر ثلاثة أطباء بشريين ، كلهم في منتصف الثلاثينات وهم : نور الدين الأتاسي وإبراهيم ماخوس ويوسف زعين ، وهؤلاء الثلاثة تحلوا بالصبر ازاء تصرفات أمين الحافظ ، وحدث تقارب مع صلاح الدين البيطار فيما يتعلق بالشئون العربية وهؤلاء قد ألقوا باللوم على أمين الحافظ نظرا لاستعداده لحضور مؤتمر القمة العربية الذي دعا اليه المصريون وذلك بدلا من سياسة الضغط السياسي من أجل الكفاح لخوض حرب ضد إسرائيل . وكان البعثيون في سوريا لا يقدرّون تجربة عبد الناصر في مصر ، ولو أن أعضاء البعث السوري لم يطبقوا نظام التأميم الذي طبق في مصر ، لأن المسألة لم تكن واضحة أمامهم خاصة لكل من ميشيل عفلق والبيطار حيث كان شاغلهم الوحيد هو تطبيق أيديولوجية البعث على الوحدة العربية ، ولهذا فإن هذه الوحدة — في نظرهم — ماركسية ، اجتماعية ، راديكالية ، ومن هنا نشأ الصراع الطبقي (٤) .

(٤) لقد تضايق الجناح الماركسي لحزب البعث ، وخاصة عند نشر مقالات صلاح الدين البيطار في صحف البعث في دمشق ، وبيروت ، التي هاجم فيها بشدة مفهومهم عن الثورة الاشتراكية ، والوحدة العربية ، وأعلنوا أن الماركسية ليس لها مكان في العالم العربي « مقتبسة من صحيفة الأهرام في ١٦ أكتوبر عام ١٩٦٥ » .

ولأشهر مضت من عام ١٩٦٥ شاركت هذه المجموعة في السلطة بشيء من الصعوبة مع أصدقائهم في مرحلة الدراسة ، وأصبح زعين رئيسا للوزراء ، كما عين الماخوس وزيرا للخارجية ، والاتاسى عضوا بمجلس الرئاسة وترك منصبه كرئيس للهيئة ، ولقد اكتسب الحزب العسكرى غالبية مناصب القيادة الاقليمية السورية لحزب البعث واصبحت القيادة الوطنية — بأعضائها السوريين وغير السوريين — تحت زعامة الرزاز ، وبقيت هذه المجموعة متعاطفة مع أمين الحافظ وهم الذين أداروا ظهورهم لمبادئ حزب البعث ، وكانوا يستغلون مناصبهم لقضاء مصالحهم الشخصية^(٥) وكان من الصعب عليه أن يتعرف على أحد من أصدقائه القدامى ، وقد أعلن الاتهامات الموجهة اليهم ، الأمر الذى أدى الى مواجهة مكشوفة بين الفريقين المتناحرين ، كما أعلنت القيادة القومية حل القيادة الاقليمية ، حتى صدور اشعار آخر ، وأخذت على عاتقها الاشراف على الحكومة السورية ، ولا شك أن هذا المسلك أدى الى استقالة حكومة زعين ، وحل بدلا منه أمين الحافظ كرئيس للوزارة ، ولكن سرعان ما أسندها الى صلاح البيطار ، وأعيد صلاح جديد (وهو خصم قديم لمحمد عمران) من منفاه بأسبانيا ليتولى وزارة الدفاع وأصدر البيطار بيانا يدين فيه — على وجه الخصوص — التدخل العسكرى فى السياسة ، وذهب محمد عمران سرا الى القاهرة لاجراء محادثات مع عبد الناصر حول تقارب البلدين^(٦) .

لقد ساهمت الاتهامات التى وجهت للضباط ، وكذلك عودة الضباط الفجائية الى مدم الرغبة فى تولى المناصب العليا فى

Al-Jaridan

(٥) نشر نص حديث ميشيل علق فى صحيفة الجارديان

فى ٩ يناير عام ١٩٦٦ .

(٦) نشر النص فى صحيفة الأحرار بتاريخ ٥ يناير ١٩٦٦ .

الجيش ، لأن شعبية أمين الحافظ كانت فى تدهور مستمر من جراء تلك المعارك مع مجموعة الضباط ، التى لا طائل منها والتى استمرت لمدة عامين .

وعلى ضوء تاريخ سوريا فيما يتعلق بالانقلابات العسكرية التى حدثت منذ عام ١٩٤٩ ، يتبادر الى الذهن ، مدى استطاعة أى زعيم أن يكون له تأييد واسع النطاق فى صفوف القوات المسلحة من عدمه ، فمنذ عام ١٩٤٩ حتى ٢٣ فبراير عام ١٩٦٦ شهدت سوريا تسع حكومات متتالية ، وفى آخر انقلاب تم هدم بيت أمين الحافظ بالمدفعية ، كما لقي عدة مئات حتفهم فى شوارع سوريا ، كما تم القبض على أمين الحافظ ، وكذلك على صلاح البيطار ، وميشيل عفلق ، وعمران ، والرزاز وآخرين ، كما عاد الأطباء الثلاثة الى مناصبهم .

كما أصبح نور الدين الأتاسى رئيسا للدولة بدلا من أمين الحافظ ، كما تولى منصب رئيس أركان الجيش الجنرال جديد ، كما نصب شخص غير معروف وزيرا للاتصالات ، كما سمح لخالد بكداش بالعودة الى سوريا من أوروبا الشرقية لأول مرة منذ غادرها فى عام ١٩٥٨ .

أما فيما يتعلق بالجنرال جديد فقد نصب نفسه سكرتيرا لرئاسة حزب البعث الوطنى الاقليمى ، ومعروف عنه أنه العقول المدبر للانقلاب العسكرى ومن الملاحظ أن القيادة الوطنية توقفت عن العمل مع مرور الوقت .

ومن الملاحظ أنه منذ أخرج حزب البعث منافسيهم الناصريين من الحكومة والجيش عام ١٩٦٣ ، اقترح بعض المعلقين أن سوريا اكتسبت نظاما ثابتا وحكما مستقرا ، وبعد كل هذه

الأحداث أصبح لا يوجد على الساحة سوى حزب البعث السوري، والعيب في هذا التحليل أن البعث لم يكن متماسكا، فالمدنيون كانوا تحت رحمة العسكريين. فالشعور بعدم الثقة والاستقرار هو السمة السائدة بين كل الأطراف. فبعد ستة أشهر قاد ضابط يدعى سالم حاتم حملة عسكرية على بيت أمين الحافظ، وقام بمحاولة انقلاب ضد الرجال الذين ساعدتهم ليتولوا السلطة، إلا أنه فشل وهرب إلى الأردن، وهناك ندد بالنظام الجديد في دمشق ووصفه بأنه جبهة للشيوعيين (وفي حرب عام ١٩٦٧ عاد سالم حاتم إلى دمشق، وتم القبض عليه بعد ادانته بالخيانة).

لم يكن الانقلاب الذي حدث في فبراير هو الذي أبعد مؤسسي حزب البعث عن السلطة في سوريا فقط، إنما ساهم هذا الانقلاب في زعزعة مكانة الحزب في الأقطار العربية، وجدير بالذكر أن جبران المجدلاني العضو الحاكم في لبنان كان موجودا في دمشق لكي يحضر اجتماع القيادة القومية، ولكن حدث انقلاب فبراير، وتم القبض عليه باعتباره مؤيدا للنظام القديم، كما تم القبض على زعماء الحزب بتهمة القيام بنشاط غير قانوني (٧).

كذلك استنكر حكام سوريا الجدد القاء الحكومة اللبنانية القبض على الذين انتقدوهم، على أساس أن النزاع كان نزاعا أخويا داخل الحزب، ودون جدوى بحثت السلطات اللبنانية إطلاق سراح جبران المجدلاني، ولكن تمكنت الحكومة السورية من القاء القبض عليه بواسطة اللبنانيين الموالين لهم، وظل معتقلا في دمشق لمدة عام دون تهمة محددة.

(٧) لم يكن لدى الحكومة اللبنانية أي تعاطف خاص بقيادة الانقلاب، ولا ادانة عامة للانقلاب اللاقانوني في حد ذاته.. حزب البعث اللبناني كمنظمة غير مصرح بها، ومناقض للقانون بالتدخل علنا تحت لافتة حزبهم.

وجدير بالذكر أن كلا من ميشيل عفلق وصالح الدين البيطار
تمكننا من الهروب الى بيروت ، كما أن القائمين على الانقلاب
احتقروهما نظرا لاستمرارهما في احتضان مبادئ الوحدة العربية
والتمسك بشعاراتها وتقربهم من ذلك الرجل القابع في القاهرة
(يقصد الزعيم عبد الناصر) الذي أذلهم في محادثات عام ١٩٦٣
ومع هذا فانهم الآن يتقدمون لبناء روابط تكون أكثر تقاربا مع
مصر منذ حدث الانفصال عام ١٩٦١ ، ان هذا يعد وهما في
نظر قادة الانقلاب .

لم يكن الزعماء السوريون الجدد مهتمين بضم الوحدة
العربية ، من أجل قيام الوحدة في حد ذاتها ، بل كانوا تواقين
أكثر من أسلافهم لكي يروا نهاية مرحلة التعايش السلمي مع هؤلاء
الرجعيين ، ولن يترددوا في محاولة لدفع مصر الى قيام تحالف
ضد الرجعيين ، فان احدى خططهم كانت محاولة دفع قضية
الشقيري ومنظمة التحرير الفلسطينية ضد الملك حسين ، كما
كانوا يحاولون مساعدة النظام القائم بالعراق ، ولو أن هذا المسلك
سيسبب المشاكل للقاهرة ، اذ لم تكن استراتيجية القائمين على
السلطة هناك أن ينتهجوا سياسة تتفق مع سياسة عبد الناصر .

والجدير بالذكر أن عبد الناصر استجاب — بحذر شديد —
واستقبل في خلال شهر يونية عام ١٩٦٦ وزير الخارجية ماخوس ،
ووافق عبد الناصر — بعد هذه المقابلة — على تبادل التمثيل
السياسي والدبلوماسي بين القاهرة وسوريا ، وبعدها سافر وزير
الخارجية المصري محمود رياض ، الذي عمل سفيراً لمصر في
سوريا قبل اعلان الوحدة عام ١٩٥٨ ، وتعد هذه أول زيارة رسمية
لسوريا قام بها مسئول مصري منذ قيام الوحدة ، وفي هذه الأثناء
كان السوريون يسعون الى إلغاء القمة العربية المزمع عقدها

بالجزائر فى سبتمبر ، الأمر الذى دفع الرئيس عبد الناصر الى الاعلان فى ٢٢ يوليو بأنه لن يكون لديه رغبة فى عقد اجتماع مع الرجعيين ، حتى يغيروا أسلوب سياستهم .

ان السوريين مازالوا يضغطون أكثر ، وذلك بتشجيع الغارات التى يقوم بها الفلسطينيون ، بهدف توريث جيشهم فى مفاوضات عسكرية مع الاسرائيليين على طول خط الهدنة ، ومن ثم غقد ساد المنطقة قلق وتوتر نتيجة هذا الطيش السورى غير المحسوب .

وبما أن عبد الناصر لم يعد قادرا على مناشدة الرؤساء العرب عقد قمة عربية ، فانه دعا رئيس الوزراء السورى زعيم لزيارة القاهرة فى ٧ نوفمبر ، ووقع معه معاهدة دفاع مشترك ، وذلك فى ظل عودة العلاقات السياسية بين البلدين منذ حدوث الانفصال .



٤ - العراق :

كان من الضرورى على العراق أن تحتوى الهجوم السياسى على سياستها ، كما كان عليها أن تساند السياسة المصرية لتمتع بتأييد الجناح اليسارى القوى فى العراق .

والجدير بالذكر أن الجزائر كانت تلعب نفس الاتجاه سابقا ، ولكن فى الوقت الحاضر فانها تلعب دورا هامشيا بعيدا عن الأحداث ، فقد كانت الاطاحة بأحمد بن بىلا فى يونية عام ١٩٦٥ ضربة للنفوذ المصـرى وكان من الطبيعى — على الجانب الآخر — أن يرشح العراق لهذا الدور ، فهى من الناحية

الاستراتيجية تقع على طول الجانب السوري ، هذا بالإضافة الى ثلاث دول أخرى ، وسكانها كثيرو العدد ، ولها جيش كبير الى حد ما ومعد اعدادا جيدا . هذا بالإضافة الى دخل يترولى معقول ، ولكن من الناحية غير المباشرة ، فان انهيار القمة كان راجعا في جزء منه الى فشل العراق في تنفيذ هذا الدور ، تاركة النظام المصري بين الراديكالية في دمشق والنظام المحافظ في كل من الرياض وعمان .

لقد كان العراق مجالا مفتوحا للطموحات والدسائس المتنافسة منذ سقوط النظام القديم عام ١٩٥٨ بازاحة حزب البعث ، ففي نوفمبر ١٩٦٣ تحرك الرئيس عبد السلام عارف ليقيم صداقة حميمة مع القاهرة ، ويضع ثئون الدولة في بغداد في أيدي تحالف قوى من الضباط والمدنيين . ويعهد اليهم بالمحافظة على هذا التشكيل الذي كان بمثابة حجر الزاوية في سياسة العراق العربية ، ومع ذلك فقد كان وراء هذا المبدأ مجال فسيح لانفتاح أيديولوجي ، ومعركة من أجل الاستحواذ على السلطة خاصة فيما يتعلق بالمسائل الداخلية التي استمرت في العراق ، وكان لابد من مواجعتها .

لقد استنفذ تمرد الأكراد الذين يعيشون في المناطق الشمالية من العراق كل اهتمامات الجيش العراقي ، وقوض هيبة الحكومة منذ عام ١٩٦١ ، كما استنفذ تمرد الأكراد الموارد الاقتصادية ، في وقت كانت فيه العلاقات العراقية مع تركيا وإيران الجارتين اللعربيتين — اللتين يمتد الأكراد عبر حدودهما — غير مستقرة .

وفي مايو عام ١٩٦٤ وافقت الحكومتان : العراقية ، والجمهورية العربية المتحدة أن تكونا اتحادا لمدة عامين ، وبمرور الوقت ضاع هذا الهدف وأصبح في طي النسيان ، لم يكن لعدم الثقة أو التنافس ، مثلما حدث من قبل وجعل العلاقات المصرية

السورية تتسم بالقلق والتوتر ، ولكن الملاحظ أنه بسبب عدم تحقيق الاستقرار السياسى داخل العراق ، وأيضا لأن الاحتياجات العراقية كما كان يفهم عبد الناصر جيدا ، يعلن أن من الصعب للغاية تنسيق المؤسسات الكبرى ، وعلى الجانب السياسى قدمت ميثاقا لتشكيل اتحاد اشتراكى عربى عراقى ، وهو منظمة تحل محل الأحزاب الموجودة على نمط الاتحاد الاشتراكى العربى فى مصر ، ولكن لم يكتب لهذه الجهود أن تتقدم كثيرا ، إذ لم يستطع النظام الاقتصادى الجديد أن يدار بفعالية ، وذلك لنقص فى الخدمة المدنية الكافية ، وعلى هذا فشل الاتحاد الاشتراكى العربى لأنه لا يوجد توافق بين الأحزاب المختلفة يسارا ويمينا نحو البيانات الأساسية ، ولأنها صدرت عرفيا من سلطة عليا من خلال رجال عسكريين يفتقرون الى الحساب التنظيمى مع السياسيين المدنيين .

لقد أعلن وزير شئون الوحدة فى تعليق له عن العجز فى مواجهة جدل العاملين : أن العقبة الأساسية هى فشل الاتحاد الاشتراكى العراقى أن يكون له جذور ، وفى رأيه أن هذا الفشل يعزى الى المفاهيم المختلفة للاشتراكية .

وأضاف الى قوله : « بالنسبة لبعض المجموعات ، فالاشتراكية تعنى العدالة الاجتماعية ، بينما بالنسبة للآخرين تعنى الاشتراكية الماركسية متضمنة كل قوى الانتاج والتجارة ، وتحت هذا المفهوم للاشتراكية فان الدولة يجب أن تستولى على كل ثروة البلاد » .

كان الرئيس عبد السلام عارف رجلا محافظا ، وأكثر وضوحا من عبد الناصر فى مثل هذه الأمور حينما أعلن عبد السلام أن « القومية العربية يجب أن تقوم على السلام ، ان مبادئنا تنبثق من تقاليدنا ، اننا لن نأتى بالجديد منها » .

حاول عبد الرحمن البزاز رئيس الوزراء من سبتمبر عام ١٩٦٥ الى أغسطس ١٩٦٦ والمدنى الوحيد الذى رأى منذ عام ١٩٥٨ أن يطبق حلا معتدلة لمشاكل البلاد مع التأكيد بالألا يلجأ الى مزيد من قرارات التأميم مع اتخاذ موقف تصالحي نحو تمرد الأكراد وعلاقات متطورة مع جيران العراق ، ليس مع الدول المحافظة : ايران وتركيا والكويت والسعودية والأردن ولكن أيضا مع البعث السورى ، وأيضا مع الجمهورية العربية المتحدة وحدث تقارب بطيء نحو وحدة مصرية عراقية معروضة .

كان عبد السلام عارف يؤيد هذه السياسات ، وبعد وفاة الرئيس عارف فى حادث طائرة هيليوكبت فى أبريل عام ١٩٦٦ تلاه فى منصبه أخوه الجنرال عبد الرحمن عارف ، وكان جل اهتمام البزاز الرئيسى أن يضع نهاية للحرب الكردية ، فالشروط التى قبلها الأكراد فى يونية عام ١٩٦٦ لم تتضمن المطالب الأساسية من أجل حكم ذاتى ، حتى ان البزاز كانت لديه حاسنة طيبة ليقدم ضمانات لنواياه الطيبة (وفى ١١ نوفمبر وبعد ثلاثة أشهر سلم البزاز مكتبه الى جنرال آخر ، وقد احتج الزعيم الكردى بأن تأكيدات البزاز لم تكن كافية ولم تحقق الشرف والكرامة ، وأن التاريخ هو الذى سيحكى عما اذا كانت المشكلة الكردية فى طريقها الى الحل ، أو بعبارة أخرى كانت بمثابة نار بلا لهب . . نار من تحت الرماد) .

وبرغم السياسات التى مارسها اخوان عبد الرحمن عارف والبزاز ، والتى كانت تتفهمها القاهرة ، عاشت العراق مرحلة مأساوية ، اذ قام عارف عبد الرازق فى ١٥ سبتمبر عام ١٩٦٥ — أى بعد عشرة أيام من تنصيبه رئيسا للوزراء — بالسعى الى خلع عبد السلام عارف من الرئاسة تحت شعار الوحدة القومية

مع مصر ، بينما كان عارف في كازابلانكا يحضر مؤتمر القمة ، وعام شقيق الرئيس عارف بهذه المؤامرة ، مما اضطر عبد الرازق الى الهروب للقاهرة ، ولكن لم يسمح له بالبقاء فيها ، واضطر للعودة ثانية الى العراق حيث حاول القيام بانقلاب آخر ، وتم القبض عليه ، ووضع في السجن ، وقد كان من المشكوك فيه ان تكون للقاهرة يد في مثل هذه الحماقات والمؤامرات ، وشهدت العراق مرحلة من التوتر والقلق ، فلقد استنكر عبد الرحمن عارف تمرد عبد الرازق وطيشه وعدم تقديره للأمور .

أما في دمشق — في هذه المرحلة — حيث تمكن مجموعة من الشباب الفوضويين من القفز الى السلطة في شهر فبراير ، مما شكل عقبة أمام النظام القائم في العراق ، حيث طلبت الحكومة السورية من شركة البترول العراقية المملوكة للغرب أن تدفع مبالغ كبيرة كضرائب لاستمرار الامتياز من أجل ضخ البترول في أنابيب عبر سوريا من شمال العراق الى البحر المتوسط ، ورفضت الشركة مثل هذه المطالب ، وفي ديسمبر عام ١٩٦٦ أغلقت الحكومة خط الأنابيب ، فسوريا تدرك يقينا أنه لا يمكنها أن تتحمل المخاطرة بمبلغ ٢٨ مليوناً من الدولارات في العام كضرائب امتيازات ، والشركة ستعوض مثل هذه الضرائب بزيادة الانتاج ، ومن المعروف أن حوالي نصف انتاج العراق يعتمد على خط الأنابيب ، وكانت قيمة الضرائب المقررة ٢٥٠ مليون دولار سنوياً .

ان مثل هذه المطالب السورية تشكل ضغطاً اقتصادياً وسياسياً على بغداد ، مما قد يدفع النظام القائم في العراق الى القيام بأعمال عنيفة ضد العناصر الراديكالية أو تأمين شركة البترول وكان على الحكومة العراقية أن تختار بين أمرين كلاهما صعب : التأمين أو الانهيار ، وتم توقعي هذا ، ففي ٢ مارس عام ١٩٦٧

توصلت سوريا وشركة بترول العراق الى تسوية مرضية ، اذ قدمت شركة بترول العراق تنازلات ضخمة الى سوريا لتنهى الأزمة القائمة فى بغداد ، وقدم السوريون كذلك تنازلات ، « ولكن ليس من أجل سواد عيون النظام العراقى » بل ربما كانوا يرغبون فيما هو أكثر من الأموال ، ولو أن هذه المسألة كانت محل أخذ ورد لأنها برغم أهميتها فقد كان السؤال الملح هو : هل النظام السورى يستسلم للنظام المصرى المعتدل ، أو للنظام الاتحاد السوفيتى المتشدد ؟ ، ولو كان هذا قد حدث فكيف تم اقناعهم به ؟ .

* * *

٥ - حرب الأيام الستة :

بحلول الأشهر الأولى من عام ١٩٦٧ كانت الدول العربية تعيش حالة من الفوضى والقلق والتوتر ، وكان اجتماع مجلس جامعة الدول العربية فى منتصف شهر مارس دون أن يتوصل الى أى قرار ، الا قرارات حادة بالشجب والاستنكار وكذلك التهديد والتشهير بالتفرقة العنصرية فى الولايات المتحدة ، وهكذا لم يعد أى تأثير لمؤتمرات القمة العربية ، فحتى الآن لم يتم استغلال روافد نهر الأردن وكذلك انشاء القيادة العسكرية الموحدة ، هذا بالإضافة الى عدم انشاء منظمة التحرير الفلسطينية ، كل هذا بسبب نقص التمويل المالى والافتقار الى التعاون : حيث ان الأردن والسعودية تقاطعان اجتماعات مجلس دفاع جامعة الدول العربية ، وارتفعت الأصوات الكثيرة بضرورة طردهما من عضوية مجلس جامعة الدول العربية ، كما أبدى كثير من الأعضاء (ليبيا والسودان ولبنان والكويت وكذلك العراق) استيائهم الشديد من الانشقاق الأيديولوجى الحاد بين القاهرة ودمشق وصنعاء .

وعلى هذا تحالفت عمان والسعودية ، معتقدين أن الشقاق لن يسبب لهم ضررا ، كما فضلوا أن تظل العلاقات طيبة مع كل الأطراف ، وكرهوا الضغوط عليهما لينحازا الى الأغلبية ، وعلى هذا استمر الطعن والتشهير الأيديولوجي الذي يمارسه السوريون وكذلك عمليات التخريب التي يمارسها المصريون ، كما اعتبرت العراق — فى نظرهما — دولة محررة بواسطة الجمهورية العربية المتحدة ، وليس بواسطة سوريا ، فى وقت كانت فيه لبنان بؤرة للمؤامرات والدسائس ، بينما كانت الحكومات فى كل من ليبيا والسودان والكويت ذات أنظمة متميزة .

لم يكن صعبا أن نتخيل فى أوائل مايو عام ١٩٦٧ أن درجة التوتر المتصاعدة فى منطقة العالم العربى يمكن أن تؤدى الى نوع من اندلاع العنف العسكرى ، لقد كان النزاع بين كل من الثوريين والمحافظين العرب قد وصل الى أقصى درجات التوتر ، فى حين بدت المعركة التقليدية ضد اسرائيل على هامش الأحداث ، وغجأة ظهرت اسرائيل على مسرح الأحداث فى الأسبوع الأول من شهر يونية عام ١٩٦٧ ، وكان الأمر يبدو كأنه كرة قدم بالنسبة للعرب ، ركلات يقوم بها السوريون الساخطون ، وعندئذ ترد الكرة مرة أخرى عن طريق عبد الناصر ، وبالطبع اتخذ الاسرائيليون لأنفسهم وجهة نظر مختلفة الى حد ما ، لقد أصبح الموقف العربى بمثابة ركلات لاعبي كرة القدم ، وكان لعبد الناصر مواقف أكثر أهمية يقوم بها ، بدلا من شن حرب ضد اسرائيل ، فقد أعلن مرات عديدة : ان تحرير فلسطين لا بد أن ينتظر الى وقت آخر حتى ينتهى من تحرير الدول العربية ، ومن أجل نشر الثورة الاشتراكية وأيضا من أجل اعداد الجيوش العربية ، لقد أثار كثيرا من القضايا لدرجة أن ثارت الشكوك فى أنه سينوى فى وقت ما على تحرير فلسطين ، وعلى أية حال لم يكن عام ١٩٦٧ من أجل هذه الحرب ، فكثير من جيشه قد

تمزق وتلطح فى وحل اليمن ، وخزانتة خاوية الوفاض ، ويتكاثر عليه الانجليز والأمريكان بجانب الملوك العرب ، فى وقت كان شاغله الأول فيه أن يؤمن قاعدته الأساسية : مصر والمشاركة السوفيتية بجانب زعامته للييسار العربى .

حتى علاقة عبد الناصر مع اليسار أصبحت مهددة ، اذ تفجرت مشاكل عديدة جعلت التحالف بين عبد الناصر والبعثيين متوترة للغاية ، فبدلاً من ردعهم من استفزاز اسرائيل ، نجده يشجعهم بالتصدى للتهديدات والاستفزازات الاسرائيلية ، ويحرضهم بالانتقام ، ففى هذه الحالة لو أن عبد الناصر حاول أن يعوق اسرائيل ويتصدى هو بنفسه ، فانه بذلك يخاطر بشمن الحرب ، ولو ترك السوريين بدون حماية ، ففى هذه الحالة قد كشف نفسه أمام العرب بأنه غير جدير بالثقة ويكون بهذا غير ثابت فى عزمه ، ولا يوجد أى رصيد عملى لكلامه ، ومن ثم يكون عاجزاً عن تقديم الحماية لسوريا .

لقد اختار عبد الناصر طريق المغامرة التى لم يحسب لها أى حساب ، فكان عليه أن يتخلص من قوات الطوارئ الدولية التابعة للأمم المتحدة والمتمركزة فى شبه جزيرة سيناء ، وبعد أن نفذ هذه الخطوة كان لابد أن يتخذ الخطوة التالية ، وهى فرض الحصار ضد الملاحه الاسرائيلية فى شرم الشيخ ، التى كانت تمثل نقطة ضعف فى موقف عبد الناصر من اسرائيل ، وهو التنازل الوحيد الذى أجبر عليه كنتيجة من نتائج حرب عام ١٩٥٦ وهذا ما كان يعيره به الأردنيون وكذلك السـعوديون ، أنه لن يجرؤ على تنفيذ مثل هذا العمل .

ولكن الأحداث تطورت ووصل بها عبد الناصر الى مدى بعيد ، ومن الصعوبة بمكان أن تحدد ماذا كان هدفه الأول ؟ وبذلك ذهب

عبد الناصر فى موقفه فيما وراء التصدى لاسرائيل ، فقد كان احراز نصر سياسى على اسرائيل امرا ميسورا ، وبعدها يتلقى الهتافات والتصفيق والتأييد من قبل العرب جميعا .

ولكن من الملاحظ أن عبد الناصر لم يبدأ بمواجهة اسرائيل انما بدأ بمواجهة سوريا ، التى بدأت تعبىء الشعب من أجل معركة التحرير ، ومما يلفت نظر المراقبين السياسيين أنه رغم مضى أكثر من عشرين عاما فى مناورات حزبية عربية سواء كانت داخلية أو خارجية ، فان توجهه السياسى كان السعى نحو التخلص من ملكى الأردن والسعودية أكثر من اهتمامه بحرب اسرائيل أو التحرش بها ، وكانوا تواقين الى أن يتأكدوا أن عبد الناصر سيصعد الحرب ضد هما ، أو على أقل تقدير استمرار الحرب الاعلامية ضد هما ، وعندما أمد السوريون الفدائيين الفلسطينيين بقاعدة عمليات عسكرية داخل اراضى سوريا ، كانوا يعلمون أن الملك حسين كانت لديه مخاوف أكثر من اسرائيل ، وخاصة عندما تقدمت حرب العصابات نحو اسرائيل عن طريق حدود الأردن ، واضطرت اسرائيل فى نوفمبر عام ١٩٦٦ الى القيام بعمل انتقامى ثأرى ضد قرية أردنية تقع على الحدود ، لقد اجتاحت الضفة الغربية موجة من الهياج والثورة ، واحتج سكانها الفلسطينيون على مدى ضعف الجيش فى مواجهة اسرائيل .

وقد أعلن السوريون وبعض الفلسطينيين أن الطريق الى تل أبيب يمر من خلال عمان . وفى أواخر مايو عام ١٩٦٧ تفجرت عربة محملة بمتفجرات مهربة من سوريا عند محطة أردنية تقع على الحدود ، وترتب على ذلك أن لقي عدد كبير حتفه ، مما استفز الحكومة الأردنية وكانت النتيجة قطع العلاقات الدبلوماسية مع

دمشق ، هذا مجرد مثال ليدل على نوع المعارك التى كانت سوريا تريد أن تخوضها فى ذلك الوقت .

لقد كانت اتهامات الملك حسين دفاعية بطريقة ايجابية وعندما طار نجاة الى القاهرة فى ٣٠ مايو ليوقع على التحالف مع عبد الناصر ، فقد صادق على منطق عبد الناصر وسياسته ، وبهذا تم نسف الميثاق الاسلامى ، وأقنع الملك حسين عن مشاركة الملك فيصل ، فقد غير موقعه وموقفه بسرعة هائلة . ولكن الملاحظ أن هذه سياسة مؤقتة ، ومرتبطة بالموقف المتأزم ، ولم يكن هذا مطمحاً مؤكداً له . برغم نجاح موقف عبد الناصر ضد اسرائيل ، فإنه لم يكن مديناً بشئ للملك حسين ، وفى بهجة الانتصار فإنه سيجد كفته أرجح .

ولكن الملك حسين لم يكن له مكان لكى يختبئ فيه ، فإنه لو لم يأت لزيارة عبد الناصر ، فإن أى نجاح مصرى على اسرائيل سيتركه تحت رحمة أعدائه تماماً ، ولو أن لعبة عبد الناصر سارت الى الأسوأ ، ومن ناحية أخرى فإنه لايزال أكثر أماناً لكى يظهر التضامن أكثر من أن يبدو راكباً على ذيل الحصان الاسرائيلى ، وبالطبع كانت حساباته خاطئة ، مكافأته على تحالفه هذا — غير المحسوب — حدثت بعد أسبوع باختفاء : بيت المقدس ، وبيت لحم وهاروت نابلس ، كل هذه المواقع اختفت من مملكته ، وأيضاً دفع فيضان جديد من اللاجئين الفلسطينيين ، وترتب على ذلك حدوث مشكلة فى الضفة الغربية ورغم ذلك نان من النتائج أن تكون له سلوى ان لم تعد مصر اهتمام اسرائيل ، أو الجمهورية العربية المتحدة . لقد كبد نصر اسرائيل الملك حسين ضياع الضفة الغربية ولكن ربما يكون ذلك أفضل من ضياع عرشه ، أو بمعنى آخر فإن تقارب الملك حسين من عبد الناصر فى هذا الوقت العصيب ، ربما يكون ذلك أنقذ عرشه من الضياع .

* * *

الفصل السابع

محور عبد الناصر وحسين والمقاومة الفلسطينية ١٩٦٧ - ١٩٧٠

- ١ — النقطة الفاصلة
- ٢ — حركة المقاومة الفلسطينية
- ٣ — مؤتمر الخرطوم
- ٤ — الأردن والفدائيون
- ٥ — حرب سبتمبر الأهلية
- ٦ — وفاة عبد الناصر وميراثه



من الملك حسين الى الرئيس عبد الناصر في

: ١٩٧٠/٩/٢٦

((اننا لم نفكر .. ولن نفكر في المستقبل في تصفية

المقاومة الفلسطينية التي نمت وترعرت تحت حمايتنا))

لقد كانت حرب يونية بمثابة صاعقة البرق التي حولت كل السياسات العربية الداخلية الى حطام .. لم يعد الزعماء العرب راكبي خيل في سباق من أجل السيادة والنفوذ في سلوكهم القديم الوافر ، لم يتبق لهم اليوم سوى ان يحملقوا في الحطام ، ويحاولوا أن يأخذوا شيئا عديم الفائدة من كارثتهم الشاملة ، لقد كانت في بثاعتها هزيمة عسكرية لمصر والأردن وسوريا ، امتد أثرها الى الأقطار العربية الأخرى بطريقة مؤثرة أيضا ، فعلى مر الأيام توقفت الزعامة المصرية فجأة عن أن تكون ذات طموح جامح ، وبالكاد فان لديهم منافسة على بقايا نفوذ حيث لم يتبق لهم أي نفوذ .

لقد فقدت النزاعات الأيديولوجية القديمة معناها ، وبعدها تمكن الاسرائيليون من هزيمة الناصرية المصرية ، وكذلك البعثية السورية ، والهاشمية الأردنية ، فهم قطاع عريض من العرب تم هزيمتهم بكل سهولة ، ففيما مضى كان طبيعيا أن يصبح عبد الناصر وحسين حليفين متقاربين .. الكل مشغول بنفس الاحتياجات : أن

يعيش وأن يسترد الأرض المفقودة . . ان العداوة التي بددتهم مؤخرًا ليست مناسبة تمامًا الآن .

لم يكن عبد الناصر وحسين شريكين في الكارثة فحسب وإنما شريكان بطريقة مذهلة في حظهما السعيد . . فرغم ما حدث فقد تمكنا ونظامهما أن يبقوا ويعيشوا . . وعاش النظام في دمشق كذلك ، رغم وجود ألف علامة استفهام . . لماذا ؟ بل يجب أن يسقط في أية لحظة . . وأخيرًا حدث في نوفمبر عام ١٩٧٠ انقلاب آخر في دمشق ، حيث تمكن حافظ الأسد — وزير الدفاع — من الاستيلاء على السلطة وينتزعها من زملائه ، ولكن تلك قصة أخرى خارج نطاق البحث .

لقد حدثت تغييرات أخرى للنظم في أماكن أخرى الى حد كبير ، ولأسباب لها صلة بالحرب ، ففي يوليو عام ١٩٦٨ طارت كتيبة عسكرية الجنرال عارف ورفاقه في بغداد ، وأعاد أحمد حسن البكر ومجموعة أخرى من رفاقه البعثيين الى السلطة التي فقدوها عام ١٩٦٣ . (وهؤلاء ممثلو الجناح البعثي المعادي للحزب الحاكم في سوريا) واستمرت العلاقات السعودية العراقية متوترة . كما حدث في ليبيا في شهر سبتمبر انقلاب عسكري عام ١٩٦٩ ، وله أهميته الكبرى في تاريخ ليبيا ، حيث تم خلع ملك كبير السن ، الملك إدريس ، وأعلنت الجمهورية من خلال مجموعة من الثوريين العسكريين الشباب ، وكان النظام السابق هو بمثابة السياسة العربية الرزينة التي لا يكاد أن يكون لها وجود ، وحل محلها مجموعة مندفعة من الشباب العسكريين ، وفجأة أدرك كل انسان أن ليبيا تملك ثورة نفطية هائلة ، وبها عدد من السكان متباعد ، ودولة لها حدود غير واضحة المعالم مع حدود الجمهورية العربية المتحدة ، كل هذا لكي تمهد الطريق لشسبه وحدة مع الجمهورية

العربية المتحدة والسودان وسوريا ، وان كان هذا الموضوع خارج نطاق خطة البحث أيضا .

وفي تلك الأثناء حدث في السودان انقلاب عسكري آخر في شهر مايو عام ١٩٦٩ قام به مجموعة من الضباط لهم سياسة راديكالية خاصة ، كما حدثت تغييرات أخرى في اتحاد الجنوب العربي السابق الذي منحته بريطانيا الاستقلال في شهر نوفمبر عام ١٩٦٧ ، وأطلق عليه اسم « الجمهورية الشعبية لليمن الجنوبي » وبعدها بعامين انشقت جبهة التحرير القومية الحاكمة الى شقين وأطيح بالحكومة التي كانت قائمة وقت ذاك .

وكان المصريون مهتمين للغاية قبل استقلال اليمن الجنوبي بالتأثير على مستقبلها خاصة بعد توريط أنفسهم بشدة في اليمن المجاورة ، ولكن جاءت حرب يمنية أخيرا لتضع نهاية لغامرة الخمس السنوات لعبد الناصر في اليمن ، وباتفاق مع الملك فيصل عاهل السعودية انسحبت آخر جحافل الجيش المصري من اليمن في نوفمبر عام ١٩٦٧ ثم تبعهم الفنيون المدنيون المصريون على عجل ، ولم يضيع اليمنيون الجمهوريون وقتا بعدها في تخليص أنفسهم من الرئيس عبد الله السلال رمز السيادة المصرية في اليمن ، وأيضا رمز العناد والحق في تسيير شئون البلاد ، واستمرت الحرب ضد الملكيين لبعض الوقت ، ولكن جاءت النتيجة عكسية لمعظم التكهّنات إذ تمكنت الجمهورية اليمنية أن تعيش بدون التواجد المصري ، كما لم تعد السعودية تنظر اليها كمصدر تهديد لها . وفي عام ١٩٧٠ اعترف الملك فيصل أخيرا بالجمهورية اليمنية ، وتم تبادل السفراء بين البلدين ، ورغم ذلك كان هذا الحدث قد تم بكل هدوء دون أن يلاحظه العالم الخارجي .



١ - النقطة الفاصلة :

لم تكن هذه التغييرات فى النظم العربية لها تأثير جذرى على الازمة التى استمرت تسيطر على مسرح أحداث الشرق الأوسط بعد حرب يونية عام ١٩٦٧ ، وأخيرا برز الى الوجود نزاع عربى داخلى جديد كنتيجة لهذه الحرب ، التى لعبت فيها المصالح المتصادمة ، كما لعبت الطموحات والاعتقادات المتضاربة دورها ، لقد تفجر هذا النزاع فى سبتمبر عام ١٩٧٠ فى حدوث مذابح دموية فى الأردن وأدت بالتالى الى وفاة الرئيس عبد الناصر ، ولكنه نوع مختلف جدا من النزاعات ، حيث تغلب عليه الأهواء ، ومثير للضوضاء مثل ألعاب الأوبرا الفكاهية لسنوات سابقة ، وان كان تم السيطرة على الموقف ، على الرغم من أن هذا الحدث يمثل موقفا خطيرا جدا .

فى أتون هذا النزاع كانت مسألة التسوية مع اسرائيل تجري على قدم وساق على الرغم من التعقيدات التى واجهتها ، لقد أخذت الحكومات العربية مواقف متباينة فى حالة موافقتهم أو رفضهم قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ ، الذى أصدره مجلس الأمن للأمم المتحدة فى ٢٢ نوفمبر عام ١٩٦٧ ، والذى تضمن المبادئ والأسس التى يجب أن يقوم عليها السلام بين العرب واسرائيل .

أعلنت الجمهورية العربية المتحدة والأردن موافقتها على هذا القرار وامتنعت سوريا ، كما استنكرت منظمة التحرير الفلسطينية ، وكذلك المنظمات الفدائية الأخرى هذا القرار ، بل اعتبرت الموافقة عليه خيانة عظمى ، لقد كان يعنى قبول العرب لاسرائيل كدولة ذات سيادة جريمة فى حق القضية الفلسطينية ، لأن القرار تجاهل تماما مطالب وحقوق الشعب الفلسطينى ، ولم يشر الى مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بعد وقبل عام ١٩٦٧ .

لقد خلقت مسألة التسوية السلمية مع اسرائيل — بمقتضى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ — مشاكل حادة ، تدخل فيها الحكومات العربية ، وكذلك بعض الشخصيات العربية العامة ، اذ كان من المتعارف عليه لدى الرأى العربى العام عدم التحدث علنا فى أسلوب التعامل مع اسرائيل ، ونتيجة لذلك ، فان المدافعين عن هذا الاتجاه كانوا يميلون الى تغطية موقفهم وآرائهم بالتظاهر بقبول قرار مجلس الأمن ، واعتباره مسألة مناورة تكتيكية لتقوية وتدعيم موقف العرب للجولة القادمة مع اسرائيل ، ولكى يوضحوا للرأى العام ، سياسة اسرائيل العدوانية ضد العرب ، وبرغم هذه الادعاءات ، فان فريق العرب المؤيدين ، يمكنهم أن يتصوروا أن هذا القرار ما هو الا وسيلة من أجل التوصل لتسوية سلمية ، اذ كانت هناك بعض المميزات الايجابية والتي أمعن المؤيدون النظر فيها بهدوء .

وهذا التصور يتناقض تماما مع تصريحات عبد الناصر بين الحين والآخر عن حتمية الحرب ، وأن ما أخذ بالقوة لا يسترد الا بالقوة ، وأنه مستعد لتحرير سيناء شبرا شبرا مهما يضح به من بحر الدماء ، وفى نفس الوقت كان جادا فى الميل الى مبدأ التعايش السلمى مع اسرائيل فى مقابل عودة الاراضى العربية المحتلة بعد عام ١٩٦٧ (*) .

(★) ان عبد الناصر لم يقبل مبدأ التعايش السلمى مع اسرائيل بعد ١٩٦٧ ، اذ حينما عرض عليه هذا الرأى مقابل استرداد سيناء والتخلى عن مساندة العرب ، انتهز فرصة والقى بالتصريح التالى « ان استرداد القدس قبل سيناء ، واسترداد الجولان قبل سيناء ، واسترداد الضفة الغربية قبل سيناء » كما انه اعلن بعد مؤتمر الخرطوم « بأنه لا صلح ولا اتفاق ولا تفاوض مع اسرائيل » .

(. المترجم .)

لقد واجه كل من عبد الناصر ، والملك حسين ، عدة مشاكل
هى متشابهة من عدة أوجه ، فكل منهما فقد جزءا مهما من
أرضه تلك الأرض ذات الأهمية الجغرافية والتاريخية والاقتصادية،
هذا بالإضافة الى الناحية الاستراتيجية باعتبار أن أرض الدولة
لا يمكن تجزئتها ، وأن هذه الأرض المحتلة كانت مصدرا مهما
لدخل القومى ، فبيت المقدس والضفة الغربية مهمة للأردن من
الناحية السياحية وكذلك الانتاج الزراعى ، كما أن سيناء مهمة من
ناحية انتاج النفط وتشكل الجناح الشرقى لقناة السويس ذات
الأهمية البالغة لمصر . ولكن الأمر لم يكن حساب الخسارة
والمكسب بالنسبة للمصالح الشخصية ، إذ كان كل من عبدالناصر
وحسين لهما علاقات خاصة مع الشعب الفلسطينى ، ومع بعض
الدول العربية الأخرى .

فمثلا قبل حرب يونية ١٩٦٧ كان أكثر من ٢٠ ٪ رعايا الملك حسين
فلسطينيين ، وكانت ثقتهم فيه لا تزيد على تقديرهم لجده الملك
عبد الله (ساعد فيلق الملك عبد الله الانجليز فى اخماد الثورة العربية
الفلسطينية فى أواخر الثلاثينيات ، وفى عام ١٩٤٨ أبدى رضاه
للحاجز الفلسطينى القائم بينه وبين الدولة اليهودية الجديدة ،
واغتيل على يد أحد الفلسطينيين فى عام ١٩٥١ نتيجة لما قدمت
يداه) .

وبعد حرب يونية فقد الملك حسين السيطرة على بيت المقدس فى
الضفة الشرقية، وكذلك الضفة الغربية ، ولكنه شعر بالتزام قوى
لاستعادتها وكذلك شعبها ، ان لم يكن من أجلهم ، فقد أعلن مرارا
أن يكون ملكا على فلسطين الغربية ، بالإضافة الى الضفة الشرقية
المكتظة بالسكان الفلسطينيين ، فاستقر كثير منهم هناك فى أعوام
تسبق عام ١٩٦٧ ، وان كان أكثر من ٣٠٠.٠٠٠ تمكنوا من الهجرة
من الضفة الغربية وقطاع غزة .

ولكل هذه الأسباب فان مقاتلى المقاومة الفلسطينية أو
الفدائيين خلقوا مشكلة خاصة للملك حسين ، انهم لم يقرؤا بموقف
الملك حسين ، لأنهم كانوا يرون حل القضية بطريقتهم الخاصة ،
فقد تحدوا وجود اسرائيل كدولة صهيونية على أرضهم ، بينما
كان جل رغبة الملك حسين هو عودة أرضه بالإضافة الى ايجاد
خطة ما لرعاية اللاجئين الفلسطينيين ، ولكن الفدائيين الفلسطينيين
قاموا بغارات مدمرة لاسرائيل على طول امتداد الحدود الاردنية ،
ولا شك أن وجود المقاومة الفلسطينية شكل بديلا ضمينا للملك
حسين كسيادة معترف بها لأى جزء من فلسطين والفلسطينيين ،
ويعطى انطبعا عاما بمرارة شديدة لاسرائيل ، فقد كان الملك
حسين واقعا تحت ضغط القوى الفلسطينية بحتية مساندة نضالهم
برغم صـعوبة موقفه والظروف التى تحيط به .
فى حين كانت علاقات عبد الناصر مع الفلسطينيين امرا
مختلفا ، وان كانت ليست حيوية بالنسبة له ، وليس نتيجة تحكم
مصر فى قطاع غزة بسكانها ذوى الكثافة السكانية الشديدة ، اذ
يوجد بهذا القطاع ما يزيد عن ٥٠٠.٠٠٠ فلسطينى منذ عام ١٩٤٨ ،
ولم يحدث على الاطلاق ضم هذه الأراضى ، ولا اهتم بها أحد ،
ولا سمح بحرية الحركة لسكانها فى مصر ، ولحد ما كان هذا
القطاع موضوع نفوذ لعبد الناصر كدرع رئيسية للعرب ضد
اسرائيل ، ومازال فى نظرهم المحرر المرتقب لفلسطين ، وكحام
مهمين على المنظمات العسكرية والسياسية الفلسطينية المختلفة ،
كل هذا لم يمنح عبد الناصر الشعبية الجماهيرية فى الدول العربية،
ولكن برغم هذا الشعور كان يمسك بزمام المبادرة فى يده ، ولهذا
فان فلسطين لو تحررت فى وقت ما ، فان ذلك سيتم عن طريقه ،
وبموافقة قيادات المنظمات الفلسطينية العديدة ، ومثلما وضع

الفلسطينيون بديلا ضمنيا للملك حسين ، فان عبد الناصر وضـمـع لهم البديل سواء كان مهتما بتحرير فلسطين حقيقة من عدمه . فى وقت كان فيه للملك حسين والعسكريين المحيطين به أهداف مختلفة ، كذلك كان عبد الناصر والعسكريون والقريبون منه ، يتناقشون مع الطرف الأردنى حول هذه القضية ، ولكن حرب يونية ونتائجها ألقت شكاً كبيراً على اختيار عبد الناصر حيث أثبت جيشه عجزه الكامل فى الدفاع عن مصر ، ومنذ ذلك الوقت فصاعداً تأكد للفلسطينيين أن تحريرهم أصبح أمراً بعيد المنال ، وليس له أولوية مطلقة بالنسبة لعبد الناصر وإن بقيت فى حساباته أمراً حقيقياً .



٢ — حركة المقاومة الفلسطينية :

ان ظهور الوطنية الفلسطينية العسكرية ترجع فى واقع الأمر الى جذور تسبق حرب يونية بمدة طويلة ، وعلى الأحرى ترجع الى الثلاثينات من هذا القرن ، ولعقد آخر تلا حرب فلسطين عام ١٩٤٨ أو ما يزيد ، وقد سببت الهزيمة التى حدثت فى ٥ يونية عام ١٩٦٧ ، والتمزق العربى الذى نتج عنها ، فقد حدث اضمحلال واضـمـح فى الحماسة الوطنية ، وميل الدول العربية ان تتخذ من قضية فلسطين ذريعة من أجل تحقيق مصالح شخصية .

وبحلول عام ١٩٦٤ تم انشاء منظمة التحرير الفلسطينية استجابة لمطلب ملح ، ومشاعر متزايدة بين الفلسطينيين من الجيل الثانى من الفلسطينيين ، وفى نفس الوقت هناك حقيقة مؤداها : أن منظمة التحرير الفلسطينية نشأت كحركة مستأنسة الى حد ما تحت رعاية الحكومات العربية ، وعلى رأسها مثل هذا الرجل « أحمد الشقيرى » ونتج عن ذلك ظهور منظمة فلسطينية أكثر تشدداً

تحت زعامة طبيب بشري فلسطيني يدعى جورج حبش George
Habash لكي يكون الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (١) .

وفي عام ١٩٤٨ تكفلت حكومة البعث السورية بتأسيس
(الصاعقة) وبدأت منظمة فتح عملياتها عام ١٩٦٥ وتقودها مجموعة
مجهولة من الشباب تجمعوا حول مهندس يدعى «ياسر عرفات»
وبدأت هذه المجموعة تقوم بعمليات عسكرية فدائية ضد إسرائيل ،
انهم أكثر مواجهة من منظمة التحرير الفلسطينية الأليفة ، ومن قبل
كانوا قد توصلوا الى استنتاج أن الحكومات العربية حكومات
لا يعتمد عليها من أجل القضية الفلسطينية ، لأن مثل هذه الحكومات
مشغولة بمصالحها الخاصة ، وما شابه ذلك .

لقد كانت هزيمة الجيوش العربية في حرب ٥ يونيو ١٩٦٧
كارثة على القضية الفلسطينية ذاتها ، ولذلك كان ظهور الفدائيين
الفلسطينيين رد اعتبار للحكومات العربية ، برغم اعتمادهم على
هذه الحكومات العربية في الحصول على الأموال ، والتواعد
العسكرية ، وكذلك التعاون العسكري ، وكذلك التأييد السياسي

(١) لم تنس السلطات السورية أن حركة القومية العربية كانت منافسا
لها في معركة السلطة في دمشق عام ١٩٦٣ ، ونتيجة لهذا تكونت وجهة نظر
كثيرة نحو الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، ولقد كان هاني الهندي ، وهو
أحد رفاق جورج حبش في الجبهة الشعبية كان معارضا لحزب البعث ، وكان
وزيرا في حكومة التحالف في وقت لاحق لانقلاب مارس ، وشارك كذلك في
محادثات الوحدة في القاهرة . لقد كان جورج حبش وهاني الهندي رغبتي
المسكن الواحد كطلبة في الجامعة الأمريكية في بيروت ، وفي زيارة لدمشق
عام ١٩٤٨ قبض البوليس السوري على جورج حبش وأودع السجن لما يزيد
على سبعة أشهر مع ثلاثة من رفاقه ، والحقيقة أن حبش والجناح اليساري
لحزب البعث الحاكم في سوريا أيديولوجية مشابهة لما ركس ليس لها قيمة .

من قبل هذه الأنظمة للعمل الفدائي الفلسطيني ، وان كان الموقف العربي في ذلك الوقت أشبه بلعبة « اليويو » ولكن بدون خيط ، ولكن بعد وقت ليس بالطويل اكتشفت الجماهير العربية زوال الوهم والغشاوة من على وجوه العرب ، وانزوى عبد الناصر الذي وصم بالعار واكتشفوا مشعلا جديدا للأيديولوجية الثورية ليحل محل « الأصنام العربية » التي كانت تتصف بالناصرية ، والبعثية ، وبرغم هذا لم يفتتن الفلسطينيون بأنفسهم . إنما كان اعجابهم بأصوات عالية أكثر ثورية مثل : ماوتستينج وجيفارا ، لقد كان الفدائيون طبقا للرواية التي نشرت عنهم كانوا أنماطا فريدة للانسان العربي الجديد توصف بصفة أساسية في صالح التحرر من كل الأخطاء العربية التي أصبحت موضة العرب في هذا الوقت ، انهم يرثون لحالهم ولأنفسهم عدم الاكتراث ، والميل الى الخيال ، والابتعاد عن الواقع وعدم الدقة في تقديرهم الأمور ، فضلا عن الأنانية الذاتية والانشغال بالكلمات أكثر من العمل ، وبالشهرة أكثر من الانجاز الحقيقي كما يميلون الى الحزبية التآمرية (٢) .

ولاشك أن الفدائيين كانوا قادرين على تحرير أنفسهم من عبء هذه التركيبة الثقافية . في الأمس القريب كان شيء لا يمكن توقعه ، وقبلها بوقت قصير ، وقبل أن تسيطر هذه الأخطاء على صنع صورتهم العامة مثل عدم الاكتراث والرومانسية ، وعدم الالتزام بالدقة الذي شوهته كثيرا تلك التقارير الزائفة ، في وقت كانت ماتزال فيه المحاور المتنافسة تشوه كثيرا من الأعمال وكانت

(٢) شرح النقاد الاجتماعيون تلك الأخطاء للشوارع العربي بعد الحرب ، ومن بين التحليلات الأكثر أهمية كانت بعنوان « النكبة - للمرة الثانية » ولزيد من التفصيلات انظر : صلاح الدين المنجد - العمدة النكبة . بيروت . عام ١٩٦٨ ، ص ١٠٠ « نقد ذاتي بعد الهزيمة » . بيروت عام ١٩٦٩ .

لاتزال التهمات قائمة ، فقد دخلت التشهيرات عالم السياسة ، وكان لايزال كثير من العرب يعد عبد الناصر عام ١٩٦٧ محترما ، ولو أنه لم يكن مناسبا للموقف والوقت ولكن مهما ادعى قيامه بمنجزات عظيمة في الماضي ، فإنه لا يوجد شيء قام به للمستقبل ، وكل مايمكن أن يقدمه للعرب هزيمة عسكرية أخرى أو استسلام دبلوماسي ، وبرغم هذا عاش الشارع العربي دائما على أمل حدوث معجزة يقوم بها الفدائيون الفلسطينيون .

وبعد الحرب ظلت منظمة التحرير الفلسطينية تعاني من الموقف العربي والفلسطيني أيضا ، لأن كثيرا من عملائها وكوادرها العسكرية المسلحة كانوا بقطاع غزة أو في الضفة الغربية ، وكلا الموقعين يزرح تحت وطأة الاحتلال الاسرائيلي .

ولو أن منظمة فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قد أخذتا زمام المبادرة ، حيث كان لايزال عدة آلاف من الرجال يخدمون في وحدات جيش التحرير الفلسطيني ذات الصلة بجيوش سوريا والعراق ومصر ، كما خدموا في الأردن كأعضاء عاملين بالقوات المسلحة الوطنية حيث يعتبرون مواطنين أردنيين ، واستطاعت أيضا منظمة التحرير الفلسطينية أن تنظم وحدات فدائية لها جنبا إلى جنب مع منظمات المقاومة المستقلة (٣) .

(٣) كانت منظمة فتح أكبر من كل الفصائل الفدائية مجتمعة (١٠.٠٠٠) ، وقوات الصاعقة ربما تزيد على ٥.٠٠٠ ، والجبهة الشعبية ٣.٠٠٠ بالإضافة إلى مجموعات صغيرة ظهرت عام ١٩٦٧ ، وكان أكثرهم شهرة هو الجناح اليساري الذي انشق عن الجبهة الشعبية عام ١٩٦٩ ويتودها نايف حواتية ، وكذلك جبهة التحرير العربية ، وجبهة النضال الشعبية ، ومنظمة العمل لتحرير فلسطين .

لمزيد من التفاصيل انظر : ولیم كاندت : سياسات القومية الفلسطينية عام ١٩٧٦ .

ويدون شك كان أحمد الشقيرى الشخص الذى فقد ثقة الجميع ، نتيجة لحرب يونية ، لقد كشفت هذه الحرب الغياب شبه الكامل للعرب ، وبالتالي فقدوا التعاطف الدولى نحوهم ، وألقى كثير من الناس اللوم على أحمد الشقيرى ، اذ كانت السمة التى يتصف بها هى الكلام الفوغائى الخالى من أى معنى .

لم يوجد فى العواصم العربية من فكر فى نبذ هذا الراى قبل هزيمة يونية ، فقد كان أحمد الشقيرى فى بيت المقدس وعندما بدأت الحرب هرب من أمام القوات الاسرائيلية ، وبعد هذا الموقف المخزى بسنة أشهر قدم استقالته واعتزل الحياة السياسية ، وآثر الاعتكاف فى قصر له ، كان قد بناء من قبل أثناء عمله كسفير للعربية السعودية . وتولى من بعده يحيى حمودة .

لقد كان من الواضح أن منظمة التحرير الفلسطينية لا يمكنها القيام بمهامها وهى منفصلة عن المنظمات الفدائية الأخرى ، لقد تم تعيين الهيئة التشريعية من مائة عضو ، وهى تشرف على منظمة التحرير الفلسطينية ، وتم تخصيص نصف المقاعد فى المجلس الوطنى الفلسطينى فى شهر مايو عام ١٩٦٨ ، لمثلين للمجموعات الفدائية الرئيسية (٣٨ مقعدا لمنظمة فتح ، و ١٠ مقاعد للجبهة الشعبية ، و ٥ مقعدا خصصت لمثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية وجيش التحرير الفلسطينى ، واتحاد الطلاب والعمل ، وقبل منتصف عام ١٩٦٩ اختار المجلس الفلسطينى ياسر عرفات كرئيس للجنة التنفيذية . وفى نفس الوقت استمر يحيى حمودة كرئيس للمجلس الوطنى الفلسطينى ، وفى شهر يونية عام ١٩٦٩ أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية قرارها بتحصيل « ضريبة التحرير » على الفلسطينيين فى أنحاء العالم ، وتعاونت الحكومات العربية فى تحصيل هذه الضريبة من الفلسطينيين المتواجدين لديها

(مثلاً ٦٪ من مرتب الفلسطينيين العامل بليبيا ، ٣٪ من العاملين الفلسطينيين في مصر ..) .

وبرغم كل الجهود المبذولة لاعادة تنظيم المنظمة الفلسطينية ، فانها ابتليت بالمنازعات والخلافات ، لدرجة أن بعض فصائل الفلسطينيين حاولت القيام بانقلاب عسكري ضد رئيس اللجنة التنفيذية ياسر عرفات . علاوة على ذلك لم تستطع منظمة التحرير الفلسطينية الحصول على تعاون « الجبهة الشعبية » لتحرير فلسطين ، التي لم تكن مقتنعة بعدد المقاعد التي خصصت لها ، وتخصصت الجبهة الشعبية في القيام بأعمال عدوانية ينبذها الجميع ويستنكرها مثل اختطاف الطائرات .. والهجوم على المطارات .. واغتيال بعض الشخصيات .. ووضع المتفجرات في الأسواق والسينما والمسرح .. والتجمعات السكانية .. وعندما شكلت مجموعات فدائية في أبريل عام ١٩٦٩ قيادة الفضال المسلح الفلسطيني لكي تنسق عملياتها الفدائية ضد إسرائيل ، انسحبت الجبهة الشعبية من الموقف ، ورفضت هذا الأسلوب ، وظلت مقتنعة بأسلوبها البغيض .

ومن الواضح أن الزعماء الفلسطينيين الجدد لم يكونوا بمأمن من المرض العربي المزمع القديم ، فسرعان ما دب الخلاف بينهم ، وساد الصراع والتنافس فيما بينهم . وهي نفس السمات التي اتصف بها قادة العالم العربي حينذاك ، ورغم ذلك وداخل صفوف حركة المقاومة كانت منظمة فتح تمثل أهم عقبة ، وان كانت تبدو أنها بعيدة عن الصراعات والمشاحنات الداخلية ، وكان على رأس هذه المنظمة ياسر عرفات الذي طاف حول العالم في وشاح الرأس العربي الفلسطيني ، ونظارته السوداء وهو يتسمم بالغموض ، وكانت

الدول تعامله كرئيس دولة ، على قدم المساواة — تماما — مع رؤساء الدول ، ويشير دائما حماسة الجماهير العربية باصراره العنيد على حتمية تحرير فلسطين واستمرار النضال ضد اسرائيل حتى النهاية .



٣ — مؤتمر الخرطوم :

وهكذا واجه عبد الناصر وحسين نتائج الهزيمة العسكرية ، فكلما زاد الفدائيون ضغطهم العسكري بعد عام ١٩٦٧ أصبحوا أكثر تهديدا لكل من عبد الناصر وحسين ، ومن ثم كلما زاد اهتمام هذين الرجلين فى التوصل الى تسوية عادلة مع اسرائيل — قبل فوات الأوان — حاولا اخفاء الصراع الخفى بينهما وبين الفدائيين الفلسطينيين ، وبرغم كل هذا فان اسرائيل كانت ماتزال تصر على عنادها وموقفها المتشدد بعدم الجلاء عن الاراضى العربية التى تم احتلالها ، وفى نفس الوقت كانت الحكومتان — المصرية والأردنية — تأملان فى أن العمليات الفدائية تشكل ضغطا على اسرائيل لى تخفف قبضتها وموقفها المتشدد المتعنت اذ كانت الحكومتان تريان أن أية تسوية مع اسرائيل لن تكون مناسبة ولا يمكن رفضها بحجة أنها غير مقبولة للفدائيين .

وبالنسبة للدول العربية الأخرى (الجزائر وليبيا والعراق وسوريا) فالموقف بالنسبة لهم مختلف تماما ، اذ اكتفت هذه الدول بالاعلان عن تأييدها التام للعمل الفدائى الفلسطينى . ولكن السؤال هل كان فى امكان حكام بعض الدول العربية أن يأخذوا مكانة عبد الناصر فى الزعامة العربية ؟ بالنسبة للسوريين ربما يقال ان هذه اللعبة قد بدأت من قبل ، وقد أدت الى الحرب .

وبالنسبة للجزائر والعراق لم يكن لـديهما شيء يخسرانه ، بينما كان السوريون معرضين لتقدم عسكري اسرائيلي في اراضيهم ، اذ كانوا يشجعون الفدائيين الفلسطينيين — تحت حمايتهم — بالقيام بأعمال عسكرية من اراضي لبنانية وأردنية على أمل أن يشكل هذا العمل ضغطا على اسرائيل .

وكانت الجزائر تعتقد أن المشكلة يمكن حلها بالوسائل الدبلوماسية ، اذ كان من الملاحظ أن كلا من الجزائريين والعراقيين وكذلك السوريين الذين انتهجوا سياسة اعلامية تتسم بالكلام والمزايدة والفوغائية دون تقديم أى عمل ايجابى ، معتقدين أنهم يمثلون هذه السياسة يخرجون عبد الناصر ، وبإمكانهم أن يحلوا محله فى قيادة العالم العربى وزعامته ، أو على الأقل بنفسهم عرى التحالف بينه وبين حسين ، وأن يجبروه على ترك القضية الفلسطينية ، وكذلك قضايا العالم العربى الأخرى .

ان الملوك المحافظين مثل : السعودية والكويت وليبيا ، كانت لهم وجهات نظر أخرى ، انهم كانوا يرغبون فى توصيل عبد الناصر وحسين الى تسوية مع اسرائيل ، حيث كانت مجتمعاتهم الصحراوية التقليدية تفرض عليهم التعلق بخيالات سياسية للعالم العربى اذ كانوا يرغبون فى اخضاع المشكلة الفلسطينية لاعتبارات دينية وعرقية ، وقد اكتفوا بأنهم رفعوا شعار الدفاع عن الاسلام والمسلمين ، ومحاربة الكفار ، معتقدين أنهم يمثلون هذه السياسة يمكنهم أن يدفعوا العرب الى شن حرب ضد اسرائيل وفى نفس الوقت هم بعيدون كل البعد عنها ، وفى هذه الحالة هم مستعدون لتقديم الأموال اللازمة للفدائيين ، ويشجعونهم للقيام بمثل هذه الأعمال الفدائية الانتحارية ضد اسرائيل بدلا من توجيهها ضد الاردن .

لقد أثبت الواقع العربى أن مثل هذه السياسة لا طائل من ورائها ، خاصة بعد الاطاحة يملك ليبيا ، عندئذ تضاعفت حماسة الملك فيصل ، وتراجع فى سياسته السابقة ، وأدرك العرب المحافظون أن مساعدة الجمهورية العربية المتحدة بالأموال اللازمة لها لدعم اقتصادها ، وإعادة تسليح جيشها أفضل من السياسة السابقة ، إذ فى هذه الحالة ينشغل عبد الناصر بالاستعداد لمحاربة إسرائيل بدلا من تكثيف هجومه على نظام الحكم المحلى ، وكانت النتيجة حدوث تقارب بين عبد الناصر والاتحاد السوفيتى لإعادة بناء النظام العسكرى المصرى ، كما ترتب على هذه السياسة حدوث تباعد بين الرجلين : عبد الناصر وحسين .

وواضح أن وجهات النظر العربية أصبحت متناقضة ، متضاربة بعضها مع بعض ، ومن المؤكد ظهور تقارب فى وجهات النظر العربية فى مؤتمر الخرطوم الذى انعقد فى نهاية شهر أغسطس عام ١٩٦٧ ، ومن ثم بدأت السياسة العربية تتبلور بشكل واضح ، إذ أمكن قيام تحالف بين كل من : عبد الناصر وغيصل وحسين حيث وافقت ليبيا والعربية السعودية والكويت على تقديم مساعدات مالية لكل من الأردن والجمهورية العربية المتحدة تعويضا لهما عن الخسائر التى منيتا بها فى حرب يونيو عام ١٩٦٧ ، وبلغ حجم الدعم ٣٩٢ مليون دولار فى السنة (يخص مصر ٢٠٠ هذا المبلغ) كما أن المشكلة فقدت أهميتها الآن بالنسبة لكل من مصر والسعودية خاصة بعد اتمام انسحاب القوات المصرية الباقية من كل الأراضى اليمنية ، دون التدخل فى شئون هذا البلد .

وفى مؤتمر الخرطوم كان المجتمعون مازالوا لم يعطوا المقاومة الفلسطينية الأهمية المطلوبة ، ولكن قبل مرور ستة أشهر على مؤتمر

الخرطوم حدثت معركة الكرامة بالأردن ، وأبلى فيها الفلسطينيون بلاء كابطال عرب ضد اسرائيل ، وفى الأشهر الأولى بعد حرب يونية ، كان الفلسطينيون مازالون مثل العرب الآخرين فى ذهول وغيوبة نتيجة لحجم الهزيمة العربية أمام اسرائيل !!

وبرغم هذا كان السوريون والجزائريون مازالوا يتحدثون عن ايمانهم بحتمية الاستمرار فى النضال ضد اسرائيل ويرفضون أية حلول سلمية ، ويتعدون عن شرك المفاوضات مع اسرائيل ، لدرجة أنهم أقنعوا مصر فى أروقة الأمم المتحدة بالعدول عن سياستها التى ترمى الى التوصل الى تسوية سلمية .

ولكن فى مؤتمر الخرطوم تمكن عبد الناصر وحسين من اقناع الفلسطينيين ينقضهم الحل السلمى السياسى للمشكلة ، الذى تحدد بشعار « ازالة آثار العدوان » وبهذا يكون هناك فرق شاسع بين هذا القرار والموقف العربى فى ٤ يونية ، ومن ثم كان فى امكان العرب لقاء اللوم على عبد الناصر وحسين اللذين بلغت بهما الحماسة فى ذلك اليوم حدا لا يمكن أن يوصف بحتمية تحرير فلسطين ، وبرغم هذا تفاضوا عن عقابهما الآن . وأمكنهم الضغط عليهما لتعديل هذا الموقف بأن يكون فى المرحلة القادمة : لا اعتراف ولا تفاوض ، ولا صلح مع اسرائيل .

ان التأثير النهائى لكل هذا لم يكن محددًا ، بل كان مرنا الى حد ما ، انما الشئ المؤكد أن العرب ساعتها وجدوا الصياغة المناسبة التى تعكس القاسم المشترك ، والتى تمثل الحد الأدنى لموافقتهم الى حد ما ، مثلما فعلوا فى مؤتمر القاهرة فى يناير ١٩٦٤ ، الأمر الذى دفع ابراهيم ماحوس وزير خارجية سوريا أن ينسحب

من المؤتمر ، ويحزم حقائبه ، ويفادر أرض السودان متجها الى
المطار ، حاملا حقائبه ، وعندما سألته الصحفيون الى أين أنت
ذاهب ؟ أجاب الى أى مكان والى أى اتجاه تتجه اليه أول طائرة
تصل أرض المطار !

* * *

٤ — الأردنيون والفدائيون :

بعد معركة الكرامة ، كان لابد أن تسعى اسرائيل للانتقام ،
وأصبح التهديد مركزا ضد لبنان التى كانت تسمح للفلسطينيين
بالعمل من داخل أراضيها ، والمجتمع اللبناني بكيانه الاجتماعى قابل
للتمزق بسرعة امام ضغط اسرائيل عليه . وقد اتضح هذا بعد
الهجوم العسكرى الاسرائيلى على مطار بيروت ، ومن ثم حدث
تصادم عسكرى بين جيش لبنان الصغير والضعيف ، والفدائيين
الفلسطينيين ، وتم التفاوض بين الجانبين فى عام ١٩٦٩ بواسطة
عبد الناصر ، ولكن بحلول عام ١٩٧٠ تركز الهجوم الاسرائيلى
على قواعد الفدائيين فى لبنان وأصبحت هذه المصادمات أمرا
عاديا .

وفى الأردن كان الموقف أكثر خطورة حيث انتقد الملك حسين
من قبل (سبتمبر عام ١٩٦٧) عمل الفدائيين الفلسطينيين ، وفى
عشية معركة الكرامة التى حدثت فى ٢١ مارس عام ١٩٦٨ كان
الملك حسين مازال يقف موقفا سلبيا منهم ، وكان مازال يطلب من
الفدائيين الحصول على اذنه بعبور نهر الأردن ، ولكن من الملاحظ
أن الفدائيين الفلسطينيين بدأوا يطلقون المعونات المالية والتأييد التام
من الجماهير العربية ، ولم يعد رأى العام العربى مقتنعا بموقف
الملك حسين من موقفهم بالاستمرار فى عملياتهم الفدائية ، اذ كان

الملك حسين يدرك أن معركة الكرامة أعطت للفدائيين الفلسطينيين الحق كل الحق في الاستقلال عن الأردن ، حيث كثف الفدائيون عملياتهم العسكرية داخل اسرائيل والضفة الغربية .

وكرر فعل قامت اسرائيل بالرد على أعمال الفلسطينيين مضاعفة تلت معركة الكرامة ، حيث قامت اسرائيل بضرب مدينتي أريحا وسوليت بالقنابل . وترتب على ذلك حدوث تثبيط حماس حركة الفدائيين واصابتها بالشلل التام . ساهمت هذه الغارات في تصعيد التوتر على الجبهة العربية والأردنية الداخلية ، ومن ثم اشتد الصدام بين الطرفين : اسرائيل والفدائيين .

وبنهاية عام ١٩٦٨ كان الفدائيون الفلسطينيون يمثلون قوة سياسية مماثلة تماما للقوى السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية ، اذ تمكنت المقاومة الفلسطينية من تنظيم صفوفها ، وطورت من هياكلها الادارية ، ونظمت قواتها المسلحة ، وأسلوب تمويلها وتسليحها وقيادتها وكذلك طورت الخدمات الاجتماعية بالاضافة الى تطوير التمثيل الدبلوماسي الدولي وكذلك طريقة تسيير مؤسساتها السياسية والدبلوماسية ، وكان الفدائيون يبنون دولتهم ، مبتدئين بمثل هذا العمل من داخل الأردن نفسها ، تماما مثلما فعل اليهود في عام ١٩٤٨ ، وقيام دولة اسرائيل من داخل فلسطين ولكن الأردن لم تكن بالشكل الذي أراده الفلسطينيون ، فبينما لم تكن الحكومة الأردنية قادرة على رفض شرعية المقاومة ، بحثت بكل الطرق الممكنة الحد من ازدياد نفوذ قوة المقاومة الفلسطينية والحد من انتشارها وتأثيرها داخل الأردن ، حيث حدثت أول مواجهة بين الطرفين : المقاومة الفلسطينية والحكومة الأردنية في نوفمبر عام ١٩٦٨ عندما قبضت السلطات الأردنية على عدد قليل من زعماء الفدائيين الذين ارتكبوا مخالفات ، وان كانت هذه

المخالفات بسيطة ، ولكن أرادت حكومة الأردن أن تختبر قوة العمل
الفدائي ولكي تكون مثالا يمكن تطبيقه لاحقا ، وجرت مفاوضات
بين الطرفين تمخضت عن مطالبة الفدائيين الحصول على حكم ذاتي
سياسي وعسكري لكي يكون بالتالي تعاون بينهم وبين الجيش
الأردني رافعين شعار « لا غالب ولا مغلوب » وهذا يذكرنا بالحرب
المدنية اللبنانية من عشر سنين مضت .

وفي الحقيقة ان هذا شعار يصف العلاقة بين الحكومة
ورعاياها ، لقد كان هذا شعارا شادا بدأ منذ عام ١٩٤٨ ، فهل
كان الفلسطينيون أردنيين أو لا ؟ حقيقة كانت مصالح الجانبين
متعارضة بطريقة واضحة ، وبرغم هذا كان حرص الملك حسين
وياسر عرفات على تجنب حدوث صدام بينهما ، فمازال كل منهما
يحتاج الى الآخر كقناة للاتصال بأطراف أخرى خارجية محددة ،
وكدرع ضد أي هجوم من أية جهة معينة ، وكل منهما اعتمد على
التعاون الوثيق مع عبد الناصر ، كل منهما كان يرى الطرف الآخر
كحليف له لوقت ما ، أي تحالف ضد اسرائيل في وقت ما . والأكثر
من ذلك لم يأبل أي طرف منهما أن يهزم الآخر دون أن يسبب له
مشكلة ، بحيث لا يبعد الجماهير الفلسطينية التي لم ترتكب خطأ
بمن فيهم هؤلاء الذين يمثلون ٦٠٪ من القوة العاملة للجيش الأردني
نفسه ، علاوة على ذلك لم يكن لدى زعماء منظمة فتح وكذلك معظم
قيادات المنظمات الفلسطينية الأخرى الرغبة في أن يحكموا الأردن
بل لم يجدوا الفرصة لإعلان هذه الرغبة لأنهم يدركون يقينا أنهم
لو فعلوا ذلك فان مثل هذا العمل يمتص الاهتمام والنشاط المطلوب
للحرب ضد اسرائيل ، وبدون الحماية الأمريكية التي يتمتع بها
الملك حسين ، فانهم سوف يكونون جبهة مفتوحة للهجوم الاسرائيلي ،
والى جانب ذلك لا ننسى أن المنظمات الفدائية كانت منقسمة على
نفسها لدرجة أنه بدون الملك حسين فالأردن سوف يكون مستنقما
للفوضى والقتل .

ومن وجهة نظر الملك حسين ، فإنه كان يعتقد أنه سيأتي يوم يحسم فيه النزاع مع الفدائيين ، ولكن بعد أن يكون قد توصل الى اتفاق مع اسرائيل على عودة الاراضى المحتلة بعد عام ١٩٦٧ ، فإن هذه لو حدثت ستكون لعنة للفدائيين ولكنها نعمة لكثير من الفلسطينيين المتعطشين لانهاء الاحتلال الاسرائيلى للضفة الغربية ، فاقام الفدائيون بمعركة ضد اسرائيل ، فإن الملك حسين سيجدها فرصة طيبة لكسب انتصار سياسى وعسكرى حاسم عليهم . . ووضعت وحدة المظلات المعروفة بالوحدات الخاصة على أهبة الاستعداد لمثل هذه المناسبة ، ولكن حتى يحين الوقت لحدوث الصدام ، فإن الملك حسين يكون قد فضل معركة أكيدة على حدوث معركة مفترضة من المحتمل أن تحدث .

وبرغم تقدير كل من الملك حسين وياسر عرفات فنقد حدثت المعركة الضاربة بين الطرفين فى سبتمبر عام ١٩٧٠ دون أن تلوح فى الأفق أية بادرة لحدوث تسوية مع اسرائيل ، فقد كان الفدائيون الفلسطينيون — دون النظر الى المجموعة التى ينتمون اليها — يتصرفون بطريقة مثيرة حيث كانوا يركبون عربات الجيب الخاصة بهم ويطوفون بها حول عمان وهم شاهرون أسلحتهم المحشوة بالذخيرة ، بل أكثر من هذا لجأوا الى نهب وسلب المحلات وممتلكات الأفراد ، وأحياناً الأجانب ، وكانوا يداخمون المنازل ويفتصبون ما بها من ممتلكات منتهكين كل الحرمات ، كما أنهم لم يلتزموا بقوانين المرور ، فهذه المركبات كانت تسير بدون ترخيص من وزارة الداخلية، ويرفضون الوقوف فى مراكز التفتيش ، فقد ركبهم الكبرياء والغرور ونسوا دورهم ضد العدو اسرائيل ، وأصبح تواجدهم داخل عمان بعيداً عن نقاط المواجهة مع اسرائيل وعن أرض المعركة الحقيقية . وفى نفس الوقت كانوا يتحدون — بتصرفاتهم — نظام وقوانين المملكة الأردنية .

وبحلول عام ١٩٧٠ ساد الجيش الأردني سخط شديد ، والذين أدركوا أن العمليات الفدائية ضد إسرائيل كانت عملاً فاشلاً ، انهم لم يتواجدوا في الأراضي المحتلة ، ولم يحدث سوى بعض الأضرار الثانوية البسيطة للدوريات الإسرائيلية على الحدود حيث كان مسعاهم من أجل قيام دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية الموحدة (المسلمين والأقباط واليهود) وحتى هذا الشعار لم ينل رضا السكان الاسرائيليين .

اذ كانت دوائر اليسار الاسرائيلي والحمائم توافق على هدف الفلسطينيين القاضي باقامة دولة لهم ولكن ليست على أرض اسرائيلية ، وعلى ضوء ذلك فان الفدائيين يرفضون أية محادثات للتسوية كالتى كان حسين يسعى اليها .

لقد ترتب على الفوضى التى سادت الفصائل الفلسطينية نتائج أخرى أكثر خطورة من سلوكهم وتصرفاتهم داخل العاصمة عمان ، حيث لجأت الأقلية المتطرفة ، والجهة الشعبية لتحرير فلسطين الى أن ينتهجوا عملاً طائشاً قلب كل الحسابات والموازن .

لم يعترف جورج حبش زعيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بمنطق ياسر عرفات بضرورة التعاون مع الحكومات العربية الحالية لأن من الضروري على كل من حكومات : السعودية والكويت ولبنان والأردن أن تعتمد على الولايات المتحدة ، بالرغم من أنهم غير راضين عن سياسة إسرائيل . بينما جبهة تحرير فلسطين كانت ترى أنه لا مناص من أن يكون الطريق الى تل أبيب من خلال عمان ، كما قاطعوا منظمة التحرير الفلسطينية البيروقراطية التى تعمل ضد الثورة . وبرغم هذا فقد وافقوا على المشاركة فى القيادة

الموحدة للثورة الفلسطينية ، كما تشكلت لجنة بعد الضغط على الأردن - في فبراير عام ١٩٧٠ - من أجل تنسيق العمليات العسكرية ، وليشاركوا في اللجنة المركزية للمقاومة الفلسطينية التي تآلفت في شهر يونية التالي وبرغم هذا فقد احتفظوا بحقوقهم في حرية التصرف والممارسة ضد اسرائيل مثل (خطف الطائرات ، والهجوم على المطارات . .) دون الاهتمام بوجبة نظر اسرائيل ، ولذا كان هدفهم في الاشتراك في اللجنة المركزية هو الضغط على زملائهم في اللجنة لكي ينضموا اليهم .

لقد كانت منظمة فتح والزعماء الآخرون يأملون في وحدة محاطة بكل التكاليف ، لقد أغمضوا أعينهم عن الموقف المتردى الذي تمر به القضية الفلسطينية على أمل استعادة الموقف وتوحيد الصفوف ضد العدو الاسرائيلي وكذلك الملك حسين ، وكانت برغم التحذيرات - للجبهة الشعبية - السبب في مواقف مخرجة نفسية وسياسية لمنظمة فتح بسبب الأعمال التي كانت تقوم بها .

لقد بات التدهور سيئاً في أحداث يونية ١٩٧٠ ، حادث إطلاق النار ، ومن ثم حدثت صدامات بين الفلسطينيين والجيش الأردني استمرت لمدة أربعة أيام ، وحدثت مئات الاصابات وأعلن الملك حسين وعرفات عن اتفاق مشروط لوقف إطلاق النار ولكن الجبهة الشعبية رفضت الاذعان لهذه الشروط ، وقامت الجبهة بفرض الحصار حول فندقين ووضعوهما تحت سيطرتهم حيث وضعوا عشرات من الضيوف الانجليز والأمريكان والألمان الغربيين كرهائن بل هددوا بنسف الفندقين ، وطالبوا الملك حسين بطرد العديد من ضباط الجيش البارزين بمن فيهم عم الملك حسين نفسه ناصر بن جميل قائد أركان ، وابن عمه زايد بن شاعر ، وأن تحل القوات الخاصة (وحدة المظلات) ، ودون مقدمات أعلنت منظمة فتح انضمامها الى موقف الجبهة الشعبية والمطالبة بتحقيق هذه

المطالب ، واستجاب الملك حسين لهذه الضغوط وسرح الضباط المذكورين من الخدمة .

ثم أصدر الملك حسين قرارا بتشكيل وزارة جديدة لكي تتصدى لأعمال المقاومة الفلسطينية ، وتم التوصل الى اتفاق عام بين الطرفين لوضع قواعد العمل في المستقبل في ١٠ يوليو تحت اشراف لجنة مصالحة عربية تقضى بوقف ممارسات أعمال الفلسطينيين التي تسبب قلاقل للحكومة الأردنية ، مقابل وعد من الأردن بعدم اتخاذ اجراءات تعسفية ضد مصالح المقاومة .

ولقد كانت مساومة غير عادلة بين الطرفين ، مما جعل المنظمة تناشد السكان الفلسطينيين تأييدها في موقفها ، غان أعمال جورج حبش بكل عنفوانها في القدس كانت أكثر تأثيرا وإيجابية من تلك التنازلات التي أجبر على قبولها ياسر عرفات من الملك حسين وقواد الجيش الذين أعدوا المسرح لأحداث سبتمبر ..

ولنا أن نتساءل ، لماذا تمكنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من أن تمارس مثل هذه الأعمال ضد المصالحة مع الأردن لغالبية الجماعات الفدائية ؟ والسبب لخصه أحد رفاق ياسر عرفات : « اننا لم نكن راغبين في التخلص من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، ولكن من المستحيل عمليا أن توحد هذه المنظمات الفلسطينية الفدائية في الوقت الراهن وتكون إحدى الدول العربية مؤيدة لهذا التجمع ، فبدلا من أن تصبح اللجنة المركزية للمقاومة الفلسطينية بمثابة برلمان ينعكس فيه كل الخلافات والنزاعات .. ويكون ياسر عرفات نائبا عن أكثر من نصف الشعب الفلسطيني ، وكان لزاما عليه أن يتعامل مع الجبهة الشعبية المدعومة من إحدى الدول العربية الغنية .

* * *

٥ - هرب سـبتمبر الأهلية :

ان عدم نشوب حرب شاملة بين الجيش والفدائيين فى يونية يرجع ذلك الى أن الملك حسين تمكن من كبح جماح قواته من البدو ، فربما استغرقت الاهانات التى حدثت من قبل جورج حبش فضلا عن اقتحام الفنادق وطرده النزلاء ، ربما يكون كل ذلك استغرق وقتا من أفكار الملك حسين على الرغم من أن هناك عناصر معينة كانت تنتظر مجرد إشارة منه ، فعلى مدى عامين ، تحمل الملك حسين الكثير من تصرفات القوات الفلسطينية المتعجزة ، لقد اختلط التوتر السياسى عن كثب بالاختلافات الاجتماعية بين رجال ذوى كرامة قبلية ، تم تدريبهم فى معسكرات الجيش الانجليزى وكل حياتهم قائمة على خدمة التاج الهاشمى حيث الأمانة والاخلاص والتفانى فهم شباب جندوا أنفسهم لخدمة الملك حسين .

فى أعقاب أحداث يونية - كانت خطة روجرز Rogers فى عمان والتى سارعت بحسم الموقف بين الجيش الأردنى والفدائيين بتأييد التسوية السلمية مع اسرائيل ، ووضع عبد الناصر جزءا من الأساس الذى كان حتى عام ١٩٧٠ ، يقضى بأنه فى حاجة ماسة لآى مخرج من هذا الموقف المتوتر مع اسرائيل بدلا من الترائق بالمدفعية عبر قناة السويس ، بالإضافة الى الغارات الجوية بين الجانبين ، لقد طرح عبد الناصر على رفاقه العرب فى مؤتمر قمة الرباط فى ديسمبر عام ١٩٦٩ تقديره للموقف مع اسرائيل ملوحا بما اذا كانت الدول العربية تؤيده فى موقفه ، لقد طلب منهم اما تأييده فى موقفه ، واما توضيح موقفهم ، فحول النفط الثرية حتى ليبيا الثورية ، سحبت أقدامها من المساهمات المالية المفروضة عليها .

وفى نفس الوقت أعلنت سوريا والعراق اعلانات شبيهة مألوفة من الناحية الحربية ، ولكنها لا تعبر عن التزامات حقيقية ،

والوحيد الذى تطوع بارسال قوات حربية كبيرة الى الجبهة هوارى بومدين رئيس الجزائر ، وان كانت رغبته مرهونة بقبول عبد الناصر هذه المساعدة من عدمه . لقد أدرك عبد الناصر أن موقف الأقطار العربية غير جاهزة لأن تحارب ، وعلى هذا فان عبد الناصر سيتخذ قراره على مسئوليته ، لقد كانت النغمة حربية ، وان كان لا توجد وسيلة حربية يمكن اقرارها ، والشئ الذى يمكن فعله هو السلام ، لقد خرج عبد الناصر من الجلسة وقد تبعه ياسر عرفات ، وعبد الخالق حسونة السكرتير العام ، وانتهى المؤتمر فى اليوم التالى وهو يتخبط فى الفشل التام . لقد قاطعت كل من سوريا واليمن الجنوبي والعراق الجلسة النهائية ، لم تتمكن الوفود من الموافقة حتى على صيغة بيان رسمى ، لقد غاصت القمة العربية فى مشاكل جديدة ، ورغم ذلك كان هذا يتلاءم وهدف عبد الناصر .

لقد وضحت كل المناورات أمام عبد الناصر فى مؤتمر الرباط وعلى هذا فقد أعلن فى ٢٣ يوليو قبوله خطة روجرز ، تلك الخطة كما اقترحتها وزارة الخارجية الأمريكية ، والتي تدعوا الى تجديد وقف اطلاق النار ، واعادة جهود الدكتور جارينج Dr. Jarring الوسيط الدولى للأمم المتحدة بهدف الترتيب لتحقيق قرار مجلس الأمن عام ١٩٦٧ ، ومن الواضح — نتيجة للمناقشات السرية — أن هناك سببا للاعتقاد أن الشروط يمكن قبولها فى الجمهورية العربية المتحدة ، والأردن واسرائيل ، ويمكن العمل بها ، فقد كان الأردن هو الدولة التالية لقبول خطة روجرز ، وكذلك اسرائيل بعد ذلك بأسبوعين ، لقد بدأ وقف اطلاق النار ، ومن الواضح أن الحكومات المعنية كان فى ذهنها أيضا وسائل للتعاون مع الفدائيين .

كان زعماء الفدائيين فى حالة من الانزعاج ، لقد كبج ياسر عرفات جماح نفسه من انتقاد الملك حسين وعبد الناصر بالاسم ،

ولكنه استنكر بقوة المستسلمين ، وأعلن في حشد من الفلسطينيين
 الثائرين أنه يجب عليهم أن يعدوا فرق المقاومة لتقبل خطة التسوية
 مع إسرائيل بكل الوسائل الممكنة ، ولكن الأعضاء الأقل مرتبة من
 الفدائيين هاجموا عبد الناصر مباشرة ، وعندما بدأ « صوت
 إذاعة فلسطين » الذي يذاع من القاهرة بتسهيلات من الحكومة
 المصرية في مهاجمة سياسة عبد الناصر ، أغلق المحطة نهائيا ،
 لقد نشر هذا القرار على نطاق واسع ، وكان يعنى لكل من بينهم
 الأمر أن شرخا رئيسيا حدث في الموقف ، تلا ذلك أشارات ، فصل
 من العمل ، وتهريب الأموال والمؤمن من مصر الى مجموعات المقاومة
 في قطاع غزة ، ونقل الاتحاد العام للطلبة الفلسطينيين رئاسته من
 القاهرة الى عمان ، واتهام السلطات المصرية بإبعاد ١٥ طالبا
 فلسطينيا والقبض على الآخرين .

هواري
 الناصر
 الأقطار
 سيتخذ
 لا توجد
 السلام،
 رغبات ،
 اليوم
 سوريا
 سود من
 العربية
 ناصر .

الرباط
 الخطة
 تجديد
 Dr. J
 مجلس
 ية —
 مهورية
 ند كان
 سرائيل
 منح
 ون مع

ياسر
 'سم ،

وفي وسط هذه التوترات المتصاعدة ، ضربت الجبهة الشعبية
 لتحرير فلسطين ضربتها في مدة ثلاثة أيام بدءا من ٦ سبتمبر ،
 اختطف الجبهة الشعبية ٤ طائرات يملكها الغرب أجبرت ثلاث
 طائرات منها على الهبوط في الأراضي المحررة قرب مدينة الزرقا
 في الأردن ، واضعة مئات من المسافرين كرهائن داخل الطائرات .
 كان رد الفعل الخارجي غاضبا ، كما تخرج بشدة موقف العديد
 من الحكومات (٤) لقد علقت غالبية المجموعات الفدائية غير الراغبة

(٤) اختطف طائرتان الى الزرقا يوم ٦ سبتمبر ، وفي اليوم التالي
 أجبرت طائرة ثالثة (بان أميركان Pan American) رقم ٧٤٧ على الهبوط
 في بيروت أولا حيث تم تزويدها بالوقود رغم أنف السلطات اللبنانية ، ثم
 اتجهت الى القاهرة حيث أطلق سراح المسافرين ، ثم بعد ذلك نسفت الطائرة
 على ممر الطائرات أمام أعين السلطات المصرية العاجزة أيضا ، وفي اليوم التالي
 عندما أعلن عن هبوط طائرة رابعة تم اختطافها ، رأت السلطات المصرية
 إغلاق المطار في وجهها حتى لا تورط السلطات المصرية نفسها في مثل هذا
 العمل ، وأخيرا هبطت الطائرة في الزرقا لتنضم الى الطائرتين الأخريين .

فى أن تلطخ نفسها بهذا العمل عضوية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فى القيادة المحددة للثورة الفلسطينية ، ولكن هذا قليل لم يلاحظه أحد .

أدرك بقية العالم أثناء خطف الطائرات أنه هو العمل الوحيد للارهابيين الفلسطينيين . فى تلك الأثناء تسلل جورج حبش فى زيارة تم تحديدها لكوريا الشمالية لدراسة الاستراتيجية الثورية لكيم سانج الثانى Kim II Sung فى محاربة الاستثمار .

لقد بدا الملك حسين فى موقف غير لائق ، فعلى بعد ٢٠ ميلا فقط من قصره فى عمان ، وعلى الأرض فى مدينة الزرقا ، وقفت كتيبة من القوات الأردنية فى دائرة واسعة فى مواجهة الفدائيين التابعين للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والذين كانوا مكلفين بحراسة الطائرات يهددون بتدميرها بمن فيها من ركاب عند أول حركة عدائية من الجيش ، وتراجع الجنود بعد عدة أيام ، وأطلقت الجماعات الفدائية معظم ركابها ، ولـكنهم خطفوا ٥٤ آخرين ، وتم وضع الألغام فى الطائرات بعد ذلك .

هل كان الملك حسين ينتظر مثل هذه الاثارة ؟ ويتبادر الى الذهن سؤال : هل كان الملك حسين هو المخطط لهذه المذبحة الفلسطينية ؟ وهل كان جمال عبد الناصر يشاركه هذه المؤامرة ، على اعتبار أنهما يتوقعان من الفصائل الفلسطينية معارضة مقترحات روجرز ؟

وجدير بالذكر أن عبد الناصر لفت نظر الملك حسين الى أن عرشه بات مهددا بالخطر ، ومن ثم حاول الاثنان اقناع سليمان النابلسى بأن يتولى رئاسة الوزارة الأردنية فى الوقت الراهن .

ومن المعروف أن سليمان النابلسى كان من أنصار التيار الناصرى ، وسبق له أن تولى منصب رئيس الوزراء لمدة ستة أشهر

عقب حرب السويس ١٩٥٦/١٩٥٧ الى أن أقاله الملك حسين عن منصبه امثالاً لسياسة أمريكا في المنطقة ، والآن هل بإمكان سليمان النابلسي الراديكالي ، كبير السن أن يواجه الأحداث ، ويحقق خطة روجرز ، ويكسب تأييد الفلسطينيين الى جانبه ؟ وان كان هذا يبدو بعيد المنال الآن فقد أخبر كلا من الملك حسين وعبد الناصر أن بإمكانه أن يفعل ذلك .

كان الملك حسين في موقف لا يحسد عليه ، انه لا تزال سياسته تتسم بالمناورة ، ويأمل أن يكسب الى صفه فصائل الفدائيين ، وفي نفس الوقت يلتزم بتنفيذ خطة روجرز ، ولكن السؤال الآن ، هل سيقف عبد الناصر الى جانبه يشد من أزره ؟ فما زال عبد الناصر بعد هذه الأحداث المتناقضة التي مضت ، متشككا في موقف وسياسة الملك حسين بغض النظر عن موقفه التكتيكي قبيل ٥ يونية عام ١٩٦٧ ، فقد كان عبد الناصر في احتياج اليه — في هذا الوقت — ليكون بمثابة هزة وصل بينه وبين واشنطن ، ولكن من الملاحظ أن عبد الناصر لا يحتاج الى تأييد الملك حسين لسياسته بعد التوصل الى تسوية مع إسرائيل .

ولكن الملاحظ أن الملك حسين لا ينسى الموقف التراجيدي الذي حدث أثناء حرب يونية ١٩٦٧ ، فلقد كان الملك حسين مجتمعا مع عبد الناصر عندما وصلت اليه أنباء ثورة في ليبيا ؟ وأخفى عبد الناصر هذه الأخبار عن الملك حسين .

وصرح الملك حسين فيما بعد للصحفيين أنه لن ينسى هذا الموقف أبدا ، إذ أخفى عنه عبد الناصر تلك الأخبار الأولى لثورة ليبيا والاطاحة بملك عربي .

وفي ١٥ سبتمبر وقعت القيادة الموحدة للثورة الفلسطينية والحكومة الأردنية ، اتفاقا جديدا بين الطرفين ، وقد اضطرت الحكومة الأردنية الى قبول هذا الاتفاق بكثير من التنازلات للفدائيين الذين بدأوا يتراجعون عن موقفهم الى حين من الزمن ، وفي ١٩ سبتمبر أصدر الملك حسين قرارا بالاستجابة الى مطالبهم بتطهير عام للقوات المسلحة ، مما جعل الملك حسين مجرد سلطة اسمية فقط مما جعلهم يتوقعون خضوع الملك حسين لهم بدون استخدام القوة ضدهم ، ويعتقدون كذلك أنه يمثل هذه السياسة يقوضون سياسته نحو اسرائيل ويخضع لهم تماما .

وفي الواقع كان هذا موقفا تكتيكيا للملك حسين فلم يكن مستعدا لأن يسمح لسلطته أن تنزلق بعيدا دون التوصل الى تسوية مع اسرائيل بغض النظر عن رفض الفصائل الفلسطينية لهذه السياسة . ولمواجهة الموقف داخل الأردن أعلن الملك حسين تعيين حكومة جديدة برئاسة الجفرال محمود داود واختار كل أعضاء الوزارة من ضباط الجيش ، معلنا حالة الطوارئ ، وساد الشك والريبة جميع الأطراف داخل الأردن ، وتوقعوا حدوث كل شر من قبل الملك حسين ، وبدأت حالة من التأهب ، وبدأ الصدام وشيك الحدوث ، ففي صباح اليوم التالي انفجر الموقف بين الفصائل الفلسطينية بصفة عامة والفدائيين بصفة خاصة ، واستخدم الجيش الأردني الدبابات والمدافع ، والبنادق الرشاشة ، وكذلك القنابل اليدوية وبرغم هذا كان الفلسطينيون مسيطرين على الموقف وشمل القصف كل مواقع الفلسطينيين ، حتى العشش في الأحياء المحيطة بعمان وهي المزدحمة باللاجئين .

وفي مدينة الزرقا حدث إطلاق المدافع والبنادق الآلية ، حتى القنابل اليدوية ، وبرغم كل هذا كان الفلسطينيون يسيطرون على

مدن الشمال (جرش وسولت وأربد) وحاول الجيش الأردني
انقاذ هذه المدينة من سيطرة الفلسطينيين .

والمدعش أن القوات العراقية وقوامها ما بين ٢٠ ألفا الى
٣٠ ألف جندي قد تمركزت في الأردن بهدف حملة المقاومة
الفلسطينية ، وبرغم هذا وقفت هذه القوات تشهد هذه المذبحة
غير المتكافئة دون أن تحرك ساكنا ، ولكنها نجاة تراجعت الى
الخلف تاركة مواقعها دون أن تقوم بأي عمل .

والسؤال الآن : هل تراجعت هذه القوات نتيجة نصيحة من
قبل السوفيت ، أو نتيجة أوامر أصدرها الجنرال التكريتي ،
الرجل الثاني في النظام العراقي ؟ فقد أصدر أوامره لهذه القوات
بالوقوف موقفا سلبيا ، مما جعل زملاءه يلقون عليه باللوم ويعدونه
عن موقعه فيما بعد .

ومن ناحية أخرى تلقى الفدائيون مساعدة من سوريا ، وذلك
بوصول طابور مسلح عبر الحدود قرب مدينة أربد ، وحارب هذا
الجيش بشجاعة ضد الأردنيين ، وادعت سوريا أن هذه القوات
ما هي الا وحدات جيش التحرير الفلسطينية في حين أصر الأردنيون
على أن هذه القوات هي قوات سورية ، ولكن الملاحظ أن هذه
القوات انسحبت بعد عدة أيام من مواقعها سواء كان ذلك بسبب
تحذيرات اسرائيلية أو أمريكية أو بناء على نصيحة سوفيتية أو
معارضة أردنية كان لها تأثير قوى ، لكنها لقيت قبولا من الفلسطينيين
المدافعين عن مدينة أربد .

وأخيرا وصلت هذه الحرب الأهلية الى نهايتها عن طريق
المفاوضات التي جرت في القاهرة ، اذ دعا عبد الناصر الى حتمية
عقد مؤتمر قمة عربي طارئ لوقف نزيف الدم الفلسطيني ، واستمر

هذا المؤتمر ثلاثة أيام لترتيب وقف إطلاق النار بين الجانبين ، ووافق كل من ياسر عرفات والملك حسين على وقف إطلاق النار فى يوم ٢٥ سبتمبر ، وتلا هذا القرار توقيع اتفاقية أكثر تفصيلا وقعت بعد يومين ، مما كان سببا فى انقاذ الفدائيين من مذبحة أكبر ، اذ كان يقدر عددهم بحوالى ٢٥ ألف جندى ، بالمقارنة بالجيش الأردنى الذى يقدر عدده ما بين ٦٠ ألفا و ٧٥ ألفا ، وكان عدد القتلى من الجيش الأردنى أكثر من قتلى الفلسطينيين ، برغم التفاوت الواضح بين قوة التسليح وكذلك العدد بين الطرفين : الأردنى والفلسطينى .

وكانت تقديرات الهلال الأحمر الفلسطينى هى ٣٦٥٠ قتيل ، و ١١٥٠٠ جريح فلسطينى بمن فيهم الكثير من المدنيين ، وفى القاهرة عبر العديد من الزعماء السياسيين عن استنكارهم واشمئزازهم البالغ من تلك الأحداث التى تجرى بالأردن ضد الفلسطينيين ، والتى نفذت باسم وتحت اشراف الملك حسين نفسه ، وعلى هذا فقد أوقفت كل من ليبيا والكويت دفع اسهاماتها المالية للأردن ، السابق اقرارها فى مؤتمر الخرطوم منذ ثلاث سنوات مضت .

وقام الجنرال جعفر نميرى زعيم ثورة السودان باعتباره رئيسا للجنة المصالحة العربية التى شكلت منذ بداية الصدام بالأردن فى شهر يونية حيث قام بزيارة الى عمان ، وعاد الى القاهرة ، وقدم تقريرا ، متهما فيه السلطات الأردنية بشن حرب إبادة ضد الشعب الفلسطينى .

وتحدث — كذلك — العقيد القذافى بطريقة مبهمه غامضة عن ارسال جيشه الى الأردن لدعم الفلسطينيين ، وان كان لم يوضح كيف يمكن وصول هذا الجيش الى هناك بالأردن ، كما قطعت

ليبيا علاقتها الدبلوماسية مع عمان ، كما ندد الملك حسين من جانبه بالجزارين السوريين وهجومهم الذي يتسم بالجبن .

حتى الرئيس عبد الناصر الذي كان يعمل جامدا لتهدئة الأوضاع ، ويحفظ للملك حسين سمعته ، وجد من الضروري أن يحتج على سياسته وموقفه ، ويبعث اليه برسالة في ٢٥ سبتمبر موضحا موقفه ، وموجها اليه عدة اتهامات لا يمكن انكارها ، هذا في الوقت الذي لجأت فيه السلطات الأردنية الى عدم احترام قرار وقف اطلاق النار . . وعدم احترام كامل لكل العهود الصادرة من مجلس القمة العربي ، والتي كانت تتضمن خطة أردنية لتصفية المقاومة الفلسطينية . بالرغم من كل التصريحات من قبل السلطات الأردنية فان هناك سياسة أردنية يجرى تنفيذها بهدف احداث مذبحة مخيفة تتنافى مع كل المبادئ العربية والانسانية .

وبرغم مناقشة الأبعاد الحقيقية لهذه المأساة بالنسبة للشعب الفلسطيني فان من الملاحظ أن المؤتمر لم يحاول أن يفتزع موافقة رسمية لالقاء اللوم على الملك حسين ، وأنه طلب عقد اجتماع في هيئة غير رسمية تتكون من ١٤ عضوا وكان زعماء الدول العربية يتابعون طريقا ملزما لأن يكون بطيئا في وضع نهاية للمذبحة ، لقد أرسل المؤتمر لجنة مراقبة سلام جديدة الى الأردن ، وهذه المرة يرأس هذه اللجنة « باهى الأدغم » رئيس الوزراء التونسي ، تساعدته هيئة من الضباط العسكريين للملاحظة وقف اطلاق النار ، وبرغم كل الجهود المبذولة فان العنف الحقيقي مضى حتى النهاية ، ولو أنه في الأشهر التالية نشبت معارك عنيفة بين الطرفين .

ويتبادر الى الذهن سؤال : من الذي كسب الحرب الأهلية ؟ وماذا تعني هذه الحرب ؟ لقد كان العنف الدموي يثير ويقلق الرأي

العربى بكل شدة لأن الأسلوب الذى تمت به هذه المذبحة للشعب
الفلسطينى ، التى تمت بطريقة مثيرة للرأى العام العربى ضد
شعب يدافع عن وطنه السليب .

لقد قام الملك حسين بقتل الفلسطينيين عام ١٩٧٠ أكثر من
قتل موسى ديان منهم عام ١٩٦٧ . فان عدد القتلى فى الضفة
الشرقية أكثر من القتلى فى الضفة الغربية الواقعة تحت الاحتلال
الاسرائيلى ، وعلى هذا ماذا يمكن أن نتنبأ لهم لو عادوا يوماً إلى
السيادة الهاشمية ؟ (*) .

كان كثير من الشخصيات الفلسطينية بالضفة الغربية من تلك
الشخصيات البارزة الذين خدموا فى الدولة ودافعوا عن النظام
الهاشمى ، انهم الآن يجتروا مرارة شعورهم (٥) لدرجة أن كثيراً من
الشخصيات الفلسطينية فى الضفة الشرقية كانوا يفضلون أن
يعيشوا فى الضفة الغربية مفضلين وطأة الاحتلال الاسرائيلى عن
العيش فى كنف الحكم الهاشمى معرضين حياتهم لجيش الأردن .

(★) لا وجه للمقارنة بين توضيحات مصر من أجل قضية فلسطين منذ
عام ١٩٤٨ حتى الآن ، وما قدمته الأردن للقضية فى نفس الفترة .

(المترجم)

(٥) احدهم كان قدرى طوقان وزير خارجية أسبق ، ففى أثناء تشييع
جنازته فى نهاية فبراير ١٩٧١ انعكست الشكوك السياسية لهذه الأزمة . مات
طوقان بينما كان فى زيارة لبيروت ، وأعيدت جثته إلى مدينة نابلس وكان
التابوت ملفوفاً بعلم الأردن وهو يشيع إلى مثواه الأخير ، ولكن عندما عبر
المسيحون إلى الضفة الغربية المحتلة وضع العلم الفلسطينى بدلاً من علم
الأردن ، وإن كان الاسرائيليون لم يأملوا أن يلف التابوت بالعلم الاسرائيلى برغم
حضور الجنرال موسى ديان ليقدم واجب العزاء .

(صحيفة اللوموند فى ٢ مارس ١٩٧١)

وهنا تساءل الاسرائيليون مع أنفسهم بلوعة وفزع ، اذا كان العرب يفعلون مع اخوانهم العرب مثل هذه الأفعال التى تتسم بالعنف والوحشية ، اذن فماذا هم ناعلون معنا نحن الاسرائيليين اذا كانت لهم اليد العليا؟! وعلى هذا فما الحكمة من اعادة الضفة الغربية الى الملك حسين أو الى أى زعيم عربى آخر ؟ لكل هذه الاعتبارات نقد بات واضحا أن الملك حسين قد أخطأ خطأ فظيما ، ولطخ بمثل هذه الفعلة الشنعاء رصيده السياسى ، وصارت حياته الى نهاية مظلمة .

لقد بقى الفدائيون كقوة برغم تخطيط الملك حسين للقضاء على حركتهم ، لقد اضطر الى وقف اطلاق النار قبل أن يتمكن جيشه من أن يبيد ضحاياه . فلو بقى بعض الفدائيين على قيد الحياة ، أفلا يعنى ذلك أنهم كسبوا الموقف طبقا للمستوى المعيارى المطبق فى المعارك بين حرب العصابات وجيوش مسلحة منظمة ؟ نقد صرح أحد الضباط — قائد المدفعية — وهو ممتلىء غيظا قائلا لصحفى أجنبى : « لو أعطونا الاذن كنا سننظف المدينة وبعدها لن يكون هناك فدائيون فى عمان » .

وأضاف قائلا : « يجب علينا أن نستأصل المشكلة من جذورها والا فستظل المشكلة قائمة فى كل أنحاء البلاد ومفروض علينا أن نواجهها مرة أخرى » (٦) . والأكثر غرابة — فى الموقف — أن الملك حسين اضطر الى قبول تحكيم الغرباء فى نزاع بينه وبين مجموعة من رعاياه ، كما أنه اضطر عن طريق هؤلاء الغرباء أن يطرد حكومته العسكرية (٧) كما أن اتفاقية ٢٧ سبتمبر طبقت بكل جدية لتضع

(٦) Associated Press اسوسيتيد پرس . عمان ٢٨ سبتمبر

عام ١٩٧٠ .

(٧) الجنرال داود رئيس الوزراء موجود بمصحة بليبيا ، اشارة الى رفض السلطة لسياسته .

قيوداً على حركة قواته المسلحة على أرضه ، بنفس القيود التي وضعت على حركة الفدائيين .

وفي ١٣ أكتوبر وقعت اتفاقية بين ياسر عرفات والملك حسين تحت حماية لجنة باهى الأضعف تحمل فى طياتها اهانات أكثر حيث تنص على أن منظمات المقاومة الفلسطينية لها كل الحق فى تمثيل الشعب الفلسطينى ، منكرة فى نفس الوقت منزلة الملك حسين الحاكم الشرعى لمعظم سكان دولته ومتضمنة الاعتراف بياسر عرفات كمشارك له فى السيادة . الا أن كل هذا التعليل كان بسيطاً للغاية ، فالفلسطينيون يمثلون الأغلبية فى الأردن منذ عام ١٩٤٨ ، وكانوا دائماً موضوع الضغوط الخاصة على الحكومة من كل أنحاء الوطن العربى من حين لآخر ، لقد نبذه خصومه لمخالفات أكثر اعتدالاً من إطلاق الرصاص على آلاف الفلسطينيين ، وهكذا وقف العرب من الملك حسين موقفاً لا يرقى الى فعلته الشنعاء ، فقد كان كلامهم كثيراً وفعلهم قليلاً .

وبالنسبة للفدائيين الفلسطينيين ، فان النقطة المهمة الجديرة بالتذكر ، أن من المفترض أن يكون عدوهم بالدرجة الأولى هو اسرائيل ، وليس الأردن ، وأن الدرس المستفاد من هذه الأحداث ان الملك حسين لم يستطع أن يقضى عليهم كقوة سياسية فى الأردن ، بل انهم يرومون أن تكون حياتهم هبة لتحرير بلادهم من هذا الاحتلال الاسرائيلى ، لأن حياتهم أصبحت أشبه بسمكة فى البحر داخل حدود تسيطر عليها اسرائيل ، وصارت حياتهم مهددة حتى من قبل اخوانهم الأردنيين والمفترض فيهم أنهم أبناء جد واحد ، وجيران لهم .

ان ما يهم كلا من الملك حسين والفدائيين ليس قدرتهم على الحصول على التأييد السياسى والدبلوماسى ، ولكن ما يهم كل طرف

هو السيطرة على مجريات الأحداث التي تجرى بالأردن وبناء على هذه الافتراضات كانت تسير العلاقات بين الملك حسين والفدائيين .

ان صيغة التصالح التي بدت في صالح الفدائيين ، سرعان ما أسىء تطبيقها بعد أشهر ، ورغم أن هناك اتفاقا بالعفو العام عن جميع السجناء فإنه بقي عدد كبير منهم رهن السجن ، وأيضا رغم الوعود بعدم الرقابة على مطبوعات المقاومة ، فإن السلطات الأردنية كانت تصدر مقالات صحيفة فتح بصفة متكررة ، أضف الى هذا أنه حسب صيغة التحالف فإن حركة الزعماء الفلسطينيين يجب أن تتم بدون أية قيود ، ولكن ما كان يحدث هو العكس تماما لدرجة أن جورج حبش وبعض الزعماء الآخرين رأوا أن من الحكمة أن يبقوا بعيدا عن الأردن باعتبارهم القوى السياسية المحركة لكيان الدولة الفلسطينية ، والرأي العام بها ، ولكن زعماء المقاومة تلقوا ضربة قاصمة سببت لأعضائها أن يتحملوا ممارسة نقد الذات مقارنة بتلك التي حدثت لعبد الناصر بعد حرب يونية .

ان مبادئ وطموحات الحركة تدعو الى التشكك ، اذ لا يوجد شخص يمكن أن يتنبأ - بنهاية عام ١٩٧٠ - بتطور المستقبل بالنسبة لمستقبل السياسة الفلسطينية ، وان كانت امكانية واحدة ساخرة طرحت نفسها على الأقل ، هي فقدان الثقة في الملك حسين لدرجة أن بعض الفلسطينيين أصبحوا أكثر ميلا في قبول تسوية مع اسرائيل بشرط أن يتخلصوا من الملك حسين نفسه .

٦ - وفاة عبد الناصر وميراثه :

ان من سخریات القدر ان جمال عبد الناصر مات وهو يعمل لحماية الملك حسين عدوه القديم ، وذلك على حساب الفلسطينيين أصدقائه القدامى .

لقد واجه عبد الناصر أزمات كثيرة ، ونجا منها منذ قيامه بالثورة في عام ١٩٥٢ ، ورغم الكوارث كان عبد الناصر يعلو نجمه في أفق العالم العربي باستمرار ، ففي الماضي كان دائما ينتهج سياسة « الالتزام » التي لا يحيد عنها ، ولكن من الملاحظ الآن أن موقفه من أحداث الأردن غير ملتزم بسياسته القديمة ، لقد رحل جمال عبد الناصر وهو يحيط نفسه بغموض أسود ، بينما كان غموضه في الماضي هو الذي يبلور سياسته طوال السنوات الماضية . لقد كان يحرك الأحداث باستمرار ، ولكن حياته انتهت بمؤازرة أعدائه على حساب أصدقائه وبذلك تناقض عبد الناصر مع نفسه في آخر المطاف .

كان عبد الناصر بالنسبة للبعض ، الأمل المنشود لتحرير فلسطين من المقتصبين اليهود ، كما كان أمل العالم العربي بتخلصه من هؤلاء الحكام الرجعيين ، وسادتهم المستعمرين لهم (*) .

بينما كان بالنسبة للبعض الآخر ، هو الزعيم العربي الوحيد القادر على تثبيت المجتمع العربي ضد الثورات والتقلبات المستمرة خاصة في الأردن ، لقد اضطر الى صنع الاختيار المستحيل .

ان العالم العربي تمكن من مشاهدة عبد الناصر ، وهو غير قادر أو كاره على أن يوقفها ، وتمكن أيضا من مشاهدة الملك حسين الذي كان حليفه المعترف به في أتون الدبلوماسية العالمية يعمل عملا لا يؤدي في نهاية الأمر إلا لخدمة إسرائيل .

(*) خطب وتصريحات عبد الناصر ، ج ٥ عام ١٩٦٤ - ١٩٦٦ ، ص ٤٣٠ - ٤٣٥ المناقشات التي دارت مع الشباب بطوان في ١٨ نوفمبر عام ١٩٦٥ .

الترجم

وعندما قبل خطة « روجرز » فمن المؤكد أنه أدرك أن ذلك يتناقض مع سياسته ازاء الفلسطينيين فى وقت لم يتمكن فيه من اسقاط الملك حسين ، بالقياس الى الفرضيات التى تتضمنها سياسته لاستعيد الأرض المحتلة بفلسطين .

ومع ذلك فبعد خمسة عشر عاما من مناصرة الآمال الفلسطينية كان من السخف أن يجد نفسه مجبرا فى الوقوف ضدهم ، حتى لو كان موقفه هذا مشوبا بالعطف عليهم ، لقد وضعت أزمة الأردن عبد الناصر عند مفارق الطرق ، وتحت ضغط هذا الموقف المتأزم مات عبد الناصر بنوبة قلبية فى اليوم التالى لانتهاء مؤتمر القاهرة الطارئ .

وفى خلال سنوات الماضى عاش المناصرون لعبد الناصر من الزعماء العرب تحت ظلاله ، وهما كانت العواقب لذلك ، فكانت لديه دائما مميزات معنوية تفوقهم باعتراف الجميع ، وكان عبد الناصر عاجزا فى تحويل هذه الميزة الى نصر حاسم ، أو حتى زعامة مصرية متزايدة .

واذا تجاوزنا عن ذكر الوحدة العربية الرسمية ، فقد كان عبد الناصر ولايزال دائما يبدو محتفظا بالمبادرة مسيطرا على العدو ، وهذا أمر يحتل المقام الأول فى اتجاهاته السياسية ولكن فى نزاعه مع الفلسطينيين بعد عام ١٩٦٧ لم يعد لهذه السياسة أى وجود .

وربما كان الانقلاب فى الراى الى نقيضه أقل خطورة مما ظهر ، إذ ربما كانت هيمنته الظاهرة فى الماضى تبدو شيئا وهميا ، وعلى هذا فما الذى أنجزه عبد الناصر فى احتكاكاته اللانهائية مع الدول العربية ؟ فقد انهارت الوحدة مع سوريا ، وتحداه حزب

البعث ، وحرب اليمن كلفته الكثير من الأموال والأرواح ، ولم يكسب منها شيئا يذكر ، وكذلك العراقيون لم ينل منهم شيئا سوى المتاعب تلو المتاعب ، أما الملك حسين والملك فيصل فلا يزالان فى السلطة برغم جهودهم المضنية ضدهما .

ان كل ما تمتع به عبد الناصر من نجاحات أتى بالوعود ، والتهديد ، والتظاهر ، والنصب ، والافتراض على المصادر التى منحها له كل من الروس والأمريكان ، لقد نصب نفسه كقوة عظمى ، ولكن بدون أن يمتلك وسائل هذه القوة .

ان النجاحات والانتصارات التى أنجزها عبد الناصر بصفة أساسية فى الخمسينات ، جعلته سائرا فوق العادة لمدة طويلة ، حتى بعد حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ ، ولكن بعد ذلك تركته يحمل عبء مشاكل كانت فى نهاية الأمر مهلكة .

يقال ان عبد الناصر كان يأمل لمصر أن تلعب دور بروسيا فى توحيد المانيا ، ولكنه لم يكن هو بسمارك ، فهناك فرق شاسع بين امكانيات الشخصيتين (*) .

بعد ذلك ورغم كل شيء فانه لا يمكن انكار أن عبد الناصر رجل ذو قوى شخصية ملحوظة ، ومهارات سياسية واضحة أيضا فضلا عن توافر كل مقومات الزعامة فيه ، ولم تكن غلطته أنه ظهر

(*) استطاع بسمارك أن يوحد المانيا البالغ عدد ولاياتها أكثر من ٣٠٠ ولاية تحت شعار « لابد من توحيد المانيا بسياسة الحديد والنار » سنة ١٨٧٠ وبذلك وضع حدا للخلافات التى كانت بين هذه الولايات والتى استغرقت عدة سنوات من الجدل حول كيفية اتحاد الولايات الألمانية هذه ، ثم مضى بسمارك بعد ذلك فى بناء المانيا كدولة عظمى فى شتى المجالات ، قبل أن يخوض معترك التنافس الدولى ضد الامبراطوريتين الفرنسية والبريطانية .

(لا المترجم)

فى زمن سابق لأوانه ، وأنه امتلك جيشا أقل من الجيش البروسى ،
ورغم ذلك فإن المقارنة بين الشخصيتين صحيحة ، ماذا كان يقول
التاريخ عن بسمارك لو أن جيشه انتصر على النمسا عام ١٨٦٦ ،
ثم تقدم بطريقة ما ، لكى يخوض الحرب بتهور ضد فرنسا ؟ ما
كان إلا أن يباد فى موقعة سيدان عام ١٨٧٠ ، وأن ما فعله
عبد الناصر ما بين حرب اليمن عام ١٩٦٢ وحرب سيناء عام ١٩٦٧
كان شيئا رائعا (*) .

ربما كان رائد عبد الناصر الحقيقى فى واقع الأمر هو
نابليون الثالث ، رجل ذو طموحات لنفسه ولبلده ، وعبد الناصر
حاول بكل الامكانيات أن يكون كل شىء بالنسبة لكل الناس ، فقد
أضعف رصيده الدولى من جراء كونه رجلا ذا حيل ، وذا مواهب
وذا مؤامرات ، وأخيرا يتبجح فى اختيار القوة ، متظاهرا بالشجاعة
العسكرية ، وهنا كانت الطامة الكبرى بالنسبة له لأنه لم يكن لديه
تقديرات حقيقية لقوته العسكرية .

وعلى النقيض من نابليون الثالث ، بقى عبد الناصر حيا بعد
هزيمته ، ولكنه استنفد رصيده من الناحية السياسية والشخصية

(*) لا يختلف اثنان على وطنية عبد الناصر المفرطة ، ولكن سياسته
الشمولية أتاحت لمستشاريه والمقربين اليه ، أن يجعلوه بحيد عن جادة
الصواب فى بعض السياسات والمواقف ، وكان من المفروض كما فعل بسمارك
عقب وحدة ألمانيا ١٨٧٠ أن يبنى محر أولا فى كل المجالات ، ثم بعد ذلك
ينطلق للمد الثورى فى الوطن العربى عن قوة حقيقية وليس عن ضعف ، وقد
اجتمعت فيه صفتان باعتباره ذا طباع صعيدية بالاضافة الى السلوك
العسكرى ، فجاءت سياسته مفتقرة الى المرونة فى بعض المواقف التى تتطلب ذلك ،
كما أن المحيطين به الذين وثق بهم ثقة مطلقة كانوا يمدونه بمعلومات غير حقيقية
ويزينون له كل أعماله نفاقا ورياء .

(المترجم)

لقد اهتزت صورته كثيرا فى أعين الراى العربى العام ، خاصة فى أزمة سبتمبر عام ١٩٧٠ ، ووجه اليه لوم شديد نظرا لحجم الدماء التى سالت ، ومن ثم ارتفعت أصوات مواجهة اليه النقد اللاذع فقال واحد منها :

« لقد استخدم عبد الناصر مهارته السياسية التى لا جدال فيها فى ادانة نفسه والقاء المسؤولية على شخصه عام ١٩٦٧ ، وقادته مهارته عام ١٩٧٠ لأن يلبس نفسه رداء الخزى والعار ، ومهما كان نتاج هذا الأمر فانه يتحمل مسؤولية قتل عدة آلاف من الفلسطينيين » .

وفى مدة ثلاث سنوات قاد الشعب الذى يدعى أنه رئيس عليه أولا الى حرب هو غير مستعد لها ، ثم الى السلام وهم مخدوعون فيه ، وماتزال على أعينهم غشاوة ، اليس من الأفضل كثيرا بالنسبة له أن يختفى ويترك موقعه لغيره ؟ كان عليه أن يعى تماما ما قاله شارل ديغول : « ان الخداع لا يفيد » تلك كانت الكلمات التى يجب أن توجه لعبد الناصر عند النهاية الفعلية لحياته .

لقد كانت الصدمة القاسية والمشاعر الحزينة ، والدموع المنهارة التى تلت بها الشعوب العربية فى جميع أنحاء العالم العربى نبأ وفاة عبد الناصر ، فقد محت هذه المشاعر الجياشة كل الانتقادات التى كانت تلقى على كاهل عبد الناصر ، حتى الفلسطينيون ، غلبهم الحزن ، لقد شوهد عبد الناصر فى يومه الأخير كصانع سلام ، وهو الذى رفض أن يستريح فى الأيام القليلة الأخيرة له ، لأن الصحافة اقتبست قوله : كيف أستريح ، والنساء والأطفال والرجال يموتون فى الأردن ؟ نحن فى سباق مع الموت « (٨) » .

(٨) محمد حسنين هيكل : الأهرام فى ٢٩ سبتمبر عام ١٩٧٠ .

وهكذا رحل شهيد القومية العربية .. لقد رحل عبد الناصر
يحظه الذى لا يمكن تصديقه .. داخل المقبرة ، بالسخرية
القدر !

ان عبد الناصر - قبيل وفاته كان يخطط لتقديم خدمة حقيقية
للتعوب العربية أفضل بكثير من اطار القومية العربية ، فلو ان
عبد الناصر عاش لفعل هذا ، كان سيعطى دليلا آخر على عظمتة ،
كان سيرسخ فى ذهن الجماهير العربية .. الوحدة العربية
الشمالة والمرتبطة بقوة ايمانهم للزعامة .. حتى لم تعد الناصرية
مثلا يحتذى به ، بل أصبحت ممارسة حقيقية للزعامة المصرية ...
لان عبد الناصر لم يتخل عنها فى احلك الظروف ولآخر مشوار
حياته .. وربما تساير الأسطورة نفسها شكل ايمان شعبى فى
بقاء دورة الحياة ، وذلك وفاء للعهد ، ولذكرى الزعيم الذى قاد
مسيرة الأمة العربية ردحا من الزمن غير قصير ، ولكن برغم هذا
من الآن فصاعدا على الأمة العربية أن تبحث لها عن بطل جديد .

الفهرس

صفحة

٧ تقديم
٩ مقدمة المترجم
١٥ مقدمة المؤلف
١٩ الفصل الأول : التجربة والخطأ — الجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٨/١٩٧٠
٢٢ ١ — مناهضة الاستعمار
٢٩ ٢ — التحول الاجتماعي
٣٢ ٣ — حزب البعث السوري والشيوعية
٣٧ ٤ — اتحاد مصر وسوريا
٤٦ ٥ — مصر والعالم العربي
٤٩ ٦ — تغيير في الخطط
٥٣ ٧ — الانفصال السوري
٥٧ ٨ — الأسباب الضمنية

صفحة

● الفصل الثاني : الانفصال : سبتمبر ١٩٦١ — مارس

٦٣	١٩٦٣
٦٧	١ — ردود الفعل المصرية
٧٥	٢ — ردود الفعل السورية
٧٩	٣ — انشقاق حزب البعث
٨٢	٤ — حكومة بشير العظم
٨٥	٥ — عجز جامعة الدول العربية
٨٨	٦ — الانقلابات العسكرية العراقية السورية

● الفصل الثالث : مفاوضات القاهرة مارس — أبريل

٩٣	١٩٦٣
٩٦	١ — النظام السوري الجديد
١٠٢	٢ — محادثات الوحدة عام ١٩٦٣
١٠٤	٣ — الاجتماعات السورية المصرية العراقية
١١٨	٤ — الاجتماعات المصرية — السورية
١٣٠	٥ — الجولة الأخيرة في المحادثات
١٣٦	٦ — التفاوض من أجل الوحدة
١٤٥	٧ — اتفاقية للموافقة
١٥١	الفصل الرابع : الانهيار
١٥٤	١ — آثار الانهيار في سوريا والعراق
١٧١	٢ — انهيار البعث وعبد الناصر
١٧٧	٣ — المفاوضات العراقية السورية
١٨٠	٤ — نظام عبد السلام عارف

صفحة

● الفصل الخامس : الردة . قمة القاهرة . يناير ١٩٦٤ ١٨٣

١ — عقد أول قمة عربية بين الملوك والرؤساء ... ١٨٧

٢ — أسباب أخرى لانعقاد المؤتمر العربى بالقاهرة ١٩٢

٣ — الدكتاتورية العسكرية ١٩٥

● الفصل السادس : تحطيم القمة ٢٠١

١ — مصر والسعودية والمشكلة اليمنية ٢٠٤

٢ — مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ... ٢١٦

٣ — التحالف السورى — المصرى ٢٢٢

٤ — العراق ٢٢٩

٥ — حرب الأيام الستة ٢٣٤

● الفصل السابع : محور عبد الناصر — حسين والمقاومة

الفلسطينية ٢٣٩

١ — النقطة الفاصلة ٢٤٤

٢ — حركة المقاومة الفلسطينية ٢٤٨

٣ — مؤتمر الخرطوم ٢٥٤

٤ — الأردن والفدائيون ٢٥٨

٥ — حرب سبتمبر الأهلية ٢٦٥

٦ — وفاة عبد الناصر وميراثه ٢٧٧

صدر في هذه السلسلة :

- ١ - مصطفى كامل في محكمة التاريخ ،
د. عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٧ ، ط ٢ ١٩٩٤
- ٢ - علي ماهر ،
رشوان محمود جاب الله ، ١٩٨٧
- ٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة ،
عبد السلام عبد الحليم ، ١٩٨٧
- ٤ - التيارات الفكرية في مصر المعاصرة ،
د. محمد نعمان جلال ، ١٩٨٧
- ٥ - غارات أوروبا على الشواطئ المصرية في العصور الوسطى ،
علية عبد السميع الجنزوري ، ١٩٨٧
- ٦ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ١ ،
لمعى المطيعي ، ١٩٨٧
- ٧ - صلاح الدين الأيوبي ،
د. عبد المنعم ماجد ، ١٩٨٧
- ٨ - رؤية الجبرتي للأزمة الحياة الفكرية :
د. علي بركات ، ١٩٨٧
- ٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل ،
د. محمد أنيس ، ١٩٨٧
- ١٠ - توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية ،
محمود فوزي ، ١٩٨٧
- ١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية ،
شكري القاضي ، ١٩٨٧

- ١٢ - هدى شعراوي وعصر التنوير ،
د. نبيل راغب ، ١٩٨٨
- ١٣ - أكتوبة الاستعمار المصرى للسودان : رؤية تاريخية ،
د. عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٨ ، ط ٢ ١٩٩٤
- ١٤ - مصر فى عصر الولاية ، من الفتح العربى الى قيام الدولة
الطولونية ،
د. سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٨
- ١٥ - المستشرقون والتاريخ الإسلامى ،
د. على حسنى الخربوطلى ، ١٩٨٨
- ١٦ - فصول من تاريخ حركة الإصلاح الاجتماعى فى مصر : دراسة
عن دور الجمعية الخيرية (١٨٩٢ - ١٩٥٢) ،
د. حلمى أحمد شلبى ، ١٩٨٨
- ١٧ - القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى ،
د. محمد نور فرحات ، ١٩٨٨
- ١٨ - الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكة ،
د. على السيد محمود ، ١٩٨٨
- ١٩ - مصر القديمة وقصة توحيد القطرين ،
د. أحمد محمود صابون ، ١٩٨٨
- ٢٠ - دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ : المراسلات السرية بين سعد
زغلول وعبد الرحمن فهمى :
د. محمد أنيس ، ط ٢ ، ١٩٨٨
- ٢١ - التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ، ج ١ ،
د. توفيق الطويل ، ١٩٨٨
- ٢٢ - نظرات فى تاريخ مصر ،
جمال بدوى ، ١٩٨٨

٢٣ - التصوف في مصر ابان العصر العثماني ، ج ٢ ، امام التصوف
في مصر : الشعراني ،

د . توفيق الطويل ، ١٩٨٨

٢٤ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ - ١٩٣٦) ،
د . نجوى كامل ، ١٩٨٩

٢٥ - المجتمع الاسلامي والغرب

تأليف : هاملتون جب وهارولد بووين ، ترجمة : د . أحمد
عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٨٩ .

٢٦ - تاريخ الفكر التربوي في مصر الحديثة ،

د . سعد اسماعيل علي ، ١٩٨٩

٢٧ - فتح العرب لمصر ، ج ١ ،

تأليف : ألفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد ،

٢٨ - فتح العرب لمصر ، ج ٢

تأليف ألفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد ،
١٩٨٩

٢٩ - مصر في عصر الاخشيديين ،

د . سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٩

٣٠ - الموظفون في مصر في عصر محمد علي ،

د . حلمي أحمد شلبي ، ١٩٨٠

٣١ - خمسون شخصية مصرية وشخصية ،

شكري القاضي ، ١٩٨٩

٣٢ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ٢ ،

لمعي المطيعي ، ١٩٨٩

- ٣٣ - مصر وقضايا الجنوب الأفريقي : نظرة على الأوضاع
الراهنة ورؤية مستقبلية ،
د. خالد محمود الكومى ، ١٩٨٩
- ٣٤ - تاريخ العلاقات المصرية المغربية ، منذ مطلع العصور الحديثة
حتى عام ١٩١٢ ،
د. يونان لبيب رزق ، محمد مزين ، ١٩٩٠
- ٣٥ - أعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة ،
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٠
- ٣٦ - المجتمع الاسلامى والغرب ، ج ٢ ،
تأليف : هاملتون بووين ، ترجمة : د. أحمد عبد الرحيم
مصطفى ، ١٩٩٠
- ٣٧ - الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية
في ربع قرن ،
د. سليمان صالح ، ١٩٩٠
- ٣٨ - فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر
العثمانى ،
د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، ١٩٩٠
- ٣٩ - قصة احتلال محمد على لليونان (١٨٢٤ - ١٨٢٧) ،
د. جميل عبيد ، ١٩٩٠
- ٤٠ - الأسلحة الفاسدة ودورها فى حرب فلسطين ١٩٤٨ ،
د. عبد المنعم الدسوقي الجميلى ، ١٩٩٠
- ٤١ - محمد فريد : الموقف والمأساة ، رؤية عصرية ،
د. رفعت السعيد ، ١٩٩١
- ٤٢ - تكوين مصر عبر العصور ،
محمد شفيق غربال ، ط ٢ ، ١٩٩٠

- ٤٣ - رحلة في عقول مصرية ،
ابراهيم عبد العزيز ، ١٩٩٠
- ٤٤ - الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني
د. محمد عفيفي ، ١٩٩١
- ٤٥ - الحروب الصليبية ، ج ١ ،
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتقديم : د. حسن
حبشي ، ١٩٩١
- ٤٦ - تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية (١٩٣٩ - ١٩٥٧) ،
ترجمة : د. عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩١
- ٤٧ - تاريخ القضاء المصري الحديث ،
د. لطيفة محمد سالم ، ١٩٩١
- ٤٨ - الفلاح المصري بين العصر القبطي والعصر الإسلامي ،
د. زبيدة عطا ، ١٩٩١
- ٤٩ - العلاقات المصرية الاسرائيلية (١٩٤٨ - ١٩٧٩) ،
د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢
- ٥٠ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ - ١٩٥٤) ،
د. سهير اسكندر ، ١٩٩٣
- ٥١ - تاريخ المدارس في مصر الإسلامية ،
(أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس
الأعلى للثقافة ، في ابريل ١٩٩١) أعدها للنشر :
د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢
- ٥٢ - مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين ، في القرن
الثامن عشر ،
د. الهام محمد علي ذهني ، ١٩٩٢

- ٥٣ - أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك الجراكسة ،
د . محمد كمال الدين عز الدين على ، ١٩٩٢
- ٥٤ - الأقباط في مصر في العصر العثماني ،
د . محمد عفيفي ، ١٩٩٢
- ٥٥ - الحروب الصليبية ج ٢ ،
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د . حسن حبشي ، ١٩٩٢
- ٥٦ - المجتمع الريفي في عصر محمد علي : دراسة عن التعليم
المنوفية ،
د . حلمي أحمد شلبي ، ١٩٩٢
- ٥٧ - مصر الاسلامية وأهل الذمة ،
د . سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٩٢
- ٥٨ - أحمد حلمي سجين الحرية والصحافة ،
د . ابراهيم عبد الله المسلمي ، ١٩٩٣
- ٥٩ - الرأسمالية الصناعية في مصر ، من التمهيد الى التاميم
(١٩٥٧ - ١٩٦١) ،
د . عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٩٣
- ٦٠ - المعاصرون من رواد الموسيقى العربية ،
عبد الحميد توفيق زكي ، ١٩٩٣
- ٦١ - تاريخ الاسكندرية في العصر الحديث ،
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣
- ٦٢ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ٣ ،
لمعي المطيعي ، ١٩٩٣

٦٣ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر الاسلامية ،
تأليف : د. سيدة اسماعيل كاشف ، جمال الدين سرور ،
وسعيد عبد الفتاح عاشور ، أعدها للنشر : د. عبد العظيم
رمضان ، ١٩٩٣

٦٤ - مصر وحقوق الانسان ، بين الحقيقة والافتراء : دراسة
وثائقية ،
د. محمد نعمان جلال ، ١٩٩٣

٦٥ - موقف الصحافة المصرية من الصهيونية (١٨٩٧ - ١٩١٧) ،
د. سهام نصار ، ١٩٩٣

٦٦ - المرأة في مصر في العصر الفاطمي ،
د. نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٣

٦٧ - مساعي السلام العربية الاسرائيلية : الأصول التاريخية ،
(أبحاث الندوة التي اقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس
الأعلى للثقافة ، بالاشتراك مع قسم التاريخ بكلية البنات
جامعة عين شمس ، في ابريل ١٩٩٣) ، أعدها للنشر :
د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣

٦٨ - الحروب الصليبية ، ج ٣ ،
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د. حسن
حبشي ، ١٩٩٣

٦٩ - نبوية موسى ودورها في الحياة المصرية (١٨٨٦ - ١٩٥١) ،
د. محمد أبو الاسعاد ، ١٩٩٤

٧٠ - أهل الذمة في الاسلام ،
تأليف : أ. س. قروتون ، ترجمة وتعليق : د. حسن حبشي ،
ط ٢ ، ١٩٩٤

- ٧١ - مذكرات اللورد كليرن (١٩٣٤ - ١٩٤٦) ،
اعداد : تريفور ايفانز ، ترجمة : د. عبد الرؤوف أحمد
عمرو ، ١٩٩٤
- ٧٢ - رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية لمصر في
العصر الفاطمي (٣٥٨ - ٥٦٧ هـ) ،
أمانة أحمد امام ، ١٩٩٤
- ٧٣ - تاريخ جامعة القاهرة ،
د. رؤوف عباس حامد ، ١٩٩٤
- ٧٤ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية ، ج ١ ، في العصر الفرعوني ،
د. سمير يحيى الجمال ، ١٩٩٤
- ٧٥ - أهل الذمة في مصر ، في العصر الفاطمي الأول ،
د. سلام شافعي محمود ، ١٩٩٥
- ٧٦ - دور التعليم المصري في النضال الوطني (زمن الاحتلال
البريطاني) ،
د. سعيد اسماعيل علي ، ١٩٩٥
- ٧٧ - الحروب الصليبية ، ج ٤ ،
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د. حسن
حبشي ، ١٩٩٤
- ٧٨ - تاريخ الصحافة السكندرية (١٨٧٣ - ١٨٩٩) ،
نعمات أحمد عثمان ، ١٩٩٥
- ٧٩ - تاريخ الطرق الصوفية في مصر ، في القرن التاسع عشر ،
تأليف : فريد دي يونج ، ترجمة : عبد الحميد فهمي
الجمال ، ١٩٩٥

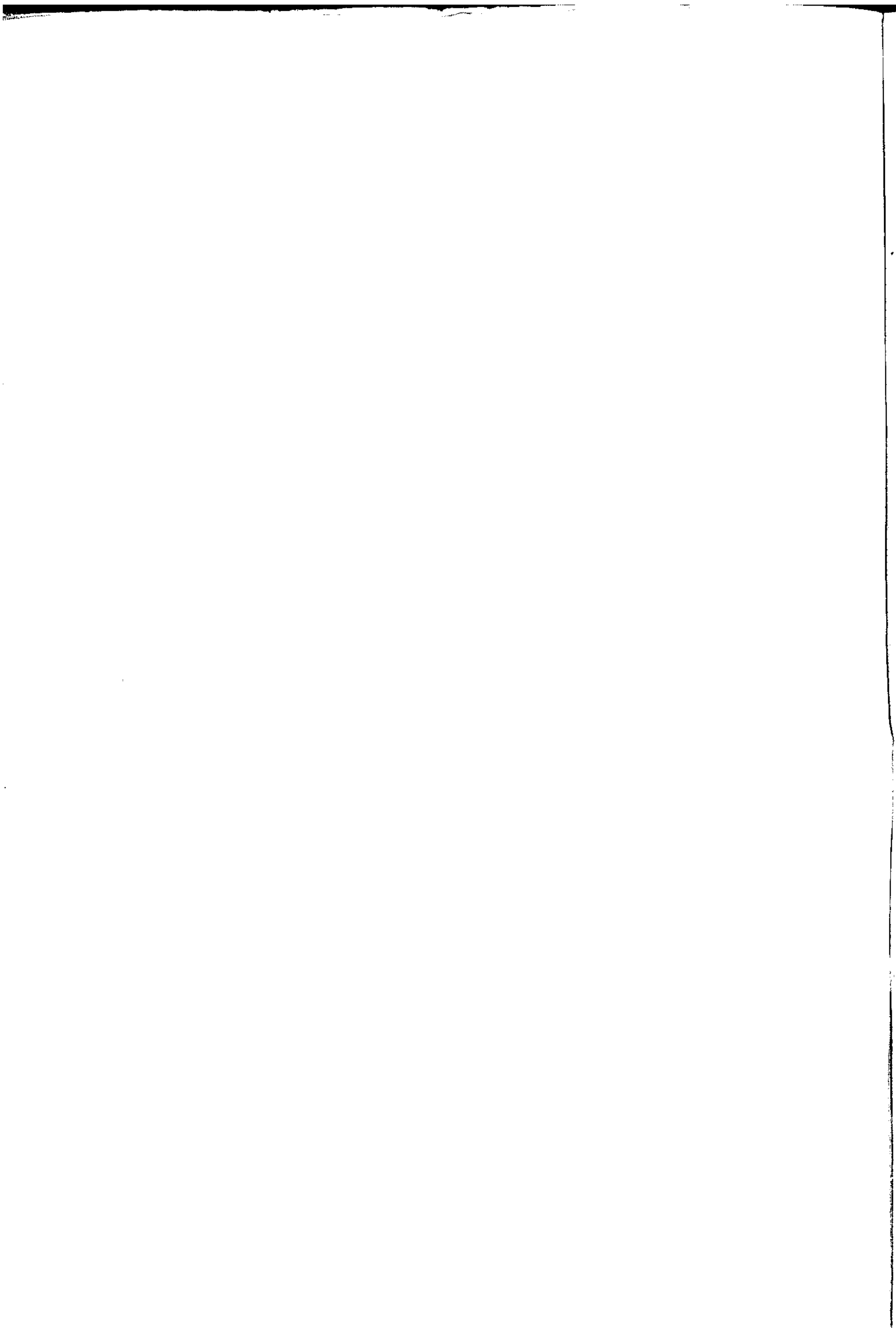
- ٨٠ - قناة السويس والتنافس الاستعماري الأوربي
(١٨٨٢ - ١٩٠٤) ،
د. السيد حسين جلال ، ١٩٩٥
- ٨١ - تاريخ السياسة والصحافة المصرية ، من هزيمة يونيو الى
نصر أكتوبر ،
د. رمزي ميخائيل ، ١٩٩٥
- ٨٢ - مصر في فجر الاسلام ، من الفتح العربي الى قيام الدولة
الطولونية ،
د. سيدة اسماعيل كاشف ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٨٣ - مذكراتي في نصف قرن ، ج ١ ،
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٨٤ - مذكراتي في نصف قرن ، ج ٢ ، القسم الأول ،
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٥
- ٨٥ - تاريخ الاذاعة المصرية : دراسة تاريخية (١٩٣٤ - ١٩٥٢) ،
د. حلمي أحمد شلبي ، ١٩٩٥
- ٨٦ - تاريخ التجارة المصرية في مصر الحرة الاقتصادية
(١٨٤٠ - ١٩١٤) ،
د. أحمد الشربيني ، ١٩٩٥
- ٨٧ - مذكرات اللورد كليرن ، ج ١ (١٩٣٤ - ١٩٤٦) ،
اعداد : تريفور ايفانز ، ترجمة وتحقيق : د. عبد الرؤوف
أحمد عمرو ، ١٩٩٥
- ٨٨ - التذوق الموسيقي وتاريخ الموسيقى المصرية ،
عبد الحميد توفيق زكي ، ١٩٩٥
- ٨٩ - تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثماني ،
د. عبد الحميد حامد سليمان ، ١٩٩٥

- ٩٠ - معاملة غير المسلمين في الدولة الإسلامية ،
د . نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٦
- ٩١ - تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط ،
تأليف : بيتر مانسفيلد ، ترجمة : عبد الحميد
الجمال ، ١٩٩٦
- ٩٢ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ - ١٩٣٦)
ج ٢ ،
د . نجوى كامل ، ١٩٩٦
- ٩٣ - قضايا عربية في البرلمان المصري (١٩٢٤ - ١٩٥٨)
د . نبيه بيومي عبد الله ، ١٩٩٦
- ٩٤ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية ١٩٤٦ - ١٩٥٤
د . سهير اسكندر ، ١٩٩٦ .
- ٩٥ - مصر وأفريقيا . . . الجذور التاريخية الأفريقية المعاصرة
(أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالبحر
الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات
الأفريقية بجامعة القاهرة)
أعدتها للنشر : د . عبد العظيم رمضان

رقم الايداع ١١٠٨١ / ١٩٩٦

الترقيم الدولي 0 — 5001 — 01 — 977 I.S.B.N.

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب
فرع الصحافة



٢٢٢
٢٢١

الكتاب يعرض علاقات مصر العربية في عصر عبدالناصر منذ قيام الوحدة المصرية السورية في عام ١٩٥٨ حتى وفاة عبدالناصر عام ١٩٧٠، ويتتبع أحداث تلك الفترة الخطيرة بدقة وتحليل، وقد اختار عام ١٩٥٨ ليس فقط لأنه عام الوحدة المصرية السورية، وإنما لأنه شهد أحداثاً هائلة تمثلت في الثورة العراقية، والحرب الأهلية في لبنان، ثم شهدت السنوات التالية أحداثاً لا تقل أهمية، تتمثل في الانفصال السوري عن مصر، والحرب الأهلية في اليمن، وهي التي تورطت فيها مصر، ومباحثات الوحدة العربية بين مصر وسوريا والعراق في عام ١٩٦٣، وهي التي انتهت بالفشل، ومؤتمرات القمة العربية الثلاثة التي انعقدت في عامي ١٩٦٤ و ١٩٦٥، ومحاولات الانقلاب العديدة في سوريا والعراق، والصراع العربي الإسرائيلي الذي قاد إلى حرب يونيو ١٩٦٧، وميلاد المقاومة الفلسطينية، وصدامها مع السلطة الأردنية، ثم وفاة عبدالناصر في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠.